



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة
متخصصة في الميدان الاقتصادي
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير





UNIVERSITY
ABDELHAMID BEN BADIS
MOSTAGANEM

Strategy and Development Review



Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field
Edited by the Faculty of Economics, Trade
and Management sciences



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة مستغانم، الجزائر



الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793



معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم - مدير جامعة مستغانم

مدير ورئيس تحرير المجلة: د. العجال عدالة

مدير مساعد: د. العيد قريشي

مستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

نائب رئيس التحرير: د. محسن سالم براهمي - فرنسا

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. ميرجانا رادوفيتش - صربيا

د. بشار المنصور - السعودية

د. محمد بليبة

د. أمحمد بلقاسم

المكلف باللوجستيك: السيد عباسة أحمد - الأمين العام للكلية

خلية الإعلام والاتصال: السيد نبيل عليوات

خلية الإعلام الآلي: أ. أسماء دريسي

أ. سامية دريسي

أ. كريمة جلام

لجنة القراءة:

- أ.د. بلقاسم زايري (جامعة وهران) الجزائر
د. وانا براندوسا ألبو - دنمارك
د. آرول إيديسون أنتوني راج (الهند)
د. توفيق سريع باسردة (عميد كلية) اليمن
د. أحمد بوسهمين (جامعة بشار) الجزائر
د. خالد عبد الوهاب البنداري - مصر
د. ساندرا سرياندو فيليب (جامعة أفيرو) برتغال
د. كربالي بغداد (جامعة وهران) الجزائر
د. ماريا إيلينا لا باستيدا توفار - المكسيك
د. زوران د. سيمونوفيك (جامعة بلغراد) صربيا

اللجنة العلمية:

- د. عبد القادر براينيس - عميد الكلية
أ.د. ألبار لورد - (سانغور أليكسوندي)
أ.د. أحمد عامر عامر (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. عبد القادر بابا (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. معمر بلخير (جامعة وهران) الجزائر
أ.د. مصطفى بلمقدم (جامعة تلمسان) الجزائر
أ.د. محمد بن بوزيان (عميد كلية) الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبدالله (ج. تلمسان) الجزائر
أ.د. عبد الرزاق بن حبيب (جامعة تلمسان)
أ.د. عبد القادر جفلاط (جامعة ليل) فرنسا
أ.د. عطية أحمد منصور الجيار - مصر
أ.د. سعدية قصاب (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
أ.د. محمد العيد (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. ميرجانا رادوفيتش - صربيا
أ.د. عبد العزيز سالم (جامعة وهران) الجزائر
أ.د. فلاديمير سيموفي - صربيا
أ.د. صوار يوسف (جامعة سعيدة) الجزائر
أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم - مصر
أ.د. رشيد يوسف (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. فاطمة الزهراء زرواط (جامعة مستغانم)
د. أحسين عثمان (جامعة أم البواقي) الجزائر
د. محمد بن دليم القحطاني (السعودية)
د. بشير بكار (جامعة مستغانم) الجزائر
د. الحاج بن زيدان (جامعة مستغانم) الجزائر
د. مليكة بوجاني (جامعة وهران) الجزائر
د. نور الدين شريف الطويل (جامعة مستغانم) الجزائر
د. كراجل دافورين - سلوفينيا
د. بلقاسم دواح (جامعة مستغانم) الجزائر
د. رزق سعد الله بخيت الجابري (ج حضرموت) اليمن
د. مصطفى محمد النشري - مصر
د. محمد التليلي حامدي (جامعة المنستير) تونس
د. علاء الدين التجاني حمد - السودان
د. بلحاج فراحي (جامعة بشار) الجزائر
د. عبد الرحمن محمد سالم - اليمن
د. عبدالله حمود سراج (جامعة حضرموت) اليمن
د. جمال لعمارة - السعودية
د. ناتاليا لوقفينوفا - فرنسا
د. محمد عيسى محمد محمود
د. عبد المجيد سعيد (جامعة قرنوبل) فرنسا
د. مليكة صديقي (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
د. ماريا إيلينا لا باستيدا توفار - المكسيك
د. إليزابيث ف. فيرا (جامعة سونتيياغو) برتغال

مجلة الاستراتيجية والتنمية
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



مقاييس النشر

تصدر مجلة " الاستراتيجية والتنمية " عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم. يتعلق الأمر بمجلة علمية دولية محكمة تهتم بالميدان الاقتصادي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها بالمساهمة بأحد المواضيع المتعلقة بالاقتصاد ومستجداته، لا سيما في الجزائر، في الدول العربية وعلى المستوى الدولي.

تخضع البحوث العلمية التي ترد إلى المجلة لشروط نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي كالآتي:

■ كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة عن البحث؛

■ أن يرسل البحث مكتوبا بالوارد عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة؛

■ لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها؛

■ أن يشتمل البحث على ملخصين لا يتجاوز كل منهما نصف صفحة أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية). كما يتضمن الملخص الهدف من

البحث والنتائج المتوصل إليها؛

■ ألا يتجاوز البحث 20 صفحة وألا يقل عن 15 صفحة إتباعا للمقاييس التالية:

- البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط (Traditional Arabic) حجم 15 بالنسبة للنص وحجم 13 بالنسبة للأرقام في العرض؛

- البحث المنجز باللغة الأجنبية مكتوبا بالوارد وبخط (T. New Roman) بحجم 13؛

- الهوامش بالسنتيمتر: علوي/ سفلي: 1,5، يمين/ يسار: 1,5 ؛ بين الأسطر: 1,5 ؛

- حجم الورقة: عرض: 17 / طول: 24.
- يجب احترام المقاييس الأكاديمية والشروط الشكلية في إعداد المقالة، ويراعى في ذلك خاصة:
 - مقدمة البحث: تحديد أهداف البحث ومنهجيته؛
 - كتابة الهوامش أوتوماتيكيا في أسفل الصفحة؛
 - ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا ولكل على حدة؛
 - أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج، مع إدراج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية؛
 - إذا كان المرجع كتابا يدون الاسم الكامل للمؤلف(ة)، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف هيئة علمية لقبول أو رفض نشرها أو القيام ببعض التعديلات اللازمة؛
- لا تقبل إلا البحوث المرسلة من طرف أصحابها عن طريق البريد الإلكتروني الشخصي. ولا ترد البحوث التي لم تنشر؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- المقالات التي يتم نشرها في المجلة، تعرض على مستوى موقع المجلة وهي قابلة للتحميل؛
- لا يمكن نشر مقال ثاني إلا بمضي ثلاث سنوات بعد نشر الأول؛
- المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

المراسلات والاشتراكات: مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية - موقع خروبة - جامعة مستغانم - ولاية

مستغانم 27000 ، الجزائر

الفاكس: 00213 45 421150 / البريد الإلكتروني: strg.dev@gmail.com

الموقع الإلكتروني: <http://rsd.univ-mosta.dz>

مجلة الاستراتيجية والتنمية
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793



معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

العدد الثاني عشر - جانفي 2017

الفهرس

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
07	د. جمال لعمارة (جامعة طيبة، السعودية)	معيارية العلاقات الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة مع النظرية الاقتصادية المعاصرة)
29	عروس نسرين (جامعة سطيف 1)	السياحة البيئية في الجزائر - مقارنة إستراتيجية - دراسة استطلاعية على مستوى حظيرة القالة بولاية الطارف، الجزائر
60	بن بوريش نشاط الدين (جامعة سطيف 1)	أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على جودة الخدمات البنكية (دراسة بعض البنوك التجارية الجزائرية)
87	العارف خديجة (جامعة وهران 2) د. تراوي مجاوي حسين (جامعة وهران 2)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية
115	نادية زحاف المزدادة مقداد (جامعة شلف) أ.د. بابا عبد القادر (جامعة مستغانم)	دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الأداء المتميز
136	العربي بن حورة أمال (جامعة المدية) أ.د. مكيد علي (جامعة المدية)	تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحية كمدخل لتحسين جودة خدماتها (دراسة حالة مستشفى محمد بوضياف بالمدية)

مجلة الاستراتيجيات والتنمية
العدد الثاني عشر - جانفي 2017
الفهرس (تابع)

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
162	روشو عبد القادر (جامعة الشلف) أ.د. راتول محمد (جامعة الشلف)	دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة: 2001 - 2016
187	مكاوي محمد الأمين (جامعة الشلف) أ.د. شريط عابد (جامعة الشلف)	قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية - دراسة حالة الجزائر -
216	د. بن قانة إسماعيل (جامعة ورقلة) د. سلامي أحمد (جامعة ورقلة)	دراسة أثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي في الدول النامية للفترة ما بين 1960- 2014
242	قريبيج بن علي (جامعة وهران 2) أ.د. زايري بلقاسم (جامعة وهران 2)	أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)
272	بن علي عائشة (جامعة الشلف) أ.د. نوري منير (جامعة الشلف)	واقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غليزان
297	حمزة رملي (جامعة سطيف 1)	قياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر، نموذج لقياس الأداء الاستراتيجي بالاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن من الجيل الثالث BSC III

معيارية العلاقات الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الإسلامي

(دراسة مقارنة مع النظرية الاقتصادية المعاصرة)

د. جمال لعمارة

كلية إدارة الأعمال، جامعة طيبة،

المدينة المنورة، السعودية

بريد الكتروني: laamara56@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح معيارية العلاقات الحاكمة لسلوك الإنسان في علاقته بخالقه أولاً، وفي علاقته بالكون الذي يعيش فيه ثانياً، وفي علاقته مع غيره من البشر الذين يتفاعلون معه ثالثاً. وهي أبعاد نظرية ثلاثة تحدد مجال علم الاقتصاد الإسلامي، وتمثل الرؤية الاقتصادية الإسلامية التي يثبت البحث أنها الرؤية المعيارية لهذه العلاقات مقارنة مع الرؤية التي تبنتها النظرية الاقتصادية المعاصرة وبنيت عليها قوانينها العلمية وآرائها الفكرية.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- تنعكس قضية التوحيد على البُعدَ الإيماني التعبدية للاقتصاد الإسلامي وتُكسِّبُ النشاط الاقتصادي بُعداً مادياً وروحياً؛
- يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن علاقة الإنسان بالطبيعة هي علاقة توازنه، أساسها التسخير والاستخلاف، مما يجعل كلاً من الإنسان والكون نسق حاجة وقيمة للآخر، وأن الظواهر الاختلالية هي انعكاس لانحراف السلوك البشري عن القوانين المعيارية؛
- تركز العلاقة بين الإنسان والإنسان في الاقتصاد الإسلامي على بعد تعاملية أخلاقي يحدد طبيعة العلاقة بين الأنا والآخر، والفرد والمجتمع في علاقة تأثيرية متبادلة.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، السلوك البشري، علاقة الإنسان، البعد الإيماني التعبدي، البعد البيئي، البعد التعامللي الأخلاقي.

Abstract:

This research aims to clarify the standardization of the relationships that governs human behavior with respect to his Creator first, with the universe in which he lives a second, and with others human whom they interact with him. These three dimensions determine the theoretical framework of the Islamic economics, and its vision. The research confirms the vision that accommodates standardized relationships in comparison with the vision of contemporary economic theory and its integral Laws and intellectual thoughts.

The research has come to the following conclusions:

- Tawhid (Monotheism) is a faith issue denotes worshipping that implies materialistic and spiritual dimensions in Islamic Economics activities ;
- In Islamic economics, the relationship of man and nature is a balanced one based on harnessing “Taskheer” and succession “Istikhlaf” that makes both mankind and the universe a system of mutual need and value for each other. Therefore, any imbalances phenomena reflect the deviation of human behavior from standardized laws ;
- The relationship between men in the Islamic economics depends on ethics specifying the nature of the relationship between the ego and the other, the individual and society in an interdependence relationships.

Key words: Islamic economics, human behavior, human relationship, The dimension of faith in worship, Environmental dimension, The dimension of moral manipulation.

مقدمة:

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الإنسانية التي تهتم بدراسة الفعل الإرادي للإنسان في المجتمع، إنتاجا واستهلاكاً وتوزيعاً. علماً أن الفعل الإرادي للإنسان يتكون من عنصرين هما: الغاية (أو القصد)، والسلوك وهو المظهر الخارجي للفعل.

وقد أغفلت النظرية الاقتصادية المعاصرة هذه الحقيقة، وركزت دراستها على الظواهر المادية، مثل ندرة الموارد الاقتصادية وعملية الإشباع المادي للحاجات الإنسانية والدخول والأسعار والأرباح وغير ذلك من الظواهر المادية، دون أن تتعرض للفعل الإرادي، فهي تقرر - على سبيل المثال - أن المستهلك يتوازن عندما يحصل على السلع والخدمات التي تحقق له أقصى إشباع لرغباته، لا يتقيد في ذلك إلا بدخله المتاح وأسعار السوق للسلع، أما عن طبيعة السلع التي يقتنيها: هل هي من الطيبات أم من الخبائث؟ نافعة أم ضارة؟ وهل تجاوز المستهلك حدود الاعتدال والقوام؟ أو هل حصل على حد الكفاية أو دون الكفاية؟ وهل أنفق المستهلك دخله أولاً على الأشياء الضرورية أم أنه تجاهل ذلك وأنفق دخله على الكماليات؟ ثم هل حصل على دخله من طريق مشروع أم من طريق غير مشروع؟ كل ذلك لا يدخل في مجال البحث، ولا يعني عالم الاقتصاد الوضعي، فقد طغت الصفة المادية على علم الاقتصاد المعاصر، فما يهمه هو بلوغ الحد الأقصى للإشباع الحسي.¹

ولذلك فهو يحدد موضوع الاقتصاد السياسي في المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي تحقق إشباع رغبات أفراد المجتمع. ويظهر هذا النشاط في شكل علاقة مزدوجة: بين الإنسان والطبيعة من ناحية، وبين الإنسان والإنسان من ناحية.²

¹ - حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته. المنصورة: دار الوفاء، 1991/1411، ص 45.

² - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 23.

وأما الاقتصاد الإسلامي فإنه يهتم بالفعل الإرادي للإنسان، فالتصور الإسلامي يبرز حقيقة الإنسان ومنشأه ومصيره، ودوره في هذه الأرض، وغاية وجوده، واستعداداته الكامنة التي يواجه بها هذا الدور، ويحقق بها هذه الغاية، والتناسق بينه وبين الكون - بإذن الله - له لينهض بالخلافة عن الله في الأرض، معانا عليها من الله - سبحانه - ثم مع الكون المتوافق مع استعداداته. والعلاقة بينه وبين خلائق الله في عالم الغيب وعالم الشهادة، والصراع الذي لا بد أن يواجهه مع الشيطان ومع نفسه، والكدح الذي لا بد أن يكدحه في الأرض ليؤدي دوره، وينجح في ابتلائه بالحياة والموت، ويرجع إلى ربه كاسباً أجوراً.³

إن هذه الحقائق الأساسية تؤلف في مجموعها مقومات التصور الإسلامي التي تُنشئ للمسلم تصوراً خاصاً للوجود كله يتعامل معه على أساسه. ويبرز هذا التعامل في الأبعاد الثلاثة للاقتصاد الإسلامي، لأن السلوك البشري تحكمه ثلاثة علاقات أساسية، تتحدد وظيفته في الحياة بها، ويقوم بها، وأولها البعد الإيماني التعبدية الذي هو تجسيد لعلاقة الإنسان بخالقه؛ وثانيها البعد البيئي الذي يتحقق من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة؛ وأخيراً البعد التعاملية الأخلاقي الذي يعكس علاقة الإنسان بالإنسان.

إشكالية البحث:

ما مدى معيارية العلاقات الثلاثة: الإيمانية والتعبدية والتعاملية الأخلاقية الحاكمة للسلوك البشري

في الاقتصاد الإسلامي؟

ومن خلال هذا السؤال يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة وحدود ومتطلبات علاقة الإنسان بخالقه وبالإنسان وبالطبيعة في النظرية

الاقتصادية المعاصرة وفي الاقتصاد الإسلامي؟

- ما مدى تأثير العلاقات الثلاثة: الإيمانية والتعبدية والتعاملية الأخلاقية على أوجه النشاط

الاقتصادي؟

³ - سيد قطب، مقومات التصور الإسلامي. القاهرة: دار الشروق، 1988/1408، ط 3، ص 76.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بعبده النظري المقارن، وفي تحديده لمجال علم الاقتصاد الإسلامي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين علم الاقتصاد المعاصر وعلم الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بمجال علم الاقتصاد.

منهج البحث:

بالنظر إلى الطبيعة النظرية والمقارنة والشرعية للبحث فإنه يعتمد في معالجته للإشكالية الرئيسية السابقة الذكر والأسئلة الفرعية لها على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: ويستخدم لتوضيح المفاهيم النظرية والعلاقات التي تحدد مجال علم الاقتصاد المعاصر وعلم الاقتصاد الإسلامي.
- المنهج المعرفي في الإسلام: من خلال استقراء الوحي الإلهي، والاستفادة من التراث الحضاري للمجتمع الإسلامي، فقهاً وفكراً.
- المنهج المقارن: ويستخدم لمقارنة مجال كل علاقة من علاقات الثلاثة في علم الاقتصاد المعاصر مع المجال الذي يحدده علم الاقتصاد الإسلامي لتلك العلاقة.

دراسات سابقة:

لم يعثر الباحث على دراسة مقارنة عن معيارية العلاقات الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الإسلامي.

وما كتب عن العلاقات الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الإسلامي، ومجاله وموضوعه، ورد في:

- دراسة للدكتور حسين غانم بعنوان: "الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته"، وقد تناولت: الطبيعة الذاتية للاقتصاد الإسلامي، ونطاق هذا العلم وموضوعه، ومجالات بحثه النظرية والتطبيقية. وهي دراسة

نظرية تأصيله قيمة، توسعت في تحديد عدة جوانب هامة من الاقتصاد الإسلامي، وبينت طبيعتها وخصوصيتها مقارنة مع النظرية الاقتصادية المعاصرة.

- دراسة للأستاذ الدكتور رفعت السيد العوضي بعنوان: "الوسطية الاقتصادية في الإسلام"، وتشترك هذه الدراسة مع هذا البحث في تحديد العلاقات الحاكمة للسلوك البشري عند محاول الكاتب دراسة الجوانب التأصيلية للوسطية الاقتصادية في الإسلام، فقد أشار إلى أن الأسس التي يمكن استنتاجها من الوسطية والتي يمكن تفعيلها في الاقتصاد هي: منهج المعرفة، وعلاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالكون.

وقد استفاد الباحث من هاتين الدراستين فيما يخدم الأجزاء التي تتقاطع مع محاور بحثه.

وأما دراسة الدكتور الطاهر قانه الموسومة: "نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي"، فقد اختار لها الباحث مدخلاً مغايراً للمنهجية المعتمدة في بحثنا، الأمر الذي جعل الاستفادة منها لإثراء هذا البحث منعدمة.

وتتمثل الاضافة التي تقدمها هذه الدراسة في تحديد العلاقات الثلاثية التي يحرص من خلالها الاقتصاد الإسلامي على تحقيق الأثر الإيجابي لتنظيم السلوك البشري، ومحاولة إبراز معيارية هذه العلاقات الحاكمة للسلوك البشري في الاقتصاد الإسلامي، مقارنة بالنظرية الاقتصادية المعاصرة.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث، وفي ضوء الفرضية الموضوعية له، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة عناصر هي:

- البعد الإيماني التعبدى للاقتصاد الإسلامي أو علاقة الإنسان بربه؛
- البعد البيئي للاقتصاد أو علاقة الإنسان بالطبيعة؛
- البعد التعاملى الأخلاقى أو علاقة الإنسان بالإنسان.

الفرع الأول: البعد الإيماني التعبدي للاقتصاد الإسلامي أو علاقة الإنسان بربه.

تمثل مقومات التصور الإسلامي في مجموعة الحقائق العقيدية الأساسية التي تُنشأ في عقل المسلم وقلبه ذلك التصور الخاص للوجود، وما وراءه من قدرة مبدعة وإرادة مدبرة، وما يقوم بين هذا الوجود وهذه الإرادة من صلات وارتباطات.⁴

ولابد للمسلم من معرفة حقيقة مركز الإنسان في هذا الوجود الكوني، وغاية وجوده الإنساني، فمن هذه المعرفة يتبين دور الإنسان في الكون، وحدود اختصاصه كذلك، وحدود علاقته بخالقه وخالق هذا الكون جميعا. لأنه على ذلك يتحدد منهج حياته، ونوع النظام الذي يحقق هذا المنهج.⁵ ولذلك كانت علاقة الانسان بربه هي أقدس العلاقات.

ومن هنا فإن التصور الإسلامي يفصل فصلا تاما بين طبيعة الألوهية وطبيعة العبودية. إن الألوهية واحدة لا تتعدد، وهي ألوهية الله سبحانه، والعبودية تتمثل في كل ما وراء ذلك من مخلوق أوجده الله، وهو مكفول يكفله الله، وهو متأثر يتحرك ويتغير بقدر الله. وبذلك عَرَّفَ المنهج الإسلامي البشر بإلههم الواحد تعريفا عميقا لتكون هذه المعرفة موحية باقتضاء العبودية، منشئة لمشاعرها الخفية، ومقتضياتها العملية. لأن هذه الحقيقة هي القاعدة التي تقوم عليها عقيدة المسلم، والتي ينبثق منها تصوره، وفوق ذلك فإن تأثيرها في السلوك البشري لا يعادله تأثير لأنها:⁶

- ذات اثر حاسم في تكوين اعتقاد الإنسان وتقويمه، وفي سلامة تصوره وتطيره، وفي تصحيح كل انحراف أصاب الضمير البشري أو يصيبه؛
- ذات اثر حاسم في الشعور والخلق والسلوك الفردي والجماعي، على مدار التاريخ؛
- ذات اثر حاسم في الحياة الواقعية للبشر، بكل ما فيها من قيم وموازن، ومن أنظمة وأوضاع، ومن سياسة واجتماع واقتصاد.

⁴ - سيد قطب، مرجع سابق، ص 41.

⁵ - سيد قطب، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته. القاهرة: دار الشروق، 1407، 1987، ط 9، ص 5.

⁶ - سيد قطب، مقومات التصور الإسلامي، مرجع سابق، ص 81 وما بعدها.

ولقد اعتبر الإسلام قضية التوحيد هي قضيته الأولى وقضيته الكبرى، وبذلك سلك إلى النفس البشرية كل مسالكها، وواجهها في كل مجالاتها، وجعلها قاعدة الاعتقاد والعبادة، وقاعدة الخلق والسلوك، وقاعدة النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقاعدة العمل والجزاء في الدنيا والآخرة. وتمثل مقولة " الاستخلاف " البعد الاقتصادي لفكرة التوحيد وعمليته على مجمل السلوك البشري والحضاري.

والتوحيد بوصفه عملية إعادة بناء للسلوك البشري إنما يكون مثمرًا حينما يجسده الإنسان في أفعاله واختياراته وحينما يتلبس الإنسان صفة الخالق وهو يبني العالم ويبنى نفسه. فالتوحيد يمد الإنسان بتصوره للوجود بوصفه معرفة، ويمده بالمحفزات على السلوك المعياري بوصفه قيمة، ويمده ببرنامجه العمل بوصفه علماً، ويمده بالطاقة على الإبداع بوصفه حياة، وبالأستدامة بوصفه قدرة، ويمده بالحرية بوصفه اختياراً وإرادة، ويمده بالتكامل بوصفه وحدة، وبالكلام انعقدت أواصر الصلة بين الله والإنسان كون الله هو المرسل والإنسان هو المتلقي، ومن الخطاب الإلهي يبدأ الإنسان جهاده الحضاري في عمارة الكون في إطار مهمته الاستخلافية.⁷

ومن هذه الحقيقة الكبرى، يكتسب الاقتصاد في الإسلام بعداً إيمانياً تعبدياً، يعطي للنشاط الاقتصادي عمقاً بعيد المدى، يتمثل في التسليم المطلق والانقياد التام لله تعالى، وإحالة الأسباب والنتائج إليه سبحانه.⁸

ويوضح هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية عند تطرقه لظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاضها، كإحدى ظواهر النشاط الاقتصادي للإنسان: يقول الإمام رحمه الله: " والغلاء بارتفاع الأسعار والرخص بانخفاضها هما من جملة الحوادث التي لا خالق لها إلا الله، ولا يكون شيئاً منها إلا بمشيئته وقدرته، ولكن هو سبحانه

⁷ - جاسم الفارس، فاعلية العقل الاقتصادي الإسلامي: مقارنة وتأصيل. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010، ص 89.

⁸ - حسين غانم، مرجع سابق، ص 29.

قد جعل أفعال العباد سببا في بعض الحوادث كما جعل قتل القاتل سببا في موت المقتول، وجعل ارتفاع الأسعار قد يكون بسبب ظلم العباد، وانخفاضها قد يكون بسبب إحسان بعض الناس...."⁹.

وهذا يعني أن البعد الإيماني يقتضي أن لا يسقط الباحث مشيئة الله، لأن الأسباب كلها من الله، والنتائج كلها إلى الله. ولذلك قد أحال شيخ الإسلام كل الأسباب وكل النتائج إلى الله سبحانه وتعالى. وأضيف إلى ذلك أيضا قضيتين هامتين غالبا ما يتجاهلها الباحثون، وهما قضيتا الابتلاء والفتنة، وهما من الحقائق التي تقوم عليها الحياة، ويشكلان جانبا هاما من جوانب البعد الإيماني للاقتصاد.

والحقيقة الهامة التي ينبغي أن نشير إليها في هذا الموضوع أن النشاط الاقتصادي في ظل الأنظمة الاقتصادية التقليدية والمعاصرة، يقتصر على تحقيق المصالح المادية فقط، سواء كانت هذه المصالح المادية هي تحقيق أكبر قدر من الربح كما هو الشأن في الاقتصاد الرأسمالي، أو إشباع الحاجات العامة وتحقيق الرخاء المادي كما هو الشأن في الاقتصاد الاشتراكي.

وأما في ظل الاقتصاد الإسلامي فإن النشاط الاقتصادي لا يمكن إلا أن يكون ماديا، غير أنه لا يغفل الجانب الروحي في الكيان البشري، ومقتضى ذلك هو الاتجاه بالنشاط الاقتصادي إلى الله سبحانه وتعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما يضيف على ذلك النشاط الطابع الإيماني والروحي، والشعور بالرضا والاطمئنان.

ونلخص من هذا أن كل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان، هو في نظر الإسلام عمل روحي أو أخروي طالما كان مشروعاً، وكان يتجه به إلى الله تعالى. فالإيمان في الإسلام ليس إيمانا مجردا ولكنه إيمان محدد مرتبط بالعمل والإنتاج، والعدل وحسن التوزيع، وحسن المعاملة ومد العون للغير، أي مرده في النهاية لتحقيق النفع العام، وتعمير الدنيا وإحيائها، وأن ينعم الجميع بخيراتها، ذلك لأنه بحسب التصور

⁹ - ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج 29، ص 520.

الإسلامي فإن الإنسان هو خليفة الله في أرضه، وأنه مطالب دائماً بأن يرتفع إلى مستوى الخلافة بتعمير الدنيا، وإحيائها وتسخير طاقاتها لخدمته والأجيال القادمة.¹⁰

لأن التوحيد هو عملية تُلهم السلوك البشري القدرة على تفجير الطاقات الخلاقة الكامنة فيه، في عملية بنائية دائمة الإبداع والتجدد. من حيث هي عملية تكامل بين الوحي والعقل لتحديد مكانة الإنسان ودوره في عالم الشهادة، فالوحي هو مصدر التصور والمعرفية الكلية والغايات الإلهية، والعقل هو أداة الإنسان في معرفة عالم الشهادة وما فيه من سنن وقوانين على مستوى الكون أو التاريخ أو الإنسان أو المجتمع.¹¹

ومن هنا كان الوحي الإلهي هو أول وأهم مصدر للمعرفة في الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى فكر الإنسان وتجربته. وهذا الأمر هو موضع اتفاق من الذين كتبوا عن الاقتصاد الإسلامي فقهاً مثل ابن تيمية، ومن الذين كتبوا عنه فكراً مثل ابن خلدون. ويعني ذلك أن الاقتصاد الإسلامي باعتماده على المصادر الثلاثة يحقق أعلى كفاءة وظيفية، مؤسسة على رؤية كلية لها خصوصياتها.¹²

كما تنطلق فلسفة الاقتصاد الإسلامي من أهمية تأثير قاعدة التوحيد على السلوك والتصرفات البشرية، وبخاصة دور العوامل النفسية والمعنوية التي مصدرها الشريعة الإسلامية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك وغيرها.¹³

إن التوحيد العملي هو رسالة الله للبشرية كي تدرك نظام العالم، وهو بهذا ينطوي على أبعاد معرفية وعملية واسعة المدى، وبعيدة التأثير في السلوك الحضاري للإنسان على جميع الأصعدة، وفي مقدمتها المجال الاقتصادي.

¹⁰ - محمد شوقي الفنجري، الاقتصاد الإسلامي واتجاهاته. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس العلى للشؤون الإسلامية، سلسلة دراسات إسلامية، العدد 31، 1998/1419، ص ص 53-70.

¹¹ - جاسم الفارس، مرجع سابق، ص 84.

¹² - رفعت السيّد العوّضي، الوسطية الاقتصادية في الإسلام. القاهرة: دار السلام، 1434هـ/2013م، ص 81.

¹³ - خالد بن سعد بن محمد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي. الدمام: مكتبة المتنبي، 1434هـ، ص 52.

الفرع الثاني: البعد البيئي للاقتصاد أو علاقة الإنسان بالطبيعة

الطبيعة هي الكيان المادي الذي يحيط بالإنسان من أرض وما تحويه في بطنها، وجو يحيط بها، وقوى الطبيعة الكامنة فيها. فالإنسان يتأثر بالبيئة الطبيعية التي تحيط به، ويتجسد ذلك في شكل حياته، وفعاليته الاقتصادية، ومستواه الاجتماعي. وبالمقابل فإن الطبيعة هي موضوع العمل الإنساني، يؤثر فيها لتكون أكثر ملائمة لوجوده وتلبية لحاجات.

إن هذه الوظيفة التي يؤديها الإنسان تجاه الطبيعة، وتؤديها الطبيعة تجاه الإنسان، هي التي تبرزها العلاقة المتبادلة بين الطرفين في ظل الأنظمة الاقتصادية على اختلاف مذاهبها.

أولاً: علاقة الإنسان بالطبيعة في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة

تعتبر النظرية الاقتصادية المعاصرة، في وجهها الماركسي، أن الإنسان كائن مضاد للطبيعة لا يستكين لها، ولا يعتمد عليها، وله حاجات تدفعه إلى الحركة. فينظر إلى بذل جهده وقواه بشكل واع، للحصول من الطبيعة على ما يشبعها، أي أن الإنسان مدفوع للقيام بعمل موضوعه الطبيعة، وهدفه إنتاج ما هو ضروري لإشباع حاجاته.¹⁴

كما يعرف الإنتاج، في الماركسية، بأنه عملية كفاح ضد الطبيعة، يشارك فيها مجموعة من الناس، لإنتاج حاجاتهم المادية، وتقوم على أساسها كل العلاقات.¹⁵

إن هذه النظرة الوضعية للعلاقة بين الإنسان والطبيعة، على أنها علاقة تناقص وصراع، نظرة اختلالية، لا تقوم على أساس علمي، لأنها تعتبر الإنسان نسق حاجة، بينما الطبيعة نسق قيمة، أي أنها تطلب من الطبيعة أن توفر للإنسان ما يحتاج إليه، لإشباع رغباته التي لا حدود لها، دون أن يلتزم الإنسان نحوها بأية قواعد أو ضوابط، وقد ترتب على هذه النظرة اللاواقعية فكرة الندوة التي تشكل محورا أساسيا في النظرية الاقتصادية، وهي فكرة اختلالية تزعم أن الطبيعة شحيحة، وأن على الإنسان أن يقهرها ويسيطر

¹⁴ - محمد دويدار، مرجع سابق، ص ص 23-25.

¹⁵ - محمد باقر الصدر، اقتصادنا. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1402هـ/1982م، ص 80.

عليها لكي يحصل منها على ما يشبع رغباته اللاهائية.¹⁶ وهي النظرة التي تبنتها المدرسة الرأسمالية، والتي في ظلها نشأ وتطور علم الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي.

ومن الجوانب الهامة للعلاقة بين الإنسان والكون، قضية إضفاء المعنى على الظواهر الكونية وفهمها. إن الفكر الوضعي يذهب إلى أن هذه الظواهر عمياء لا إدراك لها، ومن ثم فهي غير قابلة للفهم، على خلاف الظاهرة الإرادية، أي الحركة الإرادية للإنسان التي يمكن فهمها. وهكذا يفصل الفكر الوضعي بين الإنسان وحركته الإرادية من الجانب، والظاهرة اللاإرادية وحركتها من الجانب الآخر، الحركة الإرادية يمكن فهمها بينما الحركة اللاإرادية لا يمكن فهمها. ولا شك أن هذه الثنائية تتصادم مع وحدة النظام الكوني، فضلا على تجاهلها للعلاقة النسقية التبادلية بين الإنسان والبيئة الطبيعية، الأمر الذي يؤكد فساد فلسفة التناقض والصراع.¹⁷

ثانيا : علاقة الإنسان بالطبيعة في الاقتصاد الإسلامي

أما البعد البيئي للاقتصاد الإسلامي فلا يقل أهمية عن البعد الإيماني التعبدى. "فالله الذي خلق هذا الكون قد سخره لخدمة البشر وسلطهم عليه بما وهبهم من أبصار وأسماع وعقول تساعد على استخدام ما في الكون من خيرات، واكتشاف ما فيه من قوى، واستغلال ذلك كله في سبيل نفعهم وإسعاد أنفسهم (ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنه)...¹⁸ كل ما في الكون من صغير وكبير، ومعلوم ومجهول، مسخر لخدمة البشر، لهم الحق في استطلاع أسرارهِ والسيطرة عليه، واستغلال منافعه ما استطاعوا لذلك سبيلا. فالكون مذل لهم بإذن الله، وهم مسلطون عليه بأمر الله".¹⁹

¹⁶ - حسين غانم، مرجع سابق، ص 37.

¹⁷ - حسين غانم، مرجع نفسه، ص 40-41.

¹⁸ - سورة لقمان، الآية 19.

¹⁹ - عبد القادر عوده، المال والحكم في الإسلام. القاهرة: المختار الإسلامي، ص 12-13.

فالإنسان نسق حاجة إلى الطبيعة، والطبيعة من جهتها تحتاج إلى الإنسان أيضا، تحتاج إليه لتصريف ما يتكون فيها من موارد لكي تحفظ توازنها، وتحتاج إليه لكي يقوم من جانبه بالعمل على توازنها، بمعنى أن يتعامل معها على النحو الذي لا يؤدي إلى تلوثها أو استنزاف خيراتها، ومعنى ذلك أن كلا من الإنسان والبيئة الطبيعية نسق حاجة إلى الآخر. ونسق قيمة للآخر في آن واحد. إن العلاقة بين الإنسان والطبيعة أو الكون في مجموعه هي بالضرورة علاقة توازنه، ولا يمكن أن تكون علاقة تناقض أو صراع، ولا يمكن أن تقوم على أساس اختلاله إلا إذا انحرف الإنسان عن المنهج الإسلامي القويم، أي إلا إذا انحرفت الحركة الإرادية عن قوانين الله (الحركة اللاإرادية) عندئذ يختل نظام الكون في مجموعه.²⁰

كما إن موقف الاقتصاد الإسلامي من قضية فهم الظواهر الطبيعية²¹ هو على نقيض موقف الفكر الوضعي تماما، فهذه الظواهر مسخرة للإنسان لكي يتمكن من القيام بدوره الاستخلافي في الأرض، وعندما يتخلى عن هذا الدور ينقلب التسخير له إلى تسخير عليه، وهذا كله بمشيئة الله وقدره.

ومن لحظة الوعي العميق الشامل الفاعل بالكون والإنسان وقوانين حركتهما وتنظيمهما يبدأ التوحيد فعله البنائي.²²

وهكذا يكون لحركة الظواهر الطبيعية معنى، يمكن فهمها على أنها إما مسخرة للإنسان، وهذا هو الأصل، وإما أنها مسخرة عليه، وهذا هو الاستثناء. ولا شك في أن هذا النظرة الإسلامية تساعد كثيرا في عملية البحث في الاقتصاد الإسلامي، الذي ينبغي أن يقوم على فرض أساسي وصحيح وهو أن لكل شيء في هذا الكون غاية، ومن ثم يصبح بالإمكان الربط بين النشاط الاقتصادي للإنسان وحركة الظواهر الطبيعية التي لا يمكن أن تعتبر من قبيل العوامل الخارجية على نحو ما يذهب الفكر الوضعي.

ولكي يتحقق التوازن الكلي الشامل للكون والإنسان لابد أن تخضع حركة الإنسان الإرادية لذات القوانين والسنن التي تخضع لها الظواهر اللاإرادية، بما في ذلك الإنسان ذاته في جانبه العضوي اللاإرادي.

²⁰ - حسين غانم، مرجع سابق، ص 37-39.

²¹ - حسين غانم، مرجع نفسه، ص 42.

²² - جاسم الفارس، مرجع سابق، ص 88.

ولذلك لا يمكن الفصل بين الكون والإنسان، أو بين قوانين الكون وقوانين الإنسان، فالإنسان والكون يكونان معاً نظاماً واحداً. والإنسان في حركته الإرادية يلتزم بتلك القوانين، التزاماً إرادياً، لكي يتحقق التوازن الكلي الشامل للكون والإنسان.²³

إننا نستطيع القول بوجود علاقة سببية ووظيفية بين الحركة الإرادية للظواهر الكونية التي يسيرها الله بمشيئته وبقوانينه، كالزلازل والبراكين والأوبئة ونزول المطر، والتي تؤثر في الجانب الاقتصادي من حياة الإنسان، وبين الحركة الإرادية للإنسان.

إن قواعد وأحكام الإسلام هي قوانين للحركة الإرادية التي تنسجم مع حركة الظواهر الطبيعية أي الإرادية. وهذا يعني أن قواعد وأحكام الإسلام ليست من قبيل ما ينبغي أن يكون، وإنما هي من قبيل ما يجب، أو ما كان يجب أن يكون. فهي قواعد موضوعية ليست فيها قيمة ولا مذهبية. عندما يلتزم الإنسان إرادياً بما نقول: أن ما ينبغي أن يكون يطابق ما كان يجب أن يكون، وعندما لا يلتزم المرء بتلك القواعد نقول: أن ما ينبغي أن يكون لا يطابق ما كان يجب أن يكون. معنى ذلك أن القيمة ليست في القواعد والأحكام الإسلامية، وإنما هي في السلوك البشري منها من حيث التزام الإنسان أو عدم التزامه بتلك القواعد والأحكام.²⁴

ومن أجل تحقيق أقصى التزام بقواعد وأحكام الإسلام، لابد من ترشيد السلوك البشري في تعامله مع الكون الذي يعيش فيه، من خلال وضع محددات إطارية إسلامية لعلاقة الإنسان بالكون. وتتمثل المحددات المؤطرة للسلوك البشري تجاه الكون في الإسلام فيما يلي:²⁵

1. المحدد العقدي: من خلال تربية الإنسان على أنه مع كل ما في الكون يعبدون الله معاً، وهذه الوحدة العقدية تؤسس لنموذج من الوحدة بين الإنسان والكون، يجعل الإنسان يتعامل مع الكون بأرقى

²³ - حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية. المنصورة: دار الوفاء، 1991/1411، ص 86.

²⁴ - حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي طبيعته ومجالاته، مرجع سابق، ص 20-21.

²⁵ - رفعت السيّد العوّضي، الوسطية الاقتصادية في الإسلام. القاهرة: دار السلام، 1434هـ/2013م، ص 125-

أنواع العواطف، يتآلف معه، ويتعاون معه، ويتناسق معه، ويتكامل معه. كما تجعل الإنسان يتفاعل إيجابياً ليتحقق عمران الكون الذي كلف الله سبحانه الإنسان به.

2. المحدد العقدي الاقتصادي: ويعني أن الحاجات والموارد في حالة توازن في الكون. وهذا التوازن الكوني يستلزم عقدياً الإيمان بالتوازن بين حاجات الإنسان والموارد الاقتصادية التي خلقها الله سبحانه في هذا الكون، وتوظيف ذلك في التفاؤل ونقض التشاؤم المؤسس على الندرة في علم الاقتصاد المعاصر.

3. الإيمان بقاعدتي الاستخلاف والتسخير: يتطلب الإيمان بأن كلاً منهما يمثل قاعدة من القواعد الإسلامية التي تحكم علاقة الإنسان بالكون. ويترتب على القاعدتين إن الله سبحانه قد استخلف الإنسان في الكون لأداء وظيفة الإعمار، وجعل الكون مسخرًا له بحيث يتيسر له التعامل معه وتوجيهه بما يحقق هذه الوظيفة.²⁶

4. تربية الإنسان على نفع الكون له وعلى جمال الكون: فقد خلق الله سبحانه جميع العناصر اللازمة لوجود علاقة حب حقيقية بين الإنسان والكون، ومنها: خلق الكون لنفع الإنسان، وخلق النعم التي تؤمن الحياة الطيبة للإنسان، وخلق الكون على هيئة جميلة تبهج الإنسان.

5. الإيمان بالسنن الإلهية لعمران الكون وتدمير البيئة وإفسادها.

6. فقه عمران الكون: يعني أن الإسلام انتقل بالتأصيل النظري لعلاقة الإنسان بالكون إلى التطبيق العملي.

²⁷ ويستخلص مما سبق أن علاقة الإنسان بالموارد الطبيعية المتوفرة في الكون تقوم على قاعدتين:

²⁶ - قاعدة الاستخلاف تربي المسلم أن يتصرف في الكون في إطار الالتزام بالأوامر والنواهي، وهذا يجعله يتصرف مع الموارد على أنه مستخلف في إدارتها وليس مالِكًا حقيقيًا لها، ويؤمن أن المكافأة على إدارته للثروات سوف تكون في الدنيا والآخرة، وهو ما يفرض عليه التزام السلوك الاقتصادي الأمثل. ويترتب على قاعدة الاستخلاف التزام المسلم بتطبيق شرع الله في كل الأمور، ومنها الأمور الاقتصادية. وبهذا يكون الإيمان بقاعدة الاستخلاف عنصر ضمان للالتزام بكل التشريعات الاقتصادية الإسلامية.

²⁷ - خالد بن سعد بن محمد المقرن، مرجع سابق، ص 54.

الأولى: علاقة التسخير، فالله سبحانه وتعالى سخر الطبيعة بما فيها من موارد وثروات للإنسان ليستعين بها على أداء وظيفته.

والثانية: علاقة استخلاف وهي علاقة مسؤولية، فالإنسان مسؤول عن الاستفادة من هذه الطبيعة وحسن استغلالها وعدم اهدارها بتلوينها أو تدميرها أو غير ذلك مما يلحق الضرر بها، من أجل تعظيم المنافع المتحققة من استخدام المجتمع للموارد.

الفرع الثالث: البعد التعاملى الأخلاقى أو علاقة الإنسان بالإنسان

إن الإنسان لا يستطيع إشباع حاجاته، والحفاظ على حياته إلا من خلال عمل الأفراد الآخرين في المجتمع، ذلك أن أفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر، ومن ثم نجد أن عملية الإنتاج عملية اجتماعية، يصبح فيها عمل كل فرد في المجتمع، جزء من العمل الاجتماعى، يتعاون أفراد المجتمع فيما بينهم، بحيث يتم عمل كل فرد منهم للآخر في صورة تقسيم العمل الذي يفضلته يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل.²⁸

ووفق هذا فإن الإنتاج ليس علاقة بين الإنسان والطبيعة فقط، وإنما هو علاقة بين الإنسان والإنسان أيضاً، ذلك أن هدف النشاط الاقتصادى لم يكن في مختلف مراحل تطوره الإشباع المباشر لحاجات من يقومون بإنتاجه، ولذا فإنه يمكن التمييز بين نوعين من الإنتاج عرفهما الإنسان عبر الزمن، الإنتاج بقصد إشباع الحاجات المباشرة للمنتجين (أو الإنتاج الطبيعى)، وإنتاج المبادلة (الإنتاج السلعي). ففي مرحلة تاريخية أولى كان الإنتاج يتم بقصد الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية في داخل الوحدة الإنتاجية (عائلة، قبيلة، فردية)، وتتطلب العملية الاقتصادية في مثل هذه المرحلة تلازم الإنتاج والنتاج في الواقع وفي ضمير ووعي المنتجين.

²⁸ - محمد دويدار، مرجع سابق، ص 26.

وفي مرحلة تالية، يظهر الإنتاج بقصد المبادلة، وفي هذه الحالة، فإن العملية الاقتصادية ترتبط بوجود فائض اقتصادي، بحيث يبدأ المنتج يعتمد لا على ناتج عمله فقط، وإنما على عمله الذي كرسه لإنتاج السلع بغرض المبادلة أيضا.

أولاً: علاقة الإنسان بالإنسان في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة

لقد تجاهلت المذاهب الاقتصادية المعاصرة الفردية والجماعية على السواء، حقيقة الإنسان، كنسق حاجة وقيمة، يحمل بداخله اتجاهها نحو التغيرات يمثل وجوده كنسق حاجة واتجاه نحو اللاتغيرات يمثل وجوده كنسق قيمة، فقد ركزت المذاهب الاقتصادية الفردية على اتجاه التغيرات في الفرد، وبذلك اعتبرت الفرد نسق حاجة فقط، بينما المجتمع نسق قيمة، وهكذا سخرت هذه المذاهب المجتمع لصالح الفرد. أما المذاهب الاقتصادية الجماعية فقد ركزت على اتجاه اللاتغيرات في الفرد، وهو ما جعلها تعتبر الفرد نسق قيمة بينما المجتمع نسق حاجة، فسخرت بذلك الفرد لصالح المجتمع.²⁹

وقد كرس التحليل الاقتصادي هذه الظاهرة عندما قسم النظرية الاقتصادية إلى نظرية جزئية تبحث في سلوك الوحدات الاقتصادية أي الأفراد والأسر، ونظرية كلية تبحث القضايا الاقتصادية الكلية مثل الاستهلاك الكلي، والمستوى العام للأسعار، والصادرات والواردات، وغيرها. ولذلك عندما تبحث النظرية الاقتصادية المعاصرة في سلوك الإنسان، كمستهلك أو منتج، تتجاهل تماماً أثر هذا السلوك على المجتمع، أي أثره على المستوى الكلي. وعندما تبحث الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي فإنها تفترض أن كل المستهلكين يحققون أقصى ربح ممكن، أي أنها تتجاهل سلوك الأفراد عندما تبحث في القضايا الكلية. والحقيقة أن النتائج العلمية المفيدة، لا يمكن استخلاصها من دراسات الوحدات الاقتصادية بمعزل عن الكليات، أو دراسة الكليات انطلاقاً من فروض غير واقعية عن سلوك الجزئيات.³⁰

²⁹ - حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته، مرجع سابق، ص 34.

³⁰ - مرجع نفسه، ص 36.

ثانيا: علاقة الإنسان بالإنسان في الاقتصاد الإسلامي

ترتكز العلاقة بين الإنسان والإنسان في الاقتصاد الإسلامي على بعد تعاملي أخلاقي يحدد طبيعة العلاقة بين الأنا والآخر، والفرد والمجتمع في علاقة تأثيرية متبادلة،³¹ وهو ما عبر عنه القرآن الكريم في قول الله تعالى: "ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا".³²

فقد سخر الله البشر بعضهم لبعض ليستطيعوا أن يعيشوا في جماعة منظمة متعاونة، وليكونوا أقدر على استغلال الكون المسخر لهم، والانتفاع بخيراته، والمساهمة في بناء حياة إنسانية مرضية.³³

وهذا التسخير التبادلي يقوم على أساس الوعي بالذات وبالموضوع، أي أن الفرد لا ينفصل عن الجماعة، ولا تقوم الجماعة إلا بأفرادها.³⁴

فقد جعل الإسلام للفئات الاجتماعية المحتاجة، وذات الدخل المحدود، حقا في المال سوى الزكاة، وجعلها فريضة تعبدية، بل يمنح الإمام سلطات واسعة للتوظيف في رؤوس الأموال في الحدود اللازمة للإصلاح الاجتماعي، فقد جاء في الحديث الشريف: "إن في المال حقا سوى الزكاة"،³⁵ ومن هنا كان الاقتصاد الإسلامي اقتصادا أخلاقيا، يقوم على العدل والرحمة والمروءة والإحسان، وينهى عن كل صور أكل أموال الناس بالباطل كالغش والاحتكار والتدليس وتطفيف الكيل والميزان والربا.

إن النظرة الإسلامية إلى الفرد نظرة تكاملية، تقوم على اتجاهاي التغير واللاتغير فهو نسق قيمة وحاجة في آن واحد، وهذا هو الأساس العلمي الذي تقوم عليه القاعدة الإسلامية في التسخير التبادلي، فالإنسان يحتاج إلى غيره للحصول على القيم التي تحقق له الوفاء بحاجاته، وهو ينتج من القيم ما يحقق

³¹ - حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته، مرجع سابق، ص 31.

³² - سورة الزخرف، الآية 31.

³³ - عبد القادر عودة، مرجع سابق، ص 14.

³⁴ - حسين غانم، مرجع وصفحة نفسها

³⁵ - أخرجه بن ماجه والطبراني.

الوفاء بمحاجات الآخرين. وقد أكدت الدراسات التجريبية الحديثة حقيقة أن الإنسان يحمل بداخله اتجاهين متكاملين هما: اتجاه نحو التغير والوعي بالذات، واتجاه نحو اللاتغير والوعي بالموضوع.³⁶

ويقودنا هذا التحليل إلى التساؤل عن مدى قبول الاقتصاد الإسلامي تقسيم النظرية الاقتصادية إلى نظرية جزئية ونظرية كلية على نحو ما يفعله الاقتصاد الوضعي؟ أي ما هو موقف الإسلام من الفصل بين التحليل الجزئي أو النظرية الجزئية التي تبحث في سلوك الوحدات الاقتصادية أي الأفراد أو الأسر، والتحليل الكلي أي النظرية الكلية التي تبحث العمالة والصادرات والواردات والمستوى العام للأسعار وغير ذلك من القضايا الكلية؟

الواقع أن النظرية الاقتصادية المعاصرة عندما تبحث في سلوك الإنسان - كمستهلك أو كمنتج - تتجاهل تماماً أثر هذا السلوك على المجتمع، أي أثره على المستوى الكلي. وكذلك عندما تبحث الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي فإنها تتجاهل سلوك الأفراد عندما تفترض أن كل المستهلكين يحققون أقصى إشباع ممكن لرغباتهم، وأن كل المنتجين يحققون أقصى ربح ممكن. والنتيجة أن دراسة الوحدات الاقتصادية بمعزل عن الكليات، أو دراسة الكليات انطلاقاً من افتراضات غير واقعية عن سلوك الجزئيات لا يمكن أن يسفر عن نتائج علمية مفيدة.³⁷

وربما كان هذا الأمر أحد الأسباب الأولية لغياب أي رابطة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؛ لأن معظم أهداف الاقتصاد الكلي قائمة على أساس الأحكام القيمية، فإذا لم يُسمح بأحكام قيمية مكّلة لتحديد السلوك الاقتصادي الجزئي للأفراد والمنشآت، ليكون متوافقاً مع تحقيق الهدف، فإن الأهداف قد لا تتحقق. ولذلك لا يبدو أن التمييز بين التحليل الجزئي والتحليل الكلي تمييز رشيد.³⁸

³⁶ - حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته، مرجع سابق، ص 33-36.

³⁷ - حسين غانم، مرجع نفسه، ص 36.

³⁸ - محمد عمر شابر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي. ترجمة: رفيق يونس المصري. دمشق: دار الفكر،

وهذا يدعم نظرة التكاملية للإسلام إلى الإنسان باعتباره نسق قيمة وحاجة في ذات الوقت، والنظرة الإسلامية القائمة على العلاقة التبادلية بين الفرد والمجتمع.

علماً أن الاقتصاد الإسلامي لا ينظر إلى المعيارية على أنها مجرد أحكام قيمية، لا يمكن إثباتها بالدليل التجريبي، لأن كل قيمة أو مؤسسة يؤكد عليها هي جوهرياً لها طبيعة العلاقة النظرية بين هذه القيمة والرفاه البشري، ولو لم يصرَّح بالعلاقة السببية والحكمة دائماً، لأنه يؤيد السلوك الذي ثبت في النهاية أنه في صالح الفرد والمجتمع معاً.³⁹

خاتمة:

- لقد توصلت هذه الدراسة الى نتائج علمية دقيقة ومميزة، تكسب البحث في الاقتصاد الإسلامي طبيعة ذاتية خاصة، ومن هذه النتائج ما يلي:
- تُكسب قضية التوحيد الاقتصاد الإسلامي بعداً إيمانياً تعبدياً، يعطي للنشاط الاقتصادي عمقا بعيد المدى، يتمثل في التسليم المطلق والانقياد التام لله تعالى، وإحالة الأسباب والنتائج إليه سبحانه، وبذلك لا يمكن إلا أن يكون النشاط الاقتصادي مادياً، غير أن الاقتصاد الإسلامي الذي يعتبر أن الوحي الإلهي هو أول وأهم مصدر للمعرفة لا يغفل ما للجانب الروحي من أثر على النشاط الاقتصادي؛
 - ترى النظرية الاقتصادية المعاصرة أن العلاقة بين الانسان والكون هي علاقة تناقض وصراع، وهي نظرة اختلالية تقوم على فكرة الندرة. في حين يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن علاقة الانسان بالطبيعة هي علاقة توازنه، أساسها التسخير والاستخلاف، وهي لذلك تعتبر أن كلاً من الانسان والكون نسق حاجة وقيمة للآخر؛

³⁹ - محمد عمر شابرا، المرجع السابق، ص 186.

- يتطلب ترشيد السلوك البشري تحقيق أقصى التزام بقواعد وأحكام الإسلام، ومن أجل ذلك تم وضع محددات إطارية إسلامية لعلاقة الإنسان بالكون، لأنه لا يمكن أن تكون العلاقة بين الإنسان والكون اختلاله إلا إذا انحرف السلوك البشري عن القوانين المعيارية؛
- تجاهلت النظرية الاقتصادية المعاصرة حقيقة الإنسان عندما نظرت إليه باعتباره نسق حاجة أو نسق قيمة، مرسخة بذلك مبدأ أنا أو الآخر، وقد انعكس ذلك في تقسيمها التحليل الاقتصادي إلى جزئي وكلي. وفي المقابل، تركز العلاقة بين الإنسان والإنسان في الاقتصاد الإسلامي على بعد تعاملتي أخلاقي يحدد طبيعة العلاقة بين الأنا والآخر، والفرد والمجتمع في علاقة تأثيرية متبادلة.

قائمة المراجع:

1. حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي: طبيعته ومجالاته. المنصورة: دار الوفاء، 1991/1411.
2. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
3. سيد قطب، مقومات التصور الإسلامي. القاهرة: دار الشروق، 1988/1408، ط 3.
4. سيد قطب، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته. القاهرة: دار الشروق، 1407، 1987، ط 9.
5. جاسم الفارس، فاعلية العقل الاقتصادي الإسلامي: مقارنة وتأصيل. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010.
6. ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج 29.
7. محمد شوقي الفنجرى، الاقتصاد الإسلامي واتجاهاته. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس العلى للشؤون الإسلامية، سلسلة دراسات إسلامية، العدد 31، 1998/1419.
8. رفعت السيّد العوّضي، الوسطية الاقتصادية في الإسلام. القاهرة: دار السلام، 1434هـ/2013م.
9. خالد بن سعد بن محمد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي. الدمام: مكتبة المتنبّي، 1434هـ، ص 52.
10. محمد باقر الصدر، اقتصادنا. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1402هـ/1982م.

11. عبد القادر عوده، المال والحكم في الإسلام. القاهرة: المختار الإسلامي.
12. حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية. المنصورة: دار الوفاء، 1991/1411.
13. رفعت السيّد العوّضي، الوسطية الاقتصادية في الإسلام. القاهرة: دار السلام، 1434هـ/2013م.
14. محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي. ترجمة : رفيق يونس المصري. دمشق: دار الفكر، 2004م.

السياحة البيئية في الجزائر - مقارنة إستراتيجية -

دراسة استطلاعية على مستوى حظيرة القالة بولاية الطارف، الجزائر

عروس نسرين

طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، الجزائر

بريد الكتروني: arounes19@hotmail.fr

ملخص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على البعد الاستراتيجي للسياحة البيئية والاعتماد عليه في تقييم الخطة المطبقة في الحظيرة الوطنية بالقالة، من خلال محاولة معرفة مستويات الإستراتيجية التنظيمية، التخطيط السياحي وكذا الخطة الإستراتيجية لتسويق السياحة البيئية على مستوى حظيرة القالة. وقد توصل البحث إلى أنّ حظيرة القالة من بين أهم الحظائر الوطنية في الجزائر ولكنها تفتقر لاستراتيجيات تسويقية كفأة. وأن التخطيط الاستراتيجي على مستوى حظيرة القالة لا يرقى إلى المستوى المطلوب؛ كذلك تبين أنّ الموارد المالية والبشرية المخصصة لحظيرة القالة لا تعبر فعلياً عن المساحة الشاسعة التي تغطي بها وتنوع أنظمتها البيئية.

كلمات مفتاحية: السياحة البيئية، الإستراتيجية التنظيمية، التخطيط للسياحة البيئية، الإستراتيجية التسويقية للسياحة البيئية، الحظيرة الوطنية للقالة.

Abstract :

The research aims to shed light on the strategic dimension of eco-tourism and relied upon it in assessing the plan applied in the national barn of El Kala, Through trying to figure out the levels of organizational strategy, tourism planning, as well as the strategic plan to marketing eco-tourism in El Kala protected area.

The research has found that the barn of El Kala is among of the most important national barns in Algeria, but lack of efficient marketing

strategies. And the strategic planning in the barn of El Kala does not rise to the required level; as well as showing that the human and financial resources allocated to the barn of El Kala do not reflect the actual vast space and the diversity of environmental ecosystems it enjoys.

Keywords: Ecotourism, organizational strategy, ecotourism planning, ecotourism marketing strategy, El Kala “national park”.

مقدمة:

انتشرت استخدامات محصّلة الفكر الإداري اليوم في جميع المجالات، فمن أصولها الحربية إلى استخداماتها في العلوم الإنسانية والاجتماعية مرّت الإدارة الإستراتيجية بعدد كبير من التحوّلات والتطوّرات، وكان إدخالها إلى المجال السياحي ضرورة بالنظر إلى النتائج المحققة في المجالات الأخرى، ومن هنا انطلقنا في هذا البحث محاولين قياس التجسيد الفعلي للأفكار الإدارية في مجال السياحة البيئية في الجزائر، واخترنا لذلك نموذج حظيرة طونقة بالقالة بولاية الطارف والتي تزخر بخزان طبيعي متنوّع يمكن أن يعطي بهذه التطبيقات نتائج متميّزة في نظرنا.

إشكالية البحث:

تزخر حظيرة القالة بكثير من مقوّمات نجاح السياحة البيئية، تمّ إدراجها في أقطاب الامتياز السياحي في الجزائر في المخطط الوطني للنهوض بقطاع السياحة، وقد اعتمد المخطط على الأساليب الإدارية والمقاربات الاستراتيجية في إعدادده وتطبيقه، سننطلق في بحثنا من السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى الاعتماد على الإدارة الاستراتيجية للسياحة البيئية في حظيرة القالة؟

ومن خلال هذا السؤال يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو مستوى الاستراتيجية التنظيمية للسياحة البيئية المطبقة في حظيرة القالة؟

ما هو مستوى التخطيط للسياحة البيئية المطبق في حظيرة القالة؟

ما هو مستوى الاستراتيجية التسويقية للسياحة البيئية المطبقة في حظيرة القالة؟

فرضيات الدّراسة:

- في محاولة لوضع إجابات مؤقّنة للأسئلة المطروحة قدّمنا الفرضيات التالية:
- هناك مستوى ضعيف للاستراتيجية التنظيمية للسياحة البيئية المطبقة في حظيرة القالة؛
 - هناك مستوى ضعيف للتخطيط للسياحة البيئية المطبق في حظيرة القالة؛
 - هناك مستوى ضعيف للاستراتيجية التسويقية للسياحة البيئية المطبقة في حظيرة القالة.

أهمّية البحث:

يكتسي البحث أهميته من أهمّية موضوع السّياحة البيئية والذي يُعدّ موضوع السّاعة في المجال السّياحي، إذ يُعنى بالحفاظ على المناطق الطبيعية والأنظمة البيئية، واحترام مختلف الجوانب السوسيوثقافية لسكان المناطق المضيفة مع المساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه المناطق؛ من خلال خلق مناصب الشغل ومساهمتها في توليد العوائد المالية لأهالي هذه المناطق، وكذا القناعة الشخصية بأهمّية الحظيرة الوطنية بالقالة والتي تزخر بإمكانات سياحية بيئية ضخمة من الممكن أن تستثمر هذه الامكانيات بالطريقة الصحيحة لإقامة مشاريع سياحية بيئية نموذجية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على البعد الاستراتيجي للسياحة البيئية والاعتماد عليه في تقييم الخطة الطموحة المطبقة في مجال السياحة الجزائرية، وعلى وجه الخصوص ما تعلق بالحظيرة الوطنية بالقالة.

منهج البحث

بعد الاطلاع على دراسات سابقة تبيّن أنّ المنهج الملائم للدّراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي انطلاقا من المسح المكتبي والشبكي للعديد من المصادر والمراجع ذات الصّلة في الجانب النظري، وفي الجانب الميداني نقوم بجمع وتحليل البيانات انطلاقا من الاستبيان المقدم للمبحوثين والمقاييس الإحصائية اللازمة.

هيكال البحت:

تماشيا مع خصائص البحت قمنا بتقسيمه إلى محورين: الأول يبحث في الإطار النظري للبعد الاستراتيجي للسياحة البيئية، والثاني يدرس واقع تطبيق هذا البعد الاستراتيجي في حظيرة طونقة بالقالة.

I. الإطار الاستراتيجي للسياحة البيئية

إنّ ترجمة مبادئ ومعايير السياحة البيئية وتحويلها من فرص إلى حقائق فعلية يمكن الاستفادة من إيجابياتها يتطلب إعداد إطار استراتيجي ينظم الأنشطة والاستثمارات من أجل التنسيق بين الجوانب الأساسية (البيئة، الاقتصاد والمجتمع) التي يهتم بها هذا النمط، والتنسيق بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى ذات الصلة، وبالتالي فإنّ السياحة البيئية يجب أن تتم وفق مراحل وضوابط معينة بغية ضمان حسن إدارة الاستثمارات في هذا النمط من السياحة وكذا ضمان المردودية المادية وغير المادية من وراءها.

1.I. مفهوم وأصل مصطلح السياحة البيئية:

لحد الآن لا يوجد إجماع حول أصل مصطلح السياحة البيئية حسب عدد كبير من الكتاب والباحثين، إذ تشير بعض الكتابات إلى أن أول ظهور للمصطلح كان ولأول مرة باللغة الانجليزية في مقال للكاتب Romerli سنة 1985 ، وبعد مدّة تم ملاحظة المصطلح في تاريخ أقدم وتحديدًا في مقال لـ Hetzer* صدر سنة 1965 الذي استعمله لشرح العلاقات المعقدة بين السياح، البيئة والثقافات التي يتفاعلون معها،¹ في حين يعتبر البعض أن Budovski هو الرائد في استخدام مفهوم السياحة البيئية في مقاله:

* قام Hetzer بتحديد أربع ركائز أساسية يجب اتباعها للحصول على نمط سياحي مسؤول وهي: أ- الحد الأدنى من الآثار البيئية؛ ب- الحد الأدنى من الأثر على الحد الأعلى من احترام وتقدير ثقافات المجتمعات المضيفة؛ ج- الحد الأقصى من الأرباح الاقتصادية للمجتمع المضيف؛ د- أقصى حد ممكن من رفاهية وارتياح السائح.

¹ - Laurent Dainis, **écotourisme, un outil de gestion des écosystèmes**, essai présenté au département de biologie en vue de l'obtention du grade de maître en écologie internationale, faculté des sciences, université de sherbrooke, canada, Juin 2007, p23.

«Tourism and environmental Conservation: Conflict, Coexistence or symbiosis (1976)»

وقد أكد فيه أن العلاقة بين السياحة والبيئة الطبيعية تميل إلى أن تكون متضادة وفي صراع، ولكن مع احتمال وجود علاقة تقوم على المنافع المتبادلة. كما وصف العلاقة التكافلية التي من الممكن أن تُتبع والتي تشبه الفكرة المعاصرة للسياحة البيئية ولكن دون استخدام المصطلح.² ويؤيد David Fennell أنه حسب بعض الباحثين أمثال Orams بأنّ ظهور المصطلح كان في أواخر الثمانينيات، في حين يرى البعض الآخر أمثال higgins أن ظهور مصطلح السياحة البيئية كان في أواخر السبعينيات من خلال أعمال Miller حول التنمية البيئية "ecodevelopment"،³ ولكن سرعان ما وُجد أنّ أول استعمال للمصطلح وتعريفه كان لعالم البيئة المكسيكي Hector Ceballos- Lascrain*، أما انتشار هذا المفهوم وهذا المصطلح فهو مقترن بـ Elizabeth Boo في كتابها:

«Ecotourism: the potentials and Pitfalls (1990)».⁴

عرّف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (UICN) سنة 1996 السياحة البيئية بأنها "سفر مسؤول يبيّن إلى المناطق الطبيعية غير المختلة نسبيا للتمتع بالطبيعة والاستمتاع بالجوانب الثقافية لهذه المناطق، تُعزّز حماية البيئة ولها أثر سلبي ضعيف عليها، كما تتضمن المشاركة الفعالة والمربحة للمجتمعات المحلية"⁵. واعتمادا على الأبحاث في هذا الموضوع واستنادا للتعريف السابقة؛ يمكننا تعريف السياحة البيئية على أنّها:

² - James Higham, michael lùck, **urban ecotourism : a contradiction in terms ?**, article published in the journal of ecotourism, vol.1, No.1.2002, p 36.

³ - David A.fennell, **ecotourism an introduction**, second édition, Routledge edition, 200, p 18.

* يُعد المرجع الأساسي في تكوين وتعريف هذا المصطلح، الذي وضعه سنة 1983 وهو بصدد تطوير مشروع المنظمة غير الحكومية PRONATURA في المكسيك، فاستخدم كلمة "turismo ecologico" للدلالة على السياحة البيئية "ecological tourism" ليطم فيما بعد دمج هتين الكلمتين لتصبح كلمة واحدة ecoturismo

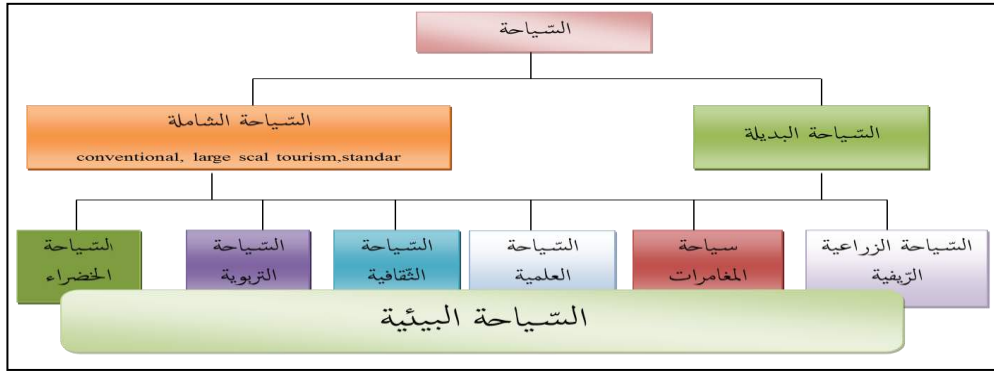
⁴ - Polwattage K.Perera, **marketing forest- based ecotourism in sri lanka: predicting the ecotourism behavior and defining the market segment through a behavioral approach**, Doctorat of Philosophy these, Louisiana State University, May 2011, pp 7- 8.

⁵ - Rachid Maaninou, **Stratégie marketing de l'écotourisme au maroc**, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme du cycle supérieur de gestion, RABAT, Novembre 2007, p 71.

جزء سوقي صغير "niche" من السوق الكلي للسياحة، ينضوي ضمن أشكال السياحة البديلة، يسعى إلى حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على الأنظمة البيئية واحترام العادات الثقافية للمجتمعات المضيفة، كما يرمي إلى البحث عن السبل التي من شأنها تحقيق الرفاه الاقتصادي لهذه المناطق.

ويمكن توضيح موقع هذا السوق من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): موقع السياحة البيئية ضمن سوق السياحة الكلي



Source : Jhon Neil, Stephen Wearing, "Ecotourism: Potentials and possibilities", first edition, Butterworth-Heinemann, Oxford, Boston, 1999, p 3.

2.I. الإستراتيجية التنظيمية للسياحة البيئية:

تُبنى الإستراتيجية التنظيمية للسياحة البيئية بالمرور على ثلاث مراحل رئيسية بعد التعريف الدقيق لهذا النمط من السياحة ومعرفة كافة الأنشطة والأنواع التي سيتم الاستثمار فيها، وهذه المراحل هي:⁶

1.2.I. الرؤية:

عادة ما يتم استعمال هذه الكلمة في مجال الأعمال ولكن هنالك غموض كبير يكتنف تلك الاستعمالات، فعادة ما يتم الخلط بين الهوية، القيم، الرؤية، المهمة. ولكن يمكن اعتبار القيم، الرؤية والمهمة بأنها وسيلة لتحديد هوية المؤسسة. وتسعى المؤسسات دائما لتكون لديها نظرة استباقية وبُعد نظر

⁶ - ARA/KPMG Consulting LP, Williams Lake Forest District Tourism Opportunities Study Final Report, April 2001, p 55.

للمستقبل وفي المدى البعيد، وهي بحاجة إلى معرفة مكانتها وتوقعها في المستقبل، وهنا يتم اعتبار الرؤية بأنها هي التي تحشد الطاقات وبأنها هي من يعطي الهيكل والشكل العام للمؤسسة.⁷ ويمكن تعريف الرؤية بأنها إسقاط مستقبلي لمهمة * المؤسسة، أو بمعنى آخر هي محاولة معرفة ماهي المكانة التي تصبو أن تصل إليها المؤسسة وماهي الشريحة المستهدفة التي ترغب في الوصول إليها.⁸ أما بالنسبة لرؤية المؤسسة (أو الدولة) المستثمرة في مجال السياحة البيئية فيمكن إسقاط مفهوم وتعريف الرؤية من منظور المستثمرين في المجال السياحي في ظل الامكانيات المتوفرة لديهم، ولكل رؤيته الخاصة استنادا على مجموعة من المحددات، فعلى سبيل المثال فإن رؤية البنين في مجال تطوير السياحة البيئية هي: " بحلول سنة 2021 ستصبح السياحة البيئية وسيلة داعمة قوية للتنمية المستدامة المتبنية من قبل المتعاملين في القطاع، والمساهمين في تقليص نسبة الفقر، وزيادة جاذبية المقصد البيئي على المستوى الدولي".⁹

I.2.2. الأهداف:

تُعرّف الأهداف بأنها "عبارة عن نتائج يُتَوَقَّع ويُرَغَّب في الوصول إليها، وبالتالي في هذا المستوى يتم البدء في تحديد مختلف النتائج المنشود تحقيقها في مستويات مختلفة، فالغرض إذن من هذه العملية هو محاولة رسم وتحديد الوضعية المستقبلية التي يَحْبِذ الوصول إليها بطريقة تَمَكِّن المؤسسة / المنظمة من تحديد

⁷ - Jean-Marrie Ducreux et al, **le grand livre de la stratégie**, Edition d'organisation "Groupe Eyrolles", Paris, p72.

* المهمة هي عبارة عن فقرة قصيرة تحررها المؤسسة، تحدد فيها سبب وجود هذه المؤسسة وأهدافها، بمعنى ما الذي تقوم به المؤسسة وبأي طريقة.

⁸ - SADC de l'Estrie, **Définir les missions-visions-valeurs de l'entreprise et y intégrer le développement durable**, Février 2013, p1.

⁹ - **Plan staratégique de développement de l'écotourisme au Bénin (PSDE 2012-2021)**, disponible sur: [http://www.maisondelentreprise.org/document/RAPPORT%20PSDE_Version%20final%20\(1\).pdf](http://www.maisondelentreprise.org/document/RAPPORT%20PSDE_Version%20final%20(1).pdf)

أهداف واقعية قابلة للتطبيق على أرض الواقع".¹⁰ وبالتالي فإنّ المستثمرون في قطاع السّياحة البيئية يعمدون في هذه المرحلة إلى رسم نظرة مستقبلية للمشروع والذي بدوره يحوي مجموعة من الأهداف والتي ينبغي أن تنطلق أساسا من مبادئ السّياحة البيئية والمعايير الواجب احترامها.

ومن بين الطّرق الشائعة لتعريف، تحديد واختيار الأهداف هي إعداد " شجرة الأهداف " والتي تأتي أساسا بعد تحديد " شجرة المشاكل " التي تواجه مشروع معيّن، ويجب أن تحوي شجرة الأهداف ملخص مبسّط ويعبّر بشكل صحيح عن الواقع، كما تعتبر شجرة الأهداف بأنّها وسيلة تساعد على تحليل وعرض الأفكار ميزتها الأساسية أنّها تساعد على تحليل الأهداف المحتملة للمشروع والمرتبطة بحل المشاكل ذات الأولوية والمحددة بوضوح. وتساهم في:¹¹

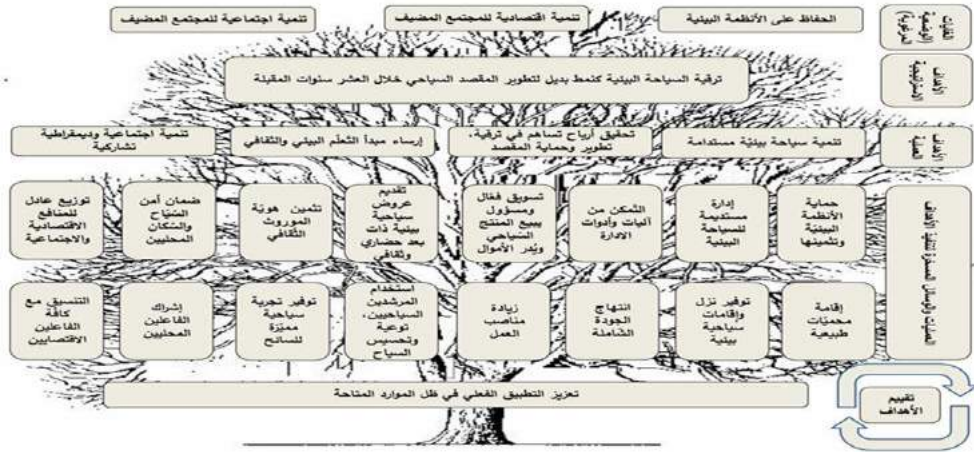
- وصف الوضعية المستقبلية التي سيكون عليها المشروع في حالة ما إذا حلّت جميع المشاكل؛
- وضع أهداف قابلة للتحقيق والتأكّد من تسلسلها وترتيبها الهرمي ضمن مجموعة الأهداف؛
- توضيح والتحقّق من العلاقات بين الأسباب والنتائج (الوسائل - الغايات) في مخطط توضيحي؛
- تحديد الأولويات تقييم جدوى تطبيق وتحقيق أهداف معيّنة؛
- تحديد وسائل أخرى قد تلزم لتحقيق النتائج المرجوة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يمكن تشابه جملة الأهداف لكل مشاريع السّياحة البيئية وهذا باعتبار أنّ لكل مشروع إستراتيجية خاصّة به، ولا يمكن أن نجد خطتين متشابهتين وذلك لاختلاف الرّؤى والإمكانات وأقاليم تنفيذ هذه المشاريع.

¹⁰ - Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge, **Planification de projet/ programmes « manuel d'orientation »**, Genève 2010, p 25

¹¹ - Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge, op.cit, p25.

الشكل رقم (2): شجرة الأهداف للسياحة البيئية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge, op cit, p27.
- Luc Hincelin, **Réaliser votre arbre**, article publié sur: contact santé, N° 192, 2004, p16.

3.2.I. تحديد المواقف:

يقع على الإدارة الإستراتيجية مهمة تحديد الموقف الإستراتيجي للمنظمة، وذلك لمعرفة ماهي الإستراتيجيات العامة التي يمكن إتخاذها إنسجاماً مع إمكانات المنظمة الداخلية (القوة والضعف) ومواقفها الخارجية (الفرص والتهديدات) . ويتحدد الموقف الإستراتيجي للمنظمة من خلال القيام بتحليل مصفوفة SWOT.

يشير الموقف الاستراتيجي إلى موقع المؤسسة في بيئتها التنافسية، وكيف لها أن تجد مراكزها وتحميها بهدف مواجهة المنافسة، وعليه تصبح الإستراتيجية بمثابة القوة أو الرابطة الوسيطة بين الشركة وبيئتها، ويحدد الموقف الاستراتيجي بسلسلة من الخطوات هي: تحليل وتقييم المتغيرات البيئية، التعرف على المؤثرات

البيئية، تشخيص مفاتيح النجاح الإستراتيجية وتحديد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف.¹² وهي الخطوة الواجب اعتمادها عند تحديد أهداف السياحة البيئية ورسم الإستراتيجية العامة التي يسعى المشروع الوصول إليها من وراء الموقع البيئي وتنظيم جميع نشاطاته.

I.3. التخطيط للسياحة البيئية:

إنّ السياسات المتبعة لتنفيذ إستراتيجية السياحة البيئية تستلزم التخطيط الجيد، وتُجدر الإشارة إلى أنّ السياسات *policies* هي عبارة عن تخطيط تقوم به الحكومات أو أرباب الصناعة في حين تعتبر المخططات *plans* بأنّها مجموعة الاستراتيجيات التي يتم على أساسها تنفيذ السياسات.

I.3.1. من التخطيط السياحي إلى تخطيط السياحة البيئية:

التخطيط السياحي هو عملية (*processus*) تقوم على البحث والتّقييم، تسعى إلى تعظيم المساهمة المحتملة للأفراد والطبيعة في النشاط السياحي. وهناك أربع مقاربات للتخطيط السياحي هي: المقاربة الاقتصادية، المادية - المكانية، مقاربة التّوجه بالمجتمعات المضيفة *oriented community*، بالإضافة إلى التسويق السياحي المحلي *boosterism*، من خلال هذه المقاربة يظهر التخطيط بأنّه عبارة عن أنشطة متكاملة تجمع ما بين الاهتمامات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المكانية (الدخول إلى المواقع) والزّمانية، إضافة إلى هذا فإنّه يشمل المكونات الرئيسية للعرض (المقصد السياحي) والطلب (الأسواق: السّياح) المتعلّقة بالنّقل والاتصال، ولقد أضيفت مقاربة خامسة هي التخطيط السياحي المستدام، ذلك أنّ التخطيط السياحي لا يمكن أن يتم بمعزل عن القضايا البيئية بل يجب أن يُدمج مع التحليل العام للموارد والتطوير الخاص بالمنطقة الطبيعية.¹³

¹² - عبد الستار الصباح، المواءمة الاستراتيجية وأثرها في تحديد الموقف الاستراتيجي لمنظّمات الأعمال " دراسة اختبارية في عيّنة من الشركات الصناعية الأردنيّة"، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 22، 2009، ص 104.

¹³ - David A. Fennell, Ross K. Dowling, op cit, p6.

ويشير Fennel إلى أنّ Coccossis نوّه سنة 1996 إلى أنّه لم يكن هنالك فهم جيّد لطبيعة العلاقة المعقّدة التي تربط ما بين البيئة والسيّاحة، وأنّه كان يُنظر إلى حماية الطبيعة والحفاظ عليها بمثابة تهديد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن سرعان ما تبدّلت هذه النظرة في الآونة الأخيرة نتيجة الجهود الرّامية إلى توضيح وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة، كذلك إذا لم تكن هنالك مساعي لوضع مبادئ توجيهية مناسبة فإنّ إدخال الأراضي العمومية أو الخاصّة في سيّورة التنمية السيّاحيّة قد تكون عرضة للخطر لأنّ القيم الثقافية والبيئيّة مهدّدة أمام عنصر الرّيح، حيث في وقت مضى كان عادة ما يُنظر إلى السيّاحة على أنّها مصدرا من مصادر الرّيح مع إغفال استدامة العناصر البيئية والثقافية، ويرى أنّ السياسات البيئية في الوقت الحاضر أصبحت تميّز بمقاربة موجّه بيئيا أكثر شمولية ومن منظور إقليمي متكامل، وتنطوي هذه المقاربة على ما يلي:¹⁴

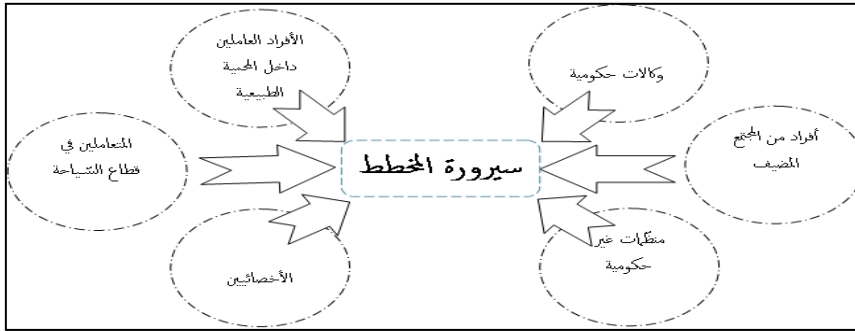
- الرّبط بين سياسات التطوير السيّاحي والإدارة البيئية كمرحلة أولى ثمّ طرح المشاريع، الخطط والبرامج من وجهة نظر بيئية؛
 - خطط الإدارة البيئية على المستوى الإقليمي التي من شأنها أن توجّه برامج الإدارة البيئية المحلية؛
 - التّكامل بين التّربية السيّاحيّة وسياسات الإدارة البيئية على المستوى المحلي، الجهوي والوطني؛
 - رفع القدرات المحليّة للتعامل مع القضايا البيئية بالنسبة للمناطق التي تعرف نمواً سريعاً كمقصد سياحي.
- إذن السياسات العامة المتعلّقة بالتنمية السيّاحية التي تأخذ بالمعايير والمبادئ البيئية، توفر مناخ سهل للقيام بتخطيط للسيّاحة البيئية، يساهم في الوصول إلى تحقيق أهداف هذا النمط البديل من السيّاحة على المدى القصير والمتوسّط. ويمكن القول أنّ الفرق بين التخطيط السيّاحي التقليدي والتخطيط السيّاحي في ظل التنمية المستدامة وظهور السيّاحة البيئية يكمن في أنّ الأوّل كان يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الرّبح الاقتصادي، والمساهمة في الدّخل القومي، أما الثاني فهو يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة بحيث تكون أهداف اقتصادية، بيئية واجتماعية.

¹⁴ - David Fennell, **Ecotourism**, third edition, Routledge, New York, 2008, p 135.

2.3.I. المساهمون في مخطط السياحة البيئية:

لإعداد هذا المخطط يتم التنسيق بين جميع الأشخاص أصحاب المصلحة في مشروع السياحة البيئية، وتأتي الجهات الحكومية كطرف رئيس في هذه المنظومة، غير أنّ ذلك لا ينقص من الدور الفعّال الذي يجب أن تلعبه مختلف المصالح والجمعيات والأفراد من العاملين والمحيطين بالمقصد السياحي البيئي في إطار تفاعلي. ويمكن توضيح أهمّ هاته الأطراف في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): المساهمون في إعداد مخطط السياحة البيئية



Source : Andy Drumm, Alan Moore, **développement de l'écotourisme un manuel pour les professionnels de la conservation « Volume 1 » introduction à la planification de l'écotourisme**, Traduit par Sylvie Siéber Sugiyama, The Nature Conservancy, Etas Unis, 2002, p62.

3.3.I. مراحل تخطيط السياحة البيئية:

مخطط مشاريع السياحة البيئية هو وسيلة تسمح بتوجيه تطوير السياحة البيئية في المناطق والمحميات الطبيعية، والتي يتم من خلالها طرح الرؤى وتنسيقها مع جميع أصحاب المصلحة، وفي نفس الوقت البحث عن تحقيق أهداف حماية الموقع الطبيعي المسطرة. ويمرّ هذا المخطط بثلاث مراحل أساسية هي:

أ. تقييم الأثر البيئي:

يقصد بتقييم الأثر البيئي: "الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي تنجم عن مشروع أو برنامج تنموي، وهو عبارة عن دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع السياحية المقترحة والتي قد تؤثر على سلامة البيئة والإنسان داخل الموقع".¹⁵

إذن يمكن استخدام تقييم الأثر البيئي كأداة تخطيط سياحي، عن طريق إدخال الاعتبارات البيئية في جميع المشاريع السياحية والاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.

ومنهجية تقييم الأثر البيئي فيها العديد من المراحل وذلك حسب الاختلافات من دولة إلى دولة إلا أنّ هنالك بعض المراحل العامة المتفق عليها عالميًا وهي كالآتي:¹⁶

❖ **الاختيار (التشخيص) Screening:** يمثل عملية تحديد ما إذا كان المشروع المقترح يتطلب القيام بتقييم الأثر البيئي وعلى نطاق واسع، وكذلك تحديد مستوى التقييم اللازم الاعتماد عليه، وبالنسبة لمشاريع السياحة البيئية فهي تستلزم القيام بهذا التقييم نظرا للعلاقة التي تربط بين الأنشطة السياحية والآثار الناجمة عنها على المستوى البيئي؛

❖ **الفحص Scoping:** في هذه المرحلة يتم تحديد القضايا والأمور الواجب أن تخضع لتقييم الأثر البيئي، وعادة ما تتطلب التفاعل بين جميع أصحاب المصلحة في المشروع، ويشكل التقرير الناتج عن هذه المرحلة الرجوع الرئيسي للنشاطات الواجب أن تغطي بتقييم أثرها البيئي على الموقع؛

❖ **تقييم الأثر:** الهدف من هذه المرحلة هو تحديد كيفية تأثير النشاطات السياحية للمشروع على البيئة العامة للموقع، كما ينطوي تقييم الأثر على تحديد وتحليل وكذلك التنبؤ بأهمية وحجم الآثار الإيجابية والسلبية على حدّ سواء التي سيتعرّض لها الموقع؛

¹⁵ - ابراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 94.

¹⁶ - Alex Weaver, **EIA and sustainable development: Key concepts and tools**, p 2.

☞ **التخفيف Mitigation**: هنا يتم تحديد الطرق التي يتم بها التخفيف والحد من الآثار السلبية وتجنبها إن أمكن ذلك، والطرق التي يتم بها تعزيز الآثار الإيجابية لضمان أعلى قدر ممكن من المنافع داخل الموقع؛

☞ **إعداد التقرير Reporting**: يتم إعداد تقرير الأثر البيئي يحتوي على نتائج دراسات تقييم الأثر والطرق التي يتم بها الحد من تلك الآثار، ويستخدم هذا التقرير من قبل السلطات والجهات المعنية في عملية اتخاذ القرار؛

☞ **المراجعة Reviewing**: يتم مراجعة تقرير الأثر البيئي بصفة رسمية من قبل مختصين ليقرروا ما إذا كان هذا التقرير في المستوى المطلوب أو لا، ولضمان الدقة والصراحة في مجال تقييم ومراجعة التقرير عادة ما تُوكل هذه المهمة إلى جهات خارجية مستقلة قبل وع الصيغة النهائية واتخاذ القرار؛

☞ **صنع (اتخاذ) القرار Decesion-making**: يدلّ اتخاذ القرار على الموافقة النهائية للمقترح الذي جاء به التقرير، وعادة ما يتضمن مجموعة من الشروط الواجب توفّرها في تطوير المشروع، هذه الشروط غالبا ما يتم دمجها مع الخطة العامة لإدارة المشروع؛

☞ **التطبيق Implementation**: عند الموافقة واتخاذ القرار تكون هنالك ضرورة لتنفيذ خطة الإدارة البيئية لتطوير، تشغيل وفي بعض الأحيان وقف تشغيل المشروع، وبالتالي فإنّ خطة الإدارة البيئية تستخدم كوسيلة للتأكد من أنّ إجراءات التخفيف والطرق الموصى بها عند تقييم الأثر البيئي يتم تنفيذها بالمنهجية الصحيحة وعبر جميع مراحل المشروع، وهذه المرحلة تضمن الإيفاء بالوعود التي يقدمها أصحاب المشروع.

ب. التخطيط لحماية الموقع:

يجب التأكيد على أن تُشكّل المواقع التي تحتضن نشاطات السياحة البيئية من محميّات وغيرها جزءا رئيسيا في رسم السياسات وعملية التخطيط، كما يجب إشراك مسيري هذه المناطق والمواقع في مبادرات التخطيط وعدم جعلها حكرا على المسؤولين الكبار في الدولة، كما تجدر الإشارة إلى أنّه يمكن معالجة

بعض المشاكل التي تطرأ على الموقع كتضرره جزاء تواجد السياح به، من خلال اعتماد وسائل تعليمية كوضع خرائط لتوضيح المواقع وبعض التضررات التي قد تصيبه عند سلوك تصرفات معينة من السائح، وغيرها من الوسائل المبتكرة التي قد تقلل الضرر وتزيد من حماية الموقع.¹⁷

إذن عند القيام بتخطيط الموقع يتم تحديد مجموعة التهديدات التي قد يتعرض لها هذا الموقع ومن ثم تحديد الاستراتيجيات التي يتم بها مواجهة هذه التهديدات، ويمكن اعتبار السياحة البيئية أو أحد النشاطات المتعلقة بها كإستراتيجية من بين بعض الاستراتيجيات لمواجهة أحد أو بعض هذه التهديدات، والتخطيط لحماية الموقع هو مكمل لمخطط الإدارة العام الذي قد يعتبر السياحة البيئية بأنها المفهوم الأساسي لتوجيه برنامج الاستعمال العام للموقع، والتي ستساهم في الحد من التهديدات التي قد تطرأ على الموقع على المدى البعيد.¹⁸

ج. تخطيط الدخول إلى مواقع السياحة البيئية:

يجد المستثمرون في قطاع السياحة البيئية أنفسهم ملزمون بتخطيط عملية دخول السياح إلى الموقع الطبيعي، فلا يجب أن يقتصر الأمر على تخطيط مشروع السياحة البيئية وكيفية تسويقه للسياح، وإنما أيضا الاهتمام بالجانب البيئي والطبيعي للموقع، خاصة أن العدد المتزايد الذي قد يتوافد داخل المنطقة الحظيرة قد يساهم في تدهور النظام البيئي لها وبالتالي ظهر مفهوم تخطيط ولوج السياح داخل الموقع الطبيعي.

تخطيط دخول السياح إلى الموقع الطبيعي يسمح بالتقليص من عدد الأفراد الذين يتوافدون على الموقع بما يسمح بتنظيم الحركة داخل المنطقة الحظيرة، والتخفيف من حجم الضغط عليها من جهة ؛ ومن جهة أخرى السماح للزوار بالتمتع إلى أقصى درجة من مقومات الجذب فيها واندماجهم في التجربة بشكل أريح، بما يسمح بالحفاظ على القدرة الاستيعابية للمواقع والمحميات الطبيعية، ولكن الحد من عدد السياح داخل الموقع الطبيعي قد ينجم عنه قضية عدم المساواة بين جميع الأفراد في الولوج إلى تلك المناطق؛

¹⁷ - **World Ecotourism Summit Final Report**, Québec, Canada 19- 22 may 2002, Published by World Tourism Organisation and the United Nations Environment Programme, Madrid, Spain, p26.

¹⁸ - Andy Drumm, Alan Moore, **op. cit**, p70.

خاصة وأنه يتم فقط اختيار الأفراد الذي يمكنهم أن يكونوا أكثر مردودية، كذلك تظهر مشكلة إعادة توزيع العوائد السوسيواقتصادية التّاجمة عن تطوير مثل هذه المشاريع. ولهذا يعتبر التخطيط العام للموقع الطبيعي بما في ذلك تخطيط الولوج المادي للسياح أمران متكاملان ويعملان في توازي.¹⁹ لكن من بين العراقيل التي يمكن مواجهتها في هذه الحالة عدم القدرة على التّقليص من عدد السّياح داخل الموقع، وذلك لزيادة الطلب على هذا النوع من السّياحة (منذ 1985 ارتياد مواقع الحظيرة في كوستا ريكا ارتفع بنسبة 18 % وهذا ما سبب في المساس نوعا ما بطبيعية وعذرية تلك المناطق)، وهذا ما قد يستدعي إلى غلق هته المواقع بهدف حماية التّنوع الحيوي فيها.²⁰

I.4. الإستراتيجية التسويقية للسياحة البيئية:

تعدّ الإستراتيجية التسويقية بمثابة خطوة هامة لترقية مشاريع السّياحة البيئية التي ستوفّر منتجات يتم طرحها لأسواق واعدة، تسمح بتحقيق أرباح ماديّة تساهم في تمويل المشروع وتدعيم آليات المحافظة عليه، وكذلك المساهمة في خلق حركة اقتصادية للسّكان المجاورين لتلك المشاريع، مع ضرورة الحرص على تقديم منتجات وخدمات ترضي السّياح وتكون وفق مستوى رغباتهم وتطلّعاتهم وبالتالي الإستراتيجية التسويقية هي التي ستحاول الملائمة ما بين العرض والطلب في نقطة ترضي جميع الأطراف.

I.4.1. كيف يتم تطوير مخطط وإستراتيجية تسويقية:

تعتبر الإستراتيجية التسويقية بأنّها أساس المخطط التسويقي؛ إذ يتكوّن المخطط التسويقي من مجموعة الأنشطة اللازمة لتحقيق وتنفيذ إستراتيجية تسويقية ناجحة، هذه الأخيرة التي تعتبر بمثابة الدّعامة

¹⁹ - Marie Lequin et Jean-Bernard Carrière, « Planification de l'accessibilité à l'expérience globale en écotourisme », article publié sur Téoros [En ligne], 22-3 | 2003, pp 31-34

²⁰ - Gérard Grellet, Le management de l'écotourisme : les objectifs écologiques et économiques sont-ils compatibles ?, communication présentée aux colloques international sur le tourisme durable, Merrakech, Maroc, 23 Mai 2003, p3

الأساسية لبناء المخطط التسويقي الذي يراد من خلاله الوصول إلى الأهداف التسويقية المرجوة بشرط أن تكون هذه الأهداف قابلة للقياس وهذا ما يمكن تجسيده في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): الإستراتيجية التسويقية



Source: Aimee Russillo et al, **Practical steps for marketing tourism certification**, a publication of the Center for ecotourism and sustainable development, no date, p 5.

2.4.I. الخطوات العامة للاستراتيجية التسويقية في مشاريع السياحة البيئية:

في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nation Environment Program والموسوم بـ " تسويق منتجات السياحة المستدامة" تم توضيح نموذج بسيط يمكن تطبيقه على جميع المشاريع، حيث تم استعراض المراحل الرئيسية للمخطط التسويقي التالية: تحليل السوق، الموارد، المنافسين وبيئة الأعمال، ثم بناء الإستراتيجية من خلال التجزئة الاستهداف والتموقع وفي الأخير تحديد المزيج التسويقي.²¹ وفيمايلي نستعرض هذه الخطوات بشكل مفصل:

أ. يركز التحليل الاستراتيجي على تحليل الوضعية التنافسية والتشخيص الداخلي للمشروع:²²

²¹ - Aimee Russillo et al, op. cit, pp 5-6.

²² - Isabelle Frochot, Patrick Legohérel, **Marketing du tourisme**, 2^{ème} édition, DUNOD, 2010, p138.

- تحليل الوضعية التنافسية: نظريات بورتر تبين القوى التي تتحكم في المنافسة داخل قطاع معين (المنافسة ما بين المؤسسات في نفس القطاع، دخول منافسين جدد يرغبون في الدخول إلى القطاع، المنتجات والخدمات الجديدة أو البديلة، القوى التفاوضية للموردين، القوى التفاوضية للمستهلكين)؛
- التشخيص الداخلي: يركز على محاولة تحديد وبدقة نقاط قوة وضعف المؤسسة من حيث الموارد البشرية، المالية، التقنية وغيرها.

يقوم التحليل الاستراتيجي بتحديد أهم نشاطات المؤسسة في ميادين النشاط الإستراتيجية *Domaine d'activité stratégique* "DAS" التي تضم مجموعة من المنتجات والخدمات المتجانسة يتم تجميعها في أزواج (منتج-سوق) تتشارك في نفس التكنولوجيا، نفس الأسواق ونفس المنافسة. وهناك العديد من الأدوات التي يمكن الاستعانة بها للقيام بالتحليل الاستراتيجي مثل مصفوفة الـ BCG (Boston Consulting Group). أما بالنسبة للتجزئة التسويقية يتم من خلال هذه العملية تحديد حاجات وتطلعات السّياح وتقسيمهم إلى فئات مختلفة، يتم استهداف كل فئة بمنتجات وخدمات تفي باحتياجاتها وهكذا يتم بناء موقع يميّز المشروع عن غيره من مشاريع السياحة البيئية في مناطق أخرى.
ب. بعد الانتهاء من تشخيص وتحليل وضعية المشروع يتم تحديد مجموعة من الأهداف القابلة للتحقيق، ثم تأتي مرحلة تحديد الاستراتيجيات العامة الكبرى (استراتيجيات بورتر) والمتمثلة في:²³

- السيطرة من خلال التكاليف *domination par les coûts* يتم من خلالها تخفيض تكاليف الانتاج إلى أقصى حدّ بهدف وضع أسعار أقل من المنافسين، ويمكن استغلال هذه الإستراتيجية من قبل مسيري مشاريع السياحة البيئية بهدف استقطاب السّياح وتشجيعهم على تبني هذا النمط الجديد من السياحة ولكن ليس على حساب القدرة الاستيعابية واستدامة الموقع البيئي.

- التمييز: *différenciation* من خلال هذه الإستراتيجية يتم تطوير منتجات أكثر نجاعة وتميّزا من المنتجات المنافسة، وتكون فيها ميزة يرغبها السوق الواسع لهذه المنتجات، يتم استغلال هذه الإستراتيجية

²³ - Philip Kotler et Al, *Marketing management*, 12^{ème} édition, Pearson Education, 2006, p65.

في مشاريع السياحة البيئية من خلال تطوير منتجات متميزة وابتكار عروض سياحية لم يقدمها المنافسون بهدف خلق صورة وتموقع جيد في السوق.

- التركيز concentration يتم من خلالها تركيز الجهود على أجزاء معينة من السوق، ويمكن أن تطبق هذه الإستراتيجية في مشاريع السياحة البيئية بالتركيز على أجزاء معينة من السوق السياحي كاستقطاب الخرجات العلمية و جزء آخر كمحبي الاستكشاف والمغامرة، ويتم شخصنة العروض المقدمة على حسب كل فئة ويتم وضع استراتيجية السيطرة من خلال التكلفة أو التمييز تخص كل جزء تم استهدافه.

ج. المزيج التسويقي للسياحة البيئية:

- المنتج (الخدمة السياحية): يتكوّن المنتج السياحي البيئي من مجموعة الظروف الطبيعية (المناخية البيئية)، الحضارية والتاريخية بالإضافة إلى التسهيلات المستحدثة في الموقع البيئي، وهو يمثل عنصر جذب سياحي أساسي.

يجب أن تتميز مجموعة من الخصائص:²⁴ كالجودة والتي لا تعني بالضرورة الشيء الثمين ولكن يرضي بشكل كبير جدًا السائح البيئي، الأصالة والأمن. كذلك إعطاء الأولوية لجودة الموقع البيئي والمناظر التي يحويها، تصميم وإدارة تسهيلات سياحية ترقى وتطلّعات السائح البيئي وتكون متأصلة من طبيعة الموقع البيئي وعادات المجتمع المضيف، كاستخدام نزل بيئية تحاكي طريقة إقامة السكان الأصليين.

- التسعير: وهو يمثل المقابل المادي عند استهلاك المنتجات والخدمات السياحية البيئية، وكلّما كان السعر محدّد بطريقة دقيقة كلّما كانت عملية تسويق المنتج السياحي البيئي ناجحة،²⁵ وقد يكون التسعير كعامل يتحكّم في تسيير حركة السياح داخل الموقع، فبمجرّد رفع السعر بحيث يمكن من خلاله استهداف جزء سوقي محدّد فقط يمكن به عدم تجاوز القدرة الاستيعابية للموقع.

²⁴ - Richard Denman, **Product development, marketing and promotion of ecotourism**, a summary report of the main conclusions of the preparatory conferences held in 2001 and 2002 in advance of the World Ecotourism Summit. p5.

²⁵ - ابراهيم بظاظو، مرجع سابق، ص 606.

- **الترويج:** وهي مجموعة الأنشطة التي يتم من خلالها التعريف بالموقع السياحي البيئي إلى الجمهور الواسع، كما تعد "عملية بناء صورة للموقع أو المقصد الذي يختاره السائح بمثابة عامل مهم جدًا في اتخاذ قرارات السائح"²⁶

- **التوزيع:** يتم توزيع خدمات ومنتجات السياحة البيئية وإيصال السائح إليها بعكس التسويق العادي الذي يتم من خلاله إيصال السلعة إلى المستهلك، وهذا نظرا للخاصية التي تتمتع بها الخدمات بكونها غير قابلة للنقل ولا للتخزين.

لكن يجب الإشارة إلى نقطة مهمة جدًا فيما يخص تسويق السياحة البيئية التي هي عكس التسويق العادي الذي يسعى إلى تشجيع الطلب على المنتجات والخدمات، إذ أن في تسويق السياحة البيئية تكون هنالك رغبة في الحد من الطلب على الخدمات لأن الطلب المتزايد قد يرضي السائح على المدى القصير فقط، ولكن مع تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع قد يصبح هذا الأمر مزعج للسائح والموارد الطبيعية في نفس الوقت، وبهذا نكون أمام تسويق عكسي Demarketing والذي يمكن أن يتنهج هذه الطرق:²⁷

- زيادة الأسعار خاصة وأنه كلما ارتفع السعر كلما قلت مدة التواجد بالموقع؛
- اعتماد مبدأ الطّابور لمحاولة زيادة كفاءة التمتع بالموقع؛
- الحد من الإستراتيجية الترويجية وذلك من خلال اختيار وسائل إعلام متخصصة؛
- الترويج لأهمية المنطقة من خلال تثقيف الجمهور وزيادة وعيه بضرورة الحفاظ عليها والحصول على أقل تأثير ممكن؛
- ترقية مجموعة من الفرص البديلة في المنطقة المحيطة بالموقع يمكن أن تساهم في إرضاء السائح؛
- التركيز على التدهور البيئي الذي قد يحصل في حالة تردد عدد كبير من الأفراد على المنطقة.

²⁶ - Jhon Neil, Stephen Wearing, **Ecotouris : Impacts, potentials and possibilities**, first publishing, Butterworth-Heinmann, London, 1999, p 111.

²⁷ - Jhon Neil, Stephen Wearing, op. cit, p 117.

II. دراسة استطلاعية لتخطيط السياحة البيئية في حظيرة القالة ولاية الطارف -الجزائر -

1.II. التعرف بميدان الدراسة:

تقع حظيرة القالة 87 كلم شرق مدينة عنابة، بالقرب من الحدود التونسية، تترج على مساحة تقدّر بـ 80 000 هكتار، تتكوّن من فسيفساء ايكولوجيّة مميّزة وتتميّز في مجملها بمناطق رطبة وتنوّع مكوّناتها وتعتبر بمثابة مركب فريد من نوعه في البحر الأبيض المتوسط، توجد داخل هذه الحظيرة منطقتين رائعتين من مناطق التوسع السياحي والمتمثلتان في: مسيدة وكاب روزا، بالإضافة إلى بحيرة أوبيرة (مياه عذبة) وبحيرة الملاح (مياه مالحة) وبحيرة طونقة (مياه قليلة الملوحة) تم إنشاؤها في 23 جويلية 1983 وصنّفت ضمن التّراث الطبيعي والثقافي العالمي من قبل اليونسكو في 17 ديسمبر 1990.

2.II. منهجية الدّراسة

سنستعرض هنا كيفية تحديد ميدان الدّراسة والانتقال من المجتمع إلى العيّنة، كما سنوضّح أهمّ المقاييس المعتمد عليها وكذا أهمّ الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

2.2.II. مجتمع الدّراسة

يتكوّن مجتمع الدّراسة من مجموع أصحاب المصلحة المساهمين في مخطط السياحة البيئية على مستوى حظيرة القالة، ولكن لصعوبة اشتغال الدّراسة على كلّ أصحاب المصلحة؛ قمنا باختيار عيّنة من كلّ فئة من الفئات التي ذكرناها في الجزء النظري.

3.2.II. عيّنة الدّراسة

انطلاقا من تحديد مجتمع الدّراسة واعتمادا على الدليل الإرشادي لمديرية السياحة على مستوى ولاية الطارف، قمنا باختيار عيّنة انتقائية تضمّ 5 فئات من أصحاب المصلحة وقمنا بتوزيع الاستبيان على النحو الموضّح في الجدول أدناه، والذي يبيّن عينة الدّراسة بدقّة

الجدول رقم (01): عينة الدراسة

الفئة	عدد الاستبانات المسترجعة
وزارة السياحة	2
مديرية السياحة	10
وكالات سياحية	11
أخصائيين (مؤطرين سياحيين)	3
الأفراد العاملين في الحظيرة	9
المجموع	35

المصدر: من إعداد الباحثة

II.4.2. أداة جمع البيانات:

اعتمدنا في جمع البيانات والمعطيات الخاصة بالدراسة على استبيان موزع على عينة الدراسة. واحتوى الاستبيان على 3 محاور أولها يركّز على الإستراتيجية التنظيمية للسياحة البيئية، والثاني على التخطيط للسياحة البيئية، ويركّز الثالث على الإستراتيجية التسويقية، وقد تمّ تطويره بالاعتماد على ما جاء في الجزء النظري للدراسة. وبعد تطوير الاستبيان وتحكيمه من قبل أساتذة متخصصين؛ قمنا بتقديمه إلى العينة الممثلة في الجدول أعلاه، وبلغ العدد الإجمالي للاستبانات الموزعة 35 استبيان، استرجعنا منها 35، وهو المجموع النهائي للاستبانات المستخدمة.

II.5.2. معامل ثبات الاستبيان:

اعتمدنا على مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم(02):معامل ثبات الدراسة

اسم المتغير	محور الإستراتيجية التنظيمية	محور التخطيط	محور التسويق	مجموع المحاور
معامل كرونباخ ألفا)	0,84	0,89	0,91	0.88

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS 20 .

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن معاملات الثبات لجميع محاور الدراسة مقبولة وهي أكبر من 0.60، كما بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الإستبانة (0,88) وهي نسبة ثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

II.6.2. المقاييس الإحصائية المستخدمة:

لمعرفة واقع البعد الاستراتيجي للسياحة البيئية على مستوى الحظيرة اعتمدنا على إجابات المبحوثين على الاستبيان المقدم، وتحليلها استخدمنا عدّة مقاييس إحصائية اعتمادا على برنامج (SPSS 20)، هذه المقاييس هي:

أ. المتوسط الحسابي: استخدمنا هذا المقياس لمعرفة مستوى الاستراتيجيات المتبعة وذلك من خلال الحكم على متوسطات عبارات الاستبيان، ونظرا لكون مقياس الاستبيان هو مقياس ليكرت (likert) الخماسي؛ فإنّ المتوسطات الدّالة على مستوى قويّ هي تلك التي تفوق المتوسط الفرضي والمقدّر بـ 3 نظرا لكونها الدرجة المحايدة في المقياس.

ب. الانحراف المعياري: وهو واحد من أهمّ مقاييس التشتت والذي استخدمناه لمعرفة الفروق في إجابات المبحوثين حول عبارات الاستبيان، أو بعبارة أخرى مدى إجماعهم على المستويات الدّالة.

ج. اختبار (T-Test (One-Sample Test: واستخدمناه من أجل التأكّد من وجود دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول بنود الإستبيان، والهدف الرئيسيّ منه هو التأكّد من مدى صدق فروض الدّراسة، وسبب اعتمادنا على هذا المقياس هو كوننا نتعامل مع بيانات كمّية لعينة واحدة.

3.II. واقع استراتيجيات السياحة البيئية في حظيرة القالة

بعد توزيع الاستبيان على عيّنة الدّراسة، أعطت النتائج التي سنعرضها ونحلّلها فيما يلي:

الجدول رقم (03): مستوى المحاور الإستراتيجية للسياحة البيئية في حظيرة القالة

القرار	الدّالة	قيمة T	Sd.	M	العبارة	
ضعيف	0,00	-5,42	0,44	2,73	هناك رؤية مستقبلية طموحة في مجال السياحة البيئية للحظيرة	التقييم
ضعيف	0,00	-5,93	0,45	2,70	ترتكز رؤية الحظيرة على التنمية المستدامة للولاية	
ضعيف	0,00	-3,15	0,31	2,89	هناك أهداف واضحة للحظيرة فيما يتعلق بالسياحة البيئية	
ضعيف	0,01	-2,57	0,89	2,75	هناك تصوّر للمصاعب التي يمكن أن تحول دون تحقيق الأهداف	
ضعيف	0,00	-4,33	0,75	2,64	هنالك سلّم أولويات في تحقيق أهداف السياحة البيئية في الحظيرة	
ضعيف	0,00	-5,84	0,39	2,74	المجموع	
قوي	0,00	13,42	0,51	3,75	تقوم الجهات المسؤولة بتقييم الأثر البيئي لكل مشروع يقام في الحظيرة.	التحليل
متوسط	0,00	4,79	0,52	3,27	تقوم الجهات المسؤولة بحصر التهديدات التي يمكن أن تمس الحظيرة	
متوسط	0,00	3,21	0,74	3,26	تقوم الجهات المسؤولة بوضع سقف لعدد السياح المسموح لهم بالدخول.	

ضعيف	0,00	-4,07	0,37	2,83	تعمل الجهات المسؤولة على زيادة طاقة استيعاب الحظيرة.
متوسط	0,00	11,10	0,23	3,27	المجموع
متوسط	0,00	5,44	0,54	3,32	هنالك دراسة شاملة للموارد المادية، البشرية والتقنية التي تحوزها الحظيرة
متوسط	0,00	2,77	0,78	3,23	هناك عمليات ترويج تسعى للتعريف بالحظيرة داخل الوطن وخارجه.
ضعيف	0,00	-7,32	0,49	2,60	هنالك معرفة جيدة بالخطائر السياحية التي تنافس الحظيرة عبر الوطن.
ضعيف	0,00	-4,75	0,41	2,78	يتم تحديد أسعار واضحة لخدمات ومنتجات الحظيرة وفقا للطرق العلمية
ضعيف	0,00	-4,87	0,34	2,98	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS 20 المتوسط الفرضي يبلغ القيمة 3.

يظهر من الجدول إجابات المبحوثين حول المحاور الإستراتيجية للسياحة البيئية أنّ أغلب المتوسطات ضعيفة وأقلّ من المتوسط الفرضي للدراسة والذي يبلغ القيمة 3 باعتبار أنّنا استخدمنا مقياس ليكرت الخماسي. فبملاحظة المجال الأول وهو المجال التنظيمي نجد أنّ كلّ المتوسطات كانت أقلّ من المتوسط الفرضي، وهو ما تؤكّده قيم t التي جاءت سالبة عند مستويات دلالة أقلّ من مستوى الخطأ المسموح به في الدراسة وهو 0,05، وبلغ أكبر متوسط مسجل في هذا المجال القيمة 2,89 في عبارة متابعة وجود أهداف واضحة للحظيرة فيما يخص السياحة البيئية، في حين جاء أقلّ متوسط في عبارة سلّم أولويات

الأهداف والذي بلغ 2,64. وانعكست هذه المتوسطات على المتوسط العام للمجال التنظيمي والذي بلغ قيمة دالة عند مستوى الخطأ المسموح به بلغت 2,74، وهو ما يدل على ضعف في محور التنظيم بالنسبة للسياحة البيئية على مستوى الحظيرة، كما بلغت الانحرافات المعيارية قيما ضعيفة كان أكبرها 0,89 وهو ما يدل على وجود إجماع حول ضعف هذا المحور.

على عكس المجال السابق، سجلنا متوسطات أكبر من المتوسط الفرضي في مجال التخطيط (الحانة المضللة تمثل أكبر قيمة سجلت وهي في تقييم الأثر البيئي للمشاريع في الحظيرة 3,75)، أكدتها قيم t ومستويات الدلالة التي بلغت قيم أقل من 0,05. وبلغ المتوسط العام لهذا المجال القيمة 3,27 وانحراف معياري 0,52، ما يعني أنّ هناك مستويات متوسطة للتخطيط للسياحة البيئية في الحظيرة بإجماع المبحوثين. ونفسر ذلك باعتماد جملة من التدابير الزامية إلى حماية الموقع للحفاظ على عذريته وتضمن الأنظمة البيئية به عن طريق تخطيط ولو محتشم في هذا المجال عن طريق محاولة معرفة مختلف التأثيرات السلبية والإيجابية التي يتركها النشاط السياحي على الحظيرة ومحاولة تصحيح الاختلالات.

تباينت متوسطات العبارات الخاصة بمحور التسويق، حيث بلغت مستويات متوسطة في العبارة الأولى والثانية والمتعلقة بوجود دراسة شاملة لجميع الموارد المادية، البشرية والتقنية التي تحوزها الحظيرة ووجود أنشطة ترويجية تسعى للتعريف بالحظيرة داخل الوطن وخارجه (3,32 و 3,23 على التوالي)، وهي قيم أكبر من المتوسط الفرضي، وبالرجوع إلى قيم t نجد أنها بلغت قيما موجبة عند مستويات دلالة معنوية تقع داخل مجال الثقة المحدد في الدراسة، في حين بلغت قيم t في العبارتين الثالثة والرابعة ومتوسطات دالة أقل من 3. وقد أثرت المتوسطات الضعيفة على المتوسط العام للاستراتيجيات التسويقية التسويق لكنّه اقترب من القيمة المحايدة حيث بلغ قيمة (2,98) ما يعكس المستوى المتوسط في الاستراتيجيات التسويقية للسياحة البيئية في الحظيرة. وذلك بعدم وجود حملات ترويجية تسعى على الأقل التعريف بما تزرع به هذه الحظيرة، وهو ما لمستاه عند القيام بزيارة الحظيرة من خلال عدم وجود ولا لافتة تبين مكان الحمية.

II.4. مناقشة واختبار الفرضيات:

II.4.1. الفرضية الأولى:

من خلال تحليل محور التنظيم خلصنا إلى أنّ هنالك متوسطات حسابية أقلّ من المتوسط الفرضي للدراسة، كما أنّ هنالك إجماع من خلال ضعف الانحرافات المعيارية، كلّ هذا عند مستويات دلالة عبّرت عنها قيم t السالبة؛ وبالتالي فيمكن القول أنّ هنالك مستوى ضعيف للاستراتيجية التنظيمية للسياحة البيئية في حظيرة القالة، وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الأولى للدراسة التي مفادها:

أنّ هناك مستوى ضعيف للاستراتيجية التنظيمية فيما يخص السياحة البيئية في حظيرة القالة.

II.4.2. الفرضية الثانية:

فيما يخص محور التخطيط ظهر أنّ هنالك متوسطات أكبر من المتوسط الفرضي والذي يبلغ القيمة 3، في ظلّ كذلك إجماع ومستويات دلالة تعبّر عنها قيم t الموجبة، وعليه نرفض الفرضية الثانية للدراسة والتي مفادها: أنّ هناك مستوى ضعيف للتخطيط للسياحة البيئية المطبق في حظيرة القالة، ونستبدلها بالتالي: هناك مستوى متوسط للتخطيط للسياحة البيئية المطبق في حظيرة القالة.

II.4.3. الفرضية الثالثة:

اقترب المتوسط العام للاستراتيجيات التسويقية من المتوسط الفرضي للدراسة مع مستويات دلالة أكبر من الخطأ المسموح به في الدراسة وبالتالي نرفض كذلك الفرضية الثالثة والتي مفادها أنّ: هناك مستوى ضعيف للإستراتيجية التسويقية للسياحة البيئية المطبقة في حظيرة القالة، ونستبدلها بالتالي: هناك مستوى متوسط للإستراتيجية التسويقية للسياحة البيئية المطبقة في حظيرة القالة.

خاتمة:

تعد السياحة البيئية نخط سياحي بديل يمكن الاستثمار فيه لتحقيق مجموعة من الأهداف البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا لا يمكن أن يتحقق إلّا باعتماد استراتيجيات تنظيمية وتسويقية، تسعى إلى ترقية المنتج السياحي البيئي وفق رغبات السّياح، وهذا ما حاولنا التطرّق إليه في الدراسة الميدانية في

محمية القالة بولاية الطارف، لمعرفة مدى تبني الجهات المسؤولة عن المحمية لاستراتيجية واضحة لتسويق السياحة البيئية بالمحمية، والتي تزخر بنظام بيئي متميز يؤهلها لأن تكون مقصد سياحي بيئي بامتياز، وقد خلص البحث بمحوريه إلى مجموعة من النتائج ، نوجزها في الآتي:

- مشاريع السياحة البيئية الناجحة تركز على إدارة إستراتيجية فعّالة لتلك المشاريع؛
- يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة من سلطات محلية، مستثمرين في القطاع العام والخاص، سكان المناطق التي تستقبل هذه المشاريع حتى تكون هنالك إدارة استراتيجية فعّالة لتلك المواقع؛
- تسويق السياحة البيئية يختلف عن التسويق العادي بل نكون أمام تسويق عكسي؛
- حظيرة القالة من بين أهم الحظائر الوطنية في الجزائر ولكنها تفتقر لاستراتيجيات تسويقية كفؤة.
- يتضح أن التخطيط الاستراتيجي على مستوى حظيرة القالة لا يرقى إلى المستوى المطلوب؛
- الموارد المالية والبشرية المخصصة لحظيرة القالة لا تعبر فعلياً عن المساحة الشاسعة التي تحظى بها وتنوع أنظمتها البيئية.

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تبني استراتيجيات التسويق العكسي الذي يحافظ على حظيرة القالة ويساهم في الترويج الفعال لها؛
 - تشجيع مشاريع السياحة البيئية كوسيلة للحفاظ على المواقع البيئية العذراء؛
 - ضرورة إدماج مشاريع السياحة البيئية ضمن المشاريع ذات الأولوية في الاستثمارات السياحية مع وضع صورة واضحة المعالم فيما يخص الاستراتيجيات التنظيمية والتسويقية في هذا المجال؛
 - ضرورة تحسين العرض السياحي وجودة الخدمات مع محاولة التحكم في الجانب الحضري
- urbanisme الذي قد تكون له تأثيرات سلبية على الأنظمة البيئية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
2. عبد الستار الصباح، المواءمة الإستراتيجية وأثرها في تحديد الموقف الاستراتيجي لمنظمات الأعمال "دراسة اختبارية في عينة من الشركات الصناعية الأردنية"، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 22، 2009.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Aimee Russillo et al, **Practical steps for marketing tourism certification**, a publication of the Center for ecotourism and sustainable development, no mention date, Available on: http://www.rainforestalliance.org/tourism/documents/practical_steps.pdf
2. Alex Weaver, **EIA and sustainable development: Key concepts and tools**.
3. Andy Drumm, Alan Moore, **développement de l'écotourisme un manuel pour les professionnels de la conservation « Volume 1 » introduction à la planification de l'écotourisme**, Traduit par Sylvie Siéber Sugiyama, The Nature Conservancy, Etas Unis, 2002.
4. ARA/KPMG Consulting LP, **Williams Lake Forest District Tourism Opportunities Study Final Report**, April 2001.
5. David A. fennell, **ecotourism an introduction**, second édition, Routledge edition, 2003.
6. David Fennell, **Ecotourism**, third edition, Routledge, New York, 2008.
7. Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge, **Planification de projet/ programmes « manuel d'orientation »**, Genève 2010
8. Gérard Grellet, **Le management de l'écotourisme : les objectifs écologiques et économiques sont-ils compatibles ?**, communication présentée aux colloques international sur le tourisme durable, Merrakech, Maroc, 23 Mai 2003.

9. Isabelle Frochot, Patrick Legohérel, **Marketing du tourism**, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 2010.
10. James Higham, michael lück, **urban ecotourism : a contradiction in terms ?**, article published in the journal of ecotourism, vol.1, No.1.2002.
11. Jean-Marrie Ducreux et al, **le grand livre de la stratégie, Edition d'organisation** "Groupe Eyrolles ", Paris.
12. Jhon Neil, Stephen Wearing, **"Ecotourism: Potentials and possibilities"**, first edition, Butterworth-Heinemann, Oxford, Boston, 1999.
13. Jhon Neil, Stephen Wearing, **Ecotourism: Impacts, potentials and possibilities**, first publishing, Butterworth-Heinmann, London, 1999.
14. Laurent Dainis, **écotourisme, un outil de gestion des écosystèmes**, essai présenté au département de biologie en vue de l'obtention du grade de maître en écologie internationale, faculté des sciences, université de sherbrooke, canada, Juin 2007.
15. Luc Hincelin, **Réaliser votre arbre**, article publié sur : contact santé, N° 192, Avril 2004.
16. Marie Lequin et Jean-Bernard Carrière, « **Planification de l'accessibilité à l'expérience globale en écotourisme** », article publié sur Téoros [En ligne], 22-3 | 2003
17. Philip Kotler et Al, **Marketing management**, 12^{ème} édition, Pearson Education, 2006.
18. **Plan staratégique de développement de l'écotourisme au Bénin (PSDE 2012-2021)**
19. Polwattage K. Perera, **marketing forest- based ecotourism in sri lanka: predicting the ecotourism behavior and defining the market segment through a behavioral approach**, Dissertation submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, May 2011.

20. Rachid Maaninou, **Stratégie marketing de l'écotourisme au maroc**, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme du cycle supérieur de gestion, RABAT, Novembre 2007.
21. Richard Denman, **Product development, marketing and promotion of ecotourism**, a summary report of the main conclusions of the preparatory conferences held in 2001 and 2002 in advance of the World Ecotourism Summit.
22. SADC de l'Estrie, **Définir les missions-visions-valeurs de l'entreprise et y intégrer le développement durable**, Février 2013.
23. World Ecotourism Summit Final Report, Québec, Canada 19- 22 may 2002, Published by World Tourism Organization and the United Nations Environment Program, Madrid, Spain.

أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على جودة الخدمات البنكية (دراسة بعض البنوك التجارية الجزائرية)

بن بوريش نشاط الدين

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر

بريد إلكتروني: nachat48@hotmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على جودة الخدمة البنكية المقدمة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بالنسبة لعينة من العملاء الذين لديهم اشتراك في الموقع الإلكتروني، حيث تم الاعتماد على المعاينة كأسلوب إحصائي للدراسة واستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وذلك بهدف معرفة العناصر المهمة والأقل أهمية بالنسبة للعملاء حتى تتمكن البنوك من تحسين جودة خدماتها في ظل تبني هذه التكنولوجيات.

وقد أظهرت النتائج وجود اختلاف في الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية التي يستخدمها العملاء للحكم على مستوى الخدمة الإلكترونية المقدمة لهم. وتوفر الدراسة مقترحات تمس الجانب المغفل منها وتفتح آفاق لبحوث جديدة.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الخدمة البنكية، الجودة، الخدمة البنكية الإلكترونية، أبعاد الجودة.

Résumé :

Le présent papier tente de cerner l'impact des TIC sur la qualité des services bancaires fournis par les banques commerciales algériennes et perçus par un échantillon de clients possédant un accès en ligne sous forme d'abonnement, Se basant sur l'observation comme méthode statistique et le questionnaire comme outil de collecte et de traitement des données, l'étude s'est penchée sur l'importance relative des éléments déterminants la qualité

du service en ligne du point de vue des clients. L'objectif poursuivi est de permettre aux banques de procéder à des améliorations ciblées en utilisant les TIC.

Les résultats de l'étude ont confirmé l'hypothèse selon laquelle il existe des différences significatives concernant la perception les critères d'évaluation de la qualité des services utilisés par les clients. L'étude dresse l'état des éléments négligés par les banques et les invitent à les corriger.

Mots clés: la Technologie d'Information et de Communication, Service Bancaire, la Qualité, Service Bancaire Electronique, les Dimensions de la Qualité.

مقدمة:

إن تنامي البنوك وتطورها كان نتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية، مما أدى إلى تراكم الثروات لدى الأفراد من جهة وظهور الحاجة لتمويل المشروعات من جهة أخرى، فأصبح اهتمام كل بنك مُنصبًا على محاولة معرفة رغبة كل عميل في تطوير جودة الخدمة المصرفية بشكل فعال، لكن وبما أننا في مرحلة تسود فيها المعلوماتية بدأ الاهتمام بتأثير الجانب التكنولوجي على الجودة، ما يحتم على البنوك التجارية الجزائرية تبني هذه الفكرة والعمل على تطويرها.

وانطلاقًا من هذا الاهتمام فإن الدراسة الحالية سوف تبحث في إبراز أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على جودة الخدمة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية وما يمكن أن يقدمه ذلك فيما يخص عصرنة القطاع المصرفي خصوصًا والاقتصاد بشكل عام، وبناءً على ذلك سوف تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على جودة خدمات البنوك التجارية الجزائرية؟

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم مناقشة واختبار الفرضيات التالية:

- اعتماد البنك على تكنولوجيا الإعلام والاتصال يجعله قادرًا على مواجهة المتغيرات التي تعيق تقديم الخدمة البنكية؛

- تكنولوجيا الإعلام والاتصال تجعل البنك أكثر استجابة لطلبات العميل؛

- استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال تجعل من الخدمة البنكية المقدمة أكثر ملموسية بالنسبة للعميل؛
- تساهم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في وصول الخدمة البنكية للعميل في المواعيد المحددة؛
- الخدمة البنكية المقدمة إلكترونياً تعتبر أكثر ضماناً (أماناً) بالنسبة للعميل؛

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1. تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

هي مجمل الأدوات المادية والمعرفية المستخدمة في الجمع بين الكلمة المكتوبة والمنطوقة والصورة الساكنة والمتحركة وبين الاتصالات السلكية واللاسلكية ثم تخزين المعطيات وتحليل مضامينها وإتاحتها بالشكل المرغوب وفي الوقت المناسب، وبالسرية اللازمة، فهي تهدف إلى: ¹ جعل الاتصال أسرع وأكثر كفاءة وأقل تكلفة وتوفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم اتخاذ القرار؛

2. جودة الخدمة البنكية:

تعرف الخدمة البنكية على أنها أي نشاط أو منفعة يستطيع تقديمها طرف لطرف آخر، وقد يرتبط إنتاجها أو لا يرتبط بمنتج ملموس ² وحتى تكون ذات جودة وجب تكامل خصائصها ومميزاتها بصورة تمكن من تلبية متطلبات محددة أو متوقعة من قبل المستفيد، فجودة الخدمة تتعلق بذلك التفاعل بين العميل ومقدم الخدمة حيث يرى العميل جودة الخدمة من خلال مقارنة بين ما يتوقعه مع الأداء الفعلي للخدمة.

¹ - بحتي إبراهيم، صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص 320.

² - علاء فرحان طالب، المزيج التسويقي المصرفي وأثره في الصورة المدركة للزبائن، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 81.

3. جودة الخدمة البنكية الإلكترونية وأبعادها:

تعريفها: تعرف تكنولوجيا الخدمة البنكية على أنها رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آلات ومعدات وعمليات وخدمات بنكية جديدة ومتميزة،¹ فهي تطبيق المعرفة العلمية على العمليات الإنتاجية لإنتاج خدمة ما، أما جودة الخدمة البنكية الإلكترونية فتعرف على أنها "الفهم أو الإدراك للخدمة من وجهات نظر مختلفة سواء قبل أو بعد تقديمها على شبكة الانترنت"⁴؛

أبعادها: إن الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تقديم الخدمات المالية عن بعد أدى إلى تزايد اهتمام الباحثين بقضايا جودة الخدمات البنكية الإلكترونية، حيث تم الانطلاق من أبعاد جودة الخدمات التقليدية والوصول إلى 21 صفة تم تخفيضها إلى خمسة أبعاد: الوصول، واجهة الموقع، الثقة، الاستجابة والاعتمادية، فأبعاد الجودة من الاعتمادية، الاستجابة، الأمان/الثقة، الوصول، الملموسية تعتبر من الأبعاد الرئيسية لنموذج (Servqual) ولها نفس الإدراك الحسي سواء بالنسبة للخدمة التقليدية أو الإلكترونية (E-Servqual).⁵ أما بالنسبة لأبعاد الجودة الجديدة ترتبط معظمها بالتكنولوجيا مثل سهولة التفحص، المرونة، جماليات الموقع...

وقد ثبت أن تقييم الجودة على الانترنت يركز على تقييم الموقع على وجه الخصوص، ولهذا اعتمدنا على نموذج (E-Servqual) في دراستنا هذه لتغطية معظم جوانب الجودة الإلكترونية المدركة لدى العميل والعمل على قياسها.

¹ - بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 139.

⁴ - vasya kenova ,Patrick jonasson: **quality online banking service**, vu le 24/08/2013 voir le site : http://www.divaportal.org/diva/getDocument?urn_nbn_se_hj_diva-480-1__fulltext.pdf , p 11.

⁵ - Rana mostaghel: **customer satisfaction**, vu le 16/09/2013, voir le site : <http://epubl.luth.se/1653-0187/2006/58/LTU-PB-EX-0658-SE.pdf>, p p 57-58.

ثانياً: دراسة تطبيقية في بعض البنوك الجزائرية عمومية وخاصة

1. **منهج الدراسة والعينة المُعتمدة:** استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسته التطبيقية من خلال التحليل والتفسير بصيغة علمية كمًا وكيفًا، بالإضافة إلى تحديد وضبط أبعاد الوضعية محل الوصف، وقد تم اختيار العينة بالاعتماد على أسلوب المعاينة غير العشوائية الذي يتم فيه
2. اختيار أفراد العينة بناءً على عينة العملاء الذين يقومون بتصفح الموقع الإلكتروني للبنك، حيث شملت الدراسة عملاء البنوك التجارية (bnp paribas، société générale، badr، bdl) لكل من ولاية سطيف، برج بوعريش، البويرة، الجزائر العاصمة؛ وحتى يُغطي الباحث حجم العينة المطلوبة اختار الباحث الدمج بين العينة العمدية وعينة كرة الثلج، ولتحديد عدد أفراد العينة اختار الباحث أسلوب العينة المستقلة والذي يكون الأنسب في حالتنا التي لا يُعلم فيها حجم مجتمع الدراسة، حيث نعتمد على العلاقة التالية في وضع سيناريوهات مختلفة لعملية تحديد العينة بناءً على محددتي التكلفة والوقت الممكن لإجراء الدراسة الميدانية.

$$n = \frac{t_{\alpha}^2}{4 d_0^2} \dots\dots\dots(1)$$

تبين لنا العلاقة رقم (1) حجم العينة n بناءً على تغيرات خطأ المعاينة d_0 ودرجة المخاطرة α ، حيث t_{α} قيمة يتم استخراجها من الجدول الطبيعي بدلالة درجة المخاطرة. بالاعتماد على هذه العلاقة قمنا باختيار السيناريو الذي يُحدّد حجم العينة بـ 385 مفردة عند خطأ معاينة d_0 يساوي 5% ودرجة مخاطرة α تساوي 5%؛

3. أداة الدراسة ومدى صدقها وثباتها:

1. **أداة الدراسة:** يعتمد الباحث في دراسته على الاستدلال الإحصائي، حيث تم جمع البيانات الميدانية من عينة البحث باستعمال أداة الاستبانة، ثم إعداد هذه الأخيرة وتبويبها بناءً على فرضيات البحث إلى خمسة محاور حسب نموذج "E- Servqual" تتضمن ثمانية عشرة عبارة تقييمية مبنية على أساس "مقياس

ليكرت" ذو خمس درجات. ويتغير الترميز المستعمل لخيارات المقياس تنازليًا وتضاعديًا حسب سلبية وإيجابية المعلومات المراد قياسها من موضوعات الفقرات.

جدول رقم (01): مقياس ليكرت المستخدم

الحالة / الخيارات	موافق بشدة	موافق	بدرجة أقل موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
إيجابية	5	4	3	2	1
الحالة / الخيارات	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبداً
سلبية	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى آراء المحكمين.

- المحور الأول: بُعد الاعتمادية؛ للإجابة على الفرضية الأولى؛
- المحور الثاني: بُعد الاستجابة؛ للإجابة على الفرضية الثانية؛
- المحور الثالث: بُعد الملموسية؛ للإجابة على الفرضية الثالثة؛
- المحور الرابع: بُعد الوصول؛ للإجابة على الفرضية الرابعة؛
- المحور الخامس: بُعد الأمان أو الضمان؛ للإجابة على فرضية البحث الخامسة.

2.3. ثبات وصدق الاستبانة:

بالنسبة لثبات الاستبانة فيقصد بها أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، فيها طريقتين هما:

1.2.3. معامل ألفا كرونباخ: حيث يُبين الجدول رقم (02) القيم الخاصة بهذا المعامل.

جدول رقم (02): معامل الارتباط بين كل بُعد والدرجة الكلية للاستبانة

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الاستبانة ككل	22	0,816
بُعد الاعتمادية (01)	05	0,688
بُعد الاستجابة (02)	04	0,714
بُعد الملموسية (03)	05	0,648
بُعد الوصول (04)	04	0,635
بُعد الأمان (05)	04	0,722

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ أنه دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ ، ومرتفع في الاستبانة ككل بدرجة 0,816، وفي أبعاد الاستبانة بدرجة تتراوح بين 0.635 و 0,722، وهذا يفوق الحد الأدنى 0.6 للاعتماد على معامل ألفا كرونباخ في التأكد من ثبات الاستبانة؛ ومنه يُمكننا القول أن للاستبانة درجة عالية من الثبات.

2.2.3. معامل التجزئة النصفية: تقسم فقرات الاستبانة إلى جزأين، الأول يمثل الأسئلة الفردية والثاني يمثل الأسئلة الزوجية ثم يُحسب معامل الارتباط (r) بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية ثم يتم تصحيحه بمعادلة سبيرمان براون كالتالي:

$$\text{Reliability Coefficient} = \frac{2r}{1+r} \dots\dots\dots (02)$$

ويوضح الجدول الموالي النتائج بالنسبة للاستبانة ككل وبالنسبة لكل بعد من الأبعاد بحيث تم حساب الارتباط بين الأسئلة الفردية والزوجية، ومن ثم تصحيحه بتطبيق العلاقة السابقة لنحصل على معامل الثبات.

جدول رقم (03) : معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية بين كل الأبعاد والدرجة الكلية للاستبانة

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات
الاستبانة ككل	22	*0.859	*0,924
بُعد الإعتمادية (01)	05	*0,688	*0,815
بُعد الإستجابة (02)	04	*0,678	*0,808
بُعد الملموسية (03)	05	*0,639	*0,779
بُعد الوصول (04)	04	*0,572	*0,727
بُعد الأمان (05)	04	*0,731	*0,844
0,05 = α / 0,000 = sig *			

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن معامل الارتباط بالنسبة للاستبانة ككل بلغ 0.924 وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائياً؛ كما أن معامل الثبات في كل أبعاد الاستبانة مرتفع ومحصور بين 0.7 و 0.9 وهذا ما يؤكد ثبات الاستبانة وصلاحياتها للاستخدام، وهو ما يبرز أنها جاهزة لاختبار مدى صدقها.

أمّا بالنسبة إلى صدق الاستبانة فيُقصد بها مدى قدرتها على قياس مختلف التوجهات والآراء حول موضوع دراستنا، ومدى صدق ودلالة القرار الذي سيتخذ بناءً على نتائج هذا المقياس؛ حيث استعملنا في التأكد من صدق أداة قياسنا على **صدق المحتوى** أي مدى تمثيل المقياس لنواحي الجانب المقياس بالاتساق الداخلي أي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، كما هو مبين فيما يلي:

جدول رقم (04): معامل الارتباط بين فقرات البعد الأول والثاني والدرجة الكلية لهذين البعدين

البُعد الأول: الاعتمادية		البُعد الثاني: الاستجابة	
الفقرات	معامل الارتباط	الفقرات	معامل الارتباط
الفقرة (01)	*0.538	الفقرة (06)	*0.443
الفقرة (02)	*0.397	الفقرة (07)	*0.603
الفقرة (03)	*0.480	الفقرة (08)	*0.587
الفقرة (04)	*0.493	الفقرة (09)	*0.384
الفقرة (05)	*0.612		
sig* = 0,000، عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$.			

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS

يُبيّن تحليل الاتساق الداخلي للبعدين أن جميع معاملات ارتباط الفقرات دالة إحصائياً، وهذا يعني أن كل فقرة متسقة بشكل جيد نسبياً مع البعد الذي تنتمي إليه، حيث يتراوح معامل الارتباط في أغلبها بين 0.4 و 0.6، ويُعد بذلك كل من الجزئين الأول والثاني صادقين من ناحية الاتساق الداخلي.

جدول رقم (05): معامل الارتباط بين فقرات البعد الثالث والرابع والدرجة الكلية لهما

البُعد الثالث: الملموسية		البُعد الرابع: الوصول	
الفقرات	معامل الارتباط	الفقرات	معامل الارتباط
الفقرة (10)	*0.428	الفقرة (15)	*0.461
الفقرة (11)	*0.529	الفقرة (16)	*0.614
الفقرة (12)	*0.503	الفقرة (17)	*0.593
الفقرة (13)	*0.632	الفقرة (18)	*0.481
الفقرة (14)	*0.684		
sig* = 0,000، عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$.			

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS

يُبيّن ما سبق أن الجزء الثالث والرابع من الاستبانة صادقا من ناحية الاتساق الداخلي.

جدول رقم (06): معامل الارتباط بين فقرات البعد الخامس والدرجة الكلية لهذا البعد

البُعد الخامس: الأمان	
معامل الارتباط	الفقرات
*0.378	الفقرة (15)
*0.698	الفقرة (16)
*0.748	الفقرة (17)
*0.413	الفقرة (18)
sig* = 0,000، عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$.	

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS

يُبيّن ما سبق أن الجزء الخامس من الاستبانة صادق من ناحية الاتساق الداخلي؛ وبما أن الأبعاد

الخمسة للاستبانة متسقة داخليا، فيمكننا القول أن الاستبانة ككل صادقة من حيث الاتساق الداخلي.

بالإضافة إلى صدق المحتوى هناك الصدق البنائي والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد

الأداة الوصول إليها، ويُبيّن مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة؛ كما

يلي: جدول رقم (07): معامل الارتباط بين كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الارتباط
بُعد الاعتمادية (01)	05	*0,601
بُعد الإستجابة (02)	04	*0,626
بُعد الملموسية (03)	05	*0,599
بُعد الوصول (04)	04	*0,518
بُعد الأمان (05)	04	*0,455
sig* = 0,000، عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$.		

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS

يُبيّن تحليل الصدق البنائي لأبعاد الاستبانة فيما سبق أنها صادقة لما وضعت لقياسه.

4. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1.4. وصف خصائص العينة: لقد تضمنت الإستبانة مجموعة من المتغيرات بغرض التعرف على بعض خصائص العينة هي: الجنس، المهنة والمستوى العلمي، العمر والأقدمية في التعامل مع البنك؛ حيث تم توزيع 385 استبانة حسب حجم العينة المحددة، استرجع منها 341 استبانة منها 326 استبانة جاهزة للتحليل. لوحظ بعد تحليل هذه الاستبانات أن أغلب العملاء أي 68% كانوا من جنس الذكور وحوالي 57% أعمارهم أقل من 30 سنة و 90% إما يملكون مستوى جامعي أو مستوى ثانوي، وهو ما يدعم القابلية والاستجابة للاستبانة، على اعتبار أنه كلما كان المستوى العلمي مرتفعا تكون هناك قابلية واستجابة كبيرتين نحو الاستبانة، وحوالي 49.5% من العملاء كانوا موظفين تليها نسبة 17.5% تمثل رجال الأعمال ما تفسره الاتفاقيات التي تعقدها البنوك مع رجال الأعمال أصحاب الشركات والمصانع لفتح حسابات بنكية للموظفين لديها في هذه البنوك؛ وحوالي 55% عدد سنوات تعاملهم مع البنوك محل الدراسة أقل من 5 سنوات، تليها نسبة 34.4% من مفردات العينة أقدمية التعامل مع هذه البنوك تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات.

2.4. اختبار الفرضيات: يجب البدء بمعرفة نوع الاختبارات التي سنجريها، هل هي اختبارات الفروض المعلمية أو اللامعلمية؛ باستخدام مقياس ليكرت، حيث نختار اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة توجه آراء العينة المستجوبة بناءً على الإشارات الإيجابية والسلبية بالنسبة لمتوسط درجة الإجابات μ الذي يحسب في دراستنا من خلال العلاقة التالية:

$$\mu = \frac{1 + 2 + 3 + 4 + 5}{5} = 3$$

حيث سنقوم باختبار الفرضيات الخمسة بإتباع مراحل أساسية هي تحديد الفرضية الصفرية H_0 والفرضية البديلة H_1 ، ومن ثم تحديد مستوى الدلالة α وحساب إحصائية الاختبار وأخيرا اتخاذ القرار.

1.2.4. اختبار الفرضية الأولى:

يحدّد الباحث الفرضية الصفرية إحصائيا حسب خصائص اختبار الإشارة، بأنها تدل على أنّه لا توجد هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة ومتوسط الدراسة؛ وتكون الفرضية البديلة على عكس هذا التوجه كالآتي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول اعتماد البنك على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعله قادراً على مواجهة المتغيرات التي تعيق تقديم الخدمة البنكية.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول اعتماد البنك على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعله قادراً على مواجهة المتغيرات التي تعيق تقديم الخدمة البنكية.

وفي الحالة التي تُقبل فيها الفرضية البديلة H_1 ، يُمكننا الاعتماد على الإشارات حول المتوسط لنفي أو إثبات الفرضية الأولى.

بعد تحديدنا لمستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، يوضح لنا الجدول التالي، نتائج اختبار الإشارة للبعد الأول من الاستبانة.

جدول رقم (08): نتيجة اختبار الإشارة للبعد الأول

القرار لخاص بالمجال		مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	البعد الأول
H_1	H_0						
مقبولة	مرفوضة	0.000	59.67%	3.58	$\frac{45}{13.8\%}$	$\frac{281}{86.2\%}$	الاعتمادية
(a): تشير الإشارات الموجبة إلى عدد الذين يؤيدون فرضية الدراسة، وهي الإشارات الأكبر تماماً من μ ($\mu = 3$). (b): تشير الإشارات السالبة إلى عدد الذين يعارضون، أو هم مترددون (نوعاً ما) حول فرضية الدراسة، وهي الإشارات الأقل من أو تساوي μ ($\mu = 3$).							

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن H_0 مرفوضة في البعد الأول، مما يدل على أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطة إجابات العينة حول البعد الأول، وأن هذه الدلالة متوفرة في كل فقراته؛ إذ يُمكننا الانتقال لعملية الحكم على إثبات أو نفي فرضية الدراسة، وذلك من خلال معطيات إشارات البعد الأول وفقراته، فيتبين لنا أن أهميته النسبية مقدرة بحوالي 59.67% عند متوسط مقدر بـ 3.58، وهي جيدة نسبيا ونعتمد على أهميتها في القول أن ما إجماله 86.2% من إجابات العينة كانت ذات إشارات موجبة وبالتالي فهي مؤيدة للفرضية الأولى بشكل عام، مقابل 13.8% من الإجابات المعارضة والمتردة. والجدول الموالي خاص بفقرات البعد الأول وتحليلها.

جدول رقم (09): نتيجة اختبار الإشارة لفقرات البعد الأول

القرار الخاص بالفقرة		مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	فقرات البعد الأول
H_1	H_0						
مقبولة	مرفوضة	0.000	67%	4.02	$\frac{77}{24\%}$	$\frac{249}{76\%}$	الموقع الالكتروني للبنك ملتزم بتحقيق وعوده حول الخدمات المقدمة في الوقت المحدد (1)
مقبولة	مرفوضة	0.000	62%	3.72	$\frac{116}{36\%}$	$\frac{210}{64\%}$	البنك يتميز بالدقة في تعاملاته الالكترونية (2)
مقبولة	مرفوضة	0.040	56.5%	3.39	$\frac{144}{44\%}$	$\frac{182}{56\%}$	البنك يقدم خدمات إلكترونية متنوعة قادرة على تلبية رغبة كل عميل (3)

الخدمات البنكية المستحدثة	169 52%	157 48%	3.42	57%	0.542	نوع نوع	نوع نوع
ترسل للعملاء عبر البريد الإلكتروني (4)							
الموزع الإلكتروني للبنك يعمل بصفة دائمة في أي وقت (5)	190 58%	136 42%	3.38	56.33%	0.003	نوع نوع	نوع نوع

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه، أن هناك فقرة واحدة غير دالة إحصائيا وهي الفقرة (4) الخاصة بإرسال الخدمات البنكية المستحدثة للعميل عبر البريد الإلكتروني حيث سُندق في هذه الفقرة من خلال تجزئة عينة الدراسة حسب المستوى العلمي وذلك لأنه كلما كان المستوى مرتفعا اعتبرنا أن أفراد العينة لديهم قدرات على استيعاب مضمون الاستبانة ومدلول كل عبارة من عبارات النموذج وتقييمه، وهذا يدعم إلى حد ما صدق البيانات وانعدام العشوائية في الإجابات، كما يوضحه الجدول الموالي؛ أما باقي الفقرات فنجد أن الفقرة (1) بنسبة 67% تليها الفقرة (2) بنسبة 62% وقد كانت أكثر تأثيرا على إشارة البعد الكلية، حيث كانت درجة الإجابات المؤيدة للمؤشر (1) و(2) تقارب 76% و64% على التوالي؛ أما الفقرات (5) و(3) فكانت 58% و56% على التوالي؛ أما عدد الفقرات التي تجاوزت فيها نسبة المعارضين والمترددن نسبة المؤيدين معدومة.

من الجدول أدناه فيما يخص الفقرة (4) يتضح أن كل من فئة الأقل من الثانوي وفئة الثانوي لا تقدم إجابات دالة حول موضوع هذه الفقرة، الأمر الذي يجعلنا لا نعتمد عليها في اختبار مؤشرات الفرضية الأولى، أما الفئة الثالثة والأخيرة الخاصة بالمستوى الجامعي فيمكن الاعتماد عليها، حيث كانت درجة الإجابات المؤيدة للمؤشر بنسبة 59% وذو أهمية نسبية مقدرة بحوالي 56.5% وعند متوسط مقدر بـ3.39، نظرا لامتلاك هذه الفئة للمستوى العلمي والوعي المصرفي والتكنولوجي الذي يسمح لهم بالتحكم

والتوجه بدرجة كبيرة لاستعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في البنوك ومن ثم فهي مؤيدة للفرضية الأولى بشكل عام بالنسبة لهذه الفئة.

جدول رقم (10): نتيجة تفصيل اختبار الإشارة للفقرة غير الدالة في البعد الأول

القرار الخاص بالفقرة		مستوى المعنوية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	الفقرات غير الدالة في البعد الأول	
H ₁	H ₀						
نعم	نعم	0.215	3.50	37%	63%	أقل من الثانوي	الخدمات البنكية المستحدثة ترسل للعلماء عبر البريد الإلكتروني(4)
نعم	نعم	0.481	3.43	47%	53%	الثانوي	
نعم	نعم	0.029	3.39	41%	59%	جامعي	

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

بعد إجراء اختبار الإشارة على البعد الأول المتعلق بالفرضية الأولى، وإثبات صحتها بشكل إجمالي بنسبة إجابات مؤيدة وصلت إلى 86.2% وعند أهمية نسبية وصلت إلى 59.67%؛ فإن التحليل التفصيلي للفقرات الخاصة بالبعد بيّنت أن أغليبتها كانت مؤيدة وبنسب استجابة فاقت 70% وعند أهمية نسبية فاقت 60%؛ مع بعض التحفظات لما سبق شرحه. نهائياً يُقرّر الباحث الأخذ بصحة الفرضية الأولى

2.2.4. اختبار الفرضية الثانية:

H₀: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول جعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، البنك يستجيب أكثر لطلبات العميل؛

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول جعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، البنك يستجيب أكثر لطلبات العميل.

جدول رقم (11): نتيجة اختبار الإشارة للبعد الثاني

القرار الخاص بالمجال		مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	البعد الثاني
H_1	H_0						
نعم	لا	0.000	56.67%	3.40	$\frac{60}{18.4\%}$	$\frac{266}{81.6\%}$	الاستجابة

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن الفرضية الصفرية مرفوضة في البعد الثاني، مما يدل على أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطة إجابات العينة حول هذا البعد، وأن هذه الدلالة الإحصائية متوفرة في كل فقرات البعد الثاني؛ إذ يُمكننا الآن الانتقال إلى عملية الحكم على إثبات أو نفي فرضية الدراسة الثانية، وذلك بشكل إجمالي من خلال معطيات إشارات بُعد الاستجابة وفقراته، فيتبين لنا أن هذا الأخير ذو أهمية نسبية مقدرة بحوالي 56.67% عند متوسط مقدر بـ 3.4، وهي جيدة نسبيا ونعتمد على أهميتها في القول أن ما إجماله 82% من إجابات العينة كانت ذات إشارات موجبة وبالتالي فهي مؤيدة للفرضية الثانية بشكل عام، مقابل 18% من الإجابات المعارضة والمتردة حول الفرضية الثانية. وفيما يلي الجدول الخاص بالفقرات وتحليلها.

جدول رقم (12): نتيجة اختبار الإشارة لفقرات البعد الثاني

القرار الخاص بالفقرة		مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	فقرات البعد الثاني
H ₁	H ₀						
مقبولة	مرفوضة	0.016	%58.33	3.50	$\frac{150}{46}$ %	$\frac{176}{54}$ %	البنك ينفذ الأوامر الإلكترونية للعملاء بصفة سريعة (6)
مقبولة	مرفوضة	0.000	%54.83	3.29	$\frac{122}{37.42}$ %	$\frac{204}{62.58}$ %	البنك يتعامل مع المشاكل الناجمة عن التعاملات الإلكترونية بسرعة (7)
مقبولة	مرفوضة	0.001	%54.16	3.25	$\frac{132}{40}$ %	$\frac{194}{60}$ %	البنك يجيب عن الاستفسارات والاستعلامات المرسلة إلكترونيا من قبل العميل بسرعة (8)
مقبولة	مرفوضة	0.023	%56.5	3.39	$\frac{142}{43.5}$ %	$\frac{184}{56.5}$ %	يتم الحصول إلكترونيا على كشف الحساب عند الطلب فقط (9)

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه، أن كل الفقرات يمكن الاعتماد عليها في التحليل التفصيلي لإشارات الإجابات وذلك لدلالاتها الإحصائية، فنجد أن أعلى الفقرات أهمية نسبية هي الفقرة (6) بنسبة %58.33 تليها الفقرة (9) بنسبة %56.5، أما فيما يخص درجة الإجابات المؤيدة للفقرتين (7) و(8) تقارب %63

و60% على التوالي، أما الفقرتين (9) و(6) فقد كانت 57% و54% على التوالي؛ أما عدد الفقرات التي تجاوزت فيها نسبة المعارضين والمترددین نسبة المؤيدين معدومة؛ ومن ثم فهي مؤيدة للفرضية الثانية بشكل عام.

بعد إجراء اختبار الإشارة على البعد الثاني المتعلق بالفرضية الثانية، وإثبات صحتها بشكل إجمالي بنسبة إجابات مؤيدة وصلت إلى 82% وعند أهمية نسبية وصلت إلى 57%؛ فإن التحليل التفصيلي للفقرات الخاصة بالبعد يبين أن كل الفقرات كانت مؤيدة للفرضية وينسب استجابة فاق 62% وعند أهمية نسبية فاق 58%؛ نهائياً يُقرر الباحث الأخذ بصحة الفرضية الثانية.

2.4.3. اختبار الفرضية الثالثة:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول جعل الخدمة البنكية المقدمة أكثر ملموسية بالنسبة للعميل وذلك باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
 H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول جعل الخدمة البنكية المقدمة أكثر ملموسية بالنسبة للعميل وذلك باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

جدول رقم (13): نتيجة اختبار الإشارة للبعد الثالث

البعد الثالث	عدد الإشارات الموجبة ^a	عدد الإشارات السالبة ^b	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى المعنوية	القرار الخاص بالمجال	
						H_1	H_0
الملموسية	282 87%	44 13%	3.55	59.17%	0.000	مقبولة	مرفوضة

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن H_0 مرفوضة في البعد الثالث، مما يدل على أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطة إجابات العينة حول البعد، وأن هذه الدلالة الإحصائية متوفرة في كل فقراته؛ فيتبين لنا أن هذا البعد ذو أهمية نسبية مقدرة بحوالي 59.17% عند متوسط مقدر بـ 3.55، وهي

جيدة نسبيا تبين أن ما إجماله 87% من إجابات العينة كانت ذات إشارات موجبة مقابل 13% من الإجابات المعارضة والمتردة حول الفرضية الثالثة. وفيما يلي الجدول الخاص بالفقرات وتحليلها.

جدول رقم (14): نتيجة اختبار الإشارة لفقرات البُعد الثالث

القرار الخاص بالفقرة	مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	فقرات البعد الثالث
H ₁	H ₀					
مقبولة	مقبولة	0.017	59.34 %	3.56	$\frac{141}{43\%}$	$\frac{185}{57\%}$ الموقع الالكتروني للبنك مصمم بشكل جذاب وجميل (10)
مقبولة	مقبولة	0.018	61.5 %	3.59	$\frac{148}{45\%}$	$\frac{178}{55\%}$ الموقع الالكتروني للبنك مصمم بشكل سهل على العميل تتبع محتواه (11)
مقبولة	مقبولة	0.542	56.83 %	3.41	$\frac{169}{52\%}$	$\frac{157}{48\%}$ الموقع الالكتروني للبنك يسهل العثور على ما يحتاجه العميل (12)
مقبولة	مقبولة	0.017	56.83 %	3.41	$\frac{141}{43\%}$	$\frac{185}{57\%}$ الموقع الالكتروني للبنك يعرض الخدمات المقدمة بشكل جيد (13)
مقبولة	مقبولة	0.000	63.16 %	3.79	$\frac{92}{28\%}$	$\frac{234}{72\%}$ الموقع الالكتروني للبنك مصمم بطريقة تسهل على العميل اكتشاف الخدمات الجديدة (14)

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه، أن الفقرة (12) هي الوحيدة غير الدالة إحصائياً، حيث سُدِّق في هذه الفقرة من خلال تجزئة عينة الدراسة حسب المستوى العلمي كما يوضحه الجدول الموالي؛ أما باقي الفقرات فيمكن الاعتماد عليها في التحليل، فنجد أن أعلى الفقرات أهمية نسبية هي الفقرة (14) بنسبة 63.16% تليها الفقرة (11) بنسبة 61.5%، أما فيما يخص درجة الإجابات المؤيدة لمؤشر الفقرة (14) قاربت 72% وقد كانت أكثر تأثيراً على إشارة البعد الكلية؛ أما الفقرتين 10 و 13 فكانتا متساويتين في درجة الإجابات المؤيدة بنسبة 57%، أما فيما يخص الفقرة (11) فقد أخذت المرتبة الأخيرة في هذا البعد بنسبة 55% من الإجابات المؤيدة؛ أما عدد الفقرات التي تجاوزت فيها نسبة المعارضين والمتريدين نسبة المؤيدين فقرة واحدة. وفيما يلي الجدول الخاص بالفقرة (12).

جدول رقم (15): نتيجة تفصيل اختبار الإشارة للفقرة غير الدالة في البعد الثالث

القرار الخاص بالفقرة		مستوى المعنوية	المتوس ط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	الفقرات غير الدالة في البعد الثالث	
H ₁	H ₀						
مقبولة	مرفوضة	0.071	3.00	75%	25%	أقل من الثنائي	الموقع الإلكتروني للبنك يسهل العثور على ما يحتاجه العميل (12)
مقبولة	مرفوضة	0.597	3.47	47%	53%	الثنائي	
مقبولة	مرفوضة	0.876	3.44	49%	51%	جامعي	

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

مما سبق يتضح أن كل الفئات لا تقدم إجابات دالة حول موضوع هذه الفقرة، الأمر الذي يجعلنا لا نعتمد عليها أيضاً في اختبار مؤشرات الفرضية الثالثة.

بعد إجراء اختبار الإشارة على البعد الثالث وصلت نسبة الإجابات المؤيدة إلى 87% وعند أهمية نسبية وصلت إلى 59.17%؛ والتحليل التفصيلي للفقرات الخاصة بالبعد بيّن أن جُل الفقرات كانت

مؤيدة للفرضية وبنسب استجابة فافت 70% وعند أهمية نسبية فافت 60%؛ نهائيا يُقرر الباحث الأخذ بصحة الفرضية الثالثة.

4.3.4. اختبار الفرضية الرابعة:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في وصول الخدمة البنكية للعميل في المواعيد المحددة؛
 H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في وصول الخدمة البنكية للعميل في المواعيد المحددة.

جدول رقم (16): نتيجة اختبار الإشارة للبعد الرابع

القرار الخاص بالمجال	مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	البعد الرابع
H_1	H_0					
مقبولة	مرفوضة	0.000	3.46	$\frac{52}{16\%}$	$\frac{274}{84\%}$	الوصول

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه، أن H_0 مرفوضة في البعد الرابع، مما يدل على أن هنالك فروق ذات

دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول هذا البعد، وأن هذه الدلالة الإحصائية متوفرة في كل

فقرات البعد الرابع؛ حيث يتبين لنا أن هذا الأخير ذو أهمية نسبية مقدرة بحوالي 57.67% عند متوسط

مقدر بـ 3.46، وهي جيدة نسبيا حيث تبين أن إجمالي 84% من إجابات العينة كانت ذات إشارات

موجبة مقابل 16% من الإجابات المعارضة والمتردة حول هذه الفرضية.

وللتفصيل أكثر في القرار المتخذ حول الفرضية، سنقوم بتحليل نتائج هذا البعد، بحيث نبين توجه

الإجابات في كل فقرة على حدا لما لذلك من تدقيق في الحكم النهائي حول إثبات أو نفي هذه الفرضية،

وفيما يلي الجدول الخاص بالفقرات وتحليلها.

جدول رقم (17): نتيجة اختبار الإشارة لفقرات البعد الرابع

القرار الخاص بالفقرة	مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	فقرات البعد الرابع
H ₁	H ₀					
مقبولة	مقبولة	0.001	68.83%	4.13	$\frac{20}{94}\%$	يمكن الدخول إلى الموقع الالكتروني للبنك بسرعة (15)
مقبولة	مقبولة	0.000	67.83%	4.07	$\frac{56}{82.82}\%$	سهولة الوصول إلى البنك عن طريق الهاتف (الرد آني (موظف) أو آلي) (16)
مقبولة	مقبولة	0.003	64.83%	3.89	$\frac{28}{91}\%$	الموقع الالكتروني للبنك يتيح للعامل الاطلاع على حسابه الشخصي بسهولة (17)
مقبولة	مقبولة	0.000	66.67%	4.00	$\frac{24}{93}\%$	سهولة إيجاد الخدمة المرغوبة من قبل العميل على الموقع الالكتروني للبنك (18)

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه، أن كل الفقرات يمكن الاعتماد عليها في التحليل وذلك لدلالاتها الإحصائية، فنجد أن أعلى الفقرات أهمية نسبية هي الفقرة (15) بنسبة 68.83% تليها الفقرة (16) بنسبة 67.83%، تليها أيضا الفقرة (18) بنسبة 66.67%، حيث مؤشر الفقرة (16) كان أكثر تأثيرا على إشارة البعد الكلية وذلك بدرجة إجابات مؤيدة للمؤشر الخاص بالفقرة (15) ومؤشر الفقرة (16) تقارب

94% و 83% على التوالي، أما المؤشرين 17 و 18 فقد كانت درجة الإجابات المؤيدة 93% و 91% على التوالي؛ أما عدد الفقرات التي تجاوزت فيها نسبة المعارضين والمتريدين نسبة المؤيدين فهي معدومة. بعد إجراء اختبار الإشارة على البعد الرابع المتعلق بالفرضية الرابعة، وصلت الإجابات المؤيدة إلى 84% وعند أهمية نسبية وصلت إلى 57.67%؛ والتحليل التفصيلي للفقرات الخاصة بالبعد بينت أن كل الفقرات كانت مؤيدة بدرجة جد كبيرة للفرضية وبنسب استجابة فاقت 94% وعند أهمية نسبية فاقت 68.8%؛ نهائياً يُقرّر الباحث الأخذ بصحة الفرضية الرابعة.

5.2.4 اختبار الفرضية الخامسة:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول أن الخدمة البنكية المقدمة إلكترونياً تعتبر أكثر ضماناً (أماناً) بالنسبة للعميل؛
 H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حول أن الخدمة البنكية المقدمة إلكترونياً تعتبر أكثر ضماناً (أماناً) بالنسبة للعميل.

جدول رقم (18): نتيجة اختبار الإشارة للبُعد الخامس

القرار الخاص بالمجال		مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	البعد الخامس
H_1	H_0						
نعم	لا	0.000	63.83%	3.83	$\frac{20}{06\%}$	$\frac{306}{94\%}$	الأمان (الضمان)

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن الفرضية الصفرية مرفوضة في البعد الخامس، ممّا يدل على أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطة إجابات العينة حول هذا البعد، وأن هذه الدلالة الإحصائية متوفرة في كل فقرات بُعد الأمان؛ حيث أن هذا الأخير ذو أهمية نسبية مقدرة بحوالي 63.83% عند متوسط مقدر ب 3.83، وأن ما إجماله 94% من الإجابات ذات إشارات موجبة مقابل

06% من الإجابات المعارضة والمتردة حول هذه الفرضية. وفيما يلي الجدول الخاص بالفقرات وتحليلها.

جدول رقم (19): نتيجة اختبار الإشارة لفقرات البعد الخامس

القرار الخاص بالفقرة	مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	عدد الإشارات السالبة ^b	عدد الإشارات الموجبة ^a	فقرات البعد الخامس
H ₁	H ₀					
مفترضة	مقبولة	0.000	3.84	$\frac{129}{39.58\%}$	$\frac{197}{60.42\%}$	لا يتعامل البنك مع معلوماتي الخاصة بسرية تامة عبر موقعه الإلكتروني (19)
مفترضة	مقبولة	0.000	4.04	$\frac{80}{24.54\%}$	$\frac{246}{75.46\%}$	لا أشعر بالأمان في تعاملاتي الإلكترونية مع البنك (20)
مفترضة	مقبولة	0.000	5.00	$\frac{00}{00\%}$	$\frac{326}{100\%}$	لقد تم إختراق (الإستيلاء) حسابي البنكي الإلكتروني (21)
مفترضة	مقبولة	0.000	3.79	$\frac{116}{35.58\%}$	$\frac{210}{64.42\%}$	لقد صادفت وجود أخطاء في تعاملاتي الإلكترونية مع البنك (22)

المصدر: تحليل بيانات الاستبانة باستعمال برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه، أن كل الفقرات يمكن الاعتماد عليها في التحليل التفصيلي لإشارات الإجابات وذلك لدلالاتها الإحصائية، فنجد أن أعلى الفقرات أهمية نسبية هي الفقرة الخاصة باختراق الحساب البنكي الإلكتروني للعميل وذلك بنسبة 83.34%، وما يلفت الانتباه في التحليل هو أن هذا المؤشر كانت إجابات كل أفراد العينة معارضة له بنسبة 100%، الأمر الذي يجعلنا نعتبر أنه لم تحدث أي عملية اختراق وهذا يدل على أن هذا المؤشر مؤيد بدرجة كبيرة جدًا لتوجه الفرضية؛ تليها الفقرة 20 وذلك بأهمية نسبية تقارب 68%، وقد كانت هاتين الفقرتين الأكثر تأثيرًا على إشارة البعد الكلية وذلك

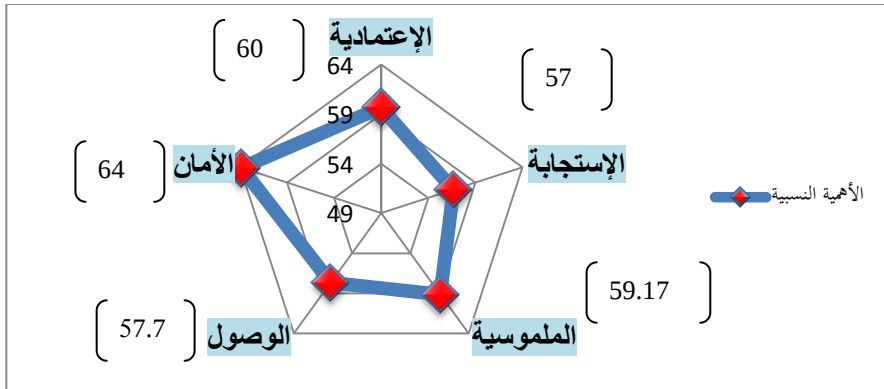
بدرجة إجابات معارضة للفقرة 21 والفقرة 20 تقدر بـ 100% و 75.46% على التوالي، أما الفقتين 22 و 19 فقد كانت درجة الإجابات المعارضة تقارب 65% و 61% على التوالي؛ من جهة أخرى فإن عدد الفقرات التي تجاوزت فيها نسبة المؤيدين والمترددن نسبة المعارضين معدومة.

اتخاذ القرار: بعد إجراء اختبار الإشارة على البعد الخامس المتعلق بالفرضية الأخيرة وصلت الإجابات المؤيدة إلى 94% وعند أهمية نسبية وصلت إلى 63.83%؛ والتحليل التفصيلي للفقرات الخاصة بالبعد بيّنت أن كل الفقرات كانت مؤيدة بدرجة جد كبيرة للفرضية وبنسب استجابة وصلت إلى 100% وعند أهمية نسبية فاقت 83.3%؛ نهائياً يُقرّر الباحث الأخذ بصحة الفرضية الخامسة.

3.4. الأهمية النسبية لأبعاد جودة الخدمة البنكية الإلكترونية: لمعرفة العناصر المهمة والأقل أهمية

بالنسبة للعملاء يمكن ترتيب الأبعاد الخمسة حسب الأهمية النسبية لكل بُعد كما يوضحه المنحنى

الشكل رقم (1): منحنى عنكبوتي يمثل الأهمية النسبية لأبعاد جودة الخدمة البنكية الإلكترونية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن البعد الأكثر جودة بالنسبة للعملاء هو بُعد الأمان، ما يدل على أن العملاء يثقون بسرية الموقع الإلكتروني ويشعرون بالأمان في تعاملاتهم الإلكترونية مع البنوك محل الدراسة، وهذا بفضل نظم التشفير القوية التي تعتبر من أنجح التقنيات المستعملة حتى الآن؛ يأتي بعد ذلك بُعد الاعتمادية الذي يبين أن العملاء يعتمدون على الموقع الإلكتروني للبنوك في معاملاتهم اليومية وذلك

بفضل الإجراءات المطبقة والمتبعة من قبل مسؤولي البنوك والعمل على تحديثها وتعزيزها بإجراءات جديدة كل مرة لرفع نسبة الاعتماد عليها؛ يليه بُعد الملموسية وهذا بفضل التركيز على التحديث الدائم لتصميم الموقع من كل الجوانب سواء من جهة الشكل أو سهولة التصفح أو طريقة عرض الخدمات...؛ وفي المرتبتين الرابعة والخامسة بُعد الوصول والاستجابة على التوالي، وهو ما حتم على البنوك محل الدراسة التركيز أكثر على الأبعاد المقيمة والمرتبة في المراتب الأخيرة والعمل على ترقيتها إلى مستوى الجودة المرغوبة وذلك بتحديثها والقيام باستقصاء حول رغبات العملاء وتطلعاتهم فيما يخص هذه الجوانب، دون إهمال الأبعاد المقيمة تقييماً جيداً والعمل أيضاً على تطويرها.

خاتمة:

إن موضوع هذا البحث يبين أن وجود تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البنوك أصبح ضرورة تتطلبها التغيرات الاقتصادية لتحسين جودة خدماتها لضمان بقائها واستمراريتها بالحفاظ على العملاء الحاليين وجلب عملاء جدد. فمن خلال الدراسة الميدانية تم التوصل للنتائج التالية:

- كلما زادت درجة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال كلما أدى ذلك إلى زيادة جودة الخدمة البنكية المقدمة بشكل إيجابي ومباشر؛
 - موافقة أغلبية أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية على جودة الخدمة البنكية الإلكترونية المقدمة إذ أن الأداء الفعلي لها في البنوك قيد الدراسة يمتاز بالجودة في أغلبية مظاهره الملموسة وغير الملموسة؛ وعلى الرغم من ذلك فهي تحتاج إلى تحسين وتطوير كبير ومن جميع النواحي؛
 - البنوك محل الدراسة لا توفر خدمات إلكترونية متنوعة قادرة على تلبية رغبة كل عميل؛
 - الشعور بالأمان من بين أهم المؤشرات الإيجابية لجودة الخدمة البنكية الإلكترونية؛
- ويمكننا أن نقدم التوصيات التالية:

- العمل على وضع وتطوير إطار قانوني يعمل على خلق بيئة من الثقة الملائمة للصيرفة الالكترونية؛
- وضع آليات للتقييم والمتابعة الإلكترونية لنظام مؤشرات الجودة؛

- إن تقييم جودة الخدمة يكون من وجهة نظر العميل، دون التقليل من أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتقييم الداخلي للبنك؛
- التعرف على العناصر التي يعتمد عليها العملاء في تقييمهم لجودة الخدمة والاستجابة لتغيرات حاجاتهم؛
- تدريب الموظفين على استعمال هذه التكنولوجيات، وتحسيسهم بأهمية تقديم خدمات إلكترونية ذات جودة عالية.

قائمة المراجع:

1. علاء فرحان طالب، المزيج التسويقي المصرفي وأثره في الصورة المدركة للزبائن، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
2. عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
3. بختي إبراهيم، صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 8-9 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

المواقع الالكترونية:

1. http://www.divaportal.org/diva/getDocument?urn_nbn_se_hj_diva-480-1__fulltext.pdf
2. <http://epubl.luth.se/1653-0187/2006/58/LTU-PB-EX-0658-SE.pdf>

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

العارف خديجة

طالبة دكتوراه وعضو بمخبر البحث LAMEOR - جامعة وهران 2

بريد الكتروني: khadidja-laref@outlook.fr

د. تراري مجاوي حسين

أستاذ محاضر (أ)، عضو بمخبر البحث LAMEOR - جامعة وهران 2

بريد الكتروني: h_trari@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 1996-2014 باستخدام التقنيات القياسية لبيانات البانل. و نظرا لزيادة أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و اندماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي، نسعى في هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم العوامل الجاذبة في هذه الدول باللجوء إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية و المؤسسية. و قد أظهرت نتائج الدراسة إلى أهمية حجم السوق المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، القروض البنكية و الكتلة النقدية كمحددات أساسية تساعد على تفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول.

كلمات مفتاحية: دول نامية، سياسة اقتصادية، استثمار أجنبي مباشر، جاذبية، منهج بيانات البانل.

Résumé

Cette étude vise à estimer les déterminants de l'attractivité de l'investissement direct étranger dans les pays en développement au cours de la période 1996-2014 en utilisant les techniques économétriques des données de panel. Eu égard à l'importance des flux des IDE et à l'intégration de ces économies dans l'économie mondiale, nous nous proposons dans cette recherche de mettre la lumière sur les principaux facteurs de leur attractivité en recourant à un ensemble de variables macroéconomiques et institutionnelles. L'étude a permis de montrer

l'importance de la taille du marché exprimé par le taux de croissance du PIB, l'ouverture commerciale, les crédits bancaires et la masse monétaire comme déterminants essentiels expliquant les flux des IDE vers ces pays.

Mots-clé : pays en développement, politique économique, IDE, attractivité, méthode de panel.

مقدمة

أصبحت مسألة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة اقتصادية لمسيرة الانفتاح الدولي، خاصة في ظل تحول المسار الهيكلي للاقتصادات النامية نحو اقتصاد السوق لمواجهة المنافسة الدولية. فخلال سنوات التسعينات، ازدادت حركة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية باتجاه الدول النامية واستطاعت هذه الأخيرة من تحسين أدائها على مستوى الاقتصاد الكلي.

واليا تشكل الاقتصادات النامية أعلى حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الواردة 681 مليار دولار في عام 2014، لتبلغ المستوى القياسي بقيمة 778 مليار دولار في 2015، أي ما يقارب 54% من الإجمالي العالمي.¹

و بمواكبة التطورات الحديثة، تكشف الدراسات التطبيقية على أنه هناك تفاوت في أداء جاذبية الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستقطب الدول الآسيوية أعلى حصة مقارنة بدول إفريقيا و الشرق الأوسط و ذلك يرد إلى عوامل عديدة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على أحد الجوانب الهامة في الاقتصاد الدولي، ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، و على وجه الخصوص محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. و مع أن أداء جاذبية الدول محل الدراسة هي في تباين ملحوظ، فإن أهمية الدراسة تكمن في تعزيز عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

¹ CNUCED, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Rapport sur l'investissement dans le monde, 2015: Repères et vue d'ensemble. Réformer la gouvernance de l'investissement international, Nations Unies, New York et Genève, p. 3.

أهداف الدراسة

- على ضوء أهمية الدراسة، يهدف البحث إلى الكشف عن أهم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة الدول النامية. مما يمكننا من معرفة :
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ذات الأثر الإيجابي أو السلبي،
 - و ديناميكية العلاقة بين حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إل الدول النامية و محدداتها في المدى القصير و الطويل.

إشكالية الدراسة

- إن تحديد جاذبية الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تحليل عدة جوانب من حيث طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، اتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى الأداء المحقق. وعلى هذا الأساس نطرح السؤال الرئيسي التالي : ما هي مختلف العوامل التي تحدد جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ؟
- ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي السؤالين التاليين:

- ما هي المتغيرات الأكثر تأثيرا في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ؟
- كيف نقيم تفاوت أداء جاذبية دول العينة للاستثمار الأجنبي المباشر ؟

فرضيات الدراسة

ولإجابة على إشكالية الدراسة، نتقدم بالفرضيات التالية :

- ف1 :** تشجع بيئة الاقتصاد الكلي جاذبية رأس المال الأجنبي مع الأخذ في الاعتبار الانفتاح التجاري للبلد المضيف؛
- ف2 :** تشكل العوامل المؤسسية عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

منهجية البحث

بغية الإجابة على السؤال الرئيسي و الأسئلة الفرعية و تحقيق أهداف الدراسة لجأنا إلى استخدام نموذج قياسي يكمن في منهج التكامل المشترك لبيانات البانل. تتركز الدراسة القياسية على عينة تتكون من 17 دولة نامية خلال الفترة 1996-2014.

خطة الدراسة

يتم تناول موضوع البحث في ثلاثة محاور رئيسية :

- ✓ المحور الأول: نعرض فيه أهم اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) كمدخل تأصيلي للموضوع؛
- ✓ المحور الثاني : نقدم فيه أهم الدراسات التحريية الحديثة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و استخلاص النتائج التي توصلت إليها؛
- ✓ المحور الثالث : نحلل فيه محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال نموذج قياسي الذي يعتمد منهج البانل أو ما يسمى منهج العينة الثابتة.

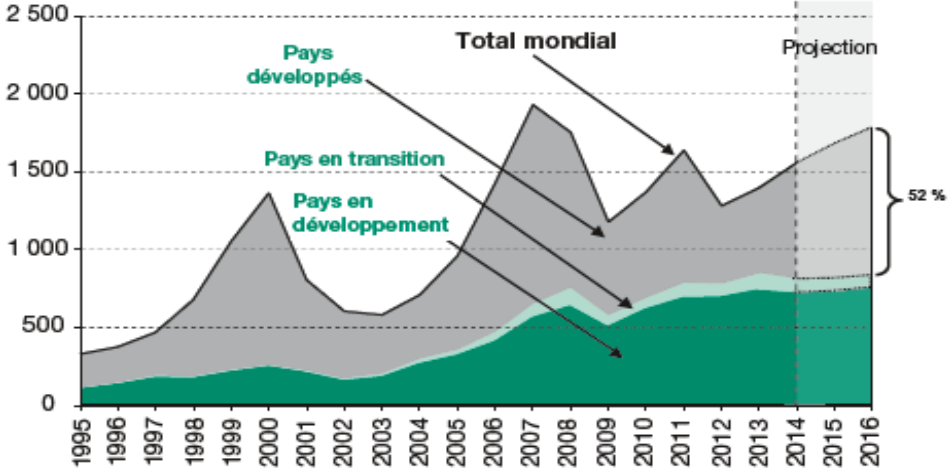
I. اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

1. تقديم عام

عرفت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 2000-2014 نموا سريعا. يرجع ذلك إلى الدور الذي تلعبه البلدان الناشئة الآسيوية في جذب الاستثمار الأجنبي وارتفاع حصة البلدان النامية من هذه الاستثمارات. حيث ارتفعت التدفقات الواردة إلى المنطقة بنسبة 9% في 2014 لتحصل على ما يقارب 465 مليار دولار، أي أكثر من ثلثي إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية.²

² CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2015 : Repères et vue d'ensemble. Réformer la gouvernance de l'investissement international, Nations Unies, New York et Genève, 2015, p.05.

الشكل 01 : التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي في العالم
وحسب البلدان (1995-2013) والتوقعات (2014-2016) بالمليار دولار



المصدر: CNUCED, World Investment Report, 2014, p. 2.

بينما تراجعت التدفقات باتجاه الدول الإفريقية التي تمثل 54 مليار دولار في 2015، أي ما يدل
انخفاضها بنسبة 7% عن عام 2014.³

وفي المقابل تمكنت الدول المتقدمة من استقطاب 962 مليار دولار بزيادة نسبتها 55% في
عام 2015 مقابل 41% في عام 2014، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة. كما تسجل الدول الانتقالية
تراجعا في التدفقات الأجنبية من 85% في عام 2013 إلى 35% في عام 2015. كما يتضح من خلال
الجدول التالي :

³ CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, 2016 : Nationalité des investisseurs : enjeux et politiques. Repères et vue d'ensemble. Nations Unies, New York et Genève, 2016, p. 17.

الجدول 01 : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة، 2013-2015

الوحدة : (مليار دولار).

التدفقات الصادرة			التدفقات الواردة			المنطقة
2015	2014	2013	2015	2014	2013	
1 065	801	826	962	522	680	الدول المتقدمة
576	311	320	504	306	323	أوروبا
367	372	363	429	165	283	أمريكا الشمالية
378	446	409	765	698	662	الدول النامية
11	15	16	54	58	52	إفريقيا
332	398	359	541	468	431	آسيا
33	31	32	168	170	176	أمريكا اللاتينية والكاريبي
31	72	76	35	56	85	الدول الانتقالية
1 474	1 318	1 311	1 762	1 277	1 427	العالم

المصدر : تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، الاستثمار في العالم، 2016، ص 28.

2- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

في الآونة الأخيرة، شهدت الدول النامية تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة ازدياد اندماجها في الاقتصاد العالمي وتبنيها سياسة التحرير الاقتصادي في إطار التنافسية الدولية. كما عرف هذا النوع من الاستثمار اتجاهات إقليمية مختلفة قد تتباين في مستوى أدائها المحقق نظرا للتشابه أو الاختلاف في مكونات أو خصائص الاستثمار في مجموعة دول العينة لذلك سنتطرق إلى أهم اتجاهاته الإقليمية.

1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتوسطة انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، و هذا حسب ما أشارت إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في تقريرها حول الاستثمار في العالم.⁴ انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 16% في 2014 لتحصل على 1.23 ترليون دولار. مما تؤكد حالة عدم اليقين للمستثمرين وارتفاع المخاطر السياسية في هذه الدول.

و بالنسبة لدول شرق الأوسط، تبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن مستقرة (+0.74% لتصل إلى 1.76 بليون دولار أمريكي)، و كذلك في تركيا (-1.7% إلى 12.1 مليار دولار أمريكي). كما أن تراجع حصة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الشرق الأوسط هو ناتج عن ارتفاع الاستثمارات العامة، و خاصة في البنية التحتية.

2.2 الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

بالنسبة لدول شمال إفريقيا، انخفض مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة بنسبة 15% إلى 11.5 بليون دولار أمريكي في 2014. على الرغم من وجود تدفقات معتبرة ارتفعت بنسبة 14% في مصر و 9% في المغرب، فإن مخزون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يدل على أهمية قطاع الخدمات الذي يمثل أكبر حصة من رصيد الاستثمار الأجنبي في أفريقيا بتركزها في عدد قليل من البلدان، بما في ذلك جنوب أفريقيا، المغرب ونيجريا كالاتي :⁵

⁴ CNUCED, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Rapport sur l'investissement dans le monde 2014, Vue d'ensemble. L'investissement au service des objectifs de développement durable : un plan d'action, Nations Unies, New York et Genève, 2014, <http://www.animaweb.org/fr/analyse-ide-flux-cnuced-rapport-2014>

⁵ CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, 2015: Repères et vue d'ensemble. Réformer la gouvernance de l'investissement international, Nations Unies, New York et Genève, p. 15.

- أولوية القطاع الثالث بحصة 61% تشمل أساسا نشاطات المالية، النقل، التخزين والاتصالات؛
 - القطاع الثانوي بتمثيل 27%؛
 - القطاع الأولي 4% فقط؛
 - و الباقي أي حوالي 7% استثمارات غير محددة.
- و من بين هذه الدول، نجد أن المغرب تشهد زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها لتصل إلى 3.59 بليون دولار أمريكي أي +8.6% بين عامين 2013 و 2014. حيث يمثل قطاع الخدمات 61% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر. تتميز مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات (BNP Paribas, AIG, Boston Consulting, Microsoft et Ford) في هذا القطاع. عدة عوامل تفسر هذا الاتجاه: أهمية الاستثمار في البنية التحتية وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستوى التكوين الجيد لرأس المال البشري والاستقرار السياسي.
- أما في تونس يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر 10% من الاستثمارات الإنتاجية التي تولد ثلث الصادرات وتنشئ أكثر من 15% من إجمالي العمالة. و في ظل الركود الاقتصادي العالمي والأزمة السياسية التي مرت بها البلاد وأزمة منطقة اليورو، تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد في عام 2013 و 2014 بسبب تدهور الوضع الأمني وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية على المدى المتوسط. و حسب الوكالة التونسية لترويج الاستثمار الأجنبي، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ازدادت بنسبة 20.7% في عام 2015 مقارنة مع عام 2014، ذلك باتجاه معظم هذه الاستثمارات نحو القطاع الصناعي بعد انخفاضها في القطاع الخدماتي.⁶

⁶ Trade solutions BNP Paribas, Rapport : Les investissements en Tunisie, May 8th, 2017, <https://www.tradesolutions.bnpparibas.com/fr/implanter/tunisie/investir>, pp.1-4, consulté le 10/05/2017.

بينما عرفت الجزائر انخفاضا في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 18.8% في 2014 مقارنة مع 2013. يرجع السبب الأساسي إلى نقص 87% من المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة عنها بعد انتعاش جيد في 2013. وبالتالي هناك انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و تونس، في حين تحتل المغرب ومصر الصدارة في جاذبية الاستثمارات الأجنبية لمنطقة شمال أفريقيا.

و في هذا السياق، يعكس الاستثمار القطاعي في دول شمال إفريقيا على أهمية استمرار التعليم العالي و الثانوي. حيث تتركز 38% من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في 2014 في هذا القطاع. و يمثل قطاع الخدمات 60% من المشاريع و 43% من رأس المال.

3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس

تمكنت الاقتصاديات الناشئة منذ سنوات 2000 من تحقيق نمو هائل بالنظر إلى اقتصاديات الدول الأخرى. فهي تشكل حاليا أكثر من 30% من النمو العالمي مقابل 10% قبل 20 سنة. استقبلت دول البريكس ⁷ BRICS 20% من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في 2014. واستحوذت الصين على 10.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي باعتبارها أكبر مستفيد وثاني متلقي للاستثمار الأجنبي في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.⁸

⁷ BRICS : Brésil, Russie, Inde, Chine, Afrique du Sud.

⁸ SANNAT C., *Les BRICS, locomotive de l'économie mondiale*, Le contrarien, 2015, [www.lecontrarien.com/les-brics-locomotive-de-leconomie-mondiale-20-05-2015-economie, \(05/10/2015\).](http://www.lecontrarien.com/les-brics-locomotive-de-leconomie-mondiale-20-05-2015-economie, (05/10/2015).)

الجدول 02 : الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة دول النامية

2015	2014	2013	دول شمال إفريقيا
الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر			
-587	1.507	1.693	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
26.232	26.820	25.313	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
13	13	16	عدد مشاريع الاندماج والتملك
-1,2	1,9	2,4	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من FBCF
الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب			
3.162	3.561	3.298	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
48.696	51.192	51.186	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
74	70	50	عدد مشاريع الاندماج والتملك
10,4	11,0	10,1	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من FBCF
الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس			
1.002	1.063	1.117	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
32.911	31.554	33.001	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
13	11	20	عدد مشاريع الاندماج والتملك
11,6	10,9	11,0	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من FBCF
2015	2014	2013	دول شرق الأوسط
الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر			
6.885	4.612	4.256	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
94.266	87.485	82.893	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
66	59	48	عدد مشاريع الاندماج والتملك
15,2	12,1	11,4	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من FBCF

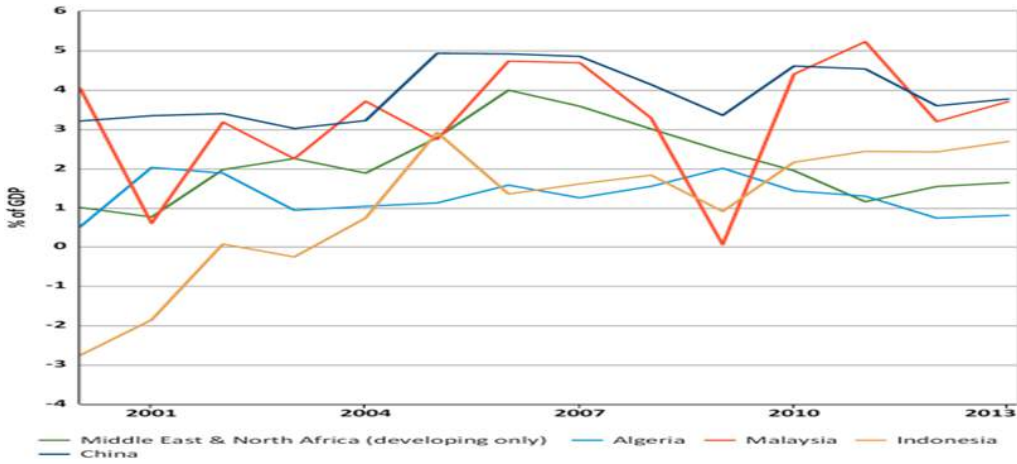
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن			
1.275	2.009	1.805	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
29.958	28.714	26.770	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
7	14	17	عدد مشاريع الاندماج والتملك
16,8	26,3	25,9	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من FBCF
الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا			
16.508	12.134	12.284	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
145.471	177.661	149.784	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
161	115	170	عدد مشاريع الاندماج والتملك
11,1	7,6	7,3	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من FBCF
2015	2014	2013	دول البريكس
الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين			
135.610	128.500	123.911	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
1.220.903	1.085.293	956.793	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
876	1.054	1.249	عدد مشاريع الاندماج والتملك
3.0	2.8	2.9	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من FBCF
الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية			
5.042	9.274	12.767	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
174.573	179.205	180.860	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
109	140	149	عدد مشاريع الاندماج والتملك
1.4	2.3	3.3	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من FBCF

المصدر : تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2015 المتاحة على الرابط

<https://www.trade.solutions.bnpparibas.com/fr/>

تبين نتائج الجدول 02 أنه خلال السنوات الأخيرة تمكنت كل من مصر و تركيا تحقيق تدفق معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أصبحت تمثل أكثر من نصف مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة. و رغم هذا، يبقى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتوسطة النامية محدودا مقارنة بالدول النامية الأخرى.

الشكل 02 : مقارنة ما بين الدول النامية FDI/GDP



المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الاستثمار في العالم، 2014.

يتضح من الشكل، أن تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية المتوسطة لا زال محدودا مقارنة بإمكانات المنطقة. كما أن مستوى الأداء المحقق في جاذبية الاستثمار الأجنبي يبقى ضعيفا بالنظر إلى مستوى الأداء في الدول الآسيوية، حيث تسجل المنطقة معدلات منخفضة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموعة دول العينة، منها : الصين، ماليزيا، اندونيسيا. مما يدل أنه هناك عدة عوائق تقيد حرية الاستثمار (البيروقراطية، التنظيم، التمييز نحو قطاعات معينة، نوعية البنية التحتية و مستوى رأس المال البشري). و على اثر هذه الوضعية، يتفق معظم الاقتصاديين أن نتائج تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتناسب مع الإجراءات المتخذة من طرف الدول المتوسطة في تكتيف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.⁹

⁹ LAHOUEL, M.E.H., "Foreign Direct Investment, the European Mediterranean Trade Agreements and Trade Liberalisation between MENA Countries" Paper presented at the workshop on The Dynamic of New Regionalism in MENA: Integration, Euro-Med

II. أهم الدراسات التجريبية حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تباین أداء جاذبية الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة يشهد زيادة ملحوظة، مما يثير بطبيعة الحال مسألة تحديد العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الاقتصادات المضيفة. و من خلال تحليل الدراسات التجريبية حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر سيقترن البحث على دراسات الاقتصاد الكلي، منها :

- دراسة (Singh & Jun (1995)¹⁰ : اهتمت بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، من خلال تحليل قياسي لعدد من المتغيرات على رأسها الاستقرار السياسي و المخاطر السياسية، الوضع الاقتصادي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي. حيث خلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي محدد هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أوضحت الدراسة أن النمط التصديري هو المحدد القوي في جذب دولة نامية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- دراسة (Bouklia-Hassane et Zatlà (2001)¹¹ : تطرقت إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتوسطية في الفترة 1976-1997. و توصلت نتائج الدراسة أن الانفتاح على الخارج للبلد المضيف ومستوى البنية التحتية المادية لهما تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، لاسيما مصر وتركيا، حيث أن مستوى انفتاحها على الخارج هو أقل من المتوسط الإقليمي. أيضا يشكل انخفاض مستوى تطور البنية التحتية المادية في الجزائر والمغرب عائقا لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر فيهما، على غرار إسرائيل، حيث تساهم البنية التحتية بشكل إيجابي في

Partnership Agreements and After, Cairo, February 1999, cité par BOUKLIA-HASSANE R. et ZATLA N., L'IDE dans le Bassin Méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, In Les Cahiers du CREAD, n°55, 2001, p.10.

¹⁰ SINGH H. & JUN W, Some new evidence of determinations of foreign direct investment in developing countries, World Bank, working paper, 1995.

¹¹ BOUKLIA-HASSANE, Rafik et ZATLA, Nadjat, L'IDE dans le Bassin Méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Synthèse du rapport de recherche : Les échanges euro-méditerranéens, Seconde conférence du Femise (Forum Euro-Méditerranéen des Instituts de Sciences Economiques, Marseille, 29 & 30 Mars 2001, In Les Cahiers du CREAD, n°55, 1er trimestre 2001, pp. 118-143.

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. يساهم النمو الاقتصادي في دول المتوسط PESH بنسبة ضعيفة في تغيير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول العينة؛

- دراسة Pravin Jadhav, (2012)¹² : استكشفت دور العوامل الاقتصادية و المؤسسية و السياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين و جنوب إفريقيا) خلال الفترة 2000-2009. و تبين نتائج الدراسة إلى أهمية حجم السوق في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة. كما تشير أيضا إلى أن الانفتاح التجاري و توافر الموارد الطبيعية و سيادة القانون و المساءلة، متغيرات ذات دلالة إحصائية في تفسير هذه التدفقات؛
- دراسة PETRI, Peter A. (1997)¹³ : قام فيها بمقارنة جاذبية الدول المتوسطة بالدول النامية الأخرى من دول المتوسط بالاستعانة بنموذج قياسي. و توصلت نتائج تقدير الدراسة أن أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، المغرب و تونس مماثل لأداء البلدان النامية الأخرى. كما أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن، سوريا أو لبنان هو أقل من المتوقع في نموذج الدراسة، ذلك باستخدام عدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاقتصادات؛
- دراسة Morisset (1999) : ركزت على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا حيث شملت متغيرات الدراسة كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل الأمية، الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، البنية التحتية المعبر عنها بعدد خطوط الهاتف المستعملة من طرف 1 000 شخص.

¹² PRAVIN, Jadhav, Determinants of foreign direct investment in BRICS economies : Analysis of economic, institutional and political factor, International Conference on Emerging Economies - Prospects and Challenges (ICEE- 2012), Procedia - Social and Behavioral Sciences 37 (2012) 5 – 14, Indian Institute of Foreign Trade (IIFT), IIFT Bhawan, B-21, Qutab Institutional Area, New Delhi - 110016, India.

¹³ PETRI, Peter A., The Case of Missing Foreign Investment in the Southern Mediterranean, Technical Paper No. 128, December 1997, cité par Helmut Reisen and Julia von Maltzan, Boom and Bust Sovereign Rating, Technical Papers, No. 148, Centre de Développement, Documents techniques, OCDE, 1999, Paris, France, 27 p.

توصلت الدراسة أن أهم العوامل المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري للبلد المضيف¹⁴.

III. النموذج القياسي:

تهدف الدراسة إلى تقدير محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية باستخدام تحليل بيانات البانل وتوظيف منهج التكامل المشترك.

و تكمن الغاية في الكشف عن ما إذا كان هناك علاقة توازنية بين حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة و محدداتها، وكذلك ما تنطوي عليه من آثار طويلة وقصيرة المدى. وتتجلى أهمية استخدام بيانات البانل في كونها تسمح بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث البعدين : البعد الفردي و البعد الزمني.

1. متغيرات نموذج البانل و طرق التقدير

لمعالجة هذا الموضوع، تم اختيار صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية كمتغير تابع، بينما تم إدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية و المؤسسية كمحددات تفسيرية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. و تغطي الدراسة عينة تتكون من 17 دولة¹⁵ نامية خلال الفترة 1996-2014. و عليه يصبح نموذج البانل لمحددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية على النحو الآتي :

$$FDI_{it} = \alpha + \beta_1 GDP + \beta_2 INF1 + \beta_3 INV/GDP + \beta_4 CRED + \beta_5 M2/GDP + \beta_6 INFRA + \beta_7 OPEN + \beta_8 POLSTAB + \beta_9 FREEDOM + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

¹⁴ MORISSET, J., " Foreign Direct Investment in Africa: Policies also Matter", World Bank Policy Research Working Paper Series, n°2481.1999.

¹⁵ تتكون عينة الدول من الجزائر، المغرب، تونس، مصر، تركيا، الأردن، عمان إيران، نيجيريا، جنوب إفريقيا، الصين، الهند، كوريا الجنوبية، البرازيل، روسيا، اندونيسيا، و ماليزيا.

FDI : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة للناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف

GDP : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لحجم السوق البلد المضيف

INF1 : معدل التضخم للبلد المضيف

INV/GDP : الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

CRED : القروض المحلية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف

M2/GDP : الكتلة النقدية بمفهومها الواسع نسبة للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لأداء القطاع المالي

INFRA : البنية التحتية المادية للبلد المضيف

OPEN : درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد المضيف

POLSTAB : مؤشر الاستقرار السياسي للبلد المضيف

FREEDOM : مؤشر الحرية الاقتصادية للبلد المضيف

و تعتمد مصادر متغيرات النموذج على بيانات مجموعة من الهيئات الدولية منها : البنك الدولي (WDI)، صندوق النقد الدولي (IMF)، إحصاءات الاستثمار في العالم، مصدر بيانات خاص بالدول الإفريقية Open Data Africa و موقع خاص ببيئة الأعمال و المعبر عنها بالحرية الاقتصادية Freedom in world و تستخدم وحدة القياس بالأسعار الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث تمثل :

– (μ_i) : الآثار الفردية (Individual Effects) وتفاوت من دولة نامية لأخرى،

– (γ_t) : الآثار أو الاختلافات الزمنية (Time Effects) و تتغير عبر الزمن،

– (ϵ_{it}) : الحد العشوائي للنموذج.

وتتمثل منهجية دراسة نموذج البانل في التعامل مع هذه الآثار الفردية (μ_i) و الزمنية (γ_t)، باستخدام إما نموذج الآثار الثابتة (Effects fixed model) أو نموذج الآثار العشوائية (model Random effects) إذ إن إهمالها يقودنا إلى تقديرات متحيزة.¹⁶

2. نتائج تقدير نموذج البانل لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقديم النتائج حسب أربعة خطوات متتالية كما يلي :

- تتمثل الخطوة الأولى في التقدير في التأكد من وجود الآثار الفردية لبيانات البانل في الصيغة التالية :

$$Y_{it} = Y + X_{it} + B + \mu_i + e_{it} \text{ (eit iid)}$$
 حيث يتم اختبار فرضية العدم $H_0 : \mu_i = 0$. فعلى المستوى الاقتصادي، يقوم الاختبار بتحديد إذا كان نموذج الدراسة متجانسا عند كل دول العينة أم أنه هناك خصوصيات لكل بلد باستخدام اختبار Wald Test.
- و في الخطوة الثانية يتم تحديد نموذج الدراسة إذا كان نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية باستخدام اختبار هوسمان Hausman Test.
- ثم بعد التأكد من نموذج الدراسة، يتم في الخطوة الثالثة اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل لمعرفة مدى استقرارية متغيرات النموذج.
- و في الخطوة الرابعة و الأخيرة، يتم اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة لتفسير العلاقة التوازنية لمتغيرات النموذج على المدى الطويل باستخدام اختبار بيدروني Pedroni Test.

على ضوء نتائج التقدير الموضحة في الجدول 03 الذي يلي، نجد أن إحصائية (F) معنوية و تمثل (0.0000)، و بالتالي صلاحية النموذج ذات أثر معنوي يمكن بناء عليه الدراسة.

¹⁶ د. عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2010، ص 19.

الجدول 03 : تقدير اختبار Hausman لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

FDI(% GDP) المتغير التابع : صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الإجمالي						المتغيرات التفسيرية
الفترة : 1996-2014 N=17 T=19 مجموع مشاهدات البانل : 323 = 19*17 مشاهدة						
طريقة التقدير (Method of Estimation)						
نموذج الآثار العشوائية		نموذج الآثار الثابتة		نموذج الانحدار التجميعي		الثابت Constant
Coeff.	P. Value	Coeff.	P. Value	Coeff.	P. Value	
0.782485	0.6580 (0.443048)	-0.120696	0.9555 (-0.055873)	0.909447	0.4314 (0.787838)	
0.101894	0.0009* (3.351102)	0.094473	0.0026* (3.041889)	0.125983	0.0001* (3.875824)	GDP
0.003142	0.7671 (0.296445)	0.003870	0.7227 (0.355204)	0.005809	0.5905 (0.538652)	INFL
4.472190	0.0576 (1.905619)	4.69319	0.0705 (1.815333)	-2.146486	0.2784 (1.085861)	INV/GDP
0.010972	0.2201 (1.228767)	0.024922	0.0417* (2.044951)	-0.004432	0.3604 (-0.916004)	CRED
-0.011019	0.2608 (-1.126624)	-0.026317	0.0476* (-1.989042)	0.011783	0.0477* (1.987446)	M2/GDP
-0.006361	0.6881 (-0.401760)	-0.000316	0.9867 (-0.016700)	-0.014241	0.1579 (-1.415700)	INFRA
3.851278	0.0000* (6.642963)	5.197746	0.0000* (6.449876)	2.459211	0.0000* (7.940458)	OPEN
0.006335	0.3554 (0.925511)	0.006886	0.3390 (0.957767)	0.008518	0.1963 (1.294937)	POLSTAB
-0.048816	0.1054 (1.623741)	-0.048609	0.1798 (-1.344551)	-0.018756	0.3441 (-0.947454)	FREEDOM
0.219907		0.534424		0.348294		R ²
0.197476		0.495234		0.329555		Adusted R
9.803802 (0.000000)		13.63677 (0.000000)		18.58647 (0.000000)		F- Statistic Prob
0.935106		0.996263		0.744962		DW
1.788741		1.775216		2.045915		SE
323		323		323		N OF OBS

المصدر : بالاعتماد على نتائج تقدير Eviews 9

باستخدام اختبار Hausman، يمكننا تحديد النموذج الملائم للدراسة، سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية. حيث ينصب هذا الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار الفردية. يبين الجدول 04 نتائج الاختبار كالتالي :

الجدول 04 : نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects-Hausman Test Test cross-section random effects			
Test Summary	Chic-Sq.Statistic	Chic-Sq.df	Prob
Cross-section random	13,787271	9	0,1301

المصدر : بالاعتماد على نتائج تقدير Eviews 9

بالاعتماد على نتائج الجدول، أظهر اختبار Hausman بأن القيمة الإحصائية بلغت 13.78 عند درجة حرية $X^2 = 9$ (عدد المتغيرات المستقلة). وبلغت القيمة الاحتمالية (0.1301) وهي غير معنوية عند مستوى 5% أي $P. Value (0.1301) > 5\%$. وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

وإذا سلطنا الضوء على نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية، نجد أن معظم المتغيرات التفسيرية أي حجم السوق المحلي للبلد المضيف الذي يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الانفتاح التجاري (OPEN) لها تأثير معنوي في تفسير النموذج أي $(P. Value < 5\%)$. وهو ما يؤكد النظرية الاقتصادية.

كما نلاحظ معنوية مؤشر القطاع المالي الذي اعتمدنا في تكوينه على نسبة السيولة المحلية (M2) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع الإشارة المتوقعة ذات أثر سالب. ومع ذلك فإن أثر الكتلة النقدية غير مرن حيث أن انخفاض السيولة المحلية المتداولة في الاقتصاد بنسبة 1%، تؤدي إلى

ضعف نشاط التعاملات المالية و النقدية و انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول العينة التي تشمل نيجيريا، تونس، إيران، الصين، اندونيسيا، ماليزيا، كوريا و روسيا.

أيضا تشكل القروض البنكية للقطاع الخاص (CRED) مؤشرا هاما في قياس أداء القطاع المالي حيث يظهر تأثيرها ايجابي على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة دول العينة (نيجيريا، جنوب إفريقيا، ماليزيا، روسيا). مما يدل على سلامة أداء القطاع المالي في هذه الدول.

و بالإضافة إلى ذلك، هناك متغيرات أخرى كان لها تأثير ضعيف في تفسير النموذج و لم تظهر بشكل معنوي، حيث يظهر مؤشر الاستقرار السياسي (POLSTAB) ذو أثر موجب، لكن تأثيره ضعيف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أيضا يظهر مؤشر الحرية الاقتصادية (FREEDOM) بأثر موجب و لكن غير معنوي في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. مما يدل على أنه هناك تحسن على العموم في بيئة الأعمال في دول العينة.

بينما يظهر معدل التضخم (INFL) بتأثير موجب، و لكن غير معنوي في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. يفسر ذلك بمدى التحكم في معدل التضخم و استقرار معدلات الأسعار في بعض دول العينة كالجائر.

بالنسبة لمتغير البنية التحتية (INFRA) له تأثير أكبر نسبيا، و هو غير مرن أيضا. إذ أن تدني نوعية البنية التحتية في الدول النامية بنسبة 1%، يصاحبها انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد. يعكس ذلك تدني جودة تكنولوجيا الاتصال و المعلومات في معظم دول العينة.

الجدول 05 : نتائج تقدير اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج البانل

السلسلة في المستوى الأول I(1)				السلسلة في مستواها I(0) LEVEL				
PP-Fisher Chi-square	ADF – Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	Levin, Lin & Chu t*	PP-Fisher Chi-square	ADF – Fisher Chi-square	Im, Pesaran and Shin W-stat	Levin, Lin & Chu t*	السلاسل
///	///	///	///	60.2260 0.0037*P	72.0005 0.0020*P	-3.73726 0.0000*P	-4.2479 0.0000*P	FDI I(0)
				138.703 0.0000*P	96.8587 0.0000*P	6.0172 0.0000*P	-5.1618 0.0000*P	GDP I(0)
				131.346 0.0000*P	110.204 0.0000*P	-6.85120 0.0000*P	-6.8512 0.0000*P	INFL I(0)
				272.191 0.0000*P	79.0276 0.0000*P	-3.85796 0.0001*P	-8.5531 0.0000*P	INFRA I(0)
144.388 P*0.0000	118.711 P*0.0000	-7.485 P*0.0000	-9.2858 P*0.0000	25.8560 0.8406*P	33.1595 0.5086*P	0.08091 0.5322*P	-2.97535 0.0015*P	CRED I₍₁₎
578.372 P*0.0000	93.6791 P*0.0000	-7.0564 P*0.0000	-6.2810 P*0.0000	35.9029 0.3794*P	40.2212 0.2140*P	-0.24172 0.4045*P	1.25461 0.1048*P	M2/GDP I₍₁₎
125.865 P*0.0000	127.477 P*0.0000	-9.5090 P*0.0000	-16.313 P*0.0000	57.849 0.0066*P	45.3715 0.0920*P	-0.81657 0.2071*P	1.08392 0.8608*P	INV/GDP I₍₁₎
194.178 P*0.0000	131.043 P*0.0000	-8.6378 P*0.0000	-11.960 P*0.0000	27.4278 0.7802*P	36.011 0.3746*P	-0.15861 0.4370*P	-1.8382 0.0330*P	OPEN I₍₁₎
316.273 P*0.0000	290.195 P*0.0000	-41.215 P*0.0000	-42.895 P*0.0000	244.729 0.0000*P	79.8821 0.0000*P	-2.89840 0.0019*P	3.77513 0.9999*P	POLSTAB I₍₁₎
212.553 P*0.0000	167.810 P*0.0000	-11.926 P*0.0000	-13.760 P*0.0000	47.7194 0.0594*P	58.3824 0.0058*P	-2.24258 0.0125*P	-3.4543 0.0003*P	FREE DOM I₍₁₎
السلاسل الزمنية : INV/GDP, M2/GDP, CRED, FREEDOM, POLSTAB, OPEN, مستقرة في المستوى الأول I(1) أي $p < 0.05$				السلاسل الزمنية : INFRA, INFL, GDP, FDI مستقرة في المستوى I(0) أي $p < 0.05$				النتيجة

المصدر : بالاعتماد على نتائج تقدير 9 Eviews

تم اختيار فترات الأبطأ المناسبة بطريقة آلية وفقاً لمعيار (Schwarz)* معنوي عند 5%.
و احصائية (t) بين الأقواس، معادلات الاختبار تضمنت على ثابت و اتجاه.

و من خلال فحص متغيرات النموذج باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل، تظهر الاختبارات بنتائج متضاربة مما يدل على إستقرارية بعض المتغيرات في المستوى الخام و عند معنوية 5%
و تشمل المتغيرات التالية : **INFRA ، INFL ، GDP ، FDI**.

و نستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر بمعنى أنها مستقرة في مستواها $I(0)$ و ظهور متغيرات أخرى مستقرة عند الفرق الأول أي معنوية عند 5% و ذلك في جميع الاختبارات السابقة الذكر أي رفض فرضية العدم و قبول فرضية البديلة القائل بعدم وجود جذر الوحدة أي ($Prb \leq 5\%$) التي يمكن توضيحها في الصيغة التالية :

- السلسلة غير مستقرة مما يدل على وجود جذر الوحدة أي ($Prob > 0,05$) : H_0 إذن نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1
- السلسلة مستقرة أي عدم وجود جذر الوحدة أي ($Prob < 0,05$) : H_1 إذن نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 .

و تبين نتائج الاستقرارية أن هناك سلاسل مستقرة من نفس الدرجة أي عند المستوى الأول $I(1)$. و بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة ووجود متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، يقودنا هذا إلى القيام باختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة باستعمال اختبار Pedroni الذي يقوم على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة، كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 06 : نتائج تقدير اختبار التكامل المشترك Pedroni Test

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
(within-dimension) معمة الانحدار الذاتي P المشتركة		
Panel v-stat	-5.093449	1.0000
Panel rho-stat	4.483514	1.0000
Panel pp-stat	-12.95033	0.0000
Panel ADF-stat	-5.583586	0.0000
Group mean cointegration tests (between-dimension) معمة الانحدار الذاتي i		
Group rho-stat	6.396216	1.0000
Group pp-stat	-11.82436	0.0000
Group ADF-stat	-4.120437	0.0000

المصدر : بالاعتماد على نتائج تقدير Eviews 9

و تشير نتائج تقدير اختبار التكامل المشترك لبديوي أن أغلبية إحصاءات الاختبار السبعة معنوية عند 5% أي ($P. Value < 5\%$). و عليه يمكن القبول بالفرضية البديلة التي تؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة المستقرة من نفس الدرجة الأولى و بالتالي، وجود تكامل متزامن بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية و محدداتها.

خاتمة:

على ضوء استعراض أدبيات الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، يتضح لنا أن هناك تباين في منهج الدراسة و التحليل من حيث حجم العينة و الفترة الزمنية للدراسة و كذلك المتغيرات الاقتصادية التي وظفتها في نماذج التقدير. و على الرغم من هذه الملاحظة توصل البحث إلى أن هناك تباين في أداء جاذبية الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر.

و فيما يتعلق بتقدير محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية التي شملت 17 دولة خلال الفترة الزمنية 1996-2014، أظهرت الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة :

- يتأثر إيجاباً بحجم النشاط الاقتصادي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بدرجة الانفتاح الاقتصادي لدول العينة من حيث الصادرات والواردات وأيضاً الاستقرار السياسي و الحرية الاقتصادية؛
- بينما يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً بارتفاع معدلات التضخم في دول العينة، و انخفاض حجم كتلتها النقدية المحلية و تراجع نوعية بنيتها التحتية.
- و قد تبدو هذه النتائج متفقة مع المنطق الاقتصادي و مؤيدة لبعض الدراسات التطبيقية المماثلة. وعلى أساسها سنقدم بعض المقترحات من أهمها :
- التأكيد على ضرورة تعزيز النظام المالي في الدول النامية و بالخصوص دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط من حيث تسهيل شروط التمويل البنكي و دفع حقيقي لدور السوق النقدية و محاربة القطاع الموازي فيما يخص السيولة المحلية؛
- تكثيف التعاون الاقتصادي الإقليمي للدول المتوسطة النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمواكبة الدول الآسيوية النامية؛
- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية و الاندماج في النظام التجاري الدولي لزيادة تحرير التجارة الدولية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- و أخيراً يمكن توسيع و تعميق هذا البحث العلمي باستخدام طرق أخرى في القياس و إدراج متغيرات إضافية تقيس أداء جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخذ في الاعتبار الميدانين الجغرافي و الاجتماعي (عامل القرب الجغرافي، الحدود الجغرافية، العادات والتقاليد)، مما يسمح بالحصول على نتيجة أغنى و أقرب إلى الواقع.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. د. عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

2. BOUKLIA-HASSANE, Rafik et ZATLA, Nadjat, L'IDE dans le Bassin Méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Synthèse du rapport de recherche : Les échanges euro-méditerranéens, Seconde conférence du Femise (Forum Euro-Méditerranéen des Instituts de Sciences Economiques, Marseille, 29 & 30 Mars 2001, In Les Cahiers du CREAD, n°55, 1er trimestre 2001.
3. CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2012 : Vue d'ensemble. Vers une nouvelle génération de politiques de l'investissement, Nations Unies, New York et Genève, 2012.
4. CNUCED, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Rapport sur l'investissement dans le monde 2014, Vue d'ensemble. L'investissement au service des objectifs de développement durable : un plan d'action, Nations Unies, New York et Genève, 2014, <http://www.animaweb.org/fr/analyse-ide-flux-cnuced-rapport-2014>.
5. CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, 2015: Repères et vue d'ensemble. Réformer la gouvernance de l'investissement international, Nations Unies, New York et Genève, 2015.
6. CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, 2016 : Nationalité des investisseurs : enjeux et politiques. Repères et vue d'ensemble. Nations Unies, New York et Genève, 2016.
7. GREENE, William H., Econometric Analysis: Chapter 13 Models for Panel Data, pp. 283-338, 5th. Ed., New York University, Upper Saddle River, New Jersey 07458, Prentice Hall, July 10, 2002.
8. LAHOUEL, M.E.H., "Foreign Direct Investment, the European Mediterranean Trade Agreements and Trade Liberalization between

- MENA Countries" Paper presented at the workshop on The Dynamic of New Regionalism in MENA: Integration, Euro-Med Partnership Agreements and After, Cairo, February 1999, cité par BOUKLIA-H. R. et ZATLA N., L'IDE dans le Bassin Méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, In Les Cahiers du CREAD, n°55, 2001.
9. MORISSET, J., " Foreign Direct Investment in Africa: Policies also Matter", World Bank Policy Research Working Paper Series, n°2481.1999.
 10. PETRI, Peter A., The Case of Missing Foreign Investment in the Southern Mediterranean, Technical Paper No. 128, December 1997, cité par Helmut Reisen and Julia von Maltzan, Boom and Bust Sovereign Rating, Technical Papers, No. 148, Centre de Développement, Documents techniques, OCDE, 1999, Paris, France.
 11. PRAVIN, Jadhav, Determinants of foreign direct investment in BRICS economies : Analysis of economic, institutional and political factor, International Conference on Emerging Economies - Prospects and Challenges (ICEE- 2012), Procedia - Social and Behavioral Sciences 37 (2012) 5 – 14, Indian Institute of Foreign Trade (IIFT), IIFT Bhawan, B-21, Qutab Institutional Area, New Delhi - 110016, India.
 12. SANNAT C., *Les BRICS, locomotive de l'économie mondiale*, Le contrarien, 2015, [www.lecontrarien.com/les-brics-locomotive-de-leconomie-mondiale-20-05-2015-economie,\(05/10/2015\)](http://www.lecontrarien.com/les-brics-locomotive-de-leconomie-mondiale-20-05-2015-economie,(05/10/2015)).
 13. SINGH H. & JUN W., Some new evidence of determinations of foreign direct investment in developing countries, World Bank, working paper, 1995.
 14. Trade solutions BNP Paribas, Rapport : Les investissements en Tunisie, May 8th, 2017, www.tradesolutions.bnpparibas.com/fr/implanter/tunisie/investir.

ملحق 01 : تقدير نموذج الآثار العشوائية Random Effect Model

Dependent Variable: FDI
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/25/16 Time: 14:25
Sample: 1996 2014
Periods included: 19
Cross-sections included: 17
Total panel (balanced) observations: 323
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.782485	1.766140	0.443048	0.6580
GDPG	0.101894	0.030406	3.351102	0.0009
INFL	0.003142	0.010599	0.296445	0.7671
DINV	4.472190	2.346844	1.905619	0.0576
CRED	0.010972	0.008929	1.228757	0.2201
M2	-0.011019	0.009780	-1.126624	0.2608
INFRA	-0.006361	0.015933	-0.401760	0.6881
OPEN	3.851278	0.579753	6.642963	0.0000
POLSTAB	0.006335	0.006845	0.925511	0.3554
FREEDOM	-0.48816	0.030064	-1.623741	0.1054

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		1.221941	0.3215
Idiosyncratic random		1.775216	0.6785

Weighted Statistics			
R-squared	0.219907	Mean dependent var	0.755230
Adjusted R-squared	0.197476	S.D. dependent var	1.996726
S.E. of regression	1.798741	Sum squared resid	1001.473
F-statistic	9.803802	Durbin-Watson stat	0.935108
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.270068	Mean dependent var	2.388517
Sum squared resid	1467.407	Durbin-Watson stat	0.638189

ملحق 02 : اختبار هوسمان Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.787271	9	0.1301

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
GDPG	0.094473	0.101894	0.000040	0.2410
INFL	0.003870	0.003142	0.000006	0.7732
DINV	4.693192	4.472190	1.176137	0.6385
CRED	0.024922	0.010972	0.000069	0.0926
M2	-0.026317	-0.011019	0.000079	0.0860
OPEN	5.197746	3.851278	0.313309	0.0161
INFRA	-0.000316	-0.006361	0.000108	0.5613
FREEDOM	-0.048609	-0.48816	0.000403	0.9918
POLSTAB	0.006886	0.006335	0.000005	0.8022

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: FDI
Method: Panel Least Squares
Date: 08/25/16 Time: 11:26
Sample: 1996 2014
Periods included: 19
Cross-sections included: 17
Total panel (balanced) observations: 323

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.120696	2.160201	-0.055873	0.9556
GDPG	0.094473	0.031057	3.041869	0.0026
INFL	0.003870	0.010896	0.355204	0.7227
DINV	4.693192	2.585307	1.815333	0.0705
CRED	0.024922	0.012187	2.044951	0.0417
M2	-0.026317	0.013231	-1.989042	0.0476
OPEN	5.197746	0.805868	6.449876	0.0000
INFRA	-0.000316	0.018946	-0.016700	0.9867
FREEDOM	-0.048609	0.036153	-1.344551	0.1798
POLSTAB	0.006886	0.007190	0.957767	0.3390

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.534424	Mean dependent var	2.388517
Adjusted R-squared	0.495234	S.D. dependent var	2.498655
S.E. of regression	1.775216	Akaike info criterion	4.062792
Sum squared resid	935.9838	Schwarz criterion	4.368878
Log likelihood	-630.1410	Hannan-Quinn criter.	4.154179
F-statistic	13.63677	Durbin-Watson stat	0.996263
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق 03 : اختبار التكامل المتزامن Pedroni Test

Pedroni Residual Cointegration Test					
Series: FDI CRED M2 DINV OPEN POLSTAB FREEDOM					
Date: 08/25/16 Time: 14:00					
Sample: 1996 2014					
Included observations: 323					
Cross-sections included: 17					
Null Hypothesis: No cointegration					
Trend assumption: Deterministic intercept and trend					
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)					
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.	
Panel v-Statistic	-2.526335	0.9942	-5.093449	1.0000	
Panel rho-Statistic	-3.782850	0.9999	-4.482514	1.0000	
Panel PP-Statistic	-10.96308	0.0000	-12.95033	0.0000	
Panel ADF-Statistic	-8.197405	0.0000	-5.583585	0.0000	
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)					
	Statistic	Prob.			
Group rho-Statistic	-6.396216	1.0000			
Group PP-Statistic	-11.82436	0.0000			
Group ADF-Statistic	-4.120437	0.0000			
Cross section specific results					
Phillips-Peron results (non-parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	-0.093	0.080915	0.007774	17.00	16
2	-0.426	0.574419	0.062639	11.00	18
3	-0.301	1.828653	0.329153	8.00	18
4	0.064	0.299658	0.216070	3.00	18
5	0.223	1.358015	0.263095	6.00	18
6	-0.391	5.242359	3.581125	3.00	18
7	-0.109	0.179143	0.040995	9.00	18
8	0.173	1.383773	1.242631	1.00	18
9	-0.059	0.035089	0.012645	10.00	18
10	0.129	0.478252	0.496459	1.00	18
11	-0.253	0.867393	0.076135	14.00	18
12	0.099	1.041405	0.372499	7.00	18
13	-0.237	0.291983	0.177199	7.00	18
14	0.171	0.160712	0.023315	15.00	18
15	-0.050	0.124296	0.112674	2.00	18
16	0.067	0.497583	0.374327	3.00	18
17	0.169	0.308384	0.384908	2.00	18
Augmented Dickey-Fuller results (parametric)					
Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	-1.353	0.051885	2	2	16
2	-1.089	0.472112	1	2	17
3	-0.301	1.828653	0	2	18
4	0.064	0.299658	0	2	18
5	-0.127	1.081727	1	2	17
6	-0.391	5.242359	0	2	18
7	-0.109	0.179143	0	2	18
8	0.173	1.383773	0	2	18
9	-0.378	0.019637	1	2	17
10	0.129	0.478252	0	2	18
11	-0.824	0.736653	1	2	17
12	-0.260	0.910241	1	2	17
13	-0.237	0.291983	0	2	18
14	-0.327	0.116952	1	2	17
15	-0.050	0.124296	0	2	18
16	0.067	0.497583	0	2	18
17	0.169	0.308384	0	2	18

دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الأداء المتميز

نادية زحاف المزدادة مقداد

طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم

التسيير، جامعة شلف، الجزائر

بريد الكتروني: magdanat@hotmail.fr

أ.د. بابا عبد القادر

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية

وعلوم التسيير بجامعة مستغانم، الجزائر

ملخص:

يكمّن الهدف من هذا المقال في توضيح الأسس التي يتركز عليها مفهوم إدارة الجودة الشاملة كنموذج تسييري متكامل يحث على إتقان الأعمال ويسعى إلى التحسين والتطوير المستمرين، وإلى قياس أداء المؤسسات في ظل تطبيق هذا النموذج الذي يرمي إلى إيجاد صلة بين أثر تبني هذه الفلسفة الإدارية الحديثة وبناء ميزة تنافسية، وبالتالي تحقيق أداء متميز يضمن البقاء والنمو المستمر للمؤسسة.

وأخيرا توصلنا إلى أن الجودة أصبحت هدفا يراود جميع المؤسسات مهما كان نوعها، من أجل تخفيض التكاليف واكتساب ميزة تنافسية، وأن تحقيق الأداء المتميز يتطلب قيادة فعالة تتولى وضع الأسس والمعايير التي تؤكد على ضرورة تحقيق هذا الأداء، وقد أثبتت مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة ب «مستغانم» مكانتها بفضل إدراكها قيمة الإتقان والتحسين المستمر للأداء.

كلمات مفتاحية: الجودة، إدارة الجودة الشاملة، إدارة الأداء، التميز في الأداء.

Résumé :

L'objectif de cet article est de préciser les fondements sur lesquels repose la notion de gestion de la qualité totale de modèle intégrée qui demande instamment la maîtrise du jour et cherche à l'amélioration et le développement continu et de mesurer la performance des institutions dans le cadre de l'application de ce modèle, qui vise à établir un lien entre les

effets de l'adoption de cette philosophie de gestion modernes et un avantage concurrentiel et, partant, la performance remarquable à assurer la survie et la croissance soutenue de l'entreprise.

Enfin, nous sommes parvenus à la qualité est devenue un objectif faire la cour de toutes les entreprises, quelle que soit leur nature, de réduire les coûts et d'acquérir un avantage concurrentiel, et qu'un comportement professionnel exceptionnel pour la direction efficace de l'élaboration de principes et de normes qui réaffirme la nécessité de parvenir à ce résultat, il prouve l' institution minoteries de « Dahra Groupe Matidji » sa place grâce à la reconnaissance de la valeur des perfections et améliorer constamment l'exécution.

Mots clés : La qualité, la gestion de la qualité totale, gestion des performances et de l'excellence dans l'exécution.

مقدمة:

تعد إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة، تقوم على مجموعة من الأفكار و المبادئ التي يمكن لأي مؤسسة أن تطبقها من أجل تحقيق أفضل أداء ممكن، و تحسين الإنتاجية إضافة إلى زيادة الأرباح، فهدفها هو فهم حاجات و رغبات الزبائن، حيث يعتبر الأداء مرآة المؤسسة في تحقيق الإنتاجية، لذلك أصبحت الكثير من المؤسسات و المنظمات تهتم بتحقيق الأداء المتميز، لأن التميز في الأداء يعتمد على مبادئ و فلسفة الجودة التي تمثل الالتزام بتحقيق التحسين و التطوير الدائم للأداء وفق المواصفات المعمول بها و بالمستوى الذي يرضي الزبون، و هذا من أجل ضمان بقاء المؤسسة، و ضمن هذه المقدمة يمكن أدراج الإشكالية التالية:

كيف يمكن لإدارة الجودة الشاملة أن تساهم في تميز أداء المؤسسة؟

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في:

- الاهتمام الكبير بتحقيق الأداء المتميز والذي أصبح يسعى جميع المؤسسات؛

- الدعوة من خلال هذا البحث إلى ضرورة دراسة تطبيق الأسلوب الإداري الحديث المتمثل في إدارة الجودة الشاملة وإعطاء صورة نظرية وعملية توطر العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة وبناء ميزة تنافسية وتعزيزها بما يحقق الأداء المتميز.

فرضيات البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- تعبر إدارة الجودة الشاملة عن منهج تسييري متكامل يركز على جملة من المبادئ والأساليب والتقنيات يؤدي تطبيقها الصحيح إلى تحقيق الجودة، كما يعمل على تحسينها باستمرار.
- يعتمد الأداء المتميز على التعلم والابتكار المستمرين للوصول إلى مستويات عالية الإتقان.
- توفر المهارات والكفاءات البشرية، يعد السبب الرئيسي لقدرة المؤسسات على تحقيق الأداء المتميز في ظل تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

منهج البحث:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه، وصيغة الموضوع في حد ذاته، لذا قد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأدوات المساعدة للدراسة.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى دراسة نظرية حيث تطرقنا إلى إدارة الجودة الشاملة والتميز في الأداء إذ تعد الجودة أحد الأسبقيات التنافسية التي يسعى اليوم لتحقيقها المدير المعاصر، في مختلف مؤسسات الأعمال، وهي سلاح تنافسي جد مهم، تستخدمها المؤسسات لجلب الزبائن وتحقيق التميز والريادة في السوق، ثم تطرقنا إلى دراسة حالة وهي معرفة حقيقة ودافع إدارة الجودة والتميز في الأداء بالمطاحن الكبرى للظهرة بولاية "مستغانم" وذلك من خلال إنشاء استمارة استبيان التي تضمنت معلومات عن آراء العينة في ثلاثة

محاور، كل محور يؤكد أو ينفي الفرضية المطروحة على أرض الواقع، حيث تم التحليل عن طريق أدوات إحصائية كما قمنا بتحليل نتائج هذه الاستمارة و في الأخير اختبار العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والتميز في الأداء بهذه المؤسسة، المطاحن الكبرى للظهرة بمستغانم.

1- تعريف الجودة أبعادها ومراحل تطورها:

1.1- تعريف الجودة: يمكن تعريفها حسب المفهوم الحديث بأنها مجموعة الصفات والخصائص والمعايير التي يجب أن تتوفر في المنتج، وبما يتطابق ويلبي رغبات واحتياجات المستهلكين، والجودة بهذا المفهوم الحديث ينظر إليها من أحد الجوانب الثلاثة:¹

- جودة التصميم؛

- جودة الاعتمادية؛

- جودة الإنتاج.

2.1- أبعاد الجودة: تمتلك السلعة أو الخدمة أبعاد متعددة ترتبط بالجودة، يمكن من خلالها تحديد قدرة إشباعها للحاجات، ونلخصها في الآتي:

الأداء- الخصائص- المطابقة- الموثوقية- مدة الصلاحية- الخدمة- الاستجابة- الجماليات والسمعة.²

3.1- مراحل تطور الجودة: إن تطور مفهوم الجودة وبلورة أفكاره وصولا إلى فلسفة إدارة الجودة الشاملة لو يأتي دفعة واحدة، بل استلزم الأمر ردحا من الزمن، وتتميز أغلب الأدبيات الإدارية بين أربع مراحل تاريخية لتطور الجودة، إذ توجت المرحلة الأخيرة بإدارة الجودة الشاملة وذلك من خلال ما يلي:³

المرحلة الأولى: مرحلة فحص الجودة؛

المرحلة الثانية: مرحلة مراقبة الجودة؛

¹ - زبير منير العبودي، إدارة الجودة الشاملة، دار كنوز للمعرفة والنشر والتوزيع، 2006.

² - راتب جليل صويص غالب جليل صويص، إدارة الجودة المعاصرة دار يازوري للنشر والتوزيع، 2009.

³ - صلاح عباس الهادي، إدارة الجودة الشاملة، مدخل نحو أداء منظمي متميز، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية المجلد الثاني، 2005، ص 160.

المرحلة الثالثة: مرحلة ضمان (تأكيد الجودة)؛

المرحلة الرابعة: مرحلة إدارة الجودة الشاملة.

2- إدارة الجودة الشاملة: تعبر عن توجه عام يسيطر على فكر وتصرفات ممارسي الإدارة في أغلب المؤسسات، لا سيما في اليابان، والدول الغربية، حيث أصبح المفهوم من معايير تقييم الإدارة والحكم على فعاليتها وكفاءتها.

1.2- تعريف إدارة الجودة الشاملة: يعرفها معهد الجودة الفيديرالي بأنها "أداء العمل بشكل صحيح من المرة الأولى، مع الاعتماد على تقييم المستفيد لمعرفة مدى تحسين الأداء".⁴

كروسي يقول بأنها "عبارة عن المنهجية المنظمة لضمان سير النشاطات التي تم التخطيط لها مسبقاً، وهي الأسلوب الأمثل الذي يساعد على منع وتجنب حدوث المشكلات من خلال العمل على تحفيز وتشجيع السلوك الإداري والتنظيمي الأمثل في الأداء".⁵

2.2- أهداف إدارة الجودة الشاملة:

يهدف تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في:⁶

- العمل على إشباع حاجات الزبائن الحالية والمستقبلية؛
- زيادة قدرة تنافسية للمؤسسة؛
- زيادة إنتاجية كل عناصر المؤسسة؛
- رفع قدرة المؤسسة على التعامل مع المتغيرات البيئية؛
- تحقيق التحسين المستمر في كافة أبعاد المؤسسة.

⁴ - عبد المحسن توفيق محمد، تخطيط ومراقبة جودة المنتجات/مدخل إدارة الجودة الشاملة، دار النهضة العربية للنشر، 1997.

⁵ - حمود خضير كاظم، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2005.

⁶ - محمد خير سليم أبوزيد، هيثم علي حجازي، أثر تطبيق الحايوة الالكترونية وأبعاد إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى الجودة الخدماتية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، الأردن، 2007، ص 17.

- زيادة قدرة المؤسسة على النمو المتواصل سعيا لتحقيق المكانة الأفضل بين المؤسسات المنافسة.
- العمل على زيادة ربحية المؤسسة وتحسن اقتصادياتها.

3.2- أهمية إدارة الجودة الشاملة

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة يحقق ما يلي:⁷

- تقليل شكاوى المستهلكين؛
- تعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة*زيادة الإنتاجية والأرباح المحققة؛
- تحسين عملية الاتصال في مختلف مستويات المؤسسة؛
- زيادة شهرة المؤسسة.

4.2- مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

يقوم نظام إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعكس أفضل الممارسات

الواجب تنفيذها، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:⁸

- التركيز على الزبون؛
- القيادة؛
- مشاركة الأفراد؛
- مدخل العملية؛
- استخدام مدخل النظام للإدارة؛
- التحسين المستمر؛
- مدخل الحقائق في اتخاذ القرارات؛
- علاقة المنفعة المتبادلة مع المجهزين.

⁷- علي السلمي، السياسات الإدارية المعاصرة، دار غريب للنشر، 2008.

⁸- محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، 2004.

3- إدارة الجودة الشاملة أساس التميز في الأداء:

إن الأداء مرتبط بالكفاءة والفعالية معا لأنهما في الأصل وجهان متلازمان، بحيث لا يمكن الحكم على المؤسسة التي بلغت أهدافها بارتفاع الأداء إذا كان ذلك قد كلفها الكثير من الموارد يفوق مثيلاتها، ولا على المؤسسة ولا على المؤسسة التي تمكنت من توظيف كامل مواردها دون بلوغ الأهداف المتوقعة أو الاقتراب منها بنسب مرضية.

1.3- عناصر ومحددات الأداء: وتتمثل في⁹

- المعرفة بمتطلبات الوظيفة؛
- كمية العمل المنجز؛
- المثابرة والثوق؛
- محددات الأداء: من محددات الأداء نذكر؛
- الجهد-القدرات-إدراك الدور (المهام).

2.3- مقاييس الأداء وخصائصها: لقد أشار NIVEN إلى وجود ثلاثة مجموعات من مقاييس الأداء

هي:¹⁰

- المجموعة الأولى: مقياس المدخلات؛
- المجموعة الثانية: مقياس المخرجات؛
- المجموعة الثالثة: مقياس المحصلات.

⁹- محمد راوية، إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001.

¹⁰- وائل صبحي إدريس، طاهر محمد منصور الغالي، المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم المتوازن، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الدار الجامعية للكتاب، 2009.

3.3- عمليات إدارة وتقييم وتحسين الأداء:

1.3.3- تعريف إدارة الأداء: يرى GARY DESSLER أن إدارة هي " العملية التي من خلالها يتأكد صاحب العمل من توجه العاملين لديه نحو تحقيق الأهداف التنظيمية، أي أن إدارة الأداء عبارة عن منهج متكامل موجه بالأهداف ونحو توجيه وتدريب وتقييم وتحفيز العاملين نحو الأداء الفعال".¹¹

2.3.3- أهمية إدارة الأداء:

إن عملية إدارة الأداء تنبع من كونها تساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- ترتبط ارتباطا مباشرا بمنهج إدارة الجودة الشاملة؛
- تهدف إدارة الأداء إلى التركيز على أن أداء العاملين هو وظيفة هامة وأفضل من وظائف أخرى كالحوافز والتدريب والاتصالات والإشراف وغيرها؛
- إدارة الأداء لها تأثير إيجابي واضح خاصة في ظل البيئة الصناعية التنافسية على المستوى الدولي؛
- تركز عملية إدارة الأداء على دمج وتكامل بين (تحديد الأهداف، تقييم الأداء وتطوير العاملين)؛
- تساعد صاحب العمل على التحسين المستمر؛
- تهدف إدارة الأداء إلى بناء الاتفاق بين العامل ورئيسه.

4.3- عملية تقييم الأداء: تعرف عملية تقييم الأداء بأنها العملية التي يتم من خلالها تحديد كيف يؤدي العامل وظيفته وما يترتب على ذلك من وضع خطة لتحسين الأداء، أو هي العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة.

1.4.3- أهداف عملية تقييم الأداء:¹²

تكمن أهداف عملية تقييم الأداء فيما يلي:

¹¹ - سيد محمد جاب الرب، استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء، الأطر المنهجية والتطبيقات العلمية، مطبعة العشري،

2009.

¹² - سيد محمد جاب الرب، مرجع نفسه.

- إعطاء الفرصة كاملة للموظفين لمناقشة الأداء ومعايير الأداء مع المشرفين؛
- تعطي المشرفين الفرصة في تحديد نقاط الضعف والقوة عن تقييم أداء الموظفين؛
- إعطاء الفرصة للمشرفين في صياغة البرامج التي تساعد العاملين على تحسين أدائهم باستمرار؛
- تحدد عملية تقييم الأداء الأساس الذي يتم من خلاله تقديم التوصيات الخاصة بالمرتبات والأجور والمكافآت والترقية وغيرها.

5.3- الأداء المتميز:

- تعريف التميز: هو مفهوم جامع يشير إلى الغاية الأساسية للإدارة في المؤسسات المعاصرة من ناحية، ويرمز للسمة الرئيسية التي يجب أن تتصف بها من ناحية أخرى.
- تعريف الأداء المتميز: هو قدرة الفرد أو المؤسسة على أداء الأعمال المطلوبة منهم بدرجة عالية من الإتقان والانضباط والجودة، بدون ترك مجال للخطأ أو الانحراف.

6.3- دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الأداء المتميز:

- إن منهج الجودة الشاملة يهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد وللجهد والوقت وتخفيض التكاليف مما إدارة يساهم في تطوير الأداء وتحقيق الأرباح وسنعرض العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز.
- أساس تطوير الأداء ضمن إدارة الجودة الشاملة:
- إن عملية إدماج إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات تفيد في تطوير الأداء وذلك عن طريق:
- التحكم في أخطاء عدم تطابق الجودة المدركة مع الجودة المتوقعة
- التحسين المستمر للجودة المقدمة.

4- علاقة إدارة الجودة الشاملة بالأداء المتميز:¹³

يعتمد التميز في الأداء على مبادئ وفلسفة إدارة الجودة الشاملة، ولا يتحقق التميز إلا إذا عم الالتزام بالجودة في جميع مستويات الأداء، بمعنى المتدخلات والمخرجات والعمليات، إذ تعتبر إدارة الجودة

¹³ - مصطفى أحمد، التغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات العربية، دار الكتب للنشر، 2001.

الشاملة أساسا للتطوير والتحسين المستمر للأداء، والذي ترمي من خلاله المؤسسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في الوصول إلى رضا الزبون وذلك بالاعتماد على الحقائق وتوفير بيئة تهيئ للأفراد العمل بحماس وقدرة والالتزام في جميع مجالات العمل، كما أن إدارة الجودة الشاملة تساهم في تحقيق التميز من خلال بعض استراتيجيات التميز مثل:

- البناء المؤسسي؛
- خلق ثقافة التميز.

5- دراسة حالة حول واقع وحقيقة إدارة الجودة والتميز في الأداء بالمطاحن الكبرى للظهرة.

سنحاول في هذا الجزء معرفة حقيقة ودافع إدارة الجودة بالمطاحن الكبرى للظهرة، وذلك من خلال تحليل استمارة الاستبيان التي تتضمن معلومات عن أفراد العينة وثلاث محاور، كل محور يؤكد بنفي الفرضية المطروحة، على أرض الواقع وهذا التحليل يكون عن طريق أدوات إحصائية.

1.5- تحليل نتائج المعلومات العامة

1.1.5- عينة الدراسة: لم يتم تحديد حجم العينة بشكل نهائي قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع 30 استبيان، وتم استرجاعه بالكامل، حيث كان القدر الأكبر من المساعدة المقدمة من قبل إدارات وعمال مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(01): الإحصائيات الخاصة بالاستبيان

النسبة المئوية %	التكرار	
100	30	الاستبانات المسترجعة
00	00	الاستبانات غير المسترجعة
100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين

التعليق: يبين الجدول رقم (01) عدد الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة ونسبة الاستبيانات المسترجعة وغير المسترجعة، فبلغت نسبة الاستبيانات المسترجعة 100%.

التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة: بعد القيام بتعريف العينة أي كل من مجتمع العينة والقيام بحصر لها في مجموعة معينة قمنا بعملية التحليل (الجنس- السن- المؤهلات العلمية - الخبرة المهنية) أولاً- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
66.76	20	ذكر
33.33	10	أنثى
100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الاستبيان.

التعليق: يتضح لنا من خلال الجدول رقم (02) الذي يتضمن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، هو أن نسبة الذكور في عينة الدراسة تفوق نسبة الإناث، إذ بلغت نسبة الذكور 66.67%، وأما نسبة الإناث فقد بلغت 33.33% وهذا ما يفسر لنا أن التجارب مع الدراسة كان أحسن فيما يخص الذكور.

2.1.5- توزيع أفراد العينة حسب السن:

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب السن

النسبة المئوية %	التكرار	السن
30	09	أقل من 30 سنة
40	12	من 30 إلى 40
30	09	أكثر من 40
100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الاستبيان

التعليق: يتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) توزيع أفراد العينة حسب السن، والملاحظ في الأمر أن الفئة التي يتراوح عمرها من 30 إلى 40 بنسبة 40%، وهي النسبة الأعلى أما فيما يخص الفئة التي يقل عمرها عن 30 سنة والفئة التي أكثر من 40 سنة فنلاحظ أن هناك تساوي في النسب، حيث تمثلت هذه الأخيرة في 30%.

3.1.5- توزيع الهيئة حسب المؤهلات العلمية:

الجدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية

المؤهلات العلمية	التكرار	النسبة المئوية%
ليسانس	15	50
ماستر	04	13.33
ماجستير	01	03.33
شهادات أخرى	10	33.33
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان.

التعليق: نلاحظ من الجدول رقم (04)، توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث نجد بنسبة 50% الذين يحملون شهادة ليسانس وهي النسبة الأعلى في أفراد العينة، وبعد ذلك تليها شهادة الماستر بنسبة 13.33%، ونسبة 03.33% للمتحصلين على شهادة الماجستير وهي أضعف نسبة في عينة الدراسة، يمكن القول إن معظم أفراد العينة يحملون شهادات عليا وهذا يدل على أن العينة مؤهلة.

4.1.5- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية %	التكرار	الخبرة المهنية
36.67	11	أقل من 05 سنوات
30	09	من 05 إلى 10 سنوات
33.33	10	أكثر من 10 سنوات
100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان

التعليق: يبين الجدول رقم (05)، التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الخبرة المهنية، ونلاحظ أن نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 05 سنوات يمتلكون 33.67% وهي تشكل أكبر نسبة كونها تتضمن طلبة الليسانس والماستر، كما أن نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 05 سنوات إلى 10 سنوات فقد قدرت بـ 30% وهي أقل نسبة في عينة الدراسة، أما الفئة التي تزيد خبرتهم المهنية عن 10 سنوات فبلغت نسبتها 33.33%.

اختبار العلاقة بين إدارة الجودة والتميز في أداء بالمطاحن الكبرى للظهرة:

أولا- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام هذه المقاييس في إعداد إجابات الاستمارة المتعلقة بالمحاور الثلاثة لقياس رأي أفراد العينة بشأن أسئلة الاستبيان حيث تتدرج من (مواقف—محايد—غير موافق)، حيث تعطى للإجابة التي تمثل أعلى مستوى للاتجاهات الإيجابية 03 درجات، وللإجابات التي تليها درجتين ثم درجة واحدة كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): مجالات الإجابة على الاستبيان وأوزانها

التصنيف	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	01	02	03
المتوسط	من 1.00 إلى 1.66	من 1.67 إلى 2.33	من 2.34 إلى 300

المصدر: وليد عبد الرحمن، بيانات الاستبيان، الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

6- معالجة استمارة الاستبيان:

بعد عملية الحصر النهائي لعدد الاستثمارات الصالحة للدراسة قمنا بتفريغها، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، استخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية كالتالي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة؛
- حساب المتوسطات الحسابية لكل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان؛
- قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية؛
- اختيار الاتجاه.

1.6- نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

1.1.6- نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول.

يتضح من الجدول 07 أن اعتمادا نظام الجودة للظهرة، يمثل الموافقة التامة، بدلالة المتوسط الحسابي 2.754، والنسبة المئوية التي بلغت 91.1779، والانحراف المعياري المقدّر بـ 2.661، وهذا ما يدل على تأييد أفراد العينة بالأغلبية المطلقة وذلك يشير أن هناك نظام الجودة بالمؤسسة.

الجدول رقم(07): نتائج التحليل الإحصائي لاعتماد نظام الجودة بالظهرة

الاتجاه	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المحور الأول
موافق	96.67	2.80	2.9	مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة لديها نظام خاص بالجودة، وهي تولي اهتماما كبيرا لجودة منتجاتها.
محايد	76.67	2.22	2.3	تنظر المطاحن الكبرى إلى الجودة على أنها المطابقة مع متطلبات الزبائن من خلال معرفة احتياجاتهم ورغباتهم.
موافق	86.67	2.51	2.6	تهتم المطاحن الكبرى للظهرة، بالعديد من الأنواع فهي تهتم بكل من جودة التصميم، جودة الأداء، وكذا جودة الإنتاج وهذا كله يكون بناء على احتياجاتهم ورغبات الزبائن.
موافق	98.89	2.87	2.97	تم حصول المطاحن الكبرى للظهرة على شهادة ال إيزو 9001 إصدار 2000، سنة 2006 وبتتبع ومراقبة مستمرة من طرف اللجان المختصة والمدققة تم تجديد هذه الشهادة وأصبحت أيزو 9001 إصدار 2008.
موافق	84.44	2.45	2.53	تطمح المؤسسة في الحصول على شهادتين.
موافق	96.67	2.8	2.9	هما الأيزو 1725 الخاصة بالمخبر، والثانية شهادة الأيزو 22000 المتعلقة بالأمن والنظافة، وهم في التحضير لها.
موافق	98.89	2.87	2.97	تهتم مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة كثيرا بالرقابة على الجودة من خلال مراقبة المدخلات والمخرجات.
موافق	98.89	2.87	2.97	إن أعضاء المخبر هم المسؤولون على قياس درجة جودة المنتجات، حيث تحتوي هذه المصلحة على ستة مخبرين ورئيس المخبر، يقومون بمراقبة المادة الأولية والإنتاج حتى النهاية.
موافق	95.56	2.77	2.87	تقوم المؤسسة بكل أنواع الرقابة منذ دخول المادة الأولية إلى غاية الوصول إلى المنتج النهائي ومراقبة أيضا الأدوات واللوازم المستخدمة للرقابة.
موافق	84.44	2.45	2.53	قيام مؤسسة المطاحن الكبرى للظهرة بنظام الجودة من أجل الحصول على ثقة زبائنهم، وذلك من أجل انخفاض شكاوى

				العملاء وكسبها ميزة تنافسية تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة.
موافق	91.779	2.661	2.754	الدرجة الكلية لنتيجة التحليل.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الاستبيان.

إن تحقيق الجودة أصبح هدفاً يراود جميع المؤسسات مهما كان نوعها، وهذا من أجل تخفيض التكاليف واكتسابها ميزة تنافسية بهدف تقديم سلع وخدمات تتميز بالجودة العالمية، وذلك من خلال نظام لإدارة الجودة الشاملة الذي يعتبر منهج أو أسلوب شامل لإدارة وتحسين الجودة، تهدف المؤسسة من خلاله إلى التعامل المباشر مع الزبون باعتباره مصدر بقائها، كما يركز على العمل الجماعي لأجل التحسين المستمر وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى.

2.1.6- نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني:

الجدول رقم (08): الأداء وإدارة الأداء بالمطاحن الكبرى للظهرة

الاتجاه	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المحور الثاني
أولاً: الأداء بالمطاحن الكبرى للظهرة				
محايد	81.11	2.35	2.43	إن المطاحن الكبرى للظهرة تحتم بأداء أفرادها منذ بداية نشاطها، لأنها مؤسسة ذات طابع خاص فكل فرد أو عامل يقدم أحسن ما لديه من أجل التفوق والتميز عن باقي العاملين كما أنها تستخدم مجموعة من المقاييس لقياس الأداء.
موافق	98.98	2.87	2.97	تستخدم مقاييس المدخلات، والمخرجات، ومقاييس المخرجات من خلال قياس ومراقبة توقعات العملاء وهي تسعى جاهدة لتطوير أدائها من خلال تحديد المستوى المطلوب من الأداء ثم قياس المستوى الفعلي للأداء، وبعدها تأتي عملية تحليل الفجوة الفاصلة بين المستويين، والبحث عن حل لها.
ثانياً: إدارة الأداء بالمطاحن الكبرى				

تقييم الأداء - تقوم المؤسسة بتقييم أداء عمالها وعلى مدى أهمية هذه الوظيفة في المطاحن إذ على أساسها تتخذ العديد من القرارات لتطوير الأداء، وأيضاً يتم التعرف على نواحي القصور والضعيفة في الأداء المسجل من قبل العاملين، وأن التقييم يمس كل أفراد المؤسسة سواء العاملين التنفيذيين وحتى الإداريين.	03	2.90	100	موافق
- إن المسؤول عن عملية التقييم هو الرئيس المباشر للحامل، ويتم ذلك خلال الأهداف المحققة خلال السنة، ويتم عملية عن طريق إعداد استبيان (ورقة التقييم) والغرفة من هذا التقييم تحسين نوعية الأعمال المراد إنجازها بهدف تحقيق الأهداف المتوقعة من التقييم بشكل جيد.	2.83	2.74	94.44	موافق
- يتم التقييم في نهاية كل سنة وعلى أساسه ينبثق مخطط التكوين الخاص بكل فرد وأيضاً تحديد المردود الفردي.	03	2.90	100	موافق
- عملية تقييم الأداء بالمطاحن الكبرى للظهرة تكون بهدف تدارك النقص وذلك بغرض تحسين مؤهلات وكفاءات العمال من خلال برامج التكوين والتطوير.	2.97	2.87	98.98	موافق
التكوين والتدريب - إن عملية التدريب في المؤسسة عملية مستمرة والتدريب في المطاحن الكبرى يختلف بين قصير وطويل الأجل، ويكون ذلك في إطار احتياجات العامل.	2.97	2.87	98.98	موافق

موافق	94.44	2.74	2.83	- تم التدريب في أغلب الأحيان بعد عملية تقييم الأداء، وذلك بغرض معالجة النقص في أداء العمال وكذا من أجل اكتساب مهارات عالية وأن المطاحن الكبرى تتعاقد سنويا مع معاهد ومراكز التكوين المهمة، منها: المعهد الدولي مناجمت، INSIM بوهران، مدرسة تسيير الإعلام الآلي والتجارة EGIC بوهران، مركز SCS العالمي ومركز SIMEX.
موافق	90	2.61	2.70	التحفيز - قوم المطاحن الكبرى بتحفيز كفاءتها وهذا من أجل ضمان بقائهم والتحفيزات التي تقدمها المطاحن الكبرى للظهرة لكفاءتها هي تحفيزات المادية، كالزيادة في الأجر، تقديم مكافآت، بالإضافة إلى التحفيزات المعنوية كالتدريب: الاهتمام بالجانب الصحي للعامل، أما الترقية فتولي لها اهتماما قليلا. - تقديم المطاحن الكبرى التحفيز للعامل الذي يقدم أداء جيد، أي أن التحفيزات تكون على حسب أداء العمل بكفاءة وفعالية، مما يؤدي إلى تحفيز بقية العاملين على العمل بمجهود أكبر.
موافق	96.67	2.80	2.90	
موافق	95.36	2.756	2.86	الدرجة الكلية لنتيجة التحليل

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان.

يتضح من الجدول أن نسبة الموافقة كانت تامة، بدلالة المتوسط الحسابي 2.86 والنسبة المئوية التي بلغت 95.36 والانحراف المعياري المقدّر ب: 2.765، وهذا ما يدل على تأييد أفراد العينة بالأغلبية المطلقة.

إن التميز هو قدرة الفرد أو المؤسسة على أداء الأعمال المطلوبة منهم بدرجة عالية من الإتقان والانضباط بدون ترك مجال للأخطاء أو الانحراف بوجود إدارة تتميز بالتفوق والريادة، ومهارات قادرة على إنجاز نتائج غير مسبقة وهذا بالاعتماد على التعلم والابتكار المستمرين، وهو ما يؤكد الفرضية الثانية .

3.1.6- نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثالث:

الجدول رقم(09): إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز

الاتجاه	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المحور الثالث
موافق	92.22	2.67	2.77	حصول المؤسسة على شهادة الأيزو 9001 هو مؤشر يدل على أنها نظام متكامل للجودة أساسه إرضاء الزبائن.
موافق	93.33	2.71	2.80	إن الشهادة تكسيها ميزة تنافسية في الأسواق المحلية وبذلك نعمل جاهدة لتطوير أدائها والحصول على ثقة زبائننا.
موافق	88.89	2.57	2.67	تؤكد مؤسسة المطاحن الكبرى على الاهتمام بأدائها، وتعمل على تطويره والوصول إلى درجة التفوق
موافق	96.67	2.80	2.90	هدف المؤسسة إلى تحقيق التميز هو المحافظة على الشهادة، ثم إرضاء الزبائن بتقديم لهم منتجات تلي رغباتهم.
موافق	91.11	2.64	2.73	تحقيق التميز كان بسبب المنافسة الشرسية، فالمطاحن الكبرى لا تتواجد في فراغ بل محيط يتميز بالتطور المستمر والمنافسة.
موافق	85.55	2.8	2.57	إن مسؤول المطاحن يرون في الأفراد المتميزين والمتفوقين ودوي الأداء الجيد مصدر للتميز والإبداع، والتجديد وتحقيق النجاح للمؤسسة.
موافق	90	2.76	2.70	إن التقنيات التي تستخدمها المؤسسة في تحقيق التميز هي: القياس المقارن لأداء أفضل. إعادة هندسة أي تغير جذري في عمليات الإنتاج وذلك من أجل تطوير الإنتاجية وإرضاء الزبائن.

فالتميز في الأداء يعتمد على فلسفة الجودة إذ تعتبر إدارة الجودة الشاملة أساسا للتطور والتحسين

المستمرين للأداء من أجل الوصول بهذا الأخير إلى مستويات عالية هذا بدوره يرجع إلى حصول المؤسسة وتوفرها على موارد ذات كفاءة ومهارات عالية، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة.

خاتمة:

من خلال البحث الذي قمنا به داخل المطاحن الكبرى للظهرة بولاية "مستغانم"، والتي تعتبر من أهم فروع مجمع "متيجي"، هذا المجمع الضخم الذي يضم مطحنة ومصنع للسميد من أحدث طراز، يتمتع بقدرة تحويل هائلة كما أن منتجاتها عالية الجودة مع تكلفة إنتاج تنافسية تجعل منه من بين أكبر وأهم المجمعات للصناعة الغذائية في البلاد، وقد تحصلت على شهادة الأيزو 2008/9001، و هي تعرف تحسین في نظام إدارة أعمالها، و تطمح إلى الحصول على شهادة فالإيزو 1725 الخاصة بالمخبر و كذا شهادة الإيزو 22000 المرتبط بالأمن والنظافة، ومن خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى النتائج الآتية:

- تحتل المطاحن الكبرى للظهرة مكانة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني؛
- تعتبر من بين المؤسسات التي حققت الريادة في مجالات عملها؛
- تتوفر على أشخاص ذوي قدرات ومهارات عالية، تتميز بروح المبادرة، العمل الجماعي والأمانة وغيرها؛
- تعتبر نموذج للمؤسسات الناجحة في مجال الجودة والدليل على ذلك حصولها على شهادة للجودة في وقت قصير؛
- اهتمامها الكبير برضا الزبائن وحرصها على كسب ولائهم مما جعلها تتمن مكانتها الرائدة في ميدان تحويل الحبوب ومشتقاته في الجزائر.

قائمة المراجع:

- 1- حمود خضير كاظم، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2005.
- 2- راتب جليل صويص غالب جليل صويص، إدارة الجودة المعاصرة دار يازوري للنشر والتوزيع، 2009.
- 3- زبير منير العبودي إدارة الجودة الشاملة، دار كنوز للمعرفة والنشر والتوزيع، 2006.
- 4- صلاح عباس الهادي، إدارة الجودة الشاملة، مدخل نحو أداء منظمي متميز، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية المجلد الثاني.

- 5- عبد المحسن توفيق محمد تخطيط ومراقبة جودة المنتجات/مدخل إدارة الجودة الشاملة دار النهضة العربية للنشر 1997.
- 6- علي السلمي، السياسات الإدارية المعاصرة، دار غريب للنشر، 2008.
- 7- محمد خير سليم أبوزيد، هشام علي حجازي أثر تطبيق الحاوية الالكترونية وأبعاد إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى الجودة الخدماتية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، الأردن، 2007.
- 8- محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، 2004.
- 9- محمد راوية إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001.
- 10- سيد محمد جاب الرب استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء، الأطر المنهجية والتطبيقات العلمية، مطبعة العشري، 2009.
- 11- وائل صبحي إدريس طاهر محمد منصور الغالي، المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم المتوازن، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الدار الجامعية للكتاب، 2009.
- 12- مصطفى أحمد التغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات العربية، دار الكتب للنشر، 2001.

تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحية كمدخل لتحسين جودة خدماتها (دراسة حالة مستشفى محمد بوضياف بالمدينة)

العربي بن حورة أمال

طالبة دكتوراه، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة المدينة، الجزائر

بريد إلكتروني: nabilalarbi0@gmail.com

أ.د. مكيد علي

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدينة، الجزائر

بريد إلكتروني: mekid_a@yahoo.fr

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير إتباع مفهوم إدارة الجودة الشاملة على مستوى أداء الخدمة الصحية في المستشفيات الجزائرية وذلك من خلال توضيح مدى تأثير العوامل التالية: إيمان الإدارة العليا والتزامها بتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، وتمكين العاملين ومشاركتهم وتحفيزهم، والثقافة التنظيمية السائدة، والسعي المستمر لتحسين جودة الخدمة الصحية في أحد المستشفيات العمومية وهو مستشفى محمد بوضياف بالمدينة.

للقيام بهذه الدراسة تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيعها على عمال المستشفى، واستبانة أخرى تم توزيعها على المرضى لمعرفة تقييمهم لجودة الخدمة الصحية، وقد بينت النتائج المتوصل إليها إلى أن أغلب مبادئ هذا المنهج غير مطبقة والخدمات الصحية المقدمة ذات جودة متدنية وهذا من وجهة نظر المرضى والعاملين بالمستشفى.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصحية، الخدمات الصحية، إدارة الجودة الشاملة، التحسين المستمر،

. SPSS

Abstract

This study aimed to state the extent of the impact of following the total quality management concept on the performance of health service in the Algerian hospitals, through clarifying the extent of the impact of the following factors: The senior management's belief and commitment to implement the total quality management concept, the empowerment, participation and motivation of employees, the dominant organizational culture, and the continuous improvement in the quality of health service in a public hospital which is Mohammed Boudiaf Hospital in MEDEA

To conduct this study, a questionnaire was used as a data collection tool and distributed to hospital workers, and another questionnaire was distributed to patients to find out their assessment of health service quality. The results have shown that most of these approach principles are not applied and the health services provided are with low quality, and this is from the patients and the hospital workers' point of view.

Keywords: Health Institutions, Health Services, Total Quality Management, Continuous Improvement, SPSS.

مقدمة

لقد أصبحت المؤسسات الصحية في الوقت الحاضر تواجه موجة من التحديات والتغيرات على المستويين المحلي والعالمي وما يصاحبها من تغير سريع في سلوك المستهلك الذي أصبح أكثر وعيا وثقافة في استهلاكه وكذلك زيادة قدرته على انتقاء الخدمة الأفضل بعد اعتماده للجودة كمعيار لاختيار المنتج أو الخدمة، وبالرغم من عدم وجود وصفة إدارية تساعد هذه المؤسسات وتمكنها من مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، إلا انه يمكن القول بأن التطبيق السليم والشامل لمفهوم إدارة الجودة الشاملة يساعد هذه المنظمات بدرجة كبيرة على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها إلى حد كبير لأن تطبيق هذا المفهوم يساعد على تحسين مستويات الجودة.

والمتابع لواقع المستشفيات الجزائرية بصفة عامة يجد أنها بحاجة كبيرة إلى مدخل جديد لمفهوم جودة الخدمة يتسم بالشمولية، الاستمرار والدوام، ويهدف إلى الرفع من أداء الكوادر الطبية والمرضى فيها، وتطوير الوسائل والتجهيزات الطبية بما يرضي العملاء ويحقق أهدافها ويعزز من تنافسيتها، ويعتبر منهج

دارة الجودة الشاملة من بين الوسائل المساعدة على ذلك، حيث أن تبني مبادئ هذا المنهج يمكن المستشفيات الجزائرية من تغيير نظرتها إلى مفهوم جودة الخدمة ي حد ذاته ،حتى تقوم بدورها على أحسن وجه وتحقق أهدافها.

إشكالية الدراسة:

في ضوء ما أشير إليه أعلاه يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمستشفى محمد بوضياف بالمدينة
من وجهة نظر العاملين والمرضى؟

أهداف الدراسة:

- نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تأكيد أهمية الالتزام بمبادئ إدارة الجودة الشاملة لضمان خدمات صحية ذات جودة، وذلك من خلال:
- تحليل آراء المرضى حول مستوى الخدمات الصحية التي يقدمها مستشفى محمد بوضياف بالمدينة من خلال البعد المادي، بعد الاستجابة، بعد الاعتمادية، بعد الأمان، بعد التعاطف مع العميل؛
 - بيان مدى إدراك العاملين لأهمية إدارة الجودة الشاملة بالمستشفى؛
 - بيان درجة التزام الإدارة العليا بتطبيق مفهوم الجودة الشاملة بالمستشفى؛
 - بيان اتجاهات آراء العمال حول التحسين المستمر بالمستشفى ومستوى أداء خدماتها؛
 - بيان درجة تمكين العاملين ومشاركتهم وتخفيفهم؛
 - تحليل آراء العمال حول بعد التركيز على العميل وبعد الثقافة التنظيمية.

منهج وعينة الدراسة:

- أساليب جمع البيانات: باعتبار الاستبيان من أكثر الأساليب استعمالا في جمع البيانات تم تصميم استمارة بحث موجهة إلى العمال بالمستشفى، حيث وزعت 60 استبانة تم استرجاع 58 استبانة، وجدت منها 55 استبانة صالحة ،كما تم توزيع استبانة ثانية على المرضى المقيمين الذين يتم علاجهم في

المستشفى، قصد التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية التي قدمت لهم أثناء تلقيهم العلاج وتم توزيع 40 استبانة تم استرجاعها كلها بحكم أن الاستبيانات تم ملأها باستخدام المقابلة الشخصية، وارتأينا استخدام هذه الطريقة نظرا للحالة الصحية للمريض التي لا تسمح له بملء الاستمارة. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس إجابات عينة الدراسة.

- **أساليب تحليل البيانات:** تم اختيار الأساليب الإحصائية بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences في تحليل البيانات، وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لوصف ردود أفراد العينة على فقرات الاستبانة.

1- إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحية.

1.1- تعريف إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحية.

لقد اختلف الكثير من الباحثين والكتاب حول إيجاد تعريف محدد لإدارة الجودة الشاملة ومن أبرز هذه التعاريف:

- فلسفة قيادية تطلب سعيًا دؤوبًا للجودة وتوجهًا نحو التحسين المستمر في كافة جوانب العملية الإدارية من إنتاج وخدمات وإجراءات واتصالات وأهم عناصر إدارة الجودة هي القيادة والتركيز على العمل والتحسين المستمر وتمكين العاملين وفق الحقائق.¹
- منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق الحاجيات وتوقعات العميل، إذ يتم استخدام الأساليب الكمية من أجل التحسين المستمر في العمليات والخدمات.²
- الإستراتيجية الشاملة التي تهدف من ورائها المؤسسة الصحية إلى تحقيق التغيرات في الخصائص والصفات التي تجعل الأفراد جميعهم (المهنيون وهم الأطباء وكوادر التمريض والفنيون الخ)

¹ - عمر وصفي عقيلي، مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، عمان، دار وائل للنشر، 2001، ص 31.

² - مأمون سليمان الدرادكة، إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2006، ص 17.

يستخدمون طرق وأساليب الجودة بالشكل الذي يحقق الوفرة بالكلف، بالإضافة إلى تلبية متطلبات المرضى والعملاء الآخرين الذين يطلبون الرعاية الصحية.³

ومن خلال التعاريف السابقة فيمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة بأنها القيام بالعمل بالشكل الصحيح من أول خطوة مع ضرورة الاهتمام بالمواصفات التي يجب أن تتوفر في منتج أو خدمة معينة بما يضمن تلبية حاجات ورغبات المستهلكين الحاليين والمرتقبين ، ويتم ذلك من خلال مشاركة العاملين بكافة مستوياتهم واستخدام كافة الأساليب الإدارية والتقنية وجميع الموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق التحسين المستمر.

2.1- مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحية:

- **التركيز على العميل:** يستوجب توجيه القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالجودة نحو خدمة العميل، حيث أنه يريد في العادة ضمان حياته، وأن يعامل بلطف وعدل ويشعر بالأمان والتقبل والاعتراف.⁴
- **مشاركة العاملين:** ضرورة التزام المؤسسة الصحية بروح الفريق الواحد وتحقيق مشاركة كافة الأقسام.⁵
- **التحسين المستمر:** ضرورة وجود خطة للتحسينات المستمرة في المؤسسة الصحية، والسعي لتقليل الأخطاء والعيوب، وتحسين مؤشرات الإنتاجية والفاعلية في استغلال الموارد المتاحة.⁶
- **الثقافة التنظيمية:** يتطلب التطبيق السليم لمفهوم إدارة الجودة الشاملة تغيير الثقافة السائدة في المنظمة وتبني نظرة إيجابية للأفراد والتركيز على العملاء ومشاركة العاملين من خلال إيجاد ثقافة الجودة.

³ - عبد الستار العلي، تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008، ص 300-301.

⁴ - عبد العزيز خيمر، محمد الطعمنة، الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات : المفاهيم والتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 194-196.

⁵ - عبد العزيز خيمر، محمد الطعمنة، مرجع نفسه، ص 95-97.

⁶ - عبد العزيز بن حبيب الله نياز، جودة الرعاية الصحية، الأسس النظرية والتطبيق العملي، وزارة الصحة، الرياض، 2005، ص 372.

- إيمان والتزام الإدارة العليا: يتوقف نجاح إدارة الجودة الشاملة وتطبيق منهجيتها على مدى قناعة وإيمان الإدارة العليا في المنظمة بفوائدها وأهميتها من أجل تحقيق التحسين المستمر.

2- تحليل نتائج الدراسة الميدانية- إدارة الجودة الشاملة في مستشفى محمد بوضياف بالمدينة-

1.2- تحليل وتفسير نتائج الاستبيان الموجه للعاملين: يحتوي الاستبيان على جزئين، الأول خاص بالمعلومات الشخصية للعينة المختارة من العاملين، أما الثاني فيتضمن سبعة أبعاد لمعرفة مدى إدراك العاملين لمفهوم وأهمية الجودة الشاملة، درجة التزام الإدارة العليا بتطبيق هذا المفهوم، التحسين المستمر، مستوى أداء الخدمة، تمكين العاملين ومشاركتهم وتحفيزهم، التركيز على العميل، الثقافة التنظيمية.

وتم استخدام 31 عبارة تم توزيعها على الأبعاد كما يلي:

(4-1): مدى إدراك العاملين لأهمية إدارة الجودة الشاملة، (5-9): درجة التزام الإدارة العليا بتطبيق مفهوم الجودة الشاملة، (10-14): التحسين المستمر، (15-19): مستوى أداء الخدمة، (20-24): تمكين العاملين ومشاركتهم وتحفيزهم، (25-27): التركيز على العميل (المريض)، (28-31): الثقافة التنظيمية.

1.1.2- ثبات الاستبانة: يقصد به الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وقد تم الاستعانة باختبار ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة القياس وتكون القيمة المتحصل عليها ذات دلالة إحصائية عالية إذا كانت أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية البالغة 60 % والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل لها:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ألفا كرونباخ.

الاستبانة	قيمة ألفا كرونباخ
الاستبانة ككل	,8610

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

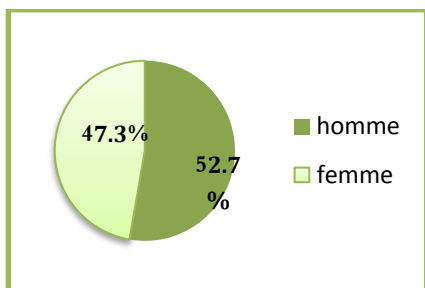
قيمة "ألفا كرونباخ" 0,861 وهي قيمة جيدة تدل على ثبات الاستبيان ويمكن الاعتماد على نتائجه.

2.1.2- تحليل المعلومات الشخصية:

أ. الجنس: يوضح الجدول والشكل التاليين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (02): نتائج توزيع عينة الدراسة
الشكل رقم (01): توزيع عينة الدراسة

حسب الجنس



حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	29	52,7 %
أنثى	26	47,3 %
المجموع	55	100,0 %

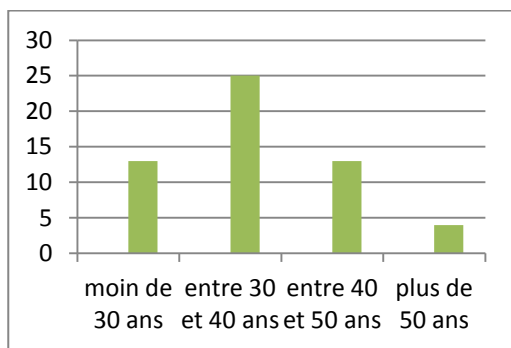
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن عينة العاملين المدروسة تتكون في أغلبها من الذكور بنسبة 52,7 %، أما نسبة الإناث فبلغت 47,3 %، وهذا ما يدل على أن نسبة تواجد المرأة في المستشفيات تقترب من نسبة تواجد الرجل نظرا لخصوصية المهنة .

ب. العمر: يوضح الجدول والشكل التاليين توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة
الشكل رقم (02): توزيع عينة الدراسة

حسب العمر



حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	13	23,6 %
من 30 إلى 40 سنة	25	45,5 %
من 40 إلى 50 سنة	13	23,6 %
أكثر من 50 سنة	4	7,3 %
المجموع	55	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن عينة العاملين المدروسة تتكون في أغلبها من الفئة العمرية ما بين 30-40 سنة بنسبة 45,5 % ثم تأتي الفئتين العمريتين أقل من 30 سنة ومن 40 إلى 50 سنة بنسبة 23,6 %، وتأتي في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية أكثر من 50 سنة بنسبة 7,3 % .

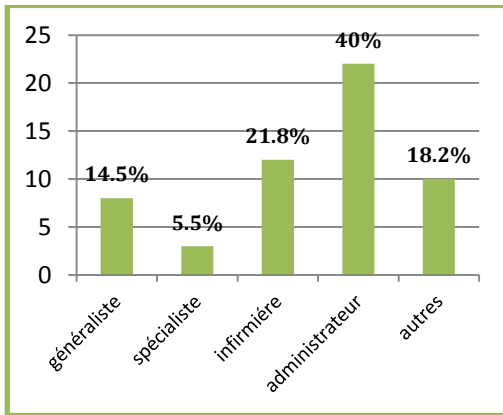
ت. المهنة: يوضح الجدول والشكل التاليين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة:

الشكل رقم (03): توزيع عينة الدراسة

الجدول رقم (04): نتائج توزيع عينة الدراسة

حسب متغير المهنة

حسب متغير المهنة



المهنة	التكرار	النسبة
طبيب عام	8	14,5 %
طبيب مختص	3	5,5 %
ممرض	12	21,8 %
موظف إداري	22	40,0 %
آخرون	10	18,2 %
المجموع	55	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

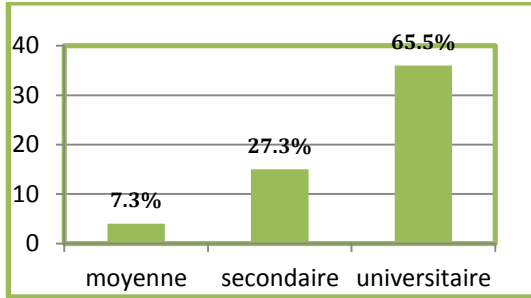
يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب فئة العينة هم موظفون إداريون في المستشفى بنسبة 40%، ثم تأتي بعد ذلك فئة الممرضين بنسبة 21,8 % وموظفون آخرون بنسبة 18,2 %، ثم تأتي بعد ذلك فئة الأطباء العامون بنسبة 14,5 % تليها فئة الأطباء المختصين بنسبة 5,5 % .

ث. المستوى التعليمي:

يوضح الجدول والشكل التاليين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي. حيث نلاحظ أن أغلب أفراد العينة المدروسة هم عمال لهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة 65,5%، تليها فئة العاملين الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 27,3 %، أما أقل نسبة تمثيل كانت للعاملين الذين لهم مستوى

تعليمي متوسط بنسبة 7,3 %، هذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة هم ذو مؤهلات علمية عالية نسبيا وذلك لأن العمل في المستشفيات للمهن المختلفة يتطلب مؤهلات علمية وعملية عالية.

الشكل رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



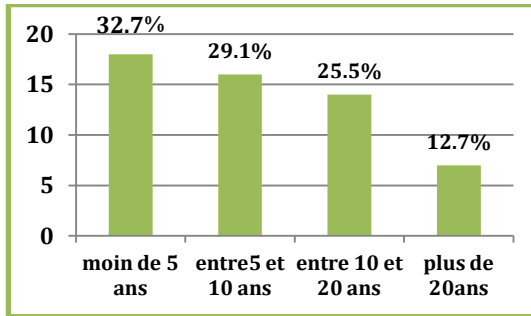
الجدول رقم (05): نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى	التكرار	النسبة
متوسط	4	7,3 %
ثانوي	15	27,3 %
جامعي	36	65,5 %
المجموع	55	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

ج. سنوات الخبرة: يوضح الجدول والشكل التاليين توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة



الجدول رقم (06): نتائج توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5	18	32,7 %
من 5 إلى 10	16	29,1 %
من 10 إلى 20	14	25,5 %
أكثر من 20	7	12,7 %
المجموع	55	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من خلال الجدول والشكل السابقين نجد أن النسبة الأكبر كانت لذوي الخبرة أقل من 5 سنوات

بنسبة 32,7 %، ثم يأتي بعد ذلك العاملين الذين لديهم خبرة عمل من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 29.1

،% تليها فئة العاملين الذين يمتلكون خبرة عمل من 10 إلى 20 سنة بنسبة 25.5%، وأقل نسبة تمثيل كانت لذوي الخبرة أكثر من 20 سنة بنسبة 12,7 %.

4.1.2- تحليل الأبعاد التي يتضمنها الاستبيان الموجه للعاملين

تحليل المحور الأول- مدى إدراك العاملين لأهمية إدارة الجودة الشاملة-

الجدول رقم (07):تحليل آراء العمال حول مدى إدراكهم لأهمية إدارة الجودة الشاملة

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	3,8000	1,10657	موافق
2	3,9600	0,57000	موافق
3	3,7800	0,58169	موافق
4	3,8200	0,71969	موافق
المجموع العام	3,8400	0,41576	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من خلال نتائج الجدول السابق نجد أن اتجاهات أفراد العينة فيما يخص إدراكهم لأهمية إدارة الجودة الشاملة جاءت موافقة على أن هناك أهمية لهذا المنهج في المجال الصحي وهذا ما دل عليه المتوسط الحسابي العام لموافقة العينة الذي بلغ 3.84 من 5 بانحراف معياري 0.41، وهذا ما يدل على أن إجابات العمال حول فقرات هذا المحور متقاربة، وقيمة المتوسط العام تقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت وهي الرتبة موافق أي نتيجة إيجابية لأن معرفة العاملين لأهمية المنهج يساعد على تطبيقه.

تحليل المحور الثاني- درجة التزام الإدارة العليا بتطبيق مفهوم الجودة الشاملة-

إن العينة المدروسة من العمال غير موافقة على أن هناك التزام ودعم من طرف الإدارة لتطبيق مفهوم الجودة الشاملة وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.20 بانحراف معياري بلغ 0.48 حسب إجابات الأفراد، وهي نتيجة سلبية تمثل أحد معوقات تطبيق هذا المنهج في المستشفيات.

الجدول رقم (08): تحليل آراء العمال حول درجة التزام الإدارة العليا بتطبيق مفهوم الجودة الشاملة

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	1,9600	0,53299	غير موافق
6	2,2000	0,72843	غير موافق
7	2,4200	0,92780	غير موافق
8	2,2600	0,75078	غير موافق
9	2,1600	0,81716	غير موافق
المجموع العام	2,2000	0,48990	غير موافق

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

تحليل المحور الثالث- التحسين المستمر -

مبدأ التحسين المستمر غير متوفر في المستشفى حسب إجابات أفراد العينة وهذا ما دعمه المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 2.16 بانحراف معياري قدر ب 0.59 أي أن إجابات الأفراد كانت في نفس الاتجاه وهي غير موافق، لأن غياب التحسين المستمر يؤدي إلى تدهور مستمر في جودة الخدمة المقدمة.

الجدول رقم (09): تحليل آراء العمال حول التحسين المستمر.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
10	1,4500	1,03332	غير موافق تماما
11	2,4400	0,951050	غير موافق
12	1,6000	0,880630	تماما غير موافق
13	,20003	0,670060	موافق
14	2,1400	1,17820	غير موافق
المجموع العام	2,1600	0,596440	غير موافق

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

تحليل المحور الرابع- مستوى أداء الخدمة-

الجدول رقم (10): تحليل آراء العمال حول مستوى أداء الخدمة بالمستشفى.

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
15	2,3600	0,875050	غير موافق
16	2,0000	0,638880	غير موافق
17	1,9400	0,585890	غير موافق
18	2,0600	0,739830	غير موافق
19	2,0400	0,698690	غير موافق
المجموع العام	2,0800	0,381190	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

مما سبق نجد أن أفراد العينة من العمال يقيمون جودة الخدمات الصحية التي يقدمها المستشفى بأنها متدنية وغير مرضية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 2.08 بانحراف معياري قدر بـ 0.38 وذلك نظرا لوجود تذبذب في توفير الأدوية للمرضى ونقص في التخصصات الطبية.

تحليل المحور الخامس - تمكين العاملين ومشاركتهم وتحفيزهم-

الجدول رقم (11): تحليل آراء العمال حول تمكين العاملين ومشاركتهم وتحفيزهم

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
20	2,0800	0,56569	غير موافق
21	2,2400	0,77090	غير موافق
22	2,1400	0,78272	غير موافق
23	2,7200	0,92670	محايد
24	2,0000	1,04978	غير موافق
المجموع العام	2,2360	0,46369	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

إن العمال في المستشفى يرون أنه لا توجد مشاركة بينهم في انجاز المهام واتخاذ القرارات ،ولا تشجيع أو تحفيز من المسؤولين، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 2.23 بانحراف معياري

بلغ 0.46 ونتيجة هذا البعد سلبية تثبت أن مبدأ المشاركة والتمكين وتخفيف العاملين غير مطبق في المستشفى.

تحليل المحور السادس - التركيز على العميل -

الجدول رقم (12): تحليل آراء العمال حول بعد التركيز على العميل

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
25	3,8600	1,10675	موافق
26	4,1800	0,690760	موافق
27	3,1800	1,22374	محايد
المجموع العام	3,7400	0,618280	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

إن العمال يرون أن المستشفى يركز بالدرجة الأولى على العميل وتحقيق حاجياته، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.74 بانحراف معياري 0.61 وأغلب إجابات العمال كانت موافقة على اعتبار أن العمال يرون أن الدافع من تحسين جودة الخدمات الصحية هو أن المرضى يستحقون الحصول على خدمات ذات جودة عالية.

تحليل المحور السابع - الثقافة التنظيمية -

الجدول رقم (13): تحليل آراء العمال حول بعد الثقافة التنظيمية

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
28	1,9400	0,739830	غير موافق
29	1,7400	0,694290	غير موافق تماما
30	1,8000	0,728430	غير موافق
31	2,0800	0,665170	غير موافق
المجموع العام	1,8900	0,443660	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

إن فقرات الاستبانة المتعلقة بالثقافة التنظيمية على درجة ضعيفة من الأهمية حيث بلغ متوسطها الحسابي 1.89 بانحراف معياري 0.44 أي بترتبة غير موافقة مما يشير إلى عدم اهتمام الإدارة بموضوع الثقافة التنظيمية وتأثيره على برامج الجودة.

2.2- تحليل وتفسير نتائج الاستبيان الموجه للمرضى.

تتكون استمارة البحث من جزأين، جزء متعلق بالمعلومات الشخصية، وجزء متعلق بأبعاد درجة رضا المرضى على الخدمات المقدمة في المستشفى، وتم استخدام 21 عبارة تم توزيعها على الأبعاد كما يلي: (5-1): البعد المادي، (6-9): الاستجابة، (10-13): الاعتمادية، (14-17): الأمان. (18-21): التعاطف مع العميل.

1.2.2- ثبات الاستبانة:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار ألفا كرونباخ.

الاستبانة	قيمة ألفا كرونباخ
الاستبانة ككل	0.963

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

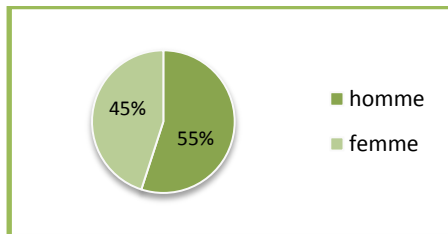
بلغت قيمة ألفا كرونباخ 0.963 وهي قيمة جيدة تدل على ثبات الاستبيان ويمكن الاعتماد على نتائجه.

2.2.2- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

أ. الجنس:

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة

حسب الجنس



الجدول رقم (15): نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	22	55%
أنثى	18	45%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

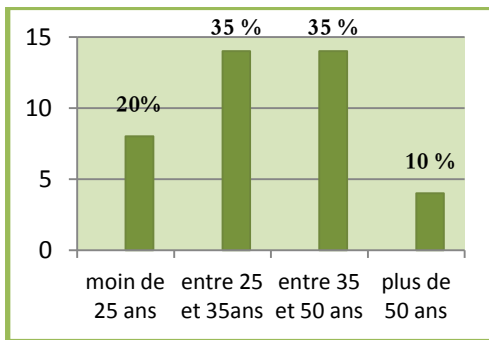
نلاحظ من الجدول رقم (15) أن النسبة العالية من أفراد العينة هم من فئة الذكور حيث بلغ عددهم 22 فرد ونسبة مقدارها 55%، في حين بلغ عدد أفراد العينة من فئة الإناث 18 بنسبة 45%.

ب. العمر:

غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (25- 35 سنة) و(35- 50 سنة) حيث بلغ عددهم 14 فرد بنسبة مئوية 35 %، تليها الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) والبالغ عددهم 8 أفراد بنسبة 20%، في حين لم يشكل المرضى الذين هم من الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) سوى 4 أفراد بنسبة 10%.

الشكل رقم (06): توزيع عينة الدراسة

حسب العمر



الجدول رقم (16): نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب العمر

النسبة	التكرار	السن
20%	8	أقل من 25
35%	14	من 25 إلى 35
35%	14	من 35 إلى 50
10%	4	أكثر من 50
100%	40	المجموع

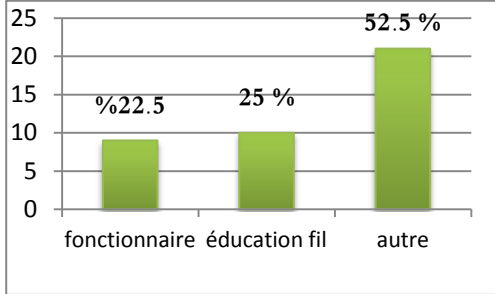
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ت. المهنة:

يبين الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المهنة ، فأغلب أفراد عينة الدراسة هم أفراد لهم مهنة أخرى بنسبة مئوية بلغت 52.5%، ثم فئة المرضى العاملين في سلك التعليم بنسبة بلغت 25% وتليها بعد ذلك فئة المرضى الموظفين بنسبة 22.5%.

الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة

حسب المهنة



الجدول رقم (17): نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب المهنة

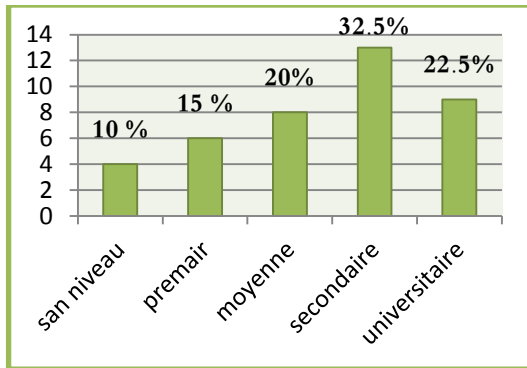
النسبة	التكرار	المهنة
22.5%	9	موظف
25%	10	عامل في سلك التعليم
52.5%	21	مهن أخرى
100%	40	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ث. المستوى التعليمي:

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة

حسب المستوى التعليمي



الجدول رقم (18): نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
10%	4	بدون مستوى
15%	6	ابتدائي
20%	8	متوسط
32.5%	13	ثانوي
22.5%	9	جامعي
100%	40	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

إن أغلب المرضى من أفراد العينة لهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة مئوية بلغت 32.5%، ثم تأتي

بعد ذلك النسبة 22.5% وهم المرضى الذين لهم مستوى تعليمي جامعي، ونسبة 20% هم بمستوى

تعليمي متوسط و 15% بمستوى تعليمي ابتدائي و 10% بدون مستوى.

ونستخلص من هذا أن أفراد العينة أكثر قدرة على فهم فقرات الاستبيان، على أساس أن ما نسبته

55 % من أفراد العينة لهم مستوى تعليمي إما ثانوي أو جامعي.

3.2.2- تحليل آراء المرضى حول جودة الخدمات الصحية المقدمة بالمستشفى.

- تحليل المحور الأول: البعد المادي

الجدول رقم (19): تحليل آراء المرضى حسب البعد المادي

رقم العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	2.75	1.235	محايد
2	2.30	1.090	غير موافق
3	2.35	1.001	غير موافق
4	2.52	1.131	غير موافق
5	2.35	1.251	غير موافق
المجموع العام	2.45	0.943	ضعيفة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (19) يتضح أن عبارات هذا المحور أخذت درجة ضعيفة من الموافقة وهذا

ما دل عليه المتوسط الحسابي العام المرجح والبالغ قيمته 2.45 بانحراف معياري قدر بـ 0.943 وهذا ما يشير إلى عدم رضا المرضى عن مضمون هذا البعد.

وكل المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد كانت ضمن إجابة غير موافق (باتجاه موافقة ضعيفة)

باستثناء الفقرة الأولى التي كان متوسطها الحسابي يقع ضمن إجابة محايد (باتجاه موافقة متوسطة) هذا ما دل على أن المرضى راضين إلى حد ما على المظهر الحسن ومستوى النظافة للأطباء وباقي العاملين.

تحليل المحور الثاني: بعد الاستجابة.

الجدول رقم (20): تحليل آراء المرضى حسب بعد الاستجابة

رقم العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	2.55	1.197	غير موافق
2	2.57	1.217	غير موافق
3	2.65	1.144	محايد
4	2.40	1.236	غير موافق
المجموع العام	2.54	0.998	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقة ضعيفة على عبارات هذا المحور (إذ بلغ المتوسط الحسابي العام المرجح 2.54 بانحراف معياري 0.998، هذا ما يدل على أن معيار الاستجابة غير متوفر في المستشفى محل الدراسة حيث بلغ أعلى متوسط حسابي قيمة 2.65 في العبارة رقم 3 معناه أن العاملين في المستشفى لا يستجيبون لاحتياجات المرضى، وأقل متوسط حسابي في العبارة 4 بلغت قيمته 2.40 هذا ما يدعم إجابات البعد الأول الذي دل على أن مستوى جودة الخدمات الصحية بالمستشفى ضعيف.

- تحليل المحور الثالث : بعد الاعتمادية

الجدول رقم (21): تحليل آراء المرضى حسب بعد الاعتمادية

رقم العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	2.50	1.08	غير موافق
2	2.72	1.24	محايد
3	2.40	1.08	غير موافق
4	2.65	1.18	محايد
المجموع العام	2.56	1.01	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تراوحت قيم مختلف المتوسطات للفقرات المشكلة لهذا البعد بين إجابتي (محايد- غير موافق) حيث المتوسط الحسابي المرجح العام 2.56 بانحراف معياري قدر ب 1.01، حيث أخذت العبارات رقم 1 و 3 درجة موافقة ضعيفة معناه أن المستشفى محل الدراسة لا يقدم الخدمات الصحية في مواعيدها المحددة مع عدم إمكانية الثقة فيها والاعتماد عليها وهذا ما دل عليه المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.50، 2.40 على التوالي بينما أخذت باقي العبارات درجة متوسطة.

- تحليل المحور الرابع : بعد الأمان

الجدول رقم (22): تحليل آراء المرضى حسب بعد الأمان

رقم العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	2.65	1.144	محايد
2	2.52	1.176	غير موافق
3	2.50	1.154	غير موافق
4	2.15	0.975	غير موافق
المجموع العام	2.45	0.978	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد 2.45 وهذا ما يدل على عدم رضا المرضى على مضمون هذا البعد.

وتراوحت متوسطات مختلف فقرات هذا البعد بين إجابتي (غير موافق - محايد)، وبلغ أكبر متوسط 2.65 ويدل على انه نوعا ما هناك مكانة وسمعة حسنة عند المستشفى لدى المرضى، بينما أخذت باقي العبارات درجة ضعيفة مما يعني أنه لا بد على العاملين بالمستشفى تطوير مستوى خدماتها حتى تكتسب ثقة المرضى بدرجة عالية.

- تحليل المحور الخامس: بعد التعاطف مع العميل

نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل الفقرات المتعلقة بمقياس التعاطف مع العميل كانت ضمن الموافقة الضعيفة، وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة الأولى الذي بلغ 2.42 بانحراف معياري 1.083 أما أدنى متوسط حسابي قدر ب 2.32 والذي تطابقت فيه العبارتان الثالثة والرابعة بنفس المتوسط

الحسابي مع اختلاف في الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.997 و 2.36 مما يعكس درجة الموافقة الضعيفة على جودة الخدمة الصحية المقدمة من طرف المستشفى من ناحية معيار التعاطف وبانحراف معياري قدر بـ 0.912 وهذا ما يدل على أن أفراد العينة غير راضين على الخدمات المقدمة من ناحية هذا المعيار.

الجدول رقم (23): تحليل آراء المرضى حسب بعد التعامل مع العميل

رقم العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	2.42	1.083	غير موافق
2	2.40	0.955	غير موافق
3	2.32	0.997	غير موافق
4	2.325	1.022	غير موافق
المجموع العام	2.36	0.912	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

3.2- نتائج الدراسة:

- حسب وجهة نظر المرضى فالخدمات الصحية المقدمة ذات جودة منخفضة، حيث أن المرضى غير راضين أو قليلي الرضا على مختلف أبعاد الجودة؛
- عدم رضا المرضى عن جودة الخدمات الصحية المقدمة من ناحية معيار الاستجابة نظرا لعدم استجابة العاملين بسرعة لطلبات المرضى؛
- عدم رضا أفراد عينة الدراسة من ناحية معيار الملموسية نظرا لعدم توفر المعدات الطبية العصرية؛
- عدم التزام المستشفى بتقديم كل الخدمات الصحية في مواعيدها هذا ما جعل معيار الاعتمادية يأخذ درجة موافقة ضعيفة؛
- معيار الضمان غير متوفر في المستشفى؛
- عدم رضا المرضى عن الخدمات المقدمة من ناحية معيار التعاطف؛
- جميع مبادئ منهج الجودة الشاملة غير مطبق في مستشفى محمد بوضياف بالمدينة باستثناء مبدأ التركيز على العميل الذي يحض بأهمية نسبية؛

- بالرغم من عدم التزام الإدارة بتطبيق منهج الجودة الشاملة فإن العاملين يرون أن هناك أهمية لتطبيق هذا المنهج في المؤسسات الصحية؛
- أشارت الدراسة إلى أن مشاركة العاملين وتمكينهم وتمتعهم بالصلاحيات مازالت دون ما هو مأمول حيث بينت هذه الدراسة أن الإدارة لا تأخذ بأراء العاملين في حل المشكلات من أجل تحسين الأداء أو عند إجراء التغييرات اللازمة.

خاتمة:

من خلال الدراسة الميدانية قمنا باختبار مدى تطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة في مستشفى محمد بوضياف بالمدينة، حيث تم التوصل إلى أن أغلب مبادئ هذا المنهج غير مطبقة، والقيادة الادارية لا تلتزم ولا تدعم تقديم خدمات صحية عالية الجودة، كذلك فالخدمات الصحية المقدمة ذات جودة متدنية وهذا سواء حسب وجهة نظر العاملين أو المرضى، وبالتالي يمكن القول أنه ينبغي على إدارة المستشفى أن تبني منهج إدارة الجودة الشاملة في المستشفى، وتعمل على تكريس مبادئه حتى تتحسن جودة الخدمات الصحية المقدمة.

ومن خلال ذلك يمكننا طرح التوصيات التالية:

- يجب على القيادة الإدارية أن تكون أكثر التزاما وتدعينا لمسعى تحسين جودة الخدمات الصحية، واتخاذ مختلف الإجراءات والسياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تدعيم الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف؛
- التعرف على حاجات العميل كمنطلق لتحديد مواصفات الخدمة الصحية ؛
- استحداث أنظمة للعمل تعتمد على وضع نظام للمواعيد المسبقة تقود إلى تسهيل الوصول للخدمات، وتحسين طرق تحويل المرضى وتقليص فترات الانتظار؛
- ضرورة بذل الإدارة العليا في مستشفى محمد بوضياف مزيدا من الجهود في مجال إدارة الجودة الشاملة لما لها من أثر كبير في تقديم الخدمة المثلى للمستفيدين؛

- ضرورة الاهتمام وبشكل دائم بعقد الاجتماعات التي تعزز ثقافة الجودة الشاملة وتوفير قنوات الاتصال الفعالة بين الإدارة والعاملين؛

قائمة المراجع:

1. عبد الستار العلي، تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008.
2. عمر وصفي عقيلي، مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة (وجهة نظر)، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
3. عبد العزيز بن حبيب الله نياز، جودة الرعاية الصحية، الأسس النظرية والتطبيق العملي، وزارة الصحة، الرياض، 2005.
4. عبد العزيز خيمر، محمد الطعمنة، الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات : المفاهيم والتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
5. مأمون سليمان الدرادكة، إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2006.

ملاحق:

ملحق 1 : استبيان موجه للعاملين

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

الجزء الثاني: الأبعاد التي يتضمنها الاستبيان

الرقم	البيان	البعد الأول: مدى إدراك العاملين لأهمية إدارة الجودة الشاملة				
		غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
01	ترقية مستوى الأعمال في المستشفى يؤدي إلى تحسين الجودة الخدمات					
02	التحسين المستمر للأعمال داخل المستشفى ينتج خدمات صحية ذات جودة أكبر.					

03	مشاركة جميع العاملين في تأدية الأعمال واتخاذ القرارات يؤدي إلى خدمات ذات جودة أكبر.				
04	الاهتمام الكبير بالمريض ومعرفة احتياجاته يؤدي إلى ترقية مستوى الخدمات الصحية				
البعد الثاني: درجة التزام الإدارة العليا بتطبيق الجودة الشاملة					
الرقم	العبارة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق تماماً
01	تؤمن الإدارة العليا بأهمية تطبيق مفاهيم الجودة				
02	تحرص الإدارة العليا على تحسين الخدمات المقدمة للمرض بصورة مستمرة				
03	تسعى الإدارة العليا إلى تسهيل إجراءات تطبيق مفاهيم الجودة				
04	تسعى الإدارة العليا إلى تشكيل لجان الجودة باستمرار				
05	تعتبر الإدارة العليا تحقيق الجودة من ضمن الأولويات الإستراتيجية				
البعد الثالث: التحسين المستمر					
الرقم	العبارة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق تماماً
06	توجد إرادة كبيرة لدى الإدارة لتحسين جودة الخدمة الصحية باستمرار				
07	يوجد نظام للرقابة يساهم في تقييم سياسة التحسين المستمر في المستشفى				
08	يخصص المستشفى الموارد الكافية لتحقيق التحسين المستمر				
09	آنت تقوم بإجراء تحسينات بشكل مستمر في الأعمال التي تؤديها				
10	تتوفر الأجهزة التكنولوجية الحديثة الداعمة لسياسة التحسين المستمر				
البعد الرابع: مستوى أداء الخدمة					
الرقم	العبارة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق تماماً
11	يتوفر بالمستشفى جميع التخصصات الطبية				
12	تتلاءم جودة الخدمات المقدمة مع الإمكانيات المتوفرة لدى المستشفى				
13	تتوفر الأدوية باستمرار للمرضى				
14	مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة يسمح لهذا المستشفى أن ينافس المستشفيات الأخرى				

15	يتم تلبية كافة احتياجات المريض لتوفير سبل الراحة التامة له					
البعد الخامس: تمكين العاملين ومشاركتهم وتحفيزهم						
الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
16	تقوم الإدارة العليا بتفويض الصلاحيات للعاملين					
17	يشارك العاملون في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه أقسامهم					
18	يتمتع العاملون بالصلاحيات الملائمة للتصرف عند وجود مشكلة					
19	تقوم الإدارة العليا بتشجيع العاملين على العمل الجماعي من خلال فرق العمل					
20	تصل المعلومات المناسبة للموظفين باستمرار من أجل تحسين الجودة					
البعد السادس: التركيز على العميل (المريض)						
الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
21	يعتبر المريض زبون (clients) للمستشفى يجب العمل على إرضاءه					
22	ينبغي تحسين الجودة في المستشفى لأن المرضى يستحقون أن تقدم لهم خدمات ذات جودة عالية					
23	تقوم المستشفى برصد الشكاوى التي يقدمها الزبون (المريض) لمعرفة ما يفكر فيه					
البعد السابع: الثقافة التنظيمية						
الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
24	تمتلك الإدارة خطة شاملة ومكتوبة لإجراء التغييرات المستقبلية					
25	تقوم الإدارة العليا بتوفير كتيب خاص بالجودة الشاملة على العاملين					
26	تسعى الإدارة العليا إلى تعريف العاملين بمركز الجودة الشاملة الخاصة بالخدمات					
27	تهتم الإدارة بتحديد وتطوير الهيكل التنظيمي بما يتلاءم مع مبدأ الجودة الشاملة					

ملحق 2: استمارة الاستبيان الموجه للمرضى

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

الجزء الثاني: أبعاد جودة الخدمة الصحية

البعد الأول: البعد المادي		الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	يتمتع الأطباء والعاملون في المستشفى بمظهر حسن وجذاب							
02	غرف العلاج وقاعات الانتظار مريحة ونظيفة							
03	تتوفر المستشفى على أحدث الأجهزة والمعدات الطبية							
04	الطعام الذي يتم تقديمه للمرضى نظيف وذو طعم جيد							
05	عدد الأسرة في المستشفى يتلاءم مع أعداد المرضى							
البعد الثاني: الاستجابة		الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
06	يتم إخبار المريض عن موعد تقديم الخدمة والانتهاء منها							
07	يتم تقديم الخدمات الصحية في كل ساعات النهار							
08	العاملون على استعداد دائم لتقديم الخدمة للمريض							
09	سرعة استجابة العاملين للحالات الطارئة							
البعد الثالث: الاعتمادية		الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
10	الالتزام بتقديم الخدمات الصحية في مواعيدها							
11	عندما يتعرض المريض لمشكلة فإن الإدارة تتعاطف معه وتطمئنه							
12	الشعور بالثقة وإمكانية الاعتماد على المستشفى							
13	تحتفظ المستشفى بسجلات ومعلومات دقيقة وصحيحة عن المريض							
البعد الرابع: الأمان		الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
14	المستشفى ذو مكانة وسمعة حسنة							
15	الأطباء وباقي العاملين بالمستشفى لهم مهارات متخصصة							

					يحافظ المستشفى على سرية المعلومات الشخصية الحساسة المتعلقة بالمريض	16
					المستشفى يستمر في متابعة المريض حتى بعد خروجه	17
موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق	البعد الرابع: التعاطف مع العميل	
تماما			موافق	تماما	العبارة	الرقم
					العاملون بالمستشفى يتعاملون مع المرضى بأدب ولطف	18
					ملائمة ساعات العمل لجميع العملاء	19
					وضع المستشفى مصالح العملاء في مقدمة اهتماماتها	20
					تعطي المستشفى اهتماما خاصا لعملائها	21

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري
خلال الفترة: 2001 - 2016

روشو عبد القادر

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير بجامعة الشلف، الجزائر
بريد الكتروني: rouchou2@yahoo.fr

أ.د. راتول محمد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشلف، الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان أثر السياسة المالية على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2001-2016، وذلك من خلال تحليل مكونات السياسة المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة، الميزانية العامة للدولة) وكذا وضعية المؤشرات الكلية (معدل النمو، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات الدولية).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن للسياسة المالية دور في هذا الاستقرار الكلي هذا الدور مرتبط بعامل خارجي هو سعر البترول في الأسواق الدولية، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إيجاد بدائل تمويلية أخرى للاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، استقرار اقتصادي، نمو اقتصادي، بطالة، تضخم، ميزان المدفوعات.

Résumé :

Cette étude vise à clarifier l'effet de la politique budgétaire sur la stabilité des indicateurs macroéconomiques durant la période citée (2001-

2016) : le taux de croissance, le taux de chômage, le taux d'inflation et enfin la balance des paiements.

Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique budgétaire a un rôle dans cette stabilité, ce rôle lié à un facteur externe – le prix du pétrole dans le marché international- ; elle montre aussi la nécessité de trouver d'autres sources de financement de l'économie nationale.

Mots clés : la politique budgétaire, la stabilité économique, la croissance économique, le chômage, l'inflation, l'équilibre extérieur.

مقدمة:

على الرغم من الرفاهية الاقتصادية التي تم تحقيقها من خلال اقتصاديات السوق المتبعة لدى أغلبية اقتصاديات العالم، إلا أن فترات النم والاقتصادي دائماً ما تتبعها فترات كساد، وه الأمر الذي وقف عنده الاقتصادي " جون مينراد كينز" من خلال مؤلفه المعروف " النظرية العامة للتوظيف والنقود وسعر الفائدة " لدى تشخيصه لأسباب الأزمة العالمية لسنة 1929، وكذا اقتراح إجراءات العلاج.¹

وفي هذا السياق فإن السلطة بإمكانها التدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على المتغيرات الاقتصادية مباشرة،² ذلك أن هذا التدخل أصبح أكثر من ضروري في الوقت الحالي، وهذا ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاعة الممكن للدولة استخدامها للتأثير على الواقع الاقتصادي، وه وأمر منوط في النهاية بالسياسة الاقتصادية الكلية التي تعتبر السياسة المالية من أهم مكوناتها.³

¹ - وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي - النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010، ص 255.

² - أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 354.

³ - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 14.

وقد تنبع أهمية السياسة المالية من كونها الأداة التي يمكن استخدامها لتصحيح أثار السياسة النقدية الناتجة عن الإجراءات الكمية التوسعية فضلاً عن كونها الأسلوب الأمثل لإعادة توزيع الدخل والاستثمارات على الاستخدامات الاقتصادية المختلفة.

وبذلك تصبح السياسة المالية الأداة الفعالة لتشجيع الاستثمارات نح والمجالات الحيوية وأيضاً حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.⁴

ففي هذا الإطار فإن السياسة المالية في الجزائر مرت بفترات متباينة تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في كل فترة من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط عدم الاستقرار في السياسة المالية في الجزائر بالطابع الربعي لاقتصادها، ذلك أنه يعتمد بشكل كلي على إيرادات قطاع المحروقات، ومنه فإن درجة الحساسية لأسعار البترول في الأسواق الدولية مرتفعة جداً .

ومن هذا المنظور فإن السلطات العمومية في الجزائر وبداية من سنة 2001 عمدت إلى تطبيق برامج استثمارية هامة بحافز تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، فكانت البرامج المعروفة برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوظيف النـم والاقتصادي إلى غاية 2014. وحاليا البرنامج الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2019.

وفي خضم هذا العرض يطرح السؤال الجوهرى التالي: إلى أي حد ساهمت السياسة المالية

المتبعة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال الفترة 2001-2016.

فبالإضافة إلى هذا السؤال المحوري يمكن طرح عدد من الأسئلة الفرعية الأخرى على النحو التالي:

- ما المفهوم النظري لكل من السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي الكلي ؟
- ما طبيعة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة ؟

⁴ - أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 353 .

- كيف أثرت السياسة المالية على وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة.
- ما هي التوجهات الحالية للدولة الجزائرية في مجال السياسة المالية على ضوء قانون المالية لسنة 2016؟

ولإجابة عن إشكالية البحث يمكن إتباع الخطة التالية:

- أولاً : الإطار النظري للسياسة المالية ؛
- ثانياً : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- ثالثاً : تحليل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2016 ؛
- رابعاً : تحليل أثر السياسة المالية على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري لنفس الفترة؛
- خامساً : ملامح السياسة المالية الحالية من خلال قانون المالية لسنة 2016.

أولاً: الإطار النظري للسياسة المالية

أعطى التحليل الاقتصادي من خلال النظرية العامة " لكينز " والإسهامات النظرية اللاحقة دوراً رئيسياً للسياسة المالية في معالجة تقلبات الاقتصاد، وقد اهتم الفكر الاقتصادي بدراسات عديدة حول هذه السياسة وخاصة بالنسبة لآلية التصحيح الذاتي المعتمدة أساساً على معطيات وأدوات السياسة المالية.⁵

وفي هذا السياق فإن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى بروز اصطلاح " السياسة المالية " فما هي هذه السياسة وما أدواتها وما أهدافها.⁶

⁵ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2005، ص 267.

⁶ - خليل عبد المنعم فوزي، المالية العامة - السياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، ص 187.

تعرف السياسة المالية على أنها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي،⁷ وقد عرفها عبد المطلب عبد الحميد بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.⁸

إذن فالسياسة المالية تجمع بين ثلاثة عناصر أساسية وهي الأدوات، الأهداف والزمن.

وللسياسة المالية أهداف عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:⁹

- 1- زيادة الدخل والتكوين الرأسمالي والنمو والاقتصادي أي الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة؛
- 2- تحقيق التوظيف الكامل عن طريق القيام باستثمارات عمومية وخاصة؛
- 3- تحقيق الاستقرار في الأسعار أي التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي (عدم الاستقرار الاقتصادي)؛
- 4- إعادة توزيع الدخل أي استغلال الموارد المتاحة في كافة المناطق والبلاد دون استثناء (العدالة الاجتماعية والاقتصادية) .

⁷ - حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 285.

⁸ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي - مجموعة النيل العربية 2003.

⁹ - إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 185.

ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية أدواتها المتمثلة أساساً في الإيرادات العامة والنفقات العامة قصد ضمان التوازن الضروري للميزانية.

وفي كل الأحوال يتم التمييز بين نوعين من السياسة المالية إحداهما سياسة مالية توسعية (التقليل من الضرائب والرسوم، زيادة الإنفاق العمومي)، والأخرى سياسة مالية تقييدية وتعتمد على الزيادة في الضرائب وتخفيض الإنفاق العمومي.¹⁰

ثانياً: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة الاقتصاد الوطني يتطلب البيئة المستقرة اقتصادياً، لذلك نجد أن سياسات الاستقرار تستهدف تحقيق معدل مرتفع ومستقر لنم والناتج الوطني الحقيقي، والتشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع، وكذا استقرار مستوى الأسعار، وهذه الأهداف متداخلة فيما بينها ذلك أن التشغيل الكامل لموارد الإنتاج هو السبيل إلى تحقيق معدل النم والمرتفع للناتج الوطني الحقيقي، كما أن غياب الاستقرار في مستوى الأسعار يعرقل النم والاقتصادي بسبب سيطرة عدم التأكد على سلوك الأعوان الاقتصاديين خاصة المستثمرين.¹¹

غير أنه وعلى مر الزمن فإن معدل النمو الاقتصادي لا يتسم بالاستقرار، ويشير الفكر الاقتصادي إلى أن فترات التوسع الاقتصادي (وانخفاض معدلات البطالة) تتبعها فترات بطء النمو وانكماش النشاط الاقتصادي وهذا التقلب في النشاط الاقتصادي هو ما يعبر عنه بالدورة الاقتصادية.

فحسب كينز يحدث عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة التقلبات الشاذة في الطلب الكلي، ففي حالة قصور الطلب الكلي تحدث بطالة غير عادية ومن ناحية أخرى فإنه عندما يعمل الاقتصاد عند طاقته

¹⁰ - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 268.

¹¹ - عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود، جامعة صنعاء 1990، ص 395.

القصوى فإن حدوث فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى التضخم، وإذا أمكن إدارة الطلب الكلي على نحو صحيح فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي،¹² ولما كانت سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي تمارس أثاراً على الطلب الكلي فإن الموازنة العامة تعتبر سلاحاً هاماً في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة والتضخم .

وكما هو معروف فإن الضرائب والإنفاق العمومي هي أدوات للسياسة المالية.

لذا يجب على واضعي السياسة المالية مراعاة أمرين اثنين في غاية الأهمية وهما:

- إجراء تعديلات السياسة المالية في الوقت المناسب .

- أثر العوامل الاقتصادية والسياسة على توقيف واتجاه المتغيرات المالية .

ومما لا شك فيه أن تزامن البطالة والتضخم (الكساد التضخمي) الذي يسود العديد من الدول يصيب السياسة المالية بكثير من عدم الوضوح لذا يجب الأخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة في كل من العرض الكلي والطلب الكلي.¹³

ثالثاً: تحليل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

تعتبر الموازنة العامة (بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة) الأداة الرئيسية للسياسة المالية، هذه السياسة تسمح للحكومة بالتدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه حسب الأهداف الاقتصادية المرجوة. وبالعودة إلى تعريف الميزانية العامة للدولة فإن المشرع الجزائري ومن خلال القانون (17/84)¹⁴ عرفها على

¹² - جيمس جوارتي، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ السعودية، 1988، ص 299.

¹³ - وحيد مهدي، مرجع سابق، ص 256.

¹⁴ - القانون 17/84 المؤرخ في 17/07/1984 المتعلق بقوانين المالية ج ر رقم 28.

أنها تتشكل من الإيرادات والنفقات العامة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.¹⁵

أ- تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2016): تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة قصد تغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب الهدف المالي.¹⁶

لقد اعتمدت الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها الـ 50% في معظم سنوات الدراسة. وقصد تبيان مسار هذه الإيرادات خلال سنوات الدراسة نقدم الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (01): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2001-2016

الوحدة : مليار دينار جزائري

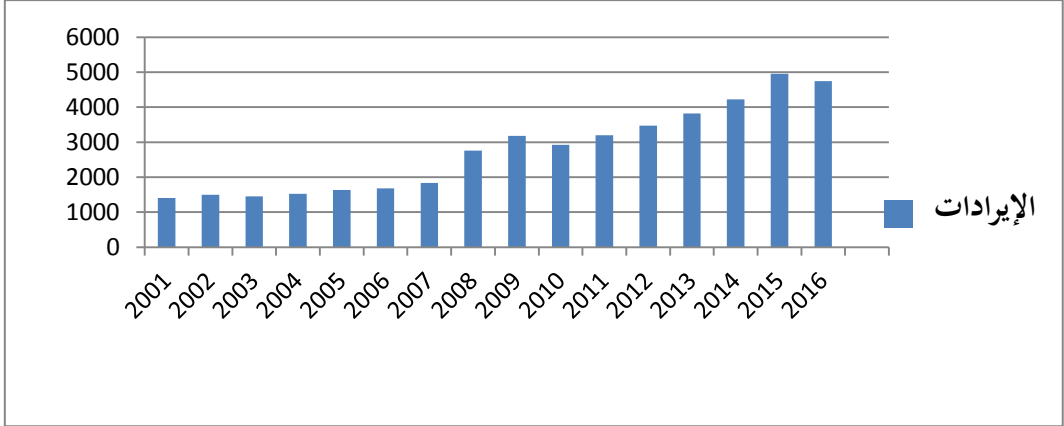
السنوات	الإيرادات العامة	السنوات	الإيرادات العامة
2001	1403,84	2009	3178,70
2002	1500,25	2010	2923,40
2003	1451,45	2011	3198,40
2004	1528,00	2012	3469,08
2005	1629,70	2013	3820,00
2006	1683,43	2014	4218,18
2007	1831,28	2015	4952,70
2008	2763,28	2016	4747,43

المصدر : فوائين المالية للسنوات المعنية.

¹⁵ - المادة 06 من القانون المذكور أعلاه .

¹⁶ - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، 2005، ص 362.

الشكل رقم (01): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2001-2016



المصدر: معطيات الجدول رقم 01 أعلاه.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تزايد من سنة لأخرى بالنسبة لإيرادات الميزانية لكن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة في النفقات العامة مما يجعل العجز الموازي يزداد هـ والآخر من سنة لأخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الإيرادات يعتبر انعكاساً مباشراً لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية (عامل خارجي)، لذلك يبقى الرفع من الإيرادات خارج المحروقات على المدى القصير والمتوسط - مع اعتماد خطة إستراتيجية على المدى الطويل - هو التحدي الكبير أمام السلطات العمومية في الجزائر، حيث يجب تعبئة موارد إضافية مع مراعاة البعد الاجتماعي في حالة فرض ضرائب جديدة والبعد الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بصفة عامة.

ب - تحليل تطور النفقات العامة للفترة 2001-2016:

لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العمومي بشكل متزايد نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المعتمدة بعد تلك التقييدية التي اعتمدت في سنوات التسعينيات، والسبب يرجع إلى تحسن مداخل البترول مع بداية الألفية، وفي هذا الإطار تم اعتماد ثلاثة برامج إنفاقية

هامة بغلاف مالي إجمالي قدره 443 مليار دولار وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم برنامج النم والاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النم و(2010-2014) كما تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019).

وفيما يلي الجدول والشكل الذي يوضح تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال هذه الفترة.

جدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2001-2016

الوحدة : مليار دينار جزائري

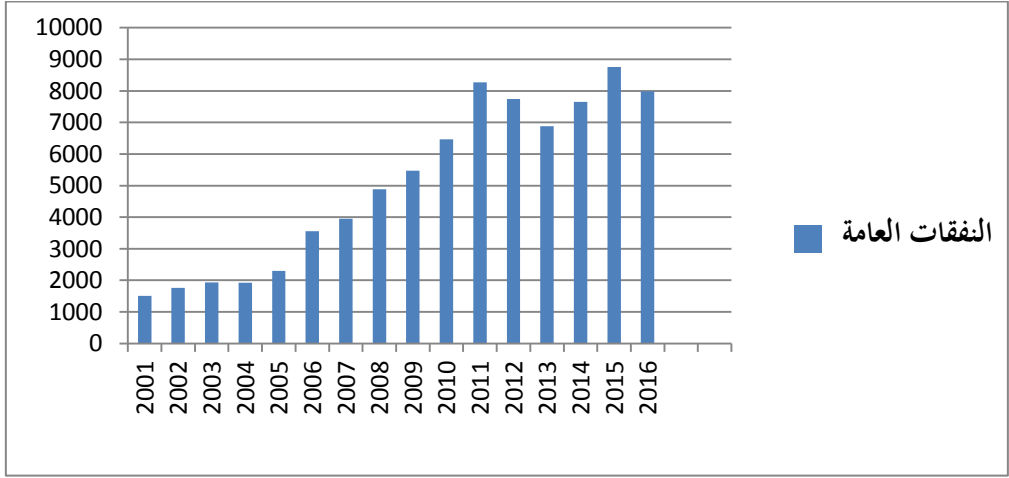
السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
2001	1507,90	2009	5474,50
2002	1765,49	2010	6468,70
2003	1929,40	2011	8272,40
2004	1920,00	2012	7745,50
2005	2302,90	2013	6879,80
2006	3555,30	2014	7656,10
2007	3946,60	2015	8753,52
2008	4882,10	2016	7984,80

المصدر : قوانين المالية للسنوات المعنية.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات العامة تميزت بوتيرة نمو سريعة ابتداءً من سنة 2001 وذلك راجع إلى تحسن مداخيل المحروقات (إرتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، بحيث إرتفعت نسبة الزيادة من -0,03% سنة 2001 إلى 12% سنة 2004 لتسجل نفس النسبة 12% سنة 2009 ثم إرتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة وهو 27% سنة 2011 وأخيراً إنخفضت إلى 11% سنة 2014 وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي المشار إليها سابقاً وقد إستمر المنحى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار

البتول بدءاً من السداسي الثاني لسنة 2014 أما فيما يخص نفقات سنة 2016 فقد عرفت تراجعاً بما يعادل 9% وهذا نتيجة الإجراءات التقشفية المتضمنة في قانون المالية لهذه السنة.

الشكل رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2001-2016



المصدر: معطيات الجدول رقم 02 أعلاه.

ج - تحليل تطور الرصيد الموازي للفترة 2001-2016: يعتبر القانون 17/84 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر، حيث عرفها في مادته السادسة على أنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها . كما عرفها القانون 21/90¹⁷ بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات برأس المال وترخص بها .

¹⁷ - القانون 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالحاسبة العمومية.

إذن الموازنة العامة للدولة هي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية .

ولمعرفة تطور الميزانية العامة للدولة في الجزائر نورد الجدول التالي :

جدول رقم (03): تطور الرصيد الموازي وسعر البترول في الجزائر للفترة 2001-2016

الوحدة : مليار دينار جزائري. سعر البترول بالدولار الأمريكي.

السنوات	الرصيد الموازي	سعر البترول	الرصيد كنسبة من ن م خ %
2001	104,06-	24.85	02-
2002	265,24-	25,24	05-
2003	477,95-	28,96	09-
2004	392,00-	38,66	06-
2005	673,2-	54,64	08-
2006	1871,87-	65,85	21-
2007	2115,32-	74,95	22-
2008	2118,82-	99,97	19-
2009	2295,8-	62,25	22-
2010	3545,3-	80,15	29-
2011	5074,0-	112,94	35-
2012	4276,42-	111,04	26-
2013	3059,8-	109,55	18-
2014	3437,92-	100,76	18-
2015	3800,82-	52,81	20-
2016	3237,37-	34,000	17-

المصدر : قوانين المالية للسنوات المعنية . — تقارير بنك الجزائر

من خلال المعطيات أعلاه يتضح العجز المتزايد للميزانية العامة (الرصيد السالب) وهذا نتيجة التزايد المستمر للنفقات العامة من جهة وعدم مواكبة الإيرادات العامة لهذا التزايد من جهة أخرى، وكما

هو معلوم أن هذا العجز كان يمول (بداية من سنة ...) عن طرق صندوق ضبط الإيرادات، هذا الأخير أصبح يعرف تآكلا مستمراً مما يجعل إشكالية تمويل العجز الموازي تطرح من جديد. ولعل التصريح الأخير للوزير الأول في (2016/03/02) والذي مفاده أن الخزينة العمومية ستحصل على تسهيلات من البنك المركزي وفق الآليات القانونية المعمول بها تصب في هذا الاتجاه، لكن قد نكون بصدد وضع تضخمي جديد.

لكن الأمر المهم وفي كل الأحوال هو ارتباط الميزانية العامة للدولة في الجزائر بسعر البترول، وكما نلاحظ من الجدول أعلاه المستوى المتدني لهذا السعر وبشكل رهيب، وعليه فإن اعتماد خطة مستعجلة قصد الابتعاد عن الاقتصاد الريعي أصبح ضرورة حتمية.

رابعا : تحليل اثر السياسة المالية على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2001-2016

إن تقييم أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي الكلي يتم من خلال المؤشرات الأساسية لهذا الاستقرار وذلك بدراسة وضعية كل من معدل النم و خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما سمي بمرجع كالدور .

وفي هذا الصدد فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الاستثماري) المعتمدة في الجزائر لا زالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحللين .

فالبعض يرى أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الاستثمارية، والدليل على ذلك ه وتحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لافتقارها لقاعدة اقتصادية صلبة ودائمة، وفيما يلي سنعرض أهم هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي :

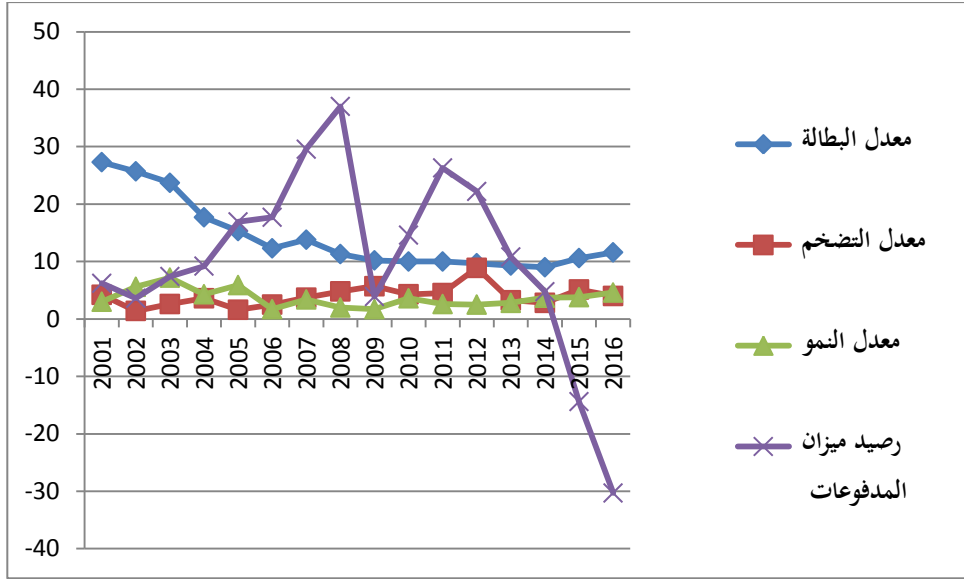
جدول رقم (04): وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2016

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات مليار/دولار
2001	3,0	27,3	4,2	6,2
2002	5,6	25,7	1,4	3,6
2003	7,2	23,7	2,6	7,4
2004	4,3	17,7	3,6	9,2
2005	5,9	15,3	1,6	16,9
2006	1,7	12,3	2,5	17,7
2007	3,4	13,8	3,7	29,55
2008	2,0	11,3	4,8	37,0
2009	1,7	10,2	5,7	3,9
2010	3,6	10,0	4,3	14,6
2011	2,6	10,0	4,5	26,3
2012	2,5	9,7	8,89	22,2
2013	2,8	9,3	3,25	10,8
2014	3,7	9,0	2,8	4,75
2015	3,8	10,6	4.78	14,39-
2016	4,6	11,6	4,0	30,3-

المصدر: تجميع الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

*توقعات سنة 2016

الشكل رقم (03): تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2016



المصدر: معطيات الجدول رقم 04 أعلاه.

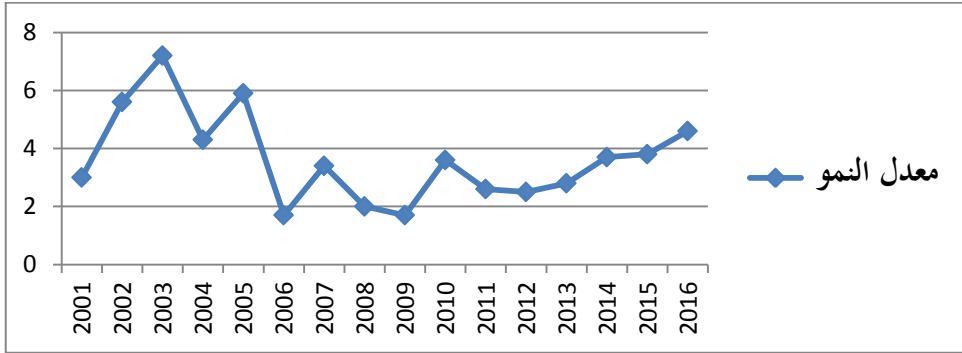
يلاحظ من البيانات أعلاه أن كل المؤشرات كانت مقبولة إلى غاية 2014، لكن خلال سنة 2015 وبداية 2016- كتوقع- بدأت هذه المؤشرات بالتهايو نح والمنطقة الحمراء كما سيأتي بيانه.

أ: وضعية النمو الاقتصادي:

يتضح لنا من خلال البيان الموضح أدناه أن هناك تأثير للإنفاق العمومي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النم وخلال الفترة 2004-2001 نسبة 5,02 % وخلال الفترة 2009-2005 بلغ 2,94 % ثم خلال الفترة 2014-2010 كان 3,04 % وه ونفس المعدل تقريبا (3.8 %) الذي سجل إلى غاية سبتمبر من سنة 2015، كما تتوقع السلطات العمومية - حسب التقرير المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2016- تحقيق معدل نم وفي حدود 4,6 % خلال هذه السنة.

وفي هذا الإطار تتأكد النظرية الكينزية والتي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي.

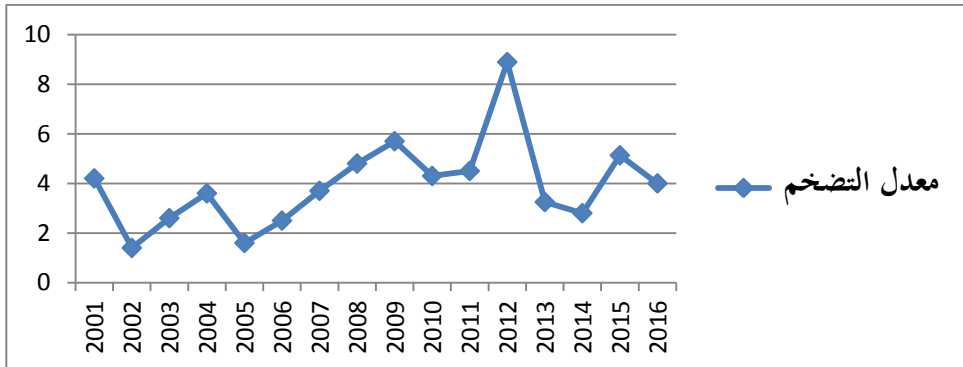
الشكل رقم (04): يمثل معدل النمو في الجزائر للفترة 2001-2016



المصدر: : معطيات الجدول رقم 04 أعلاه.

ب - وضعية معدلات التضخم: إن الشكل الموالي يوضح تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة، حيث تميزت هذه الفترة - إلى غاية 2014- بتطبيق برامج إنفاقية ضخمة مما يعني ضخ مبالغ نقدية معتبرة، الشيء الذي انعكس على معدلات التضخم.

الشكل رقم (05): تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة 2001-2016

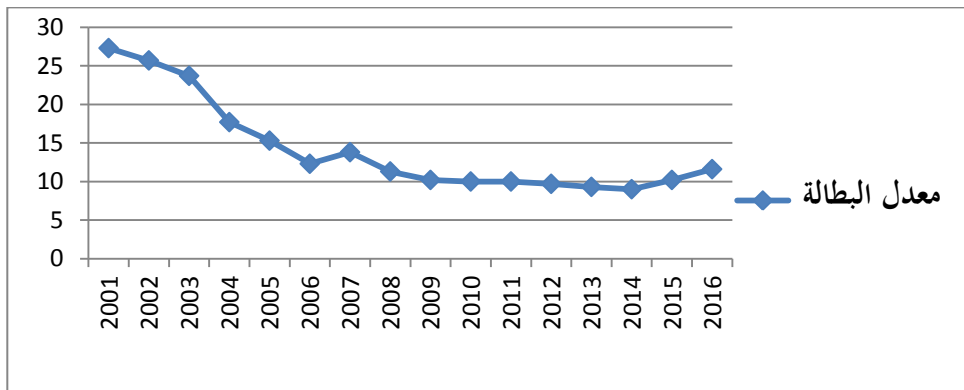


المصدر: : معطيات الجدول رقم 04 أعلاه.

يلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعاً مستمراً وهذا يتزامن مع التوسع في الإنفاق العمومي حيث أن معدل التضخم قد كان 4.2 % سنة 2001 لينخفض إلى 1.6 % سنة 2005 ثم ارتفع إلى 8.89 % كحد أقصى سنة 2012 ثم انخفض من جديد إلى 2.8 % سنة 2014 لكنه بلغ نسبة 5.13 % إلى غاية سبتمبر من سنة 2015 (توقعات مشروع قانون المالية لذات السنة كانت في حدود 3 %) وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الاستثمار ورفع الأجور (إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل). أما خلال سنة 2016 فان معدل التضخم المتوقع هو 4 % إذا ما تحققت كل التقديرات المتوقعة.

ج- البطالة: يبين كينز إلى أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي -حالة التوسع في الإنفاق العمومي - تؤدي الى تنشيط هذا الجهاز الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابياً على معدلات النم والإقتصادي وحجم العمالة. لكن هذا المنطق قد لا ينطبق بشكل واضح على اقتصاديات الدول النامية.

الشكل رقم (06): تمثيل بياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2016



المصدر : معطيات الجدول رقم 04 أعلاه.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف انخفاضا حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 انخفض إلى 13.3 % سنة 2005 ثم إلى 10.0 % سنة 2010 ليصبح سنة 2014 في حدود 9.0 % وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية المشار إليها سابقاً، غير أنه ما يميز هذه المناصب ه وكون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذ وطابع مؤقت، كما أن هذا المعدل بدأ في الارتفاع (10.6%) مع بداية سنة 2015 ومن المتوقع أن يبلغ 11.6 % سنة 2016 وهذا ما يؤكد عدم وجود إستراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنوياً.

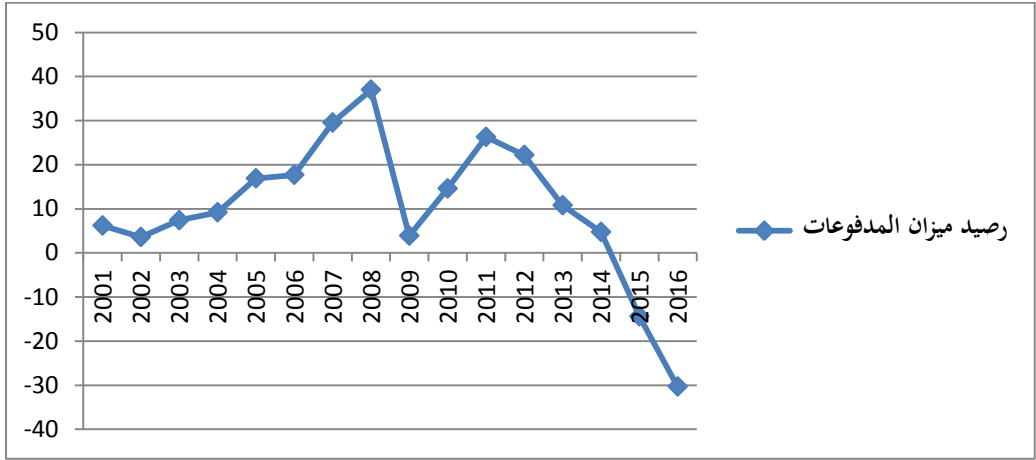
د- توازن ميزان المدفوعات (مؤشر التوازن الخارجي) :

من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي .

ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 من خلال الشكل 07 ، فمن خلاله يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذباً واضحاً خلال الفترة 2001-2014 قبل أن يعرف منحى تنازلي بدءاً من النصف الثاني لسنة 2014 بالرغم من أن رصيد هذا الميزان كان موجباً على العموم، فمن رصيد موجب بمقدار 6.2 مليار دولار سنة 2001 إلى 37.0 مليار دولار سنة 2008 ثم انخفض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2008 وهذا الإرتفاع والإنخفاض راجع أساساً إلى عدم إستقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيراً إنخفض هذا الرصيد إلى 4.7 مليار دولار إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الانخفاض راجع من جهة إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى الإرتفاع المستمر في فاتورة الإستيراد. ذلك أن الطاقة الإستيعابية للاقتصاد الوطني لم تساير

حجم الإنفاق المعتمد خلال هذه الفترة، بالرغم من أن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

الشكل رقم (07): تمثيل بياني لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001-2016



المصدر: معطيات الجدول رقم 04 أعلاه.

لكن أهم ملاحظة يمكن ذكرها هنا هي أن هذا الرصيد أصبح سالباً (-14.39 مليار دولار) خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015 ومن المتوقع أن يستمر العجز خلال سنة 2016 وهذا بفعل التراجع الرهيب في أسعار البترول حيث وصل في بعض الفترات إلى حد 25 دولار للبرميل الواحد وه وتهديد خطير للإقتصاد الجزائري، الأمر الذي يتطلب التدخل السريع من قبل السلطات العمومية قصد وضع خطة بديلة وهذا على الأقل من خلال قانون المالية الأولي والتكميلي لسنة 2016.

خامسا: ملامح السياسة المالية الحالية من خلال قانون المالية 2016

يوصف قانون المالية لسنة 2016 بأنه قانون عادي ولكنه جاء في ظرف اقتصادي استثنائي يتسم بالانخفاض المستمر لأسعار البترول في الأسواق الدولية .

كما يستشف من هذا القانون التوجه الواضح للحكومة الجزائرية نح والبحث عن موارد جديدة (بديلة) لمواجهة انخفاض أسعار البترول، هذا التوجه ترجم في جملة من الإجراءات والتدابير قصيرة الأجل كالجانب الضريبي مثلاً (في جانب الإيرادات) وترشيد الاتفاق العمومي (في جانب النفقات)، لكن الأمر يتطلب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية الكلية للبلد بالاعتماد على إستراتيجية واضحة المعالم تنطلق من معطيات واضحة وشفافة لتصل إلى تحقيق أهداف أيضاً معروفة ومرسومة، هذه الإستراتيجية تكون قابلة للقياس والتقييم في أي مرحلة من مراحل إنجازها .

وفيما يلي نستعرض بإيجاز أهم الأهداف والمؤشرات الاقتصادية الكلية المتوقعة خلال قانون المالية

لسنة 2016.

إن التدابير المالية والجبائية المقترحة في قانون المالية لسنة 2016 تساهم في تعزيز التوجه نح والاستغلال الأمثل للموارد المالية، وترشيد النفقات العامة وذلك من خلال تحكم أفضل في نفقات التسيير وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى اعتماد إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي قصد تغطية الطلب الكلي المحلي. وقصد مواجهة الانخفاض المستمر لأسعار البترول والمحافظة على التوازنات المالية للبلد فإن هذا القانون يهدف إلى تحقيق :

- تعميق التوجه الهادف لاستغلال الأمثل للموارد المحلية؛
- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي؛
- تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات؛
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية؛
- ترشيد نفقات التسيير والرفع من نجاعة الاقتصاد العمومي؛
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

المؤشرات الاقتصادية الكلية لقانون المالية لسنة 2016:

لقد تم إعداد هذا القانون على أساس المعطيات التالية :

- السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام هو 37 دولار؛
- سعر الصرف الدينار 98 دينار / للدولار الواحد؛
- معدل تقديري للتضخم في حدود 4%؛
- إستقرار في الصادرات (الموارد البترولية) عند مستوى 26,4 مليار دولار في حين قدرت الواردات بـ 54,7 مليار دولار؛
- عجز في الميزان التجاري قدره 26,4 مليار دولار؛
- عجز في ميزان المدفوعات قدره 30,3 مليار دولار؛
- معدل نمو إقتصادي إجمالي في حدود 4,6 % .

أما فيما يخص المالية العامة: ففي جانب الإيرادات فقد قدرت بـ 4747,4 مليار دينار منها 1682,5 مليار دينار كجباية بترولية و 2722,6 مليار دينار كجباية غير بترولية، حيث يلاحظ انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 4,3% مقارنة بسنة 2015 . أما في جانب النفقات العامة فقد قدرت بـ 7984,18 مليار دينار، منها 4 407,3 مليار دينار لنفقات تسيير، و 3.176,8 مليار دينار لنفقات التجهيز، أي هناك انخفاض إجمالي قدر بـ 9 % مقارنة بسنة 2015 وما يلاحظ هنا أيضاً هـ والضغط على نفقات التجهيز أكثر أي انخفاض بنسبة (16%) .

كما قدرت التحويلات الإجتماعية لهذه السنة بـ 1840,5 مليار دج (تمثل 9,8 % من الناتج المحلي الخام) أي بزيادة قدرها 7,5 % مقارنة بسنة 2015.

أما رصيد الميزانية العامة فقد بلغ - 3236,8 مليار دج (خارج صندوق ضبط الموازنة) أي ما يعادل 17% من الناتج المحلي .

وضعية صندوق ضبط الإيرادات :

- الرصيد المتبقي نهاية 2015 هـ و 3081,9 مليار دج .
- فائض القيمة المتوقع سنة 2016 هـ و 519,2 مليار دج .
- وبالتالي يتوقع إقطاع بقيمة 1803,7 مليار دينار لتمويل عجز الخزينة المتوقع لسنة 2016.
- وعليه سيتقلص رصيد هذا الصندوق نهاية هذه السنة إلى 1797,4 مليار دينار .

إستنتاجات :

- 1- هناك توجه نحو تنويع مصادر الإيرادات قصد تعويض الجباية البترولية؛
 - 2- اعتماد سياسة إنفاقية ترشيدية كمرحلة أولى قبل اعتماد السياسة الإنفاقية التقيدية في حال استمرار الوضع على حاله؛
 - 3- تزايد العجز الموازي وبالتالي التآكل المستمر لموارد صندوق ضبط الإيرادات؛
 - 4- على العموم هناك تراجع عن مركّزات السياسة المالية المعتمدة منذ سنة 2001 والتي كانت تعتمد على التوسع في الإنفاق من جهة النفقات والاعتماد على الجباية البترولية من جانب الإيرادات.
- إن أهم المعطيات التي بني عليها هذا القانون وبعد مضي شهرين فقط على تطبيقه لم تعد صحيحة نتيجة ظروف خارجية كتدني سعر البترول وداخليا لانخفاض الأسعار المستمر لسعر صرف الدينار مما يستدعي اللجوء إلى قانون مالية تكميلي من شأنه إعادة النظر في التصور المستقبلي لاقتصاد البلد.

الخلاصة:

من خلال معالجتنا لموضوع دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر لفترة 2001-2016 توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا جانب الإيرادات :

- ضرورة توسيع الوعاء الضريبي وتقليص الضغط الجبائي من خلال تنويع الضريبة وتخفيض النسبة قصد إحلال الجباية المحلية مكان الجباية البترولية ؛
- تبسيط الإجراءات الضريبية وعصرنة إدارة الضرائب بما فيها تكوين وتأهيل المستخدمين .

ثانيا جانب النفقات:

- حتمية الضغط التدريجي على النفقات العامة وكذا ترشيدها والعمل بمبدأ الحوكمة' في تسيير المال العام؛
- إعادة النظر في حجم الدعم الاجتماعي وطرق منحه والفيئات المستفيدة منه؛
- ضرورة التحكم في ملف الواردات من حيث المواد المستوردة، والإجراءات الرقابية .

ثالثا التسيير الموازي

- ضرورة إدخال إصلاحات على الميزانية العامة للدولة (عصرنة الميزانية) وذلك ب:
- اعتماد مقارنة متعددة السنوات للميزانية وذلك قصد وضوح الرؤية من جهة وكذا إتخاذ القرار الذي يتعدى السنة في كثير من الأحيان؛
- التقليل من عدد الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية وإعتماد شفافية أكبر في تسييرها؛
- إعادة النظر في أحكام القانون 17/84 بما يتماشى والمفاهيم الجديدة للميزانية العامة للدولة .

رابعاً المناخ الاقتصادي العام:

- هناك هشاشة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المحققة خلال فترة الوفرة المالية بدليل تراجع هذه المؤشرات كانعكاس مباشر لتراجع سعر البترول في الأسواق الدولية، ولذلك يجب:
- الاتجاه نحو التنمية والنجاعة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي؛
 - المزيد من التسهيلات في مجال الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها؛
 - تفعيل وتنشيط السوق المالي (البورصة) قصد إيجاد بدائل تمويلية للاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

مؤلفات:

- 1- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989.
- 2- إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- 3- جيمس جوارتي، الاقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، دار المريخ السعودية، 1988.
- 4- حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2000.
- 5- خليل عبد المنعم فوزي، المالية العامة، السياسة المالية، دار النهضة العربية، لبنان .
- 6- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، إقتصاديات النقود، جامعة صنعاء، 1990 .
- 7- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 8- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005 .
- 9- وحيد مهدي عامر، السياسة النقدية والمالية للاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

أطروحات:

- 10- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

مصادر أخرى:

- 11- تقرير لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2015/11/15.
- 12- تقارير بنك الجزائر حول التطور النقدي والاقتصادي للجزائر.
- 13- قوانين المالية الاولى والتكميلية للسنوات من 2001 الى 2016.
- 14- القانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالحاسبة العمومية.
- 15- القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية.
- 16- www.banK-of-algerie.dz
- 17- www.ons.dz
- 18- www.minef.gov.fr
- 19- www.ANDI.dz

قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية - دراسة حالة الجزائر -

مكاوي محمد الأمين

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

بريد إلكتروني: younessdanoune@yahoo.fr

أ.د. شريط عابد

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير بجامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية والعوائق التي حالت دون ذلك ومتطلبات تنميتها وتأهيل تنافسيتها في الأسواق الدولية في ظل أزمة النفط الحالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تجميع إحصائيات الصادرات الجزائرية وكل ما يتعلق بها مثل الحصة السوقية ونسبة مساهمتها في الصادرات العالمية، وتم حساب بعض المؤشرات التي تبين مدى تنافسية صادرات أي بلد مثل: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، ومؤشر التركيز ومؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة. **كلمات مفتاحية:** الصادرات، الأسواق الدولية، الميزة النسبية الظاهرة، التخصص، أزمة النفط.

Abstract

The aim of this study is to analyse the reality of Algerian exports competitive in international markets, as well as obstacles that prevented the realization of that, and the requirements of development and rehabilitation of competitiveness in international markets under the current oil crisis.

To achieve this goal has been collecting statistics Algerian exports and everything related to them like market share and share of world exports, and was also account for various indicators: revealed comparative advantage and concentration index and trade within the same industry, that show the competitiveness of exports from any country in international markets.

Keywords: Exports, international markets, revealed comparative advantage, concentration, oil crisis.

مقدمة:

إن التحدي الذي يواجهه الدول النامية المنتجة للنفط عموما والجزائر خصوصا هو جعل اقتصادها قادرا على المنافسة، وباعتبار التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة، خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، ومع تطور التبادل التجاري نظرا لاختلاف المزايا المختلفة بين الدول وازدياد حدة المنافسة في مختلف المجالات، وجب على الجزائر تقوية وتحسين تنافسية صادراتها السلعية خاصة وأن معظم صادراتها تتمثل في السلع الأولية "المحروقات" ويعد قيام اقتصاد تصدير غير نفطي بالجزائر خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه للحصول على العملة الصعبة اللازمة للتنمية الاقتصادية بشكل منتظم خصوصا أن المصادر الأخرى من صادرات النفط والغاز الطبيعي لا تتصف بالاستمرارية والاستقرار مع تكرار الازمات النفطية. وعليه نطرح الإشكالية الجوهرية: **ما هي المنتجات المصدرة التي تمتلك فيها الجزائر مزايا نسبية ظاهرة؟**

أهداف البحث:

نود من خلال هذا البحث تحقيق ما يلي:

- إبراز نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري والتهديدات التي قد تواجهه في الاقتصاد العالمي في ظل أزمة سعر النفط؛
- تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصادرات خارج المحروقات لتوضيح المزايا التنافسية للمنتوجات المصدرة في الأسواق الدولية؛
- حساب مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة لمعرفة الصلات التجارية ضمن نفس القطاعات؛
- محاولة الوصول إلى نتائج ذات أهمية بالنسبة لتطوير تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الأسواق الدولية وبالتالي تنويع هيكل الصادرات الجزائرية وتجنب الاعتماد المفرط على التصدير أحادي القطاع.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المتغيرات التي يتطرق لها الموضوع، إذ يعالج قضية مهمة ألا وهي تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية والتي تعتبر موضوعا مهما لتنمية الاقتصاد الجزائري من خلال دعم تنافسية الصادرات خارج المحروقات، خاصة في ظل الإمكانات غير مستغلة التي تزخر بها الجزائر واختلال هيكل الصادرات الذي تغلب عليه صادرات المحروقات.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث وتحقيق الأهداف المرجوة من دراستنا، قمنا بتقسيمه إلى:

- مكانة الجزائر العالمية بين الدول المصدرة للمحروقات؛
- تحليل منظومة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
- تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات المصدرة خارج المحروقات؛
- تطبيق مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة على القطاعات IIT؛
- أفاق تنويع الأسواق للمنتجات المصدرة من طرف الجزائر.

1. مكانة الجزائر العالمية بين الدول المصدرة للمحروقات:

تزخر الجزائر بثروات بترولية مهمة، يمكن القول إن النفط هو الركيزة الأساسية الوحيدة للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل وحده ما نسبته 60 في المائة من الميزانية العامة، كما أن ما يفوق 97 في المائة من صادرات الجزائر منحصرة في البترول والغاز الطبيعي. تبلغ العائدات المالية الناجمة عن بيع النفط 60 مليار دولار، ناهيك عن أن الجزائر تحتل المرتبة 15 عالمياً في احتياطي النفط بما يقارب 45 مليون طن، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج، و12 من حيث التصدير، ما يجعلها أحد الدول الأساسية في منظمة أوبك.¹

¹ - إحصائيات منظمة الدول المصدرة للبترول، OPEP

http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

بالإضافة إلى ذلك فالجزائر تملك أيضًا ثروات مهمة من الغاز، حيث تحتل المرتبة 5 من حيث الإنتاج والمرتبة 3 في التصدير في العالم، تدر عليها عائدات مالية تقدر بمليارات الدولارات سنويًا. وكان اكتشاف الخزانات الهائلة من النفط الصخري بمثابة “هبة إلهية” بالنسبة للجزائر خصوصًا مع استنفاد الكثير من آبار البترول وتراجع الأسعار الدولية.

الجدول رقم (1): الصادرات الإجمالية الجزائرية سعر البرميل بترول من سنة 2003-2015

السنة	الصادرات الاجمالية القيمة: (مليون دولار أمريكي)	سعر البرميل بترول/\$
2003	24612	28,1
2004	32083	36,05
2005	46001	50,64
2006	54613	61,08
2007	60163	69,08
2008	79298	94,45
2009	45194	61,06
2010	57053	77,45
2011	73489	107,46
2012	71866	109,45
2013	64974	105,87
2014	62956	96,29
2015	37787	49,49

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات موقع منظمة OPEC وموقع الجمارك الجزائرية: تاريخ الاطلاع

2016/02/04

<http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html>

http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

نلاحظ جليا أن انخفاض سعر برميل البترول أثرا بشكل كبير على صادرات الجزائر منذ بداية أزمة النفط سنة 2014 حيث انخفضت صادرات الجزائر الى النصف سنة 2015 مقارنة بسنة 2011، وقد أجرى المعهد البريطاني "نشاتام هاوس"² Chatham House دراسة حول النفط الجزائري، خلص في نهايتها إلى أن الأخير مهدد بالنضوب قبل سنة 2024، نتيجة تزايد الاستهلاك المطرد وتراجع الإنتاج، مما يحتم على الجزائر التفكير في استغلال احتياطات الغاز الصخري المكتشفة باستثمار تقنية التكسير الهيدروليكي رغم الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي تواجه السلطات الرسمية رفضًا لاستغلاله. وباعتبار التصدير يمثل أحد أشكال الولوج للأسواق الدولية بالإضافة إلى الإنتاج في الأسواق الدولية والتعاقد الانتاجي، التراخيص، الاستثمار المشترك، الاستثمار المباشر.³

أصبح من الوجوب تحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية تبرز التحديات التي تواجه الصادرات بصفة عامة وصادرات الجزائر خاصة، والتي اعتمدت لفترات طويلة في تجارتها على الموارد الطبيعية ولا زالت تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة حوالي 96% أما باقي الصادرات فلا تتجاوز 4%، و لأهمية تطوير المزايا التنافسية لصادرات الجزائر وجب البحث عن الاختلالات التنظيمية التي تحول دون وصول المنتج الجزائري للأسواق الدولية والتحديات التي تواجه التصدير والتطرق لبرامج تنمية وتخطيط الصادرات بالجزائر، لكن قبل هذا يجب إلقاء نظرة على مفهوم التنافسية ومؤشراتها التي استخدمت في صياغة تقارير دورية حول التنافسية الدولية ومن ثم تسليط الضوء على أداء الاقتصاد الجزائري في بعض المؤشرات العالمية.

2. تحليل منظومة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

إن التصدير يعتبر أحد أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، حيث يعني التصدير قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية إلى دول وأسواق عالمية

² - للمزيد من الاطلاع: [https://www.chathamhouse.org/about/structure/mena-](https://www.chathamhouse.org/about/structure/mena-programme/yemen-forum)

[programme/yemen-forum](https://www.chathamhouse.org/about/structure/mena-programme/yemen-forum)

³ - محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،

بدون رقم طبعة، 2002، ص:8.

ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها.

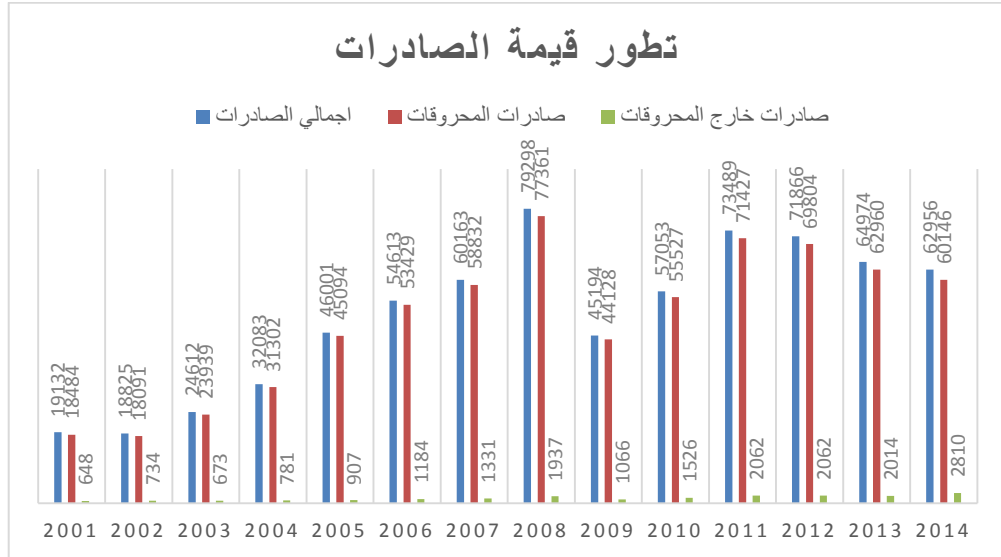
ويقع التصدير في إطار تشجيع التبادل التجاري بين الدول بما يحقق مصالح عديدة لأطراف التجارة الدولية (المصدرون والمستوردون)، نظرا لاختلاف المزايا النسبية والتنافسية لكل دولة. وكان هذا سبب اهتمامنا بالصادرات وتحليل منظومتها.

تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات:

لمعرفة تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات يجب التطرق لقيمة هذه الأخيرة مع تطور إجمالي الصادرات، خلال سنوات 2001-2014 والتي سنوضحها من خلال الشكل 01، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا بحيث تتراوح بين 1.97% كأدنى مساهمة في 2005 و 4.46% كأعلى مساهمة في 2014، و بهذا فإن قطاع المحروقات يهيمن بشكل شبه كلي على الصادرات إذ يحتل ما بين 95.53% و 98.02% من إجمالي الصادرات، لهذا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادراته من المحروقات، لكن و للأهمية البالغة لتنويع منظومة الصادرات لاجتناب تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط و حدوث أزمات من جهة، و تطوير باقي القطاعات خاصة مع بروز الطاقات المتجددة و محاولة الدول التخلي عن الطاقة الناتجة عن النفط من جهة أخرى. سنركز في بحثنا عن تنافسية الصادرات على الصادرات خارج المحروقات.

الشكل (1): تطور الصادرات خلال السنوات 2001-2014

(القيمة : مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة خارجية Algex وموقع الجمارك الجزائرية:

<http://www.algex.dz/content.php?art ID=1602&op=544>

<http://www.douane.gov.dz> , 24-11-2015, 21:00

3. تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات المصدرة خارج المحروقات

قبل حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات المصدرة خارج المحروقات يجب أولا إعطاء

مفهوم للتنافسية:

إن تحديد مفهوم التنافسية أمر في غاية الأهمية كونه يساعد في تحديد كيفية قياسها وبناء مؤشراتها.

1.3- تعريف التنافسية طبقا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE: " المدى الذي من

خلاله تنتج الدولة، وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تتنافس في الأسواق العالمية،

وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل " .

⁴ - OCDE: OECD Organisation for Economic Co-operation and Development.

لكن يبقى أن نشير إلى أن الانتقاد الذي يوجه إلى هذه الفئة هو ضعف نسبة الصادرات في الدخل القومي كما أشار إلى ذلك " كروجمان " (Krugman) في حالة الاقتصاد الأمريكي. قبل تطبيق مؤشرات التنافسية على الصادرات خارج المحروقات بين السنوات 2001 إلى غاية 2014، يجب أولا اختيار ومعرفة العينة المراد العمل عليها وبعض الإحصائيات الخاصة بها مثل: نمو قيمة صادرات المنتجات المصدرة في السنوات السالفة الذكر والميزان التجاري لها، وصادرات العالم من هذه المنتجات، وإجمالي الصادرات الجزائرية وإجمالي صادرات العالم... وغيرها. لذا نحاول في هذا المبحث الإلمام ببعض المعطيات الخاصة بالمنتجات المصدرة خارج المحروقات والتي يكون ميزانها التجاري موجب بمعنى آخر قيمة صادراتها تتجاوز قيمة وارداتها. ثم نطبق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على هذه المنتجات.

2.3- تحليل بعض المعطيات الخاصة بالمنتجات المصدرة خارج المحروقات:

يمكننا تلخيص أهم البيانات المتعلقة بالمنتجات المصدرة خارج المحروقات في الجدول الموالي:

الجدول (2): قائمة المنتجات الجزائرية المصدرة حسب تصنيف 4 أرقام لسنة 2014

رقم التصنيف HS4	المنتج	القيمة المصدرة في 2014 (ألف دولار)	الميزان التجاري	النسبة المصدرة من الصادرات العالمية %	المرتبة الصادرات العالمية	التركيز في البلدان المستوردة
2814	الأمونياك	570894	570845	6.5	5	0.23
3102	الأسمدة المعدنية أو كيميائية أزوتية	294007	256387	1.2	23	0.25
2902	الهيدروكربونات الحلقية	124412	122196	0.2	33	0.18
2510	فوسفات الكالسيوم (مذيبات النفط)	96483	96483	3.5	7	0.22
2905	الميثانول أو الكحول الإيثيلي ومشتقاته	47578	25195	0.1	42	0.56
2804	الهيدروجين، الغازات الخاملة وغيرها من العناصر غير المعدنية	47266	45470	0.4	26	0.84
0804	التمور، التين، الجوافة، الأناناس والمنغا	39005	36178	0.4	32	0.3

0.29	69	0.1	215	15414	المياه والمياه المعدنية، المياه الغازية، مضافة السكر	2202
0.25	49	0.2	13013	13036	جلود الأبقار والصالل من الخيول	4104
0.17	32	0.4	2322	8912	المواد من الجبس أو مركبات أساسها الجبس	6809
0.11	53	0.1	8617	8618	النفايات والخردة من الورق أو الورق المقوى	4707
0.69	14	2	8427	8427	جلود الأغنام أعدت بخلاف تلك متعلقة برقم 4109/4108	4105
0.26	26	0.2	6652	7811	فولاذ وفولاذ خام وما إلى ذلك	7201
0.49	29	0.1	6957	7727	زبدة وزيت الكاكاو	1804
0.3	31	0.3	5975	6081	الخروب، الطحالب والشمندر السكري وقصب السكر في شكل طازج أو جاف	1212
0.43	40	0.1	52	6032	الزنك الخام	7901
1	22	0.5	1074	5911	المشتقات أو المخلفات النفطية	2904
0.83	21	0.4	4385	4389	جلود الأغنام المحضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف	4112
1	58	0.1	3460	3835	اللبن والحليب الرائب واللبن الزبادي... إلخ	0403
0.62	71	0	332	3386	الرخويات بما في ذلك في قذيفة، حية، طازجة، ريفريج، تسونغ	0307
0.47	50	0.1	2670	2674	رماد والمخلفات المحتوية على معادن أو مركبات المعادن	2620
0.3	11	0.3	1834	2149	مواد الفلين الطبيعي	4503
0.52	20	0.2	1682	1750	كتل الفلين مع أو بدون مادة لاصقة	4504
0.27	7	1	1513	1526	الفلين الطبيعي الخام/ مجرد، النفايات الحبيبية	4501

4106	جلود الماعز محضرة بخلاف تلك المتعلقة برقم 4109/4108	1515	1515	0.3	42	0.36
1703	دبس السكر الناتج عن استخراج أو تكرير السكر	1384	1375	0.1	55	0.5
0301	الأسماك الحية	830	271	0	63	0.69
6310	الخرق، خيوط، حبال السفينة... إلخ	557	451	0.1	55	0.98
4113	جلود الماعز محضرة بعد الدباغة أو التجفيف	412	398	0	61	0.47
0207	اللحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل، طازجة أو مبردة أو مجمدة، من الدواجن الداخلة في بند 0105	237	180	0	97	0.22
1518	الدهون وزيت الحيوانات/نباتية والأجزاء المغلات، الأكسجين	163	94	0	81	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات موقع مركز إحصائيات التجارة العالمية على موقع التالي:

22-12-2015- www.intracen.org

يمكن تحليل الجول السابق على أساس قيم كل من الميزان التجاري، نسبة الصادرات من الصادرات

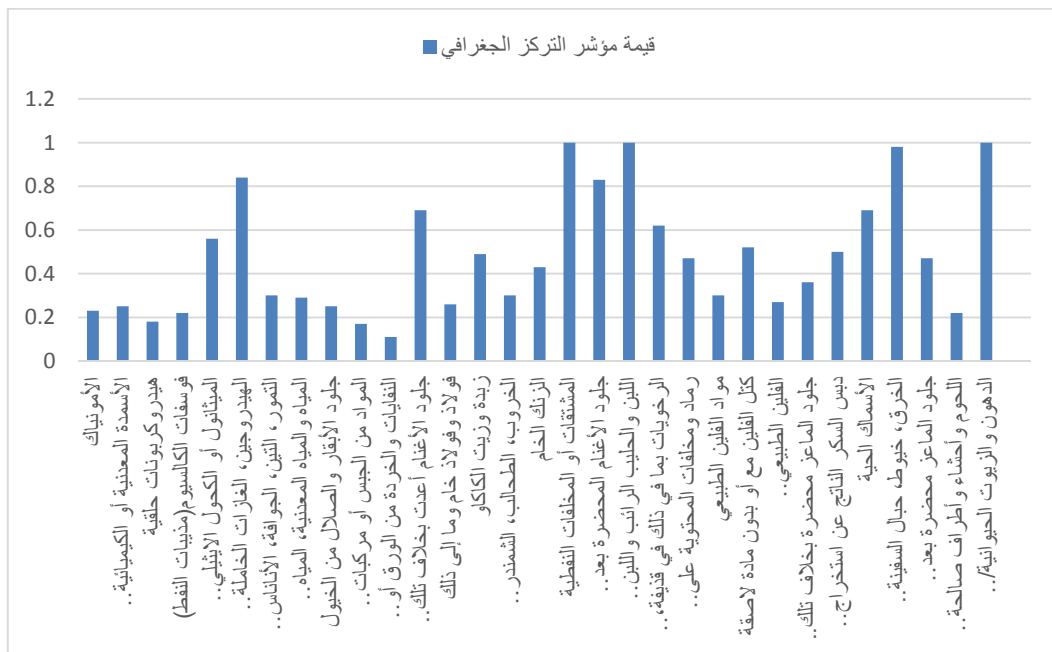
العالمية ومن حيث ترتيب المصدرين وتركز الصادرات في البلدان المستوردة.

- من حيث الميزان التجاري: لقد اخترنا عينة الصادرات ذات الميزان التجاري الموجب. من المنتجات ما

حقق الميزان التجاري لها فائض كبير مثل الأمونياك، يليه الأسمدة المعدنية أو كيميائية أزوتية، ثم كل من الهيدروكربونات الحلقية، فوسفات الكالسيوم، الميثانول، الهيدروجين والتمور. فهذه المجموعة ترتفع قيمة صادراتها بكثير عن قيمة وارداتها مما تحقق فائض في ميزان التجاري. أما باقي الصادرات فمنها ما تحقق فائضا متوسطا بالمقارنة مع المجموعة الأولى: جلود الأبقار والصلال من خيول، النفايات والخردة من الورق، جلود الأغنام أعدت بخلاف تلك متعلقة بالرقم 4109/4108، فولاذ وفولاذ الخام، زبدة وزيت الكاكاو، الخروب وغيرها من المنتجات، ومنها ما حقق ميزانها التجاري بالكاد فائضا أي أنها بدأت ترفع قيمة صادراتها أو تخفض من قيمة وارداتها منذ مدة قصيرة.

- من حيث نسبة الصادرات العالمية: نلاحظ أن الأمونياك يحتل نسبة 6.5% في الصادرات العالمية يليه فوسفات الكالسيوم (مذيبات النفط) بنسبة 3.5% و جلود الأغنام أعدت بخلاف تلك المتعلقة برقم 4109/4108 بنسبة 2% والأسمدة المعدنية أو كيميائية أزوتية بنسبة 1.2%، ثم الفلين الطبيعي الخام بنسبة 1%، والمشتقات أو مخلفات النفطية بنسبة 0.5%، ثم الهيدروجين، الغازات الحاملة وغيرها من العناصر غير معدنية، المواد من الجبس أو مركبات أساسها الجبس، جلود الأغنام المحضرة بعد الدباغة أو بعد التحفيف ب 0.4% لكل منهما، في حين باقي المنتوجات تتراوح نسبة مساهمتها في الصادرات العالمية بين (0.1-0.3) %.
- من حيث الترتيب في الصادرات العالمية: يحتل الأمونياك الرتبة 5 عالميا يليه فوسفات الكالسيوم والفلين الطبيعي الخام بالرتبة 7 عالميا، ثم مواد الفلين الطبيعي بالرتبة 11، جلود الأغنام أعدت بخلاف تلك متعلقة برم 4109/4108 بالرتبة 14، كتل الفلين مع أو بدون مادة لاصقة بالرتبة 20، جلود الأغنام المحضرة بعد الدباغة أو بعد التحفيف بالرتبة 21 وهي رتب تدعو للاهتمام بهذه المنتوجات.
- من حيث التركيز في البلدان المستوردة: للتوضيح أكثر نستخدم الشكل الموالي، حيث نلاحظ أن أن المنتوجات التي تمتلك أكثر تركيز في البلدان المستوردة تتمثل في المشتقات النفطية، الحليب ومشتقاته، الدهون والزيوت النباتية وحيوانية بتركيز 1، يليها الخرق، خيوط، حبال السفينة، جلود الأغنام المحضرة بعد الدباغة أو بعد التحفيف، الهيدروجين، الغازات الحاملة وغيرها من العناصر غير المعدنية بنسب تتراوح بين 0.83 و 0.98. ثم المنتوجات ذات التركيز المتوسط مثل الميثانول أو الكحول الايثيلي ومشتقاته، جلود الأغنام أعدت بخلاف تلك متعلقة برقم 4109/4108، الرخويات بما في ذلك في قذيفة حية طازجة...، ثم كتل الفلين مع أو بدون مادة لاصقة، دبس السكر الناتج عن استخراج أو تكرير السكر، الأسماك الحية بقيم تتراوح بين 0.5 إلى 0.69 أما باقي المنتوجات فيتراوح تركيزها بين 0.18 كأدنى تركيز و 0.38 كأعلى تركيز.

الشكل (2): تركيز المنتجات المصدرة في البلدان المستوردة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

يعود تركيز المنتجات لكون الكميات المصدرة قليلة وتتجه نحو سوق واحد أو اثنين على أكثر. فيما يجب أن يتوزع تركيز المنتجات على الأسواق المستوردة ولا يتركز على سوق واحد وذلك بغية تجنب الأخطار هذه الأسواق مما يستدعي كسب أسواق جديدة بدل التركيز على سوق واحد.

3.3- تقسيم المنتجات المصدرة إلى فئات سلعية:

إن المنتجات المصدرة خارج مجال المحروقات تقسم حسب مجموعات أو فئات سلعية. مع نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات كما يلي:⁵

- منتجات نصف منتهية (مصنعة) تمثل 74.36%.
- المنتجات الغذائية تمثل 18.54%.

⁵ Consulté le 05/12/2015. Sur ANDI 2015 : www.ANDI.DZ

- المنتجات الخام 5.03٪

- تجهيزات صناعية 1.25٪

- السلع الاستهلاكية غير الغذائية 0.76٪

ولصعوبة تحليل البيانات أو النتائج المحصل عليها ل 31 منتج ومقارنتها على حدا، يتم تشكيل منحنيات لكل فئة سلعية لتتمكن من مقارنتها والتعليق عليها، لتضييق حجم العينة تم تجميعها وأخذ 5 منتجات الأعلى قيمة لكل فئة سلعية:

أ- المنتجات النصف مصنعة تضم حسب ترتيب المنتجات في الجدول ما يلي:

- (2814) الأمونياك؛

- (2905) الميثانول أو الكحول الإيثيلي ومشتقاته؛

- (2804) الهيدروجين والغازات النادرة؛

- (3102) الأسمدة المعدنية أو الكيميائية أزوتية؛

- (2902) هيدروكربونات الحلقية.

ب-المنتجات الغذائية:

- (2202) المياه والمياه المعدنية والغازية؛

- (0804) التمور، التين، الأناناس، الجوافة، المنغلا..؛

- (1804) زبدة وزيت الكاكاو؛

- (1212) الخروب، الطحالب والشمندر السكري وقصب السكر في شكل طازج أو جاف؛

- (0403) اللبن والحليب الرائب واللبن الزبادي...إلخ.

ت- المنتجات الخام

- (2510) فوسفات الكالسيوم؛

- (7201) فولاذ وفولاذ خام وما إلى ذلك؛

- (4501) الفلين الطبيعي الخام/ مجرد، النفايات الحبيبية؛

- (1518) الدهون والزيوت الحيوانية/نباتية.

4.3- تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

بعد التفصيل في طبيعة المنتجات المصدرة خارج المحروقات ذات التصنيف السلعي 4 أرقام والتي كان ميزانها التجاري موجب مع قيمة صادراتها لسنة 2014 وحصتها من الصادرات العالمية، وتركيز المنتجات في البلدان المستوردة، وتحليل المعطيات. يبقى أمامنا حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات المصدرة والمذكورة في الجدول السابق للسنوات من 2001 إلى 2014. ثم نمثل المنحنيات حسب كل فئة سلعية.

أولاً: تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات نصف المصنعة
حسب العلاقة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij}/X_i}{X_{wj}/X_w}$$

حيث تعني X_{ij} و X_{wj} الصادرات العالمية و صادرات الدولة من السلعة j.

كما أن X_i و X_w هي صادرات الكلية للدولة والعالم.

عندما تكون RCA أكبر من 1 فإن البلد يملك ميزة نسبية ظاهرة في منتج المدروس.

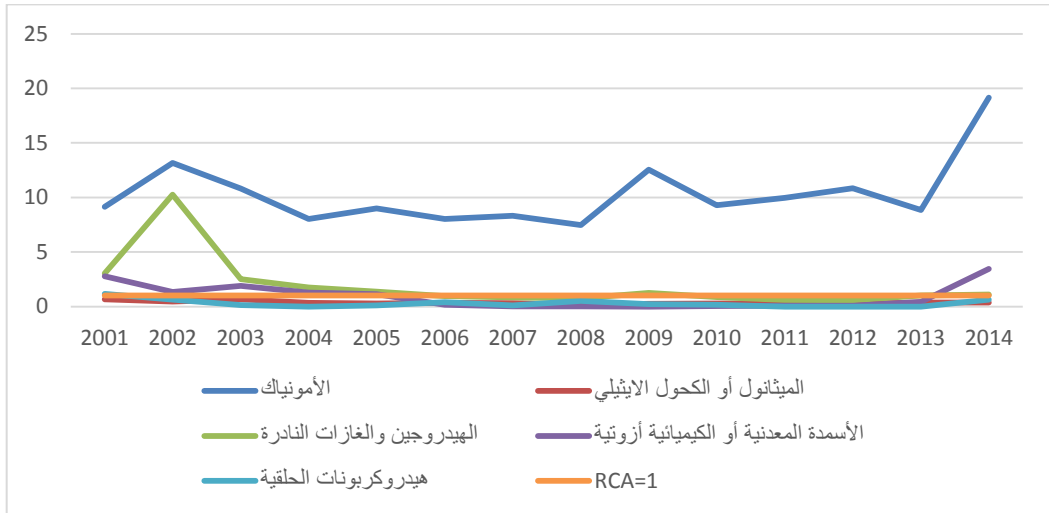
نلاحظ من الشكل (03) أنه في سنة 2002 ارتفعت المزايا النسبية لأغلب المنتجات نصف المصنعة، حيث بلغت بعض المزايا قيما قصوى كالأمونياك 13.15، الهيدروجين والغازات النادرة 10.26، بينما انخفضت الميزة النسبية الظاهرة لكل من الميثانول أو الكحول الايثيلي ومشتقاته 0.47 والأسمدة المعدنية أو الكيميائية الأزوتية 1.33 والهيدروكربونات الحلقية 0.62 لنفس السنة.

أيضا شهدت سنة 2009 ارتفاع الميزة النسبية الظاهرة للأمونياك 12.54، وانعدام الميزة النسبية الظاهرة للأسمدة المعدنية أو الكيميائية أزوتية. كما شهدت الميزة النسبية الظاهرة انخفاضاً في 2013 للأمونياك 8.85 وانعدام هيدروكربونات الحلقية. بينما اكتسبت كل من الأمونياك والهيدروجين والغازات

النادرة، الأسمدة المعدنية أو الكيميائية أزوتية ميزة نسبية ظاهرة في 2014. وارتفعت الميزة النسبية الظاهرة للهيدروكربونات الحلقية إلى 0.62 في نفس السنة.

بالنسبة للمنتوجات نصف المصنعة فإن المنتجات امتلكت ميزة نسبية ظاهرة طوال فترة الدراسة تتمثل في الأمونياك والهيدروجين والغازات النادرة، الأسمدة المعدنية أو الكيميائية أزوتية، بينما كانت الميزة النسبية الظاهرة متدببة بالنسبة لكل من الميثانول وهيدروكربونات الحلقية أما باقي المنتجات فكانت الميزة النسبية الظاهرة لها ضعيفة جدا.

الشكل (3): الميزة النسبية الظاهرة للمنتوجات المصدرة نصف المصنعة



المصدر: من إعداد الباحثين بعد حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات المصدرة.

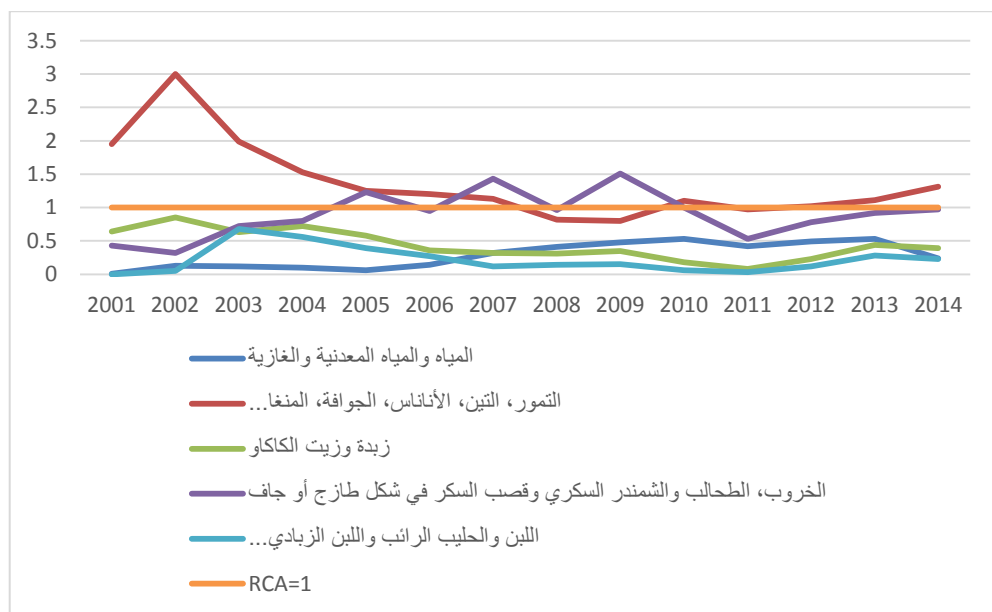
ثانيا: تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات الغذائية: يوضحه الشكل الموالي:

بالنسبة للمنتوجات الغذائية فإن التمور بلغت الميزة النسبية الظاهرة أعلى قيمها 3 سنة 2002، ثم انخفضت حيث تراوحت بين 0.80 و1.99 لباقي السنوات.

بينما اكتسبت الخروب، الطحالب والشمندر السكري وقصب السكر في شكل طازج أو جاف ميزة نسبية ظاهرة مؤقتة في السنوات 2005، 2007، 2009 و 2010 حيث بلغت 1.23، 1.43، 1.51، 1.

إذا بالنسبة للمنتوجات الغذائية المصدرة فإن التمور، التين، الأناناس، الجوافة، المنغاف... تمتلك ميزة نسبية ظاهرة مستدامة بينما الخروب، الطحالب والشمندر السكري وقصب السكر في شكل طازج أو جاف تملك ميزة نسبية ظاهرة متذبذبة، في حين أن المنتجات: زبدة وزيت الكاكاو ومشتقات الحليب والمياه والمياه المعدنية والغازية تمتلك مزايا محتملة.

الشكل (4): الميزة النسبية الظاهرة للمنتوجات الغذائية المصدرة



المصدر: من إعداد الباحثين بعد حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

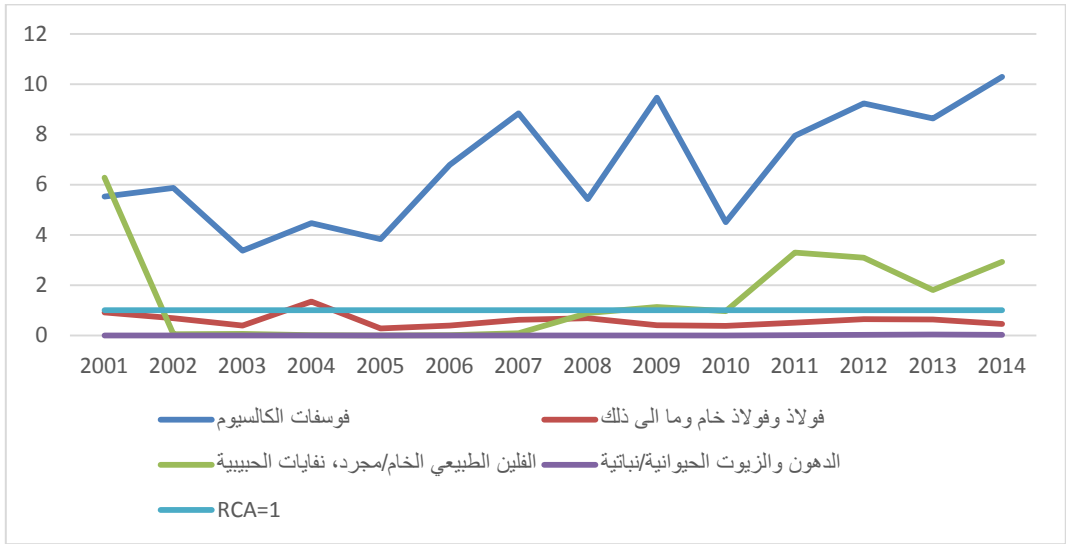
ثالثا: تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على المنتجات الخام: من خلال النتائج المحصل عليها للميزة النسبية الظاهرة للمنتوجات الخام المثلثة في الشكل الموالي، نلاحظ أن فوسفات الكالسيوم يمتلك ميزة نسبية ظاهرة قوية ومستدامة شهدت ارتفاعات متتالية بالقيم 8.84، 9.46، 9.23، 10.29

للسنوات 2007، 2012، 2009 و 2014. وفي العموم تراوحت بين 3.37 كأدنى قيمة و 10.29 كأعلى قيمة لها.

الفلين الخام انعدمت الميزة النسبية الظاهرة له طيلة السنوات 2002 إلى غاية 2008. لتعود إلى الارتفاع ما بين 1.13 و 3.29 خلال الفترة بين 2009 و 2014.

بالنسبة للمنتوجات الخام يمتلك فوسفات الكالسيوم ميزة مستدامة بينما الفلين الطبيعي الخام ميزة متذبذبة، أما الفولاذ الخام لديه ميزة محتملة.

الشكل (5): الميزة النسبية الظاهرة للمنتوجات الخام المصدرة



المصدر: من إعداد الباحثين بعد حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

4. تطبيق مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة على القطاعات IIT: ⁶

بعد تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، وتحليل بعض المؤشرات الخاصة بالقطاعات المنشورة عن مركز إحصائيات التجارة العالمية، يبقى السؤال المطروح: هل هناك تجارة ضمن نفس الصناعات أو القطاعات؟ وللإجابة على هذا السؤال يتوجب علينا القيام بتطبيق مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة،

⁶ Intra-industry trade: IIT

والذي تمت الإشارة إلى طريقة حسابه في فصل الأول. فهو يحسب على مستوى القطاعات أي بحسب التصنيف السلعي HS2.

1.4- تحديد الصناعات التي يطبق عليها المؤشر IIT

جرى حساب المؤشر بالنسبة للمجموعات السلعية حسب التصنيف السلعي لرقمين والذي يعتبر الأقرب إلى القطاع التصنيعي، لأنه من الواجب تحليل مؤشر التجارة داخل نفس الصناعات بالإحالة إلى التصنيف الدولي الموحد HS2.

الجدول (3): الصناعات حسب التصنيف السلعي HS2

المنتج	HS2
قطاع المنتجات النصف مصنعة	
المعادن وبقايا الرماد	26
مواد كيميائية ومركبات معدنية غير عضوية	28
مواد كيميائية عضوية	29
الأسمدة	31
جلود (غير الفراء)	41
الفلين ومواد الفلين	45
مصنوعات من حجر أو جبس أو اسمنت أو مواد مماثلة	68
الزنك ومواد الزنك	79
قطاع المنتجات الغذائية	
اللحوم وأحشاء وأطراف غذائية	02
منتجات الألبان، الطيور، البيض، العسل الطبيعي	04
الخضروات، النباتات، الجذور والدرنات الغذائية	07
الفواكه الصالحة للأكل، الحمضيات، البطيخ	08
منتجات الطحين، الشعير، النشويات ومنتجات النشا	11
البذور والثمار الزيتية، الحبوب والفواكه المختلفة	12
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومخلفاتها	15

السكر والمصنوعات السكرية	17
الكافو ومحضراته	18
محضرات من قاعدة نشوية، أو قمح، حبوب	19
المشروبات والمشروبات الكحولية والخل	22
قطاع المنتجات الخام	
الملح والكبريت، أتربة أو أحجار الكلس أو الاسمنت	25
الحديد وصلب	72

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مركز إحصائيات التجارة العالمية على موقع

www.intracen.org - 12 /12/2015 – 23: 45

2.4- تطبيق مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة:

يشير مؤشر التجارة داخل نفس الصناعات إلى تبادل المنتجات المماثلة والتابعة لنفس الصناعة في التجارة الدولية، ويقاس هذا المؤشر مدى اندماج الصادرات السلعية في الأسواق المستهدفة. لنتمكن من تحليل النتائج المحصل عليها ومقارنتها نحسب قيمة المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$IIT_i = \frac{[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]}{(X_i + M_i)}$$

X_i : الصادرات من السلعة (الصناعة)

M_i : الواردات من السلعة (الصناعة)

$X_i - M_i$: يمثل التجارة بين الصناعات

$(X_i + M_i)$: قيمة التجارة في نفس الصناعة

$[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]$: قيمة التجارة داخل نفس الصناعة (كل التجارة لا تمثل تبادلا بين مختلف الصناعات)

$IIT=0$: عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

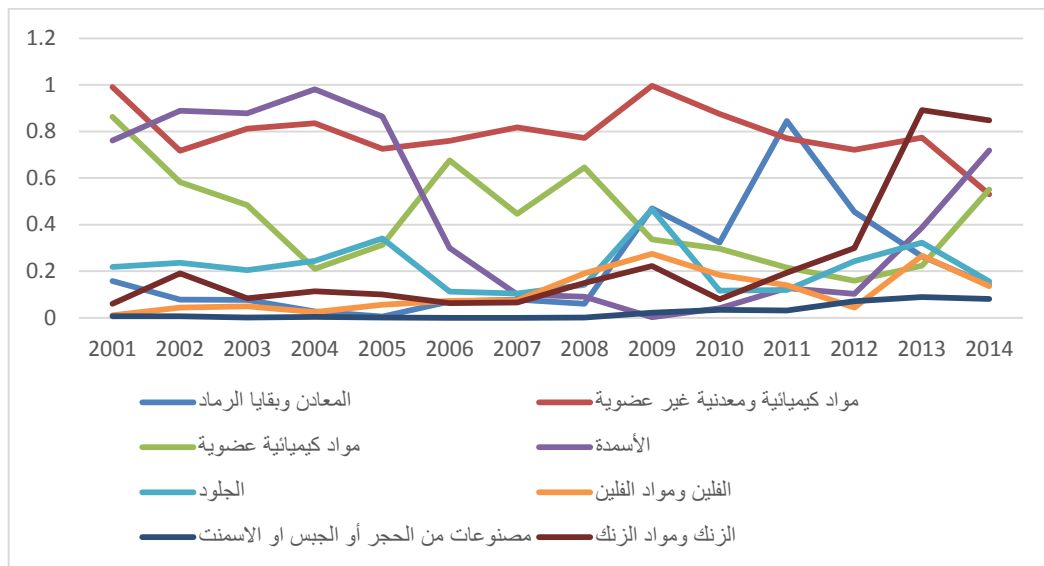
ثم تمثل المنحنيات البيانية لمؤشر التجارة ضمن كل صناعة لكل قطاع.

أولاً: مؤشر التجارة ضمن الصناعة للقطاعات نصف المصنعة

حسب الجدول السابق تم تجميع الصناعات داخل القطاعات التي تنتمي إليها، وبعد القيام بتطبيق

مؤشر IIT قمنا بتمثيل المنحنيات التالية:

الشكل (06): مؤشر التجارة ضمن الصناعة للقطاعات نصف المصنعة



المصدر: من إعداد الباحثين بعد حساب مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة يختلف من صناعة لأخرى،

أحيانا قارب 1 بالنسبة للأسمدة، المواد الكيميائية العضوية، المعادن وبقايا الرماد، الزنك ومواد الزنك، المواد الكيميائية غير العضوية.

- الأسمدة: ارتفع المؤشر من 2001 إلى 2005 حيث بلغ 0.86 ثم بدأ بالانخفاض، وارتفع في 2014 ليلبلغ 0.71، أي أن التجارة متوفرة في صناعة الأسمدة؛

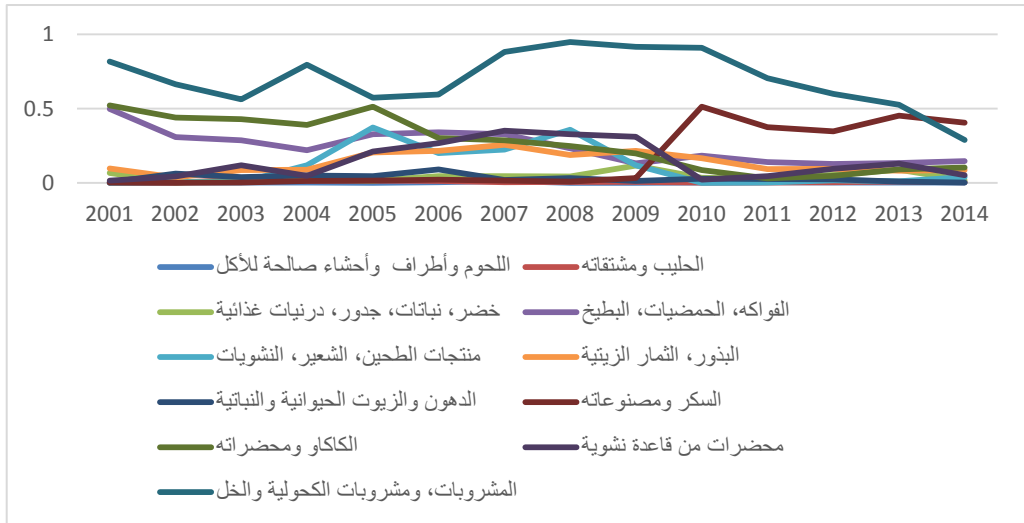
- مواد كيميائية ومعدنية غير عضوية: شهد المؤشر أعلى قيمة 0.99 سنة 2001 و2009 ثم تناقص إلى قيم تتراوح بين 0.53 و0.87 كأعلى قيمة، أي أن التجارة متوفرة في مواد كيميائية ومعدنية غير عضوية؛

- المعادن وبقايا الرماد: في الغالب لم يشهد القطاع تجارة ضمن نفس الصناعة إلا سنة 2011 أين اقترب المؤشر من 1 بقيمة 0.84؛
 - الجلود: بلغ المؤشر أعلى قيمة له سنة 2009 ثم انخفض ليبلغ قيمة 0.15 سنة 2014؛
 - الزنك ومواد الزنك: ارتفع سنتي 2013 و 2014 ليبلغ أعلى قيم له 0.89 و 0.84 على التوالي؛
 - المواد الكيميائية العضوية: كانت حركة مؤشر متذبذبة لتبلغ قيمة 0.55 سنة 2014؛
 - بينما باقي الصناعات لا تمثل التجارة ضمنها سوى قيم ضعيفة.
- وخلاصة القول أن مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة لم يتجاوز 1 في أي منتج نصف مصنع، رغم اقترابه منه. أي أن قيمة الصادرات ضمن نفس الصناعة تقارب قيمة الواردات، وإن استمر المؤشر بالنمو لبعض الصناعات يمكن التخصص في تصديرها.

ثانيا: تطبيق مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة للصناعات الغذائية

النتائج المحصل عليها بعد حساب مؤشر IIT للصناعات الغذائية يبينها الشكل التالي:

الشكل (07): مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة للصناعات الغذائية



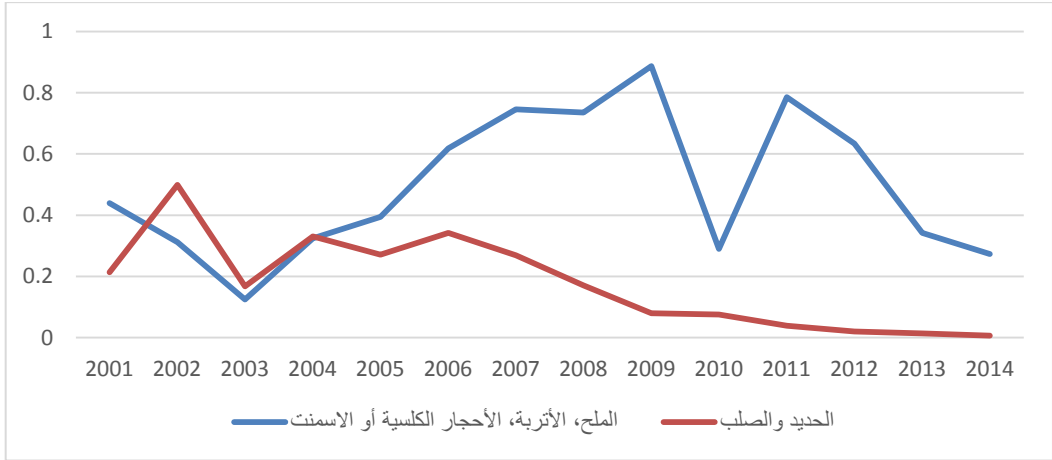
المصدر: من إعداد الباحثين بعد حساب مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة.

من خلال النتائج المحصل عليها لمؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة للصناعات الغذائية نلاحظ أن الصناعة الوحيدة التي توجد فيها تجارة أي يقترب المؤشر 1 هي مشروبات والمشروبات الكحولية والخل، لتعود لتتخفّف بشكل كبير في 2014 لتصل إلى 0.28 جراء القوانين الجديدة المتعلقة بالكحوليات. أما باقي الصناعات الغذائية فالتجارة تكاد تنعدم ضمنها لأن المؤشر أقل من 1.

ثالثا: مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة للصناعات الخام

بعد حساب مؤشر التجارة ضمن الصناعات الخام تم تمثيلها في الشكل الموالي:

الشكل (08): مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة للقطاعات الخام



المصدر: من إعداد الباحثين بعد حساب مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة.

مؤشر التجارة ضمن الصناعة الخام أقل من 1 بالنسبة لكلا الصناعتين، لكنه يقترب من 1 في صناعة الملح، الأتربة، الأحجار الكلسية أو الاسمنت أي أن فرصة التجارة ضمن هذه الصناعة أكبر من التجارة ضمن الحديد والصلب الذي تفوق وارداته قيمة صادراته طيلة السنوات.

3.4- تطبيق المؤشر الكلي المجمع AIIT⁷

لقد طبقنا مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة على المنتوجات المصدرة التي اخترناها على أساس أن

ميزانها التجاري موجب. لكن يبقى أن نحسب المؤشر المجمع أو الكلي والذي يساوي:⁸

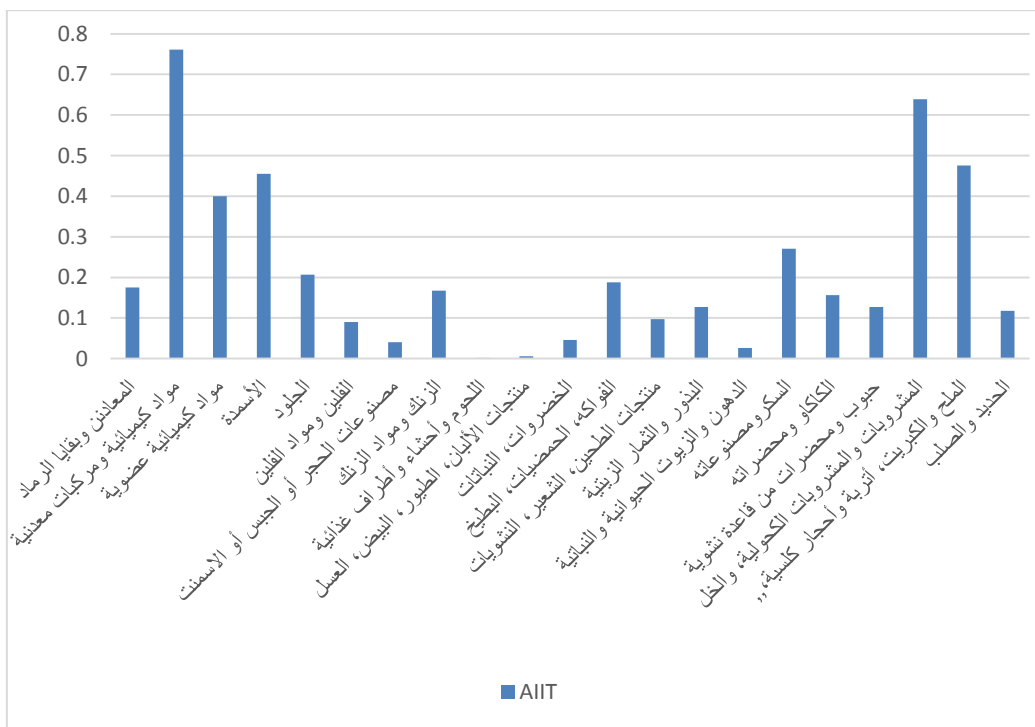
⁷ Intra-industry trade: AIIT

$$AIIT = \frac{\sum_{i=1}^n (xi + Mi) - \sum_{i=1}^n |xi - Mi|}{\sum_{i=1}^n (xi + Mi)}$$

حيث n: تمثل السنوات.

i : السلعة، x_i : الصادرات من السلعة i و M_i الواردات من السلعة.

الشكل (09): المؤشر المجمع للتجارة ضمن نفس الصناعة لجميع الصناعات



المصدر: من إعداد الباحثين بعد حساب المؤشر المجمع للتجارة ضمن نفس الصناعة لجميع الصناعات.

إن مؤشر المجمع لكل الصناعات المصدرة يبين عدم وجود تجارة ضمن أي قطاع أو صناعة، لكن المؤشر يأخذ قيم كبيرة في مواد كيميائية ومركبات المعدنية والمشروبات، والمشروبات الكحولية والخل، ثم يليه الملح والكبريت، أتربة وأحجار الكلسية بقيم 0.76 و 0.63 و 0.47 على التوالي، والتي يمكن استغلالها

⁸ حسان خضر، مؤشرات أداة التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص: 9.

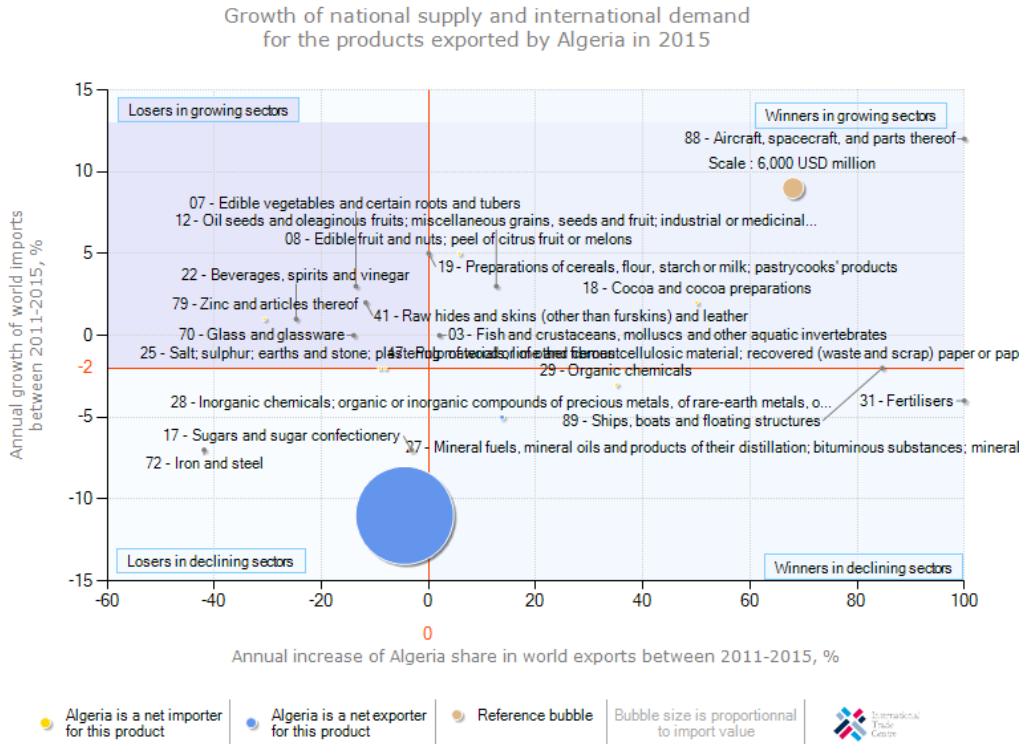
وتنمية التجارة ضمنها أو التخصّص في تصديرها، أما باقي الصناعات فأظهر المؤشر ضعف كبير في التجارة داخلها مما يصعب التخصّص في تصدير منتجاتها.

5. أفاق تنويع الأسواق للمنتجات المصدرة من طرف الجزائر:

لمعرفة وجهة المنتجات المصدرة ومدى تماشيها مع الطلب العالمي وأيضا نموها في الأسواق التقليدية أو الجديدة، نستعرض الأشكال التالية لقاعدة البيانات التجارية.

1.5- نمو المعروض الوطني والطلب العالمي من المنتجات المصدرة من طرف الجزائر:

الشكل(10): نمو العرض الوطني والطلب العالمي للمنتجات المصدرة من طرف الجزائر لسنة 2015



المصدر: منقول عن موقع قاعدة البيانات الإحصائية

<http://www.intrecen.org/country/Algeria/Sector-Trade-Performance>
28/03/2016- 21:00

حسب التصنيف السلعي لرقمين. نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الصادرات الجزائرية من المحروقات انخفضت إلى 4.49٪ وأن تطور واردات عالم من محروقات خلال فترة 2011-2015 هو -11٪، كما نلاحظ لون الأزرق لأن الجزائر مصدر تام للمحروقات.

ونلاحظ أن النمو السنوي للصادرات الجزائرية من مواد الكيميائية ومركبات معدنية غير عضوية (28) نحو العالم يقدر بـ 14.74٪ ونمو السنوي للواردات عالمية من مواد الكيميائية ومركبات معدنية غير عضوية يقدر بـ -5٪ ولون الأزرق لأن الجزائر هو مصدر تام لهذا المنتج.

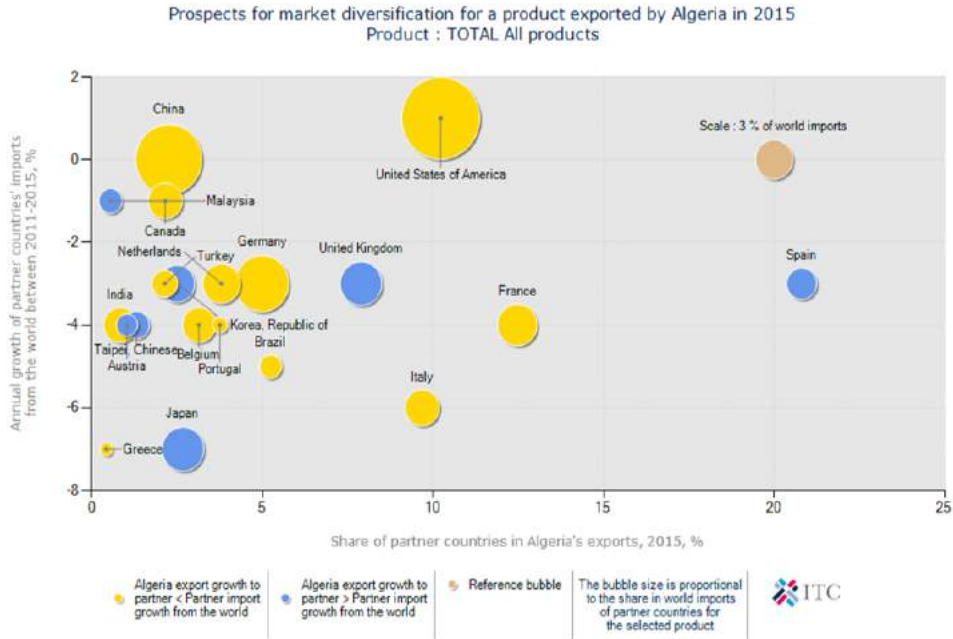
أما بالنسبة للمواد كيميائية عضوية (29) فإن النمو السنوي للصادرات الجزائرية نحو العالم هو 32.29٪ والنمو السنوي للواردات العالمية هو -4٪، لون الأصفر لأن الجزائر يعتبر مستورد تام لهذا المنتج.

2.5- أسواق المنتجات المصدرة من طرف الجزائر سنة 2015

نلاحظ أن 3.8٪ من صادرات الجزائر موجهة لدولة هولندا كما نلاحظ أن نمو واردات هولندا السنوي من 2011 إلى 2015 يقدر بـ -3٪ حيث تمثل واردات هولندا من الواردات العالمية 3.1٪، دائرة صفراء لأن نمو صادرات الجزائرية لهولندا أقل من نمو واردات هولندا من عالم.

كما نلاحظ أن حصة واردات اسبانيا من الصادرات الجزائرية تقدر بـ 20.8٪ ونلاحظ أن النمو السنوي لواردات اسبانيا من 2011 إلى 2015 هو -3٪ كما تمثل واردات اسبانيا من الواردات العالمية 1.9٪، دائرة زرقاء لأن نمو صادرات الجزائرية نحو اسبانيا أكبر من نمو واردات اسبانيا من العالم (أنظر الشكل 11).

الشكل (11): أسواق المنتجات المصدرة من طرف الجزائر سنة 2015



المصدر: نقلا عن موقع قاعدة البيانات

<http://www.intracen.org/country/Algeria/General-Trade-Performance>
28/03/2016- 21:00

خاتمة:

بعد تحليل منظومة الصادرات الجزائرية تبين لنا أن قطاع المحروقات يهيمن بشكل شبه كلي على الصادرات إذ يحتل نسبة 96% من إجمالي الصادرات وهذا يدل على تبعية الاقتصاد الجزائري شبه مطلقة لقطاع المحروقات وتحتل سلع نصف مصنعة أكبر نسبة في الصادرات خارج المحروقات وتعد هولندا أكبر زبون للصادرات الجزائرية خارج المحروقات تليها كل من فرنسا وإسبانيا.

من خلال تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا حضنا أن بعض المنتجات امتلكت مزايا نسبية ظاهرة طوال فترة الدراسة مثل الأمونياك بالنسبة للمنتوجات نصف

مصنعة والتمور بالنسبة للمنتوجات غذائية وفوسفات الكالسيوم بالنسبة للمنتوجات الخام، والبعض الآخر كانت مزاياه متذبذبة، ومنها ما استجدت له مزايا نسبية ظاهرة أو له مزايا محتملة.

في حين حقق مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة قيمة قريبة من 1 في المواد الكيميائية والمعدنية الغير عضوية للقطاعات نصف مصنعة والمشروبات والمشروبات الكحولية والخل بالنسبة للصناعات الغذائية، وهو ما أظهره أيضا المؤشر المجمع بالإضافة إلى الملح والكبريت الذي لديه احتمال اندماج تجارته مع التجارة العالمية.

كما حللنا بعض المؤشرات والأشكال المنشورة من طرف قاعدة البيانات Trade Com فالمؤشرات بينت توزيع منتوجات على أربع مناطق قسمت على شكل الاتي: تحقيق أرباح في قطاعات واعدة مثل منتجات الطحين، الشعير، النشويات ومنتجات النشا (11)، تحقيق أرباح في قطاعات تشهد حالة تراجع مثل الأسمدة (31)، تكبد خسارة في قطاعات واعدة مثل الجلود (41) وتكبد خسارة في قطاعات تشهد حالة تراجع مثل حديد وصلب (72).

نتائج البحث:

بعد الدراسة والتحليل لموضوع البحث من مختلف الجوانب وفقا للإشكالية المطروحة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تشهد الأغذية المصنعة أكبر نسبة نمو في الصادرات خارج المحروقات بينما تحتل المنتوجات نصف المصنعة أكبر حصة من الصادرات خارج المحروقات؛
- بعد تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصادرات خارج المحروقات تبين أن بعض المنتوجات امتلكت مزايا نسبية ظاهرة طوال فترة الدراسة، والبعض الآخر كانت ميزته النسبية الظاهرة متذبذبة ومن المنتوجات ما استجدت له ميزة نسبية ظاهرة؛

- وأظهر مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة ديناميكية التجارة في صناعة المشروبات والمشروبات الكحولية ومواد الكيماائية والمعدنية الغير عضوية، بالإضافة لصناعة الملح والكبريت كما تبين من خلال مؤشر التجارة ضمن نفس الصناعة المجمع.
- يصنف قطاع المحروقات ضمن القطاعات الخاسرة؛
- تملك الصناعات، الأمدة، الجلود ومحضرات من قواعد نشوية إمكانات محتملة جيدة للتصدير.

توصيات واقتراحات:

- زرع ثقافة التصدير والقضاء على الكثير من المعوقات للتصدير غير الرسمية؛
- تدعيم التكنولوجيا وتشجيع الابتكار وتقوية البنى التحتية؛
- يجب الاهتمام بالمنتجات التي تمتلك ميزة نسبية ظاهرة والعمل على ترقية قطاعاتها والتخصص في تصديرها، وكذا تحقيق ميزة نسبية ظاهرة في قطاعات أخرى خاصة تلك التي تمتلك فيها مزايا محتملة؛
- توزيع المنتجات المصدرة على أسواق مختلفة والتي تمتلك فيها الصادرات الميزة النسبية الظاهرة وتجنب التركيز الجغرافي للصادرات؛
- الاهتمام بتنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية وإنشاء مراكز للبحث ودراسات في هذا مجال.

قائمة المراجع:

مؤلفات:

1. حسان خضر، مؤشرات أداة التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
2. محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، بدون رقم الطبعة، 2002.

مصادر أخرى:

3. <http://www.algex.dz/content.php?artID=1602&op=544>
4. <http://www.algex.dz/content.php?artID=1603&op=544>

5. <https://www.chathamhouse.org/about/structure/mena-programme/yemen-forum>
6. <http://www.douane.gov.dz>
7. <http://www.intracen.org>
8. <http://www.intrecen.org/country/Algeria/> Sector-Trade-Performance
9. http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

دراسة أثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي في الدول النامية

للفترة ما بين 1960-2014

د. بن قانة إسماعيل

أستاذ محاضر (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

بريد إلكتروني: benggana@gmail.com

د. سلامي أحمد

أستاذ محاضر (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

بريد إلكتروني: sellami.ahmed.78@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إعادة طرح قضية السكان وأثرهم على التنمية وتحديدًا بالدول النامية في شكل جديد يحاول إيجاد حل توافقي للجدلية القائلة بأن السكان هم العنصر الأساسي للرفق بأى تنمية إذا ما تم تعليمهم وترقية تفكيرهم، أم أنهم المثلث لها، بالنظر للكثير من الأوجه السلبية التي تظهر في أفعالهم وممارساتهم.

وتوصلت الدراسة قياسيا على بيانات عينة من بلدان العالم النامي أن زيادتهم السكانية بهذه الوتيرة تتناسب عكسيا مع نموهم الاقتصادي على المدى القصير، المتوسط والطويل وهو ما يوافق آراء المتشائمين، ويعطي صورة مستقبلية لحالة هذه الدول شعوبا وحكومات من أن تغيير من سياساتها السكانية والاقتصادية.

كلمات مفتاحية: السكان، التنمية، الانفجار الديمغرافي، الدول النامية، نماذج الانحدار الذاتي، نماذج بائل

Abstract:

This paper aims to re-launch the issue of population and its impact on development, particularly in developing countries in a new form of trying to find a compromise solution to the dialectical theory that the population is a

key element for the advancement of any development if they are taught and upgrade their thinking, or whether they damper her, given the many negative aspects that appear in their actions and practices.

And reached a record study on a sample of countries in the developing world data that population increase this rate is inversely proportional to their economic growth in the short term, medium and long which corresponds to the views of the pessimists, it gives a futuristic picture of the situation of these countries peoples and governments of the change of the demographic and economic policies.

Keywords: Population, development, demographic explosion, the developing countries, VAR models, panel models .

مقدمة:

أدت ظاهرة الانفجار السكاني في البلدان النامية إلى تعاظم الاهتمام بها كمشكلة قومية وعالمية ، يتفاوت حجمها ضمن هذه البلدان متخذة أبعادا مختلفة، وطرحت تساؤلات عديدة حول الضغوط الشديدة التي يسببها التسارع الكبير في النمو السكاني على الموارد الاقتصادية للكرة الأرضية وخصوصا الموارد القابلة للنضوب، وتأثير ذلك على تراجع المستويات المعيشية المتحققة في العديد من البلدان ما لم يتم التحكم في معدلات النمو السكاني.

ويطرح البعض من المفكرين في البلدان المتطورة أن الاكتظاظ السكاني هو السبب الرئيسي للفقر والتخلف، وان إبطاء النمو السكاني هو شرط أساسي مسبق للتنمية الاقتصادية، بينما يطرح مفكرون من البلدان النامية بأن السبب الحقيقي لذلك هو التوزيع غير المتكافئ للثروة ذلك لأن الاكتظاظ السكاني هو علامة على التخلف وليس سببا له.

كما أدى احتدام ذلك الجدل إلى زحر الفكر التنموي بالعديد من النظريات والدراسات والمعالجات، وأصبحت الاستراتيجيات والسياسات السكانية من المحاور الأساسية للتنمية.

في هذه الورقة البحثية سنحاول الفصل في ذلك الجدال أو على الأقل التقليل من حدته من خلال التحقق قياسيا من إمكانية وجود أثر للزيادة السكانية على النمو الاقتصادي من عدمها لعدد من الدول النامية المنتشرة في العالم في إشكالية أردنا طرحها في السؤال التالي:

هل يؤثر النمو السكاني في مستويات النمو الاقتصادي لدول العالم النامي للفترة

ما بين 1960 إلى 2014 ؟

قصداً الإجابة على هذا السؤال فقد جزأناه إلى عديد الأسئلة الفرعية التي نحاول الإجابة عليها

وهي:

- كيف يتأثر النمو الاقتصادي بالنمو الديمغرافي حسب مختلف المنظرين والدراسات، ولماذا تتجه دائماً الاتهامات إلى الدول النامية على أنها هي المساهمة في إرساء العلاقة العكسية بين هذين المتغيرين؟
- هل توجد علاقة أو أكثر ذات دلالة إحصائية لأثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي في الدول النامية ؟

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث في كونه يعيد لنا طرح موضوع لطالما عرف جدلاً كبيراً بين أوساط المفكرين والباحثين في العديد من العلوم الاجتماعية كل من زاويته، غير أن الخصوصية التي سيتم بها طرح هذا الموضوع في هذه المرة تكمن في اختيارنا لعدد معتبر من دول العالم خصوصاً النامي منه ومن تم استخدام أدوات إحصائية رياضية لقياس التحقق من وجود أثر ما بين السكان والتنمية ومقدار هذا الأثر - أن وجد - وكيف يتوزع.

المنهج المتبع:

وفي إجابة على أسئلة الموضوع وغيرها من الاستفهامات ذات العلاقة فقد اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة السكانية وإيضاح الآثار الناجمة عنها ومدى وتأثيره على النمو الاقتصادي سواء بالإيجاب أو بالسلب، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي

لاختبار أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام طرق بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج بانل)، على أن هذه الدراسة تستمد بياناتها عن المتغيرين من إحصاءات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذا صندوق النقد الدولي.

الأدبيات النظرية:

لما بدأ عدد سكان العالم يرتفع بنسب نمو عالية، خلافا لما كانت عليه الزيادة السكانية في الحضارات والعصور القديمة عندما كانت تنمو بخطى طفيفة، لذلك اختلف المختصون مابين متشائم ومتفائل ومحايدين لهذه الزيادة من حيث علاقتها بالنمو الاقتصادي والإنتاج ويمكن تصنيف هذه الاختلافات في الرؤى التالية:

أ- الرؤية الغربية للسكان والنمو الاقتصادي:

لقد بدا الخوف من تيار الكلاسيك التقليديين أمثال "مالتوس" وكذا "ريكاردو" وادم سميث من أن لا تكفي الموارد المحدودة في الطبيعة الحاجات المتنوعة والمتزايدة للسكان، يقول ادم سميث¹: إن السكان يتزايدون دائما إلى الحد الذي يهبط بمستوى المعيشة إلى حد الكفاف.

فالثورة الصناعية في انكلترا وما صاحبها من تطور هائل في التقنية مس ذلك أيضا العنصر البشري، فبين 1701 و 1841 فقط تضاعف عدد السكان الانجليز بثلاثة مرات، إذ من 5.8 مليون نسمة انتقل العدد إلى 15.9 مليون نسمة، هذا الارتفاع الكبير كان محل مخاوف الاقتصادي الانجليزي روبرت توماس مالتوس.

وعلى المسار نفسه فإننا نجد المالتوسيون الجدد أمثال "فرانسيس بلاس" في كتابه (توضيحات وبراهين حول قضية السكان)، يدعو هو ومن معه، بأنه إذا لم تكن هناك موانع للنمو السكاني فان المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التنمية سوف تزول بفعل هذا النمو. ومعلوم أن هناك خلاف بين مالتوس والمالتوسيون الجدد حول قضية تحديد النسل، إذ يرفض مالتوس تحديد النسل إلا من خلال الموانع

¹ - الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، السكان والتنمية، الجزائر، 2008، ص 02.

المتوافقة مع الأخلاق، بينما يرى المالتوسيون الجدد في تنظيم النسل وسيلة من وسائل الحد المنعي للزيادة السكانية.

أما المتفائلون بالأثر الإيجابي للنمو السكاني على التنمية أو النمو، فقد انطلقت أفكارهم من العصور الوسطى، عندما غلبت الاعتبارات الدينية على جميع الاعتبارات، وقد دعت الديانات السماوية المنتشرة في تلك العصور إلى زيادة التناسل والإنجاب، مع خلافات جذرية في مواقفها إزاء التكوينات الأسرية.

مجيء التيار أو الفكر الماركنتيلي السائد في العهود المبكرة لأوروبا الحديثة، حث على فكرة التوسع في الحجم السكاني باعتباره مصدرا لثراء الأمة، كما نجد من منظري أفكار نظريات التخلف والتنمية من يتفاؤل بذلك مثل "ارثر لويس في نظريته الثنائية عن التنمية بقطاعين أحدهما قديم والآخر حديث.

من جانب آخر نجد أن القوميين Nationalists يرون أن النمو السكاني سوف يشجع على التنمية، فالقوميون يسعون نحو تحرير بلادهم من الاستغلال والسيطرة الاقتصادية من خلال تكوين دول قوية فمن الأفكار الأساسية للأيدلوجية القومية هي أن المزيد من السكان سوف يؤدي إلى المزيد من الإنتاجية ومن ثم مزيد من القوة الاقتصادية. وربما اقتربت وجهه النظر الأمريكية في مؤتمر السكان العالم عام 1984 في المكسيك من هذا الاتجاه حينما انحصرت وجهه النظر الأمريكية الرسمية في أنه في أي مجتمع حر من الناحية الاقتصادية سوف يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب ومن ثم تشجيع الاقتصاد.

وفي ظل هذا الجدل القائم ظهرت فكرة ثالثة اعتبرت أن النمو السكاني عامل محايد في النمو الاقتصادي و يتحدد خارج نماذج النمو القياسية، والنتائج التي نجمت عن وجهات النظر المختلفة لها تبعات كان آخرها و أخطرها بعدا على العمل السكاني وجهة النظر التي تنص على أن نمو السكان عامل محايد في النمو الاقتصادي، و كان توظيف هذه النتائج في العقود الأخيرة لتبرير حيادية النمو السكاني قد أدى إلى التقليل من الأثر المتبادل بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وساهم في عدم إعطاء القضايا السكانية الأولوية التي تستحقها في سياق إنشاء السياسات المتكاملة في العديد من الدول. والملاحظ أن

الصراعات بين المدارس الفكرية المختلفة وعدم تمكنها من إثبات فرضياتها بشكل مطلق يعود إلى أن تركيزها كان إجمالاً على حجم و نمو السكان و لم تعط الاهتمام الكافي لمسألة التركيب العمري للسكان و اتجاهات تغيرها و أثر ذلك على النمو الاقتصادي وعلى عملية التنمية ككل".²

إن هذه الآراء ربما تذهب كلها في اتجاه واحد ينفي أو يثبت وأحياناً يحايد في أن النمو السكاني يؤثر في النمو الاقتصادي أو التنمية، على أن هناك من يقدم شروطاً لنجاح التنمية الاقتصادية في ظل وجود السكان، فالصينيون القدامى كانوا يجذبون الزيادة السكانية شريطة عدم إخلالها بالتوازن بين عدد السكان والمساحة المزروعة تفادياً لحدوث تناقص الغلة، ويربط اليونانيون الإغريق المسألة بالنظام السياسي والاجتماعي للمدينة، لذلك يرون أن استقرار وتوازن المدينة الاجتماعي والاقتصادي مرهون بتحديد حجم امثل للسكان. على أن "لابن خلدون" الذي جاء في عصور ضعف الدولة الإسلامية أراء أخرى ضمنها في نظريته للدورة السكانية.

ب- الرؤية الاستراتيجية لابن خلدون: نظرية الدورة السكانية

لقد انطلق "ابن خلدون" في تحليله وتفسيره لهذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن ثمة ترابط بين الإنتاج والسكان يتم في الواقع عن علاقة طردية بينهما دائماً في الاتجاهين:

- في الاتجاه الأول: يتحدد الإنتاج بحجم السكان، حيث انه كلما زاد عدد السكان، زاد عدد المستهلكين الذين يرغبون في اقتناء السلع المختلفة لإشباع حاجاتهم المعيشية المتعددة، ومن ثم يتزايد الطلب على المنتجات مما يحفز على زيادة الإنتاج تجاوباً مع هذه الزيادة في الطلب والعكس صحيح.
- في الاتجاه الثاني: يتحدد حجم السكان بالإنتاج، فالعلاقة بين السكان والإنتاج تعد تبادلية بمعنى انه كلما زاد الإنتاج، تزايد الطلب على اليد العاملة في سوق العمل فترتفع أسعار العمل، وتحت إغراء

²- الأمم المتحدة، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان و التنمية، العدد الثاني، نيويورك،

الأجور المرتفعة يزداد عدد الأفراد الذين يهاجرون من المناطق الأخرى إلى المدينة فيستقرون فيها مما يؤدي إلى زيادة حجم السكان في المدينة بسبب الهجرة إليها من الخارج والعكس صحيح. وبناءً على هذه الآليات لابد من أن تكون هناك عملية تراكمية في التطور والتخلف، فلمدن الثرية تجتذب المنتجين من المناطق الأخرى وتصبح أكثر ثراءً والمدن الفقيرة ينزح منها المنتجون فتصبح أكثر فقراً وهكذا يمكن القول بأن الإنتاج عامل جذب أو طرد للمنتجين وذلك حسب زيادته أو نقصانه. من جانب آخر وبما أن نظرية السكان ذات طابع ديناميكي (يأخذ عنصر الزمن في عين الاعتبار) فإن هذه العلاقة الطردية تتقلب صعوداً وهبوطاً عبر الزمن لتشكل هذه التقلبات دورة سكانية كاملة لا مناص من حدوثها.

إن هذه العلاقة التصاعدية-حسب ابن خلدون- لابد أن تصطدم عاجلاً أم آجلاً بعدد من الاختناقات من شأنها أن تعكسها إلى علاقة تنازلية تتسم بتناقص الإنتاج والسكان، هذه الاختناقات يمكن أن تكون مادية أو طبيعية:

- فالاختناقة المادية تحدث عندما يكون عدد السكان كبير جداً فتصبح المرافق العامة الضرورية عاجزة عن سد حاجة السكان، كما تصبح الأبنية متهاككة لطول تكدس السكان فيها ويمكن تفادي هذا الاختناقة بتخطيط جيد للمدينة مع أن أي تخطيط لا يمكنه وضع حد امثل للسكان؛
- أما الاختناقة الطبيعية فتعني أن الزيادة السكانية تستدعي زيادة في الإنتاج الصناعي على حساب النقص النسبي أو المطلق في الإنتاج الزراعي بسبب انتقال العمال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بحثاً عن أجور مرتفعة.

والحصول النهائية لهذه المعطيات هي عدم كفاية الموارد الغذائية وحدوث المجاعات والأوبئة، فضلاً عن تلوث البيئة بسبب تكدس أعداد ضخمة من السكان في حيزها المحدود.

الدراسة القياسية:

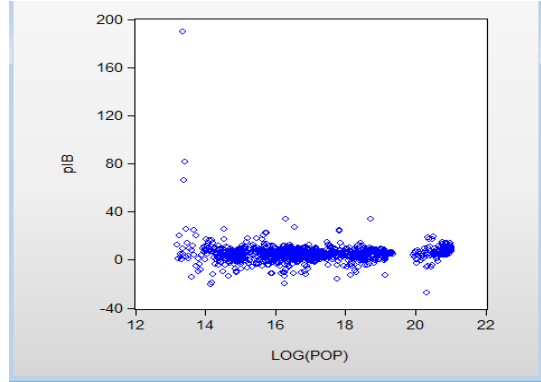
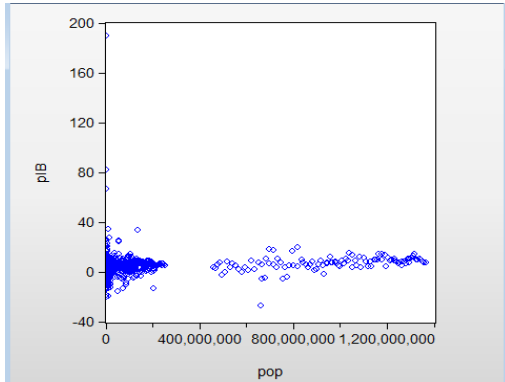
انطلاقاً من التجاذبات المختلفة بين التيارات الفكرية وأصحابها وكذا الهيئات الدولية وبياناتها، نحاول في هذا الجزء التحقق قياساً من وجود أثر للعامل السكاني على النمو الاقتصادي من عدمه، ولأن الجدل يحتمل كثيراً على دور الزيادة السكانية للدول النامية (أو السائرة في طريق النمو) في النمو الاقتصادي، لذلك اخترنا عينة معتبرة من هذه الدول (21 دولة $N=$) من ثلاثة قارات هي: إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية والجنوبية³ وهذا حتى نغطي كامل العالم النامي لفترة زمنية سنوية ممتدة بين 1960 إلى 2014 (سنة $T=54$).

عند بحثنا للعلاقة ما بين عدد سكان هذه الدول (POP) ونتاجها الداخلي الإجمالي (PIB) وهي مجتمعة للفترة المدروسة تبين لنا من خلال رسم سحب النقاط ما بين المتغيرين أن:

شكل رقم (01): سحب الانتشار بين الناتج الداخلي الخام وإجمالي عدد السكان

سحابة ثانية

سحابة أولى



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برمجية Eviews 9.0

³ - الدول هي: الجزائر، تونس، مصر، السنغال، مالي، نيجيريا، كوت ديفوار، السعودية، الصين، عمان، اندونيسيا، ماليزيا، الهند، الكويت، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، المكسيك، بنما، البيرو، الأوروغواي (سبعة دول من كل قارة)

من خلال السحابة الأولى يتبين لنا أن العلاقة غير خطية ما بين المتغيرين: إجمالي السكان POP و الناتج الداخلي المحلي PIB، حيث يظهر أنه على الرغم من الزيادة السكانية إلا أن هناك نوع من الثبات أو الزيادة الضعيفة جدا في PIB.

بعد إدخال اللوغاريتم على متغير السكان LOG(POP) يلاحظ أنه لم يحصل تغيير واضح للعلاقة في السحابة الثانية فالعلاقة بقيت غير خطية أيضا. ولغرض مواصلة الدراسة نفترض أن هذه العلاقة بشكلها الطبيعي خطية ونقوم بالبحث عن العلاقة الانحدارية التوازنية ما بين إجمالي السكان (POP) والناتج الداخلي المحلي (PIB).

باستخدام برمجية Eviews 9.0 نقوم بتقدير نماذج بانل للتحليل الساكن وهي : نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، واختيار أفضل النماذج نعتمد على اختبار مضاعف لاغرنج LM (BP test) واختبار هوسمن (H. Test) أولا: نموذج الانحدار التجميعي

يتضح من نموذج الانحدار التجميعي المقدّر المبين أدناه أن معلمة متغير إجمالي السكان (POP) لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، مع الثابت (C)، مما يعني أن لهما تأثير على الناتج الداخلي المحلي (PIB) فالأول موجب والثاني سالب.

$$PIB = 4.544 - 2.65E-09 * POP$$

$$(0.0000) \quad (0.002)$$

$$R^2 = 0.0085 \quad Prob(F-statistic) = 0.002$$

كما أن النموذج له دلالة معنوية في مجمله وفقا لاحصاءة فيشر، إلا أن قوة ارتباطه ضعيفة فمعامل التحديد لم يتجاوز 0.85%، ذلك أن متغير إجمالي عدد السكان ليس هو الوحيد المؤثر في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول. وهو خالي من المشاكل القياسية، فبواقيه موزعة طبيعيا، ولا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء بين بواقيه (لاحظ الجدول رقم (09) في الملحق).⁴

⁴ - أما فيما يتعلق بمشكّلي اختلاف التباين والتعدد الخطي فإنهما غير موجودتان في هذه النماذج

ثانيا : نموذج التأثيرات الثابتة

بالنظر للنموذج المقدر الذي يأخذ في الحسبان التأثيرات الثابتة، يظهر أن معالم متغير إجمالي السكان (POP) بالإضافة إلى الثابت (C) لهما معنوية إحصائية أي أن إجمالي السكان له تأثير على المتغير التابع ممثلا في إجمالي الناتج الداخلي الخام، لكن في الاتجاه العكسي على عكس الثابت.

$$PIB = 4.111 - 6.01E-09*POP$$

(0.0000) (0.059)

$$R^2 = 0.0665 \quad Prob(F-statistic) = 0.000$$

والنموذج في مجمله لديه معنوية إحصائية، إلا أن الارتباط ضعيف جدا بالنظر لقيمة معامل التحديد التي لم تتجاوز 6.65%.

جدول رقم (01): الفروق الفردية في الثابت بين المقاطع (الآثار الثابتة)

Pays	Effect	PAYS	Effect	Pays	Effect
الجزائر	-0.416301	السعودية	0.747274	البرازيل	-0.591513
تونس	0.413492	الصين	-3.916906	الشيلي	0.113864
مصر	0.686993	عمان	-1.270733	كولومبيا	-0.012886
السينغال	-0.512105	اندونيسيا	-2.219417	المكسيك	-0.526006
مالي	-1.380672	ماليزيا	8.164242	بنما	1.142193
نيجيريا	-0.288359	الهند	0.487272	البيرو	-0.491430
كوت ديفوار	-0.501312	الكويت	2.157147	الاووغواي	-1.732158

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

من الجدول (01) يظهر لنا أثار كافة العوامل الثابتة التي تؤثر في المتغير التابع وهو إجمالي الناتج الداخلي الخام ولا تتغير عبر الزمن، حيث أن الدول التي لها أكبر ناتج داخلي خام من دون التدخل البشري ممثلا في إجمالي السكان (بغض النظر على مؤهلاتهم وفئاتهم) هي: ماليزيا ثم الكويت وهذا لا يتنافى مع الواقع إذا علمنا أن دولة كالكويت لم يتجاوز عدد سكانها 2.74 مليون نسمة عام 2014، في

حين أن ناتجها الداخلي الخام وصل إلى 167.9 مليار دولار سنة 2011.⁵ وعليه نصيب الدخل الفردي فيها من الناتج المحلي الإجمالي بلغ قرابة 45,455 دولار أمريكي في عام 2011.

أما الدول التي لها اقل ناتج داخلي خام فهي الصين وتليها اندونيسيا، فهاذين الدولتين لهما أكبر عدد من السكان يساهمون بشكل كبير في خلق الثروة ممثلة في الناتج الداخلي الخام، حيث من دونهم لا تعني هذه الدول شيئاً وهذا يتلاقى تماماً مع النظريات والدراسات الحالية لبول رومر وروبرت لوكاس وغيرهم. وما يلفت النظر أن هذه الفوارق ما بين الدول الأربعة كلها حصلت في قارة واحدة هي آسيا بفارق (مدى) وصل إلى 12.89 نقطة، ويلي ذلك قارة أمريكا الجنوبية واللاتينية، ومن ثم إفريقيا.

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية

يظهر من نتائج تقدير هذا النموذج أن معالم كلا من الثابت ومتغير الاستجابة (أو المتغير المستقل) لهما دلالة إحصائية. أي أن متغير الاستجابة يؤثر ولو بارتباط ضعيف (0.4%) وعكسي على المتغير التابع.

$$PIB = 4.472 - 3.17E-09 * POP$$

$$(0.0000) \quad (0.030)$$

$$R^2 = 0.004 \quad \text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.03$$

أما فيما يتعلق بالتأثيرات العشوائية التي تمثل آثار بقية المتغيرات المستقلة والتي تؤثر في المتغير التابع ويصعب إيجادها أو حسابها لهذه الدول النامية أو حتى تجاهلها،⁶ مما يعني أن المتغيرات المستقلة هي التي تفسر لنا المتغير التابع فقط.

⁵ - وعليه فنصيب الدخل الفردي فيها من الناتج المحلي الإجمالي بلغ قرابة 45,455 دولار أمريكي في عام 2011. محنة بذلك المركز الثامن عالمياً، والثاني عربياً من حيث الناتج الداخلي الإجمالي.

⁶ - كما في حالتنا هذه والتي نحن نعرف عديد العوامل التي تسمح بالتأثير في حجم إجمالي الناتج الداخلي الخام ولكن ومع ذلك تجاهلناها مكتفين بدراسة عامل السكان أو اثر الزيادة السكانية في تكوين هذا الناتج .

جدول رقم (02): الفروق الفردية في البواقي بين المقاطع (الآثار العشوائية)

Pays	Effect	Pays	Effect	Pays	Effect
الجزائر	-0.508356	السعودية	0.297215	البرازيل	-0.393933
تونس	0.149338	الصين	-1.351661	الشيلي	-0.151321
مصر	0.241337	عمان	-1.088206	كولومبيا	-0.201904
السينغال	-0.429836	اندونيسيا	0.321963	المكسيك	-0.470251
مالي	-1.233805	ماليزيا	5.570878	بنما	0.565225
نيجيريا	-0.442031	الهند	0.439790	البيرو	-0.569566
كوت ديفوار	-0.574571	الكويت	1.324894	الاووغواي	-1.495200

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

ويظهر من جدول التأثيرات العشوائية تأكيده على أن هناك عوامل أخرى غير الزيادة السكانية هي السبب الأساسي في ارتفاع الناتج الداخلي الخام ومن تم النمو الاقتصادي في دول كماليزيا والكويت بالخصوص، هذه الأخيرة التي تمتلك العديد من الموارد الطاقوية كالنفط والغاز والكهرباء وغيرها. أما دول أخرى كالصين والاوروغواي فهي تعتمد كثيرا على عمالتها المنتجة والمؤهلة بالرغم من ضعف أجورها ورواتبها.

اختيار النموذج الأنسب : بالنظر إلى النماذج الثلاثة نقوم باختيار أحسنها وفقا لاختبار مضاعف لاغرنج وهوسمان

1- الاختيار ما بين نموذج PRM ونموذجي FEM أو REM:

يتم الاختيار بين النماذج الثلاثة باستعمال احد اختبارات مضاعف لاغرنج (Lagrange multiplier) والتي أهمها (Breusch-Pagan , Honda ,King-Wu,SLM ,GHM) حيث بالنظر إلى الجدول (03) أدناه فإننا نرفض فرضية العدم H0 بملائمة نموذج PRM ونقبل الفرضية البديلة H1 بان النموذج الملائم هو نموذج FEM و / أو نموذج REM.

جدول رقم (03): نتائج اختبارات مضاعف لاغرنج

Test Hypothesis			
Both	Time	Cross-section	
48.61043 (0.0000)	4.225161 (0.0398)	44.38527 (0.0000)	Breusch-Pagan
6.164378 (0.0000)	2.055520 (0.0199)	6.662227 (0.0000)	Honda
6.752378 (0.0000)	2.055520 (0.0199)	6.662227 (0.0000)	King-Wu

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برمجية Eviews 9.0

وهنا نلجأ إلى اختبار ثان هو اختبار هوسمان للاختيار ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية باستعمال اختبار Hausman الذي يستند على الفرضيتين: العديمة (H_0): اختيار نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة (H_1): اختيار نموذج التأثيرات الثابتة، حيث نجد أن قيمة الاحتمال (0.316) أكبر من 5% مما يجعلنا نرفض فرض العدم و قبول الفرض البديل باختيار نموذج التأثيرات الثابتة كنموذج ملائم.

جدول رقم (04): نتائج اختبار هوسمان

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary	
0.3164	1	1.003839	Cross-section random	
Cross-section random effects test comparisons:				
Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.3164	0.000000	0.000000	0.000000	POP

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برمجية Eviews 9.0

نتيجة: بعد اختيار النموذج الملائم من بين الثلاثة وهو نموذج التأثيرات الثابتة فإننا يمكن أن نستخلص ما يلي:

- 1- من هذا النموذج يظهر أن العلاقة عكسية (لكنها ضعيفة جدا) ما بين POP و PIB حيث كلما زاد عدد سكان هذه الدول النامية سنويا اثر ذلك على ناتجهم الداخلي الخام بالنقصان وهو ما يؤكد نظرة المتشائمين منذ مالتوس من أن هذه الدول ستكون انفجارا سكانيا؛
 - 2- مقارنة النماذج الثلاثة أوضحت لنا من الاختبارات الإحصائية أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، ومع هذا فان هذا التحليل الساكن لا يصلح إلا للمدى القصير، مما يعني أن تأثير متغير POP قد لا يبقى نفسه أو انه قد يتغير مدى تأثيره (أو مساهمته) على PIB على المدى الطويل خصوصا بالنسبة لمجموعة دول قد تغير سياساتها السكانية أو الاقتصادية نحو الأفضل أو نحو الاسوء.
وعليه فإننا نلجأ إلى التحليل الذي يبقى على العلاقات السابقة أو ينفيها على المدى الطويل من خلال ما يعرف بالتكامل المتزامن (المشترك). وأول خطوة يفترض القيام بها هي دراسة الاستقرارية لكل متغيرات النموذج ومن ثم نقوم اختبار وجود التكامل المتزامن من عدمه:
- دراسة الاستقرارية:** تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من المتغيرين في الجدول الموالي،⁷ حيث بين لنا أن احتمالات جميع اختبارات جذر الوحدة لمثل متغير النمو الاقتصادي PIB اقل من (0.05) عند المستوى، مما يدل على أن المتغير مستقر، على عكس متغير إجمالي السكان POP فإن اختبارات جذر الوحدة تظهر أنه غير مستقرة لا عند المستوى، ولا عند الفروق من الدرجة الأولى (حسب نتيجة الأغلبية لكل نموذج)، بينما كانت احتمالات غالبية اختبارات جذر الوحدة اقل من (0.05) عند الفروق من الدرجة الثانية. وهذا يعني هذا المتغير يستقر عند هذه الدرجة.

⁷ - هناك اختبار آخر من اختبارات جذر الوحدة هو اختبار HADRI لكننا استغنيا عليه هناك نظرا لان فرضياته عكس فرضيات البقية.

ونتيجة لهذا فإننا نقول إن سلسلتي متغيري النمو الاقتصادي وإجمالي السكان متكاملتان من الدرجة 0 والدرجة 2 على التوالي، إلا أنه لا يوجد تكامل مشترك بينهما (أي ليست هناك علاقة توازنية طويلة المدى بينهما) وإنما هناك علاقة توازنية قصيرة المدى يمكن إيجادها باستعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR وقبل إيجاداه نقوم أولاً بتحديد درجة التأخير أو الإبطاء المثلى.

جدول رقم (05): نتائج اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية

المتغير / الاختبار	LLC	ADF/F	PP/F	IPS	Breitung
النمو الاقتصادي	PIB	نموذج بقطاع	0.000	0.000	-
		نموذج بقطاع واتجاه	0.000	0.000	0.000
عدد السكان	POP	نموذج بقطاع	0.077	0.705	1.000
		نموذج بقطاع واتجاه	0.986	0.008	0.694
	D(pop)	نموذج بقطاع	0.715	0.065	0.296
		نموذج بقطاع واتجاه	0.997	0.035	1.000
	D(pop,2)	نموذج بقطاع	1.000	0.000	0.000
		نموذج بقطاع واتجاه	1.000	0.0001	0.0035

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برمجية Eviews 9.0

- تحديد درجة التأخير المثلى وتقدير النموذج:

باستخدام برمجية Eviews 9 يمكننا أن نجد أن درجات التأخير للسلسلتين المستقرتين Pib و pop

عند 2 و 0 على التوالي بالاعتماد على معايير: Aic، Sc و HQ والتي نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (06): نتائج درجات التأخير للمفاضلة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
33.48705	33.49363	33.48298	1.19e+12	NA	-15098.82	0
32.81690	32.83665	32.80469	6.05e+11	617.7595	-14788.91	1
32.80120	32.83412	32.78085	5.91e+11	29.33406	-14774.17	2
32.76306	32.80915	32.73458	5.64e+11	49.35608	-14749.29	3
32.76481	32.82407	32.72819	5.61e+11	13.62750	-14742.41	4
32.77899	32.85142	32.73423	5.64e+11	2.517469	-14741.14	5
32.53093	32.61653	32.47803	4.37e+11	235.6435	-14621.59	6
32.42080	32.51956	32.35976	3.88e+11	112.7757	-14564.25	7
32.34488*	32.45681*	32.27571*	3.57e+11*	82.23584*	-14522.34	8

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برمجية Eviews 9.0

حيث يظهر لنا أن درجة التأخير المثلى تكون عند الدرجة الثامنة والتي تكون فيها غالبية المعايير أقل ما يمكن وعليه فإن نموذجنا الانحداري سنقده بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS حتى التأخير الثامن.

إن نموذج VAR مكون هنا من معادلتين حيث يعطى متغيري PIB و POP كل واحد منهما بدلالة نفسه وبدلالة الآخر في أزمنة مبطأة (متأخرة) ولأن اهتمامنا منصب فقط على إيجاد المتغير الأول بدلالة الثاني وعليه فإن إحدى معادلتيه المقدرة تعطى كمايلي:

$$\begin{aligned} \text{PIB} = & 0.305*\text{PIB}(-1) - 0.011*\text{PIB}(-2) + 0.012*\text{PIB}(-3) - 0.034*\text{PIB}(-4) + \\ & 0.018*\text{PIB}(-5) + 0.004*\text{PIB}(-6) + 0.087*\text{PIB}(-7) - 0.043*\text{PIB}(-8) - \\ & 7.469\text{e-}08*\text{POP}(-1) + 1.146\text{e-}06*\text{POP}(-2) - 4.528\text{e-}06*\text{POP}(-3) + 7.5\text{e-} \\ & 06*\text{POP}(-4) - 6.816\text{e-}06*\text{POP}(-5) + 5.344\text{e-}06*\text{POP}(-6) - 4.06\text{e-} \\ & 06*\text{POP}(-7) + 1.493\text{e-}06*\text{POP}(-8) + 2.659 \end{aligned}$$

اختبار المعنوية الإحصائية لهذه المعادلة يبين لنا (انظر الملحق في جدول رقم (10) أن المعالم:

c(1)، c(7)، c(8)، c(12)، c(13)، c(14)، c(15)، c(16)، c(17)، c(26)، c(27)،

c(28)، c(29)، c(30)، c(31)، c(32)، c(33) لها معنوية إحصائية لأن قيم احتمالها أقل من

0.05 اما ما تبقى فهي من معنوية. وعليه فان إعادة تقدير النموذج بهذه المعالم الدالة سيعطينا ما يلي:

$$PIB = 0.281*PIB(-1) + 0.083*PIB(-7) - 0.037*PIB(-8) + 6.885e-07*POP(-4) - 2.145e-06*POP(-5) + 2.921e-06*POP(-6) - 2.243e-06*POP(-7) + 7.823e-07*POP(-8) + 2.685$$

حيث تظهر نتائج التقدير الأخرى أن:

أ) نموذج المعادلة له معنوية كلية في مجمله وفقا لاحصاءة فيشر، أما جزئيا فيبدو وعلى الرغم من حذف المتغيرات التي لم تكن لها دلالة إحصائية من قبل أن هناك أخرى أصبحت من دون دلالة؛

ب) النموذج خالي من المشاكل القياسية (انظر الملحق في جدول رقم (12)) فالباقي موزعة طبيعيا ولا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء وعليه فان التفسير الاقتصادي لهذه النتائج يعني أن الناتج الداخلي الخام PIB في الزمن الحالي يتعلق بالمتغير نفسه في الزمن السابق وفي الأزمنة المتأخرة بسبع وثمان سنوات، كما يتأثر وهذا الذي يهمنا بالزيادة السكانية POP لسبع وثمان سنوات متأخرة تارة في الاتجاه السالب وأخرى في الاتجاه الموجب وهذا بنسبة ضئيلة جدا مع وجود قيمة ثابتة للناتج الداخلي الخام ذات دلالة إحصائية حتى ولو انعدمت المتغيرات السابقة.

- اختبار السببية:

جدول رقم (07): نتائج اختبار السببية حسب جرنجر

درجة التأخير	شكل الاختبار (عند الفرض H0)	قيمة الاحتمال
1	POP does not Granger Cause PIB	0.0059
	PIB does not Granger Cause POP	0.4584
7	POP does not Granger Cause PIB	0.0437
	PIB does not Granger Cause POP	0.0066
8	POP does not Granger Cause PIB	2.E-05
	PIB does not Granger Cause POP	0.8468

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

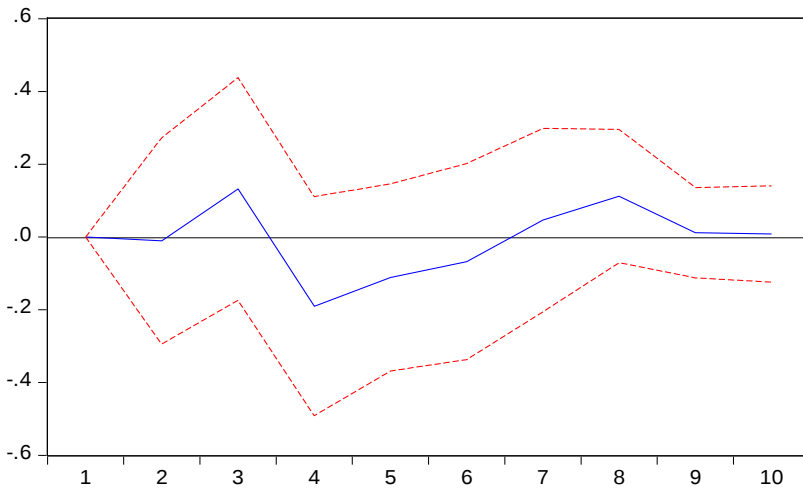
تؤكد لنا نتيجة اختبار السببية وفقا لجرنجر أن عدد السكان كانوا دائما مؤثرين ولو بشكل ضعيف لكنه عكسي على الزيادة في الناتج الداخلي الخام عند السنة السابقة والسنة الثامنة المتأخرة ، بينما عند السنة السابعة المتأخرة يتبين أن هناك تأثير متبادل ما بين المتغيرين وهو ما يؤكد الرؤية الخلدونية.

- دوال الاستجابة النبضية أو الفورية Impulse Response Fuction:

يتم استخدام دوال الاستجابة الفورية (IRF) لقياس تأثير الصدمات خلال فترة زمنية محددة لذا يمكن معرفة رد فعل متغير النمو الاقتصادي ممثلا في PIB بعد إعطاء صدمة على متغير الزيادة السكانية POP ويوضح الشكل التالي مدى استجابة متغير PIB خلال 10 سنوات لانحراف معياري واحد.

شكل رقم (02): اثر إحداث صدمة على النمو الاقتصادي ناتجة عن الزيادة السكانية

Response of PIB to Cholesky
One S.D. POP Innovation



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برمجية Eviews 9.0

التأثيرات الأولية لصدمة الزيادة السكانية POP على النمو الاقتصادي (ممثلا في PIB) تظهر خلال الفترة الأولى عدم وجود أي اثر عليها، أما في الفترة الثانية فيؤثر سلبا ولكن بمقدار ضعيف (-0.01) أي انخفاض في النمو الاقتصادي، انطلاقا من الفترة الثالثة يكون تأثير الصدمات موجبا بمقدار

0.132 ويعاود التأثير الانخفاض من الفترة الرابعة إلى غاية السابعة ثم يتحول التأثير نحو الصعود إلى غاية الفترة التاسعة لكن عند الفترة العاشرة يصبح التأثير متلاشياً تماماً.

• دراسة مساهمة التباين:

أكبر مكون للنمو الاقتصادي على المدى القصير هو السكان حيث يرتفع النمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية ليتراجع بعد ذلك ابتداءً من الفترة الثالثة حيث يبقى على مستويات متذبذبة، كما نلاحظ أن نسبة زيادة عدد السكان تنخفض مع مرور الزمن ولكن بنسب طفيفة.

جدول رقم (08): مساهمة أو تحليل التباين في النمو الاقتصادي

POP	PIB	S.E.	Period
100.0000	0.000000	4.679499	1
(0.00000)	(0.00000)		
99.99036	0.009641	4.893152	2
(0.02734)	(0.02734)		
99.98922	0.010781	4.910634	3
(0.05879)	(0.05879)		
99.99276	0.007237	4.916648	4
(0.07793)	(0.07793)		
99.99542	0.004579	4.919352	5
(0.08892)	(0.08892)		
99.99693	0.003073	4.919822	6
(0.09798)	(0.09798)		
99.99793	0.002066	4.920237	7
(0.10821)	(0.10821)		
99.99864	0.001362	4.941121	8
(0.12046)	(0.12046)		
99.99905	0.000947	4.941502	9
(0.13348)	(0.13348)		
99.99893	0.001066	4.941542	10
(0.14708)	(0.14708)		

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برمجية Eviews 9.0

نتائج الدراسة: من هذه الدراسة تبين لنا:

- أن هناك جدلا كبيرا حصل ما بين المفكرين والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين حول اثر الزيادة السكانية في النمو الاقتصادي حيث يمكن تصنيفهم ما بين متشائم ومتفائل وحيادي وهناك من يرى وجود دور متبادل؛
- أظهرت نتائج الاختبارات وجود علاقة قصيرة الأجل بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي، لكن تأكدنا على الأقل قياسيا أن العلاقة بينهما لا تمثل انحدارا زائفا (Spurious Regression)؛
- بينت اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل للتحليل الساكن أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب لدراسة أثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي، وبين نموذجها أن هناك تأثير عكسي ولكن ضعيف ما بين المتغيرين لكن على المدى القصير، وهذا ما يؤيد الصنف المتشائم من المفكرين والباحثين ولو بنسبة ضئيلة؛
- لقد أظهرت اختبارات التكامل المشترك انطلاقا من اختبارات الاستقرار انه لا توجد علاقة توازنية ما بين المتغيرين طويلة المدى وإنما هناك علاقة قصيرة يمكن إيجادها بنماذج الانحدار الذاتي VAR، وقد أظهرت من دوال استجابتها بعد إعطائها صدمات انه لا يوجد تأثير ثابت وفي اتجاه واحد ما بين المتغيرين فالتأثير متغير في قيمته واتجاهه؛
- اختلاف التنمية بين فئات الدول عالية، متوسطة ومنخفضة الدخل لا يعود بالأساس إلى الزيادة في عنصرهم البشري وإنما يعود إلى مدى اختلاف التكوين والثقافة والتعليم الذي يحظى به سكانهم، مما يجعل عطائهم في التنمية متفاوتا، ففي الدول عالية الدخل المتميزة عموما بفضة الشيخوخة لطالما تشبع سكانها بثقافة البناء والتشييد، أما في الدول منخفضة الدخل والتي امتازت بتلك الطاقة الشبابية الهائلة إلا أن الكثير منهم تربوا ليكونوا معاول هدم واستنزاف لثروات بلدانهم.

خاتمة:

ومجمل القول أن معظم الأدبيات المناصرة أو المناهضة للآراء الوارد ذكرها حول اثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي، كثيرا ما عانت من قصور في جانبها النظري، فمعظمها أغفل الأهمية القصوى لديناميكية السكان وأهمها الهيكل العمري وتطوره وعلاقة ذلك بمعدلات الادخار و الاستثمار وبالنمو الاقتصادي، فهناك لكل فئة عمرية سلوك و متطلبات مختلفة تترتب عليها نتائج اقتصادية مختلفة أيضا، فحاجات السكان الأطفال واليا فعين تتطلب تكثيف المزيد من الاستثمارات في الصحة والتعليم، أما الشباب في المراحل الأولى من سن العمل فهم مكون أساسي لعرض العمل وزيادة الادخار، ومع التقدم في السن ترتفع الحاجة إلى تكثيف الرعاية الصحية مع ضمان دخل تقاعدي للمسنين.

ففي مرحلة زمنية محددة قد يكون الأثر ايجابيا وسلبيا بالاعتماد على العلاقة بين نمو السكان في سن العمل و بين نمو السكان المعالين، بمعنى أنه في حالة ارتفاع معدلات الإعالة وانخفاض نسبة السكان في سن العمل يظهر بوضوح الأثر السلبي، إذ ينخفض مستوى الادخار نتيجة ارتفاع أعداد المعالين و ما ينطوي على ذلك من كلفة تتمثل في زيادة في حجم الاستهلاك وانخفاض في نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل، أما عند ارتفاع نمو السكان في سن العمل و انخفاض معدلات الإعالة، فعندها يظهر بوضوح الأثر الايجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلا بزيادة الادخار و الاستثمار، و قد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين إلى إمكانيات في نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل قد تمتد على مدى خمس و عشرين سنة (25 سنة) خاصة و أن التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية بموازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول -في أوقات متفاوتة و لكن لزمن محدد- ظهور الهبة الديمغرافية.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

- 1- شفيق محمد، السكان والتنمية: القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، مصر، دون تاريخ.
- 2- البرادعي منى، تحديات النمو والتنمية في مصر و البلدان العربية (تقدم : باهر محمد عتلم)، مؤتمر قسم الاقتصاد، دار المستقبل العربي، مصر، 2000.
- 3- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسلطنة عمان، 2003
- 4- انجهام ببرة، الاقتصاد والتنمية، (ترجمة: حاتم حميد محسن)، دار كيوان، سوريا.
- 5- عجمية محمد عبد العزيز وناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، مصر، 2003.
- 6- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، السكان والتنمية، الجزائر، 2008
- 7- الأمم المتحدة، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان و التنمية، العدد الثاني، نيويورك، ص ز. 2005.

مراجع باللغة الأجنبية:

- 8- Baltagi, B, **Econometric Analysis of Panel Data**, 5th Edition, wiley, USA, 2013.
- 9- Bourbonnais, R, **Économétrie : Cours et exercices corrigés**, 9e, Dunod, Paris, 2015.
- 10- Brooks, Ch, **Introductory Econometrics for Finance**, 2e, Cambridge university press, United Kingdom, without date.
- 11- DIMITRIOS, A& ALL, **Applied Econometrics A Modern Approach Using Eviews and Microfit**, Revised Edition, USA, 2007.
- 12- Heij, Ch & ALL, **Econometric method and application in Business and Economics**, Oxford University Press Inc., New York, 2004.

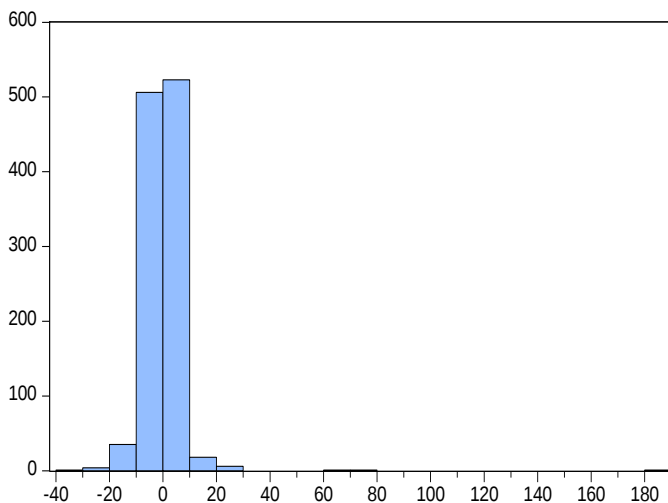
- 13- Moody, C, **Basic-econometrics-using-stata**, Economics Department, College of
- 14- William and Mary, 2009.
- 15- Wooldridge, J. M., **Introductory Econometrics A Modern Approach**, 5e, South-Western, USA, 2013.

ملاحق:

ملحق (01): اختبار وجود ارتباط بين البواقي والبيانات المقطعية

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 54			
Cross-sections included: 21			
Total panel (unbalanced) observations: 1096			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Prob.	d.f.	Statistic	Test
0.0000	210	412.9093	Breusch-Pagan LM
0.0000		8.876265	Pesaran scaled LM
0.0000		7.513821	Pesaran CD

ملحق (02): المدرج التكراري لتمثيل البواقي



Series: Standardized Residuals
Sample 1961 2014
Observations 1096

Mean -3.96e-16
Median 0.011740
Maximum 185.2835
Minimum -33.59775
Std. Dev. 8.293919
Skewness 11.20642
Kurtosis 238.9090

Jarque-Bera 2564430.
Probability 0.000000

ملحق (03): التقدير الأولي لنماذج VAR

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0000	9.502324	0.032176	0.305745	C(1)
0.7229	-0.354682	0.031838	-0.011292	C(2)
0.6845	0.406370	0.030069	0.012219	C(3)
0.0925	-1.683374	0.020791	-0.034999	C(4)
0.3575	0.920325	0.020271	0.018656	C(5)
0.8280	0.217340	0.019424	0.004222	C(6)
0.0000	4.661588	0.018821	0.087736	C(7)
0.0194	-2.338930	0.018752	-0.043859	C(8)
0.9387	-0.076885	9.72E-07	-7.47E-08	C(9)
0.6843	0.406729	2.82E-06	1.15E-06	C(10)
0.2190	-1.229749	3.68E-06	-4.53E-06	C(11)
0.0241	2.256830	3.32E-06	7.50E-06	C(12)
0.0119	-2.517780	2.71E-06	-6.82E-06	C(13)
0.0159	2.412773	2.21E-06	5.34E-06	C(14)
0.0037	-2.906288	1.40E-06	-4.06E-06	C(15)
0.0029	2.983255	5.00E-07	1.49E-06	C(16)
0.0000	10.75375	0.247330	2.659723	C(17)
0.3917	0.856663	983.3939	842.4375	C(18)
0.1974	-1.289427	978.0612	-1261.139	C(19)
0.8141	0.235137	931.1207	218.9410	C(20)
0.9306	0.087048	646.5649	56.28189	C(21)
0.8546	0.183275	629.6317	115.3956	C(22)
0.6114	-0.508095	604.2960	-307.0398	C(23)
0.7686	0.294253	585.1827	172.1916	C(24)
0.2022	-1.275681	581.0819	-741.2752	C(25)
0.0000	95.86334	0.030237	2.898645	C(26)
0.0000	-37.79048	0.087752	-3.316202	C(27)
0.0000	20.77561	0.114606	2.381002	C(28)
0.0000	-14.87744	0.103431	-1.538796	C(29)
0.0000	9.189182	0.084257	0.774255	C(30)
0.0000	-6.284111	0.068938	-0.433214	C(31)
0.0000	9.223675	0.043487	0.401113	C(32)
0.0000	-10.71299	0.015576	-0.166866	C(33)
0.1687	1.376880	7688.812	10586.57	C(34)
4.46E+11 Determinant residual covariance				
Equation: $PIB = C(1)*PIB(-1) + C(2)*PIB(-2) + C(3)*PIB(-3) + C(4)*PIB(-4) + C(5)*PIB(-5) + C(6)*PIB(-6) + C(7)*PIB(-7) + C(8)*PIB(-8) + C(9)*POP(-1) + C(10)*POP(-2) + C(11)*POP(-3) + C(12)*POP(-4) + C(13)*POP(-5)$				

+ C(14)*POP(-6) + C(15)*POP(-7) + C(16)*POP(-8) + C(17)		
Observations: 920		
4.556283	Mean dependent var	0.179875R-squared
5.122070	S.D. dependent var	0.165344Adjusted R-squared
19773.63	Sum squared resid	4.679499S.E. of regression
		1.985403Durbin-Watson stat
Equation: POP = C(18)*PIB(-1) + C(19)*PIB(-2) + C(20)*PIB(-3) + C(21)*PIB(-4) + C(22)*PIB(-5) + C(23)*PIB(-6) + C(24)*PIB(-7) + C(25)*PIB(-8) + C(26)*POP(-1) + C(27)*POP(-2) + C(28)*POP(-3) + C(29)*POP(-4) + C(30)*POP(-5) + C(31)*POP(-6) + C(32)*POP(-7) + C(33)*POP(-8) + C(34)		
Observations: 924		
1.39E+08	Mean dependent var	1.000000R-squared
3.06E+08	S.D. dependent var	1.000000Adjusted R-squared
1.92E+13	Sum squared resid	145645.2S.E. of regression
		2.004287Durbin-Watson stat

ملحق (04): التقدير النهائية لنموذج PIB بالنسبة لمتباطاته وإجمالي السكان POP

PIB = C(1)*PIB(-1) + C(7)*PIB(-7) + C(8)*PIB(-8) + C(12)*POP(-4) + C(13)*POP(-5) + C(14)*POP(-6) + C(15)*POP(-7) + C(16)*POP(-8) + C(17)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0000	10.27955	0.027382	0.281470	C(1)
0.0000	4.664143	0.017839	0.083204	C(7)
0.0371	-2.087888	0.017933	-0.037443	C(8)
0.3269	0.980910	7.02E-07	6.89E-07	C(12)
0.2396	-1.176785	1.82E-06	-2.15E-06	C(13)
0.1202	1.555560	1.88E-06	2.92E-06	C(14)
0.0357	-2.103631	1.07E-06	-2.24E-06	C(15)
0.0351	2.110629	3.71E-07	7.82E-07	C(16)
0.0000	11.87703	0.226072	2.685064	C(17)
4.560819	Mean dependent var	0.170358	R-squared	
5.118110	S.D. dependent var	0.163088	Adjusted R-squared	
5.935124	Akaike info criterion	4.682194	S.E. of regression	
5.982238	Schwarz criterion	20015.65	Sum squared resid	
5.953101	Hannan-Quinn criter.	-2727.092	Log likelihood	
1.945941	Durbin-Watson stat	23.43432	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

ملحق (05): أثر استجابة PIB بعد إعطائه صدمة من POP

Period	response	Period	response
1	0.000000	6	-0.067586
	(0.00000)		(0.14449)
2	-0.010881	7	0.046321
	(0.16502)		(0.13034)
3	0.132180	8	0.112090
	(0.14870)		(0.09687)
4	-0.190231	9	0.011530
	(0.13825)		(0.06634)
5	-0.111416	10	0.008094
	(0.13901)		(0.06162)

أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر

(دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)

قريجيج بن علي

طالب دكتوراه، جامعة وهران 2، الجزائر

بريد إلكتروني: koribenali@yahoo.fr

أ.د. زايري بلقاسم

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم

التسيير بجامعة وهران 2، الجزائر

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتيجية التنوع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كلياً في نشاطها الاقتصادي على المداخل الربعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الراهنة، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.

وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة الممتدة من 1980-2015، وهذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الإهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتماً إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 41% للقطاعات المعنية بالتنوع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، الإنتاجية، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Résumé:

L'objectif de Cette étude est vise à mettre en évidence l'importance de la stratégie de diversification économique pour réaliser des niveaux élevés de croissance économique, l'Algérie a une économie totalement dépendante sur les revenus des rentiers, qui sont affectés par les fluctuations des prix des matières premières sur les marchés mondiaux dans la période actuelle, ce qui nécessite notamment de diversifier la base de production pour le passage d'une économie rentière à une économie productive, ce qui nécessite la participation de tous les secteurs de l'économie nationale pour diversifier les sources de revenus nécessaires.

Et l'étude économétrique montre la faiblesse de l'activité économique dans la période 1980-2015, et cela est dû à se concentrer sur l'économie rentière, et à son tour l'étude prouvé l'existence d'une co-intégration entre les variables étudiées dans la relation à long terme, et dans divers secteurs : Industrie, agriculture et le secteur des services. Conduit inévitablement à augmenter la valeur du PIB d'une moyenne supérieure à 41% des secteurs concernés par la diversification.

Mots clés: croissance économique, l'économie rentière, la productivité, Co-intégration, modèle de correction des erreurs.

مقدمة :

تشهد أسعار النفط في الفترة الراهنة تراجعاً كبيراً، مما انعكس سلباً على الإيرادات العامة للدول المصدرة له، والجزائر كواحدة من تلك الدول بادرت بإتخاذ جملة من الإجراءات للتخفيف من آثار تلك الصدمة، وذلك بالتوجه نحو سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال التسيير العقلاني للموارد المالية المتاحة، وتخفيض حجم المخصصات المالية الموجهة لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية على اختلاف نشاطها، والعمل على التقليل من حجم التوظيف في القطاع العام في بعض القطاعات الحيوية، إلا أن هذه الإستراتيجية تعتبر غير كافية مقارنة مع الآثار الكبيرة التي ستخلفها هذه الصدمة، وتزداد الحاجة إلى الانتقال من نماذج النمو القائمة على الإنفاق الحكومي الممولة بواسطة الإيرادات النفطية، والتحول إلى

النموذج الجديد الذي يتحقق من خلاله النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة من خلال تنوع النشاط الاقتصادي، مع تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية عن طريق توفير المناخ الملائم لقيام الإستثمارات والعمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المصدر الرئيسي لخلق الثروة في البلد مع تحسين الإتساق بين التعليم والمهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص.¹

إشكالية البحث:

نحاول من خلال هذا البحث معرفة دور القطاعات الأساسية المتمثلة في قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات في التخفيف من آثار الأزمة التي خلقتها تذبذ أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 إلى يومنا هذا، والسؤال المطروح :

ما مدى مساهمة قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات في التخفيف من آثار الأزمة النفطية ؟ وهل تستطيع هذه القطاعات فعلا تعويض حجم الخسارة التي تكبدتها الخزينة العمومية ؟

فرضية الدراسة :

التنوع الاقتصادي الإستراتيجي المثالية للدول النفطية المعتمدة في إيراداتها على مصدر دخل وحيد لتمويل ميزانيتها العامة.

أهداف وأهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات كقطاعات بديلة للإقتصاديات الريعية، من خلال تنوع مصادر الإيرادات بفعل تنوع القاعدة الإنتاجية من جهة وكذا تنوع الصادرات، وذلك من خلال تحفيز النشاط الإستثماري الذي يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية الشاملة.

¹ - صندوق النقد الدولي، " أفاق الاقتصاد الإقليمي"، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، أكتوبر 2015.

منهجية الدراسة :

قسمنا دراستنا إلى فرعين رئيسيين، إرتبط الأول بالدراسة النظرية الهادفة إلى إبراز أهمية ودور محركات التنوع الاقتصادي في بناء النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على تحفيز النشاط الإنتاجي. أما الفرع الثاني فيرتبط بدراسة أثر المحركات الثلاثة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال الدراسة القياسية المعتمدة على مخرجات برنامج EVIWS 8.1. معتمدين في ذلك على قاعدة بيانات البنك الدولي المحدثة إلى غاية 2016/04/10، والتي تعتبر مصدر الإحصائيات المعتمدة في الدراسة القياسية لمختلف المتغيرات المدروسة في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015.

الفرع الأول : ضرورة التوجه نحو إستراتيجية التنوع الاقتصادي

بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية، التي تشهد اليوم صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يتركز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصادا معوقا بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، لذا على الحكومة التوجه نحو النموذج الجديد القائم بحذاته على تفعيل دور القطاع الزراعي، الصناعي وحتى الخدماتي في تأمين حجم الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرجوة. وسنحاول في الجانب التحليلي من الدراسة التطرق إلى المحركات الثلاثة الأساسية للتنوع الاقتصادي الذي بات ضرورة ملحة في الجزائر، بغية إيجاد مصادر أخرى للإيرادات العامة خارج المحروقات قصد تحقيق توازن الموازنة العامة .

المحرك الأول: القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، من خلال توفير المنتجات من السلع الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي، أو الموجهة إلى المؤسسات الصناعية كمواد وسيطة تستعمل في العملية الإنتاجية، كما تعتبر التنمية الزراعية أحد الشروط الضرورية لتحقيق

التنمية الزراعية.² لكن رغم توفر الإمكانيات الضرورية لتنمية القطاع الزراعي من المناخ الملائم لقيامها، حجم الأراضي الصالحة فعلا للزراعة وغير المستغلة لحد الآن، الطاقة الشبانية القادرة على العمل في هذا القطاع، وكذا حجم الموارد المائية المتوفرة بفضل زيادة بناء السدود، إلا أن القطاع الزراعي تبقى مساهمته جد ضعيفة في الاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك على إستراتيجية التصنيع الفاشلة التي اعتمدتها الدولة والتي سخرت لها موارد مالية ضخمة لكن دون جدوى.³

1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

ما زالت الزراعة في الجزائر تعتمد في أغلبها على الطرق التقليدية، الأمر الذي أثر كثيرا على إنتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات، كما يشهد عزوف للشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية التي تتطلب بذل جهد عضلي كبير مقارنة بالقطاعات الأخرى من جهة، وكذا بسبب تدني الأجور من جهة أخرى، مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي، والجدول (01) يبرز مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

يبين الجدول مدى ضعف الإيرادات المتأتية من المداخل الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر، إذ سجلت نسبة 9.8% سنة 2013 وبتغير قدره 1% عن النسبة المسجلة في 2012، إذ تعتبر النسبة الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى مقارنة بالمساحة الكلية الصالحة للزراعة من بلد لأخر، إذ تقدر نسبة الأراضي المزروعة فعلا في الجزائر ب 17.39 % من الحجم الإجمالي للأراضي الصالحة للزراعة والمقدرة ب 414.320 كلم²،⁴ غير أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي لتونس سجل نسبة 8.33% سنة 2013 مقارنة بالحجم المحدود للأراضي الصالحة للزراعة من جهة وكذا الأوضاع السياسية

² - محمد مدحت مصطفى، "مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي"، جمهورية مصر العربية، 2001

³ - مسيكة بوفامة، " نماذج تقييم المشاريع الإستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات

النامية ، مثال الجزائر" دكتوراه دولة غير منشورة، الجزائر، 2000-2001، ص286

⁴ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية"، الخرطوم، 2014.

التي مر بها البلد في تلك الفترة تعتبر نسبة مقبولة نوعا ما، أما المغرب فلقد سجلت النسبة الأكبر والمقدرة بـ 15.52% سنة 2013 فقط بتزايد قدره 2.16% عن النسبة المسجلة في 2012 والمقدرة بـ 13.36%.

الجدول رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول المغاربية الثلاث
(بالأسعار الجارية)

	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي الإجمالي		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الجزائر	199.416,64	207.821,72	209.415,56	16.242,60	18.334,02	20.573,39
تونس	46.430,80	46.430,80	45.611,00	3.800,84	3.800,84	3.800,84
المغرب	91.769,96	88.960,60	95.167,26	13.144,87	11.885,52	14.776,67

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: معطيات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2014

2- التجارة العربية البينية في مجال المنتجات الزراعية

تتميز التجارة العربية البينية في مجال المنتجات الفلاحية بالضعف الشديد، فهي بذلك تشكل نحو 66% من إجمالي التجارة البينية الزراعية، تصدرها مجموعة الألبان ومشتقاتها، يلها الإنتاج الحيواني وكذا شعبة الخضار والفواكه، ويعود ذلك إلى التبعية الكبيرة للتجارة الخارجية الأوروبية في مجال المنتجات

الغذائية والموجهة بصفة كلية للاستهلاك النهائي، حيث إنعدمت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2014 بعدما سجلت سنة 2013 ما نسبته 3%، لتسجل بذلك نسبة 10% كتجارة بينية لسنة 2014 ما بين الدول العربية، غير أن تونس سجلت النسبة الأكبر والمقدرة ب 56% تليها المملكة المغربية التي سجلت هي الأخرى نسبة 50% كمعاملات تجارية في ميدان المنتجات الزراعية البينية لسنة 2014، والجدول الموالي يبرز حجم المبادلات التجارية ما بين الدول المغربية الثلاث مع الدول العربية الأخرى .

الجدول رقم (02): قيمة التجارة البينية الزراعية في الدول المغربية.

2014			2013			
التجارة البينية	الصادرات	الواردات	التجارة البينية	الصادرات	الواردات	
0.1	0	0.1	0.09	0.03	0.07	الجزائر
0.56	0.42	0.14	0.56	0.42	0.14	تونس
0.5	0.22	0.28	0.56	0.28	0.28	المغرب

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية" الخرطوم، 2014

المحرك الثاني : ضرورة تأهيل القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي المحرك الرئيسي الثاني بعد قطاع الزراعة لأجل تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، والتخلص من التبعية للمداخل الريعية في إطار إتباع الإستراتيجية الجديدة القائمة على تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، من خلال العمل على زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر عصب القاطرة الصناعية في أي بلد، والذي يرتبط أساسا بإشكالية نقص العقار الصناعي أحد العراقيل التي تواجه المستثمر، غير أن وزارة الصناعة أحصت حوالي 180 مليون م² من العقارات الصناعية غير المستغلة، وأرجعت سبب ذلك إلى غياب إستراتيجيات التوزيع العادل للعقار ما بين المستثمرين

الخواص،⁵ كما يتحتم على المؤسسات الاقتصادية الوطنية الدخول في المنافسة العالية في مجال إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة وذلك خارج قطاع الطاقة وملحقاته من البتروكيماويات.⁶ والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها من سنة 2001 إلى سنة 2010 حسب إحصائيات وزارة الوصية. إذ بلغت في القطاع الخاص أكثر من 600 ألف مؤسسة صغيرة سنة 2010 مقارنة بالقطاع العام الذي سجل في نفس السنة أقل من 600 مؤسسة فقط، ومن خلال هذه المقارنة البسيطة يظهر دور القطاع الخاص في تفعيل نشاطه في الاقتصاد الوطني من خلال خلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق المزيد من فرص الشغل لفائدة البطالين.

1 - مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر الصناعات الإستخراجية وكذا التحويلية العصبين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني والمرتبطة مباشرة بقطاع النفط والقطاعات الفرعية التابعة له، لذا يجب على الحكومة تنويع المنتجات الصناعية من خلال:⁷

- ترقية الاستثمارات وتعبئة المدخرات المحلية والدولية من أجل تحقيق التنمية الصناعية؛
 - تقوية القدرات الصناعية الوطنية خاصة في مجالي استغلال وتحويل الموارد المحلية؛
 - تأهيل وتحديث المؤسسات، مع اعتماد معايير الجودة في التسيير والإنتاج؛
 - ترقية الابتكار وتحسين الموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية؛
- والجدول الموالي يبرز أهمية القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية للوطن.

⁵ - جورج قمر، "الاقتصاد العربي في 2013 تبانيات حادة وفرص مواتية"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 22 يناير 2013، ص 6.

⁶ - المنتدى الإفريقي التاسع عشر لوزراء الصناعة، الجزائر، 2011.

⁷ - تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية"، للفترة 2006-2012.

الجدول رقم (03): مساهمة الصناعات الإستخراجية والتحويلية في الاقتصاد الوطني

صناعات إستخراجية دولار أمريكي	صناعات تحويلية دولار أمريكي	مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي (%)
2006	1346.2	137.2	47.4
2007	1315.3	138.5	45.7
2008	1253.1	141.9	46.9
2009	1135.7	147.4	33.1
2010	1093	147.4	36.2
2011	1040.9	149.6	37.6
2012	1108.7	150.6	35.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا " نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية " للفترة 2006 - 2012.

يتبين من الجدول مدى ضعف الصناعات التحويلية في المساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالصناعات الإستخراجية، إذ لا تتعدى مساهمتها نسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستحوذ الصناعات الإستخراجية على ما نسبته 47% على العموم.⁸ كما يجب إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص، من خلال تحرير من القيود المفروضة عليه مع المساهمة أكثر في تنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية الفاعلة في الميدان، وذلك عن طريق تذليل العقبات التي تواجه أرباب الأعمال الأجانب والمحليين المساهمين في العملية الإنتاجية للاقتصاد ككل، بالإضافة إلى التشجيع على الابتكار والإبداع المساهمان في رفع الإنتاجية من خلال الاهتمام أكثر بتكوين وإعادة رسكلة رأس المال البشري.⁹

⁸ - بلقاسم العباس، وشاح رزاق، "رأس المال البشري والنمو في الدول العربية"، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 43، 2011، ص19.

⁹ - عامر عيساني: الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2010، ص89-90

2- تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية

تراجع ترتيب الجزائر من خلال مؤشر التنافسية من الرتبة 79 المسجلة سنة 2014 إلى الرتبة 87 سنة 2015 وهذا حسب التقرير العالمي لسنة 2015-2016، ويفسر ذلك بضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على منافسة نظيرتها من الدول الأجنبية في إنتاج المنتجات ذات الجودة العالية، فبالرغم من توفر المناخ الاستثماري الملائم لذلك إلا أن الركود مازال يميز النشاط الصناعي في الجزائر، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر من خلال مؤشر التنافسية العالمي مقارنة ببعض دول العربية.

الجدول رقم (04): ترتيب الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية

الإمارات	قطر	الكويت	البحرين	الأردن	المغرب	الجزائر	تونس	مصر	ترتيب سنة 2015
17	14	34	39	64	72	87	92	116	
الإمارات	قطر	الكويت	البحرين	الأردن	المغرب	الجزائر	تونس	مصر	ترتيب سنة 2014
12	16	40	44	64	72	79	87	119	
الإمارات	قطر	الكويت	البحرين	الأردن	المغرب	الجزائر	تونس	مصر	ترتيب سنة 2013
12	13	36	43	68	77	100	83	118	

Source : Klaus-Schwab, Xavier SALA-i- Martin « the Global Competitiveness Report ,
“World Economic Forum , 2015-2016 .

المحرك الثالث: ضرورة تفعيل قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات ثالث المحاور الأساسية لقوة الاقتصاديات الوطنية، فرغم إجماع الاقتصاديين بأنه قطاع غير منتج لكنه يساهم في التسريع من دوران الكتلة النقدية في الاقتصاد، وبالتالي لا يمكن إهمال

الدور المنوط له في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال الدور الرئيسي الذي يلعبه في إستحداث مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين في ميادين النقل والمواصلات وحتى السياحة.¹⁰ إذ تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا في عناصر النشاط الاقتصادي، ومنه يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المقصد السياحي¹¹.

1- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي

ساهم قطاع الخدمات بأكثر من 42 % من إجمالي الناتج المحلي كقيمة مضافة في الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012، فهو بذلك قطاع جد مهم لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، إذ بإمكانه تعويض جزء هام من الخسارة المرتقبة لأسعار النفط، غير هذا القطاع ما زال يشهد عدة عراقيل ترتبط بضعف التسيير والتنظيم الذي يتطلبه هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للخرينة العمومية، إذ أصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل الولايات الأمريكية المتحدة والدول الأوروبية تحقق دخلا كبيرا من السياحة.¹² والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني مقارنة مع كل من تونس والمغرب.

¹⁰ - موفق عدنان، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص14.

¹¹ - توفيق ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار وهران، عمان، 1999.

¹² - CNES « la configuration du foncier en Algérie , une contrainte au développement économique », 24^{ème} session Plénière, pp60-64

الجدول رقم (05): القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
41.85	42.18	40.73	39.96	41.58	33.86	33.73	31.78	الجزائر
61.41	59.68	59.47	60.80	60.60	57.69	59.42	60.57	تونس
54.89	55.26	54.28	54.98	55.01	55.04	58.95	55.95	المغرب

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي، من خلال الموقع الرسمي إطلع عليه في

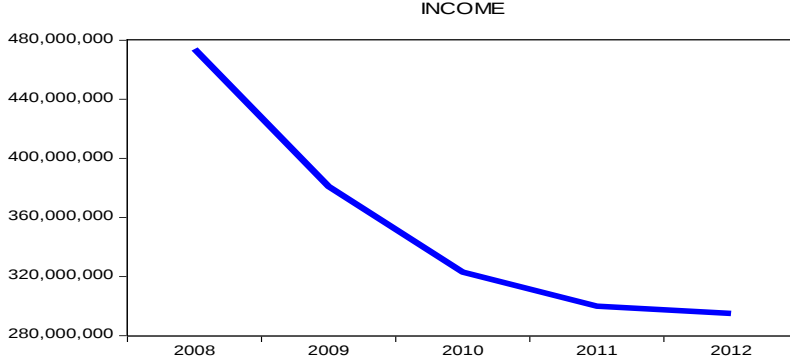
2015/10/10

يتبين من الجدول أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد التونسي، إذ يتعدى نسبة 60% على العموم في مساهمته في القيمة المضافة للاقتصاد، كما أن المغرب يحتل المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرت ب أكثر من 54%، إلا أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري تعتبر الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى والتي تستقر عند معدل متوسط يقدر ب 40%، ويرجع ذلك إلى إهمال هذا القطاع من طرف القائمين عليه بسبب فترة الرواج التي عرفتتها أسعار النفط في تلك الفترة، وغياب الخطط الإستراتيجية لتنمية قطاع الخدمات من طرف صناع القرار من جهة أخرى .

2- مساهمة السياحة في إجمالي الإيرادات العامة

تزخر الجزائر بمواقع إستراتيجية مهمة تؤهلها لإستقطاب الوافدين الأجانب إليها، فالبرغم من نقص المنتجعات السياحية والمرافق الضرورية لراحة المصطافين، إلا أن الأجانب يجذبون زيارة المواقع الأثرية وكذا المناطق الصحراوية الخلابة، إذ بلغ عدد الأجانب السياح أكثر من 2.5 مليون سنة 2012، الامر الذي ساهم في جلب أكثر من 10.295 ⁶ دولار أمريكي في نفس السنة حسب إحصائيات البنك العالمي . والشكل الموالي يبرز حجم الوافدين والمغادرين الأجانب لأرض الوطن وكذا الإيرادات الناتجة عن السياحة الدولية .

الشكل رقم (01): إنخفاض الإيرادات السياحية في الجزائر (بالدولار الأمريكي)



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews 8.1

يتبين من الشكل أعلاه الإنخفاض المستمر لمستوى الإيرادات السياحية من سنة أخرى، إذ إنخفضت من 10. 474 دولار سنة 2008 إلى قيمة 10. 295 دولار سنة 2012 وهذا حسب قاعدة بيانات البنك العالمي، ويرجع سبب ذلك إلى غياب الثقافة السياحية للمواطنين من جهة، وإهمال لدور هذا القطاع من طرف السلطات الوصية من جهة أخرى .

الفرع الثاني : الدراسة القياسية لأثر المحركات الثلاثة على النمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول من خلال الدراسة القياسية توضيح أثر المحركات الثلاثة على معدل النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015، بإعتبار هذه المحركات أساس الإقلاع الاقتصادي من خلال التوجه نحو سياسة تنويع الاقتصاد الوطني لأجل تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ولا يكون ذلك إلا بتنشيط عنصر الإستثمار في مختلف ميادين الاقتصاد المتعلقة بقطاع الزراعة، الصناعة وحتى قطاع الخدمات من خلال تشجيع الخواص على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1- توصيف النموذج القياسي

سنحاول دراسة أثر المتغيرات المستقلة والمرتبطة بالقيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، والقيمة المضافة لقطاع الخدمات إضافة إلى متغيرات الصادرات والواردات، أما المتغير التابع فيرتبط بالنتائج المحلي الإجمالي . كما سنعمد في هذه الدراسة على قاعدة بيانات البنك الدولي والملحق رقم 1 يبين إحصائيات المتغيرات المدروسة في فترة الدراسة .

نحاول في المرحلة الأولى دراسة النموذج الخطي بإستعمال البرنامج القياسي Eviews8.1، ثم نقوم في المرحلة الثانية بكشف إمكانية وجود علاقة للتكامل المشترك ما بين المتغيرات المدروسة من خلال تطبيق إختبار Johanson، أما معادلة الانحدار الخطي تعطي على الشكل الرياضي التالي:

$$PIB_t = C_0 + C_1(V \text{ agriculture})_t + C_2(V \text{ industrie})_t + C_3(V \text{ services})_t + C_4(Export)_t + C_5(import)_t + \varepsilon$$

حيث أن :

$C_0, C_1, C_2, C_3, C_4, C_5$: مقدرات النموذج الخطي

V agriculture: قطاع الزراعة (%القيمة المضافة من الناتج المحلي)

V industrie: قطاع الصناعة (%القيمة المضافة من الناتج المحلي)

V services: قطاع الخدمات (% القيمة المضافة من الناتج المحلي)

Export: الصادرات (% من الناتج المحلي)

Import: الواردات (% من الناتج المحلي)

2- تقدير معادلة الانحدار الخطي

الجدول المبين أسفله يوضح مخرجات البرنامج القياسي من خلال دراسة أثر المتغيرات المستقلة على

المتغير التابع:

الجدول رقم (06): دراسة اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

Dependent Variable: PIB Method: Least Squares Date: 08/10/16 Time: 13:39 Sample: 1980 2015 Included observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51.64420	2116.252	0.024404	0.9807
VAGRICULTURE	-0.380060	21.16770	-0.017955	0.9858
VINDUSTRIE	-0.521849	21.19464	-0.024622	0.9805
VSERVICE	-0.626705	21.14391	-0.029640	0.9766
EXPORT	0.069413	0.065991	1.051863	0.3013
IMPORT	0.145454	0.124892	1.164639	0.2533
R-squared	0.163901	Mean dependent var		2.843056
Adjusted R-squared	0.024551	S.D. dependent var		2.299953
S.E. of regression	2.271544	Akaike info criterion		4.629808
Sum squared resid	154.7973	Schwarz criterion		4.893728
Log likelihood	-77.33655	Hannan-Quinn criter.		4.721923
F-statistic	1.176185	Durbin-Watson stat		1.202392
Prob(F-statistic)	0.343924			

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews8.1

أما المعادلة التقديرية تكتب على الشكل التالي :

$$PIB = 51.64 - 0.38 * VAGRICULTURE - 0.52 * VINDUSTRIE - 0.626 * VSERVICE + 0.069 * EXPORT + 0.145 * IMPORT$$

$$(0.024) \quad (-0.017) \quad (-0.024) \quad (-0.029) \quad (1.05) \quad (1.16)$$

$$F\text{-statistic} = 1.17 \quad R^2 = 0.163 \quad DW = 1.20 \quad prob = 0.34 \quad N = 36$$

علما أن :

(.) : عبارة عن قيم إحصائية (t-student).

R_2 : معامل التحديد F. إحصائية Fisher. N : عدد المشاهدات

DW : إحصائية Durbin Watson Prob : احتمال الخطأ.

أ- دراسة معنوية النموذج

نقوم باختبار المعنوية الكلية للنموذج الخطي باستخدام معامل التحديد وكذا اختبار فيشر، من خلال الفرضيتين التاليتين :

- **فرضية العدم H_0** : النموذج غير مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية لا تفسر الظاهرة المدروسة).

- **الفرضية البديلة H_1** : النموذج مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية تفسر الظاهرة المدروسة)
نقوم أولا باستخراج القيمة الجدولية المقابلة لإحصائية فيشر ونقارنه مع تلك المحسوبة ، كما أن عدد المشاهدات هو 30 مشاهدة.

$$F_{(n-k-1)} = F_{(36-5-1)} = F_{30}$$

الجدول رقم (07): قيم إحصائيات فيشر المحسوبة والجدولية

احتمال الخطأ	عند مستوى 5%	عند مستوى 1%	
0.34	2.53	3.70	F_{tab}
	1.17		F_{cal}

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.1

من الجدول أعلاه يتبين أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أقل من فيشر الجدولية عند مستوى 1% و 5% أي أن $(F_{cal} < F_{tab})$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج غير مناسب وأن المتغيرات الخارجية المدروسة لا تساهم في تفسير معدلات الناتج المحلي.

ومن خلال معدل التحديد $(R^2 = 0.163)$ ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تشرح ما نسبته 16.3% من المتغير التابع (معدلات الناتج المحلي)، وتبقى النسبة الأكبر والمقدرة ب 83.7% لمتغيرات أخرى بإمكانها شرح النموذج، ومن خلال هذا المعيار فإن النموذج غير جيد لأن نسبة شرح المتغيرات المستقلة للمتغير التابع تعتبر ضعيفة جدا.

ب - اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية (t-stat) لتقييم معنوية معالم النموذج المقدر، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، من خلال اختبار الفرضيات المتعلقة بالمعالم المقدرة على الشكل التالي :

$$H_0 : \text{فرضية العدم} : c_0 = c_1 = c_2 = c_3 = c_4 = c_5 = 0$$

$$H_1 : \text{الفرضية البديلة} : c_0 \neq c_1 \neq c_2 \neq c_3 \neq c_4 \neq c_5 \neq 0$$

يمكن توضيح نتائج اختبار (t-stat) للنموذج المقدر من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة t_{cal} للمعاملات المقدرة والقيم الجدولية t_{tab} ، وأدنى مستوى معنوية prob وذلك عند مستوى معنوية 5%. القيمة الجدولية لإحصائية (t-stat) نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس المعنوية وبدرجة حرية (n-p)، n تمثل عدد المشاهدات و p تمثل عدد معاملات النموذج المقدر. و تساوي (30 = 36-6 = n-p)، والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (08): نتائج اختبار (t-stat) للنموذج المقدر

المقدرات	المعالم	القيم المحسوبة (T_{cal})	القيم الجدولية (T_{tab}) عند مستوى %1	القيم الجدولية (T_{tab}) عند مستوى %5	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	C_0	0.024	2.750	2.042	0.9807
Vagiculture	C_1	-0.017	2.750	2.042	0.9858
Vindustrie	C_2	-0.024	2.750	2.042	0.9805
Vservice	C_3	-0.029	2.750	2.042	0.9766
Export	C_4	1.05	2.750	2.042	0.3013
Import	c_5	1.16	2.750	2.042	0.2533

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8.1

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (C_0) ذو الإشارة الموجبة، نلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أي $T_{tab} > T_{cal}$ عند مستوى كل المستويات، وبهذا سنقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، أي أن الثابت ليس له معنوية في النموذج المقدر وباحتمال خطأ قدره 0.98 والأكبر من القيم الحرجة، ومنه لا يمكن قبول الثابت في النموذج .

✓ أما النسبة للمعاملات الأخرى والمتعلقة بمعامل قطاع الزراعة (C_1)، قطاع الصناعة (C_2)، قطاع الخدمات (C_3)، الصادرات (C_4)، ومعامل الواردات (C_5)، فإن كل القيم المحسوبة لإحصائية ستيدونت أقل من القيم الجدولية عند مستوى 1%، 5% و 10%، مما يتحتم علينا قبول فرضية العدم أي عدم معنوية معاملات المتغيرات المدروسة في النموذج الخطي المقدر.

ج- التفسير الاقتصادي للنتائج

تفسر الإشارة الموجبة للمتغيرات المدروسة بالعلاقة الطردية ما بين كل متغير وأثره على الناتج الإجمالي المحلي والعكس صحيح، إذ أن زيادة وحدة واحدة من القيمة المضافة لقطاع الزراعة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي ب 0.38 وحدة من الناتج المحلي وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية . كما أن زيادة وحدة واحدة من القيمة المضافة لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات يؤديان إلى انخفاض الناتج المحلي ب 0.024 و 0.029 وحدة على الترتيب، وهو ما يتنافى أيضا مع النظرية الاقتصادية. و ما يثبت ضعف مساهمات قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في النشاط الاقتصادي بسبب ضعف تنوع القاعدة الإنتاجية والتوجه كليا نحو الاقتصاد الريعي.

ومن جهة أخرى فإن الصادرات تساهم في الرفع من معدلات الناتج المحلي ب 1.05 وحدة، والتي تعتبر ضعيفة مقارنة بالأهمية الفعلية لقطاع الصادرات في الاقتصاد الوطني.

غير أن نسبة مساهمة الواردات تؤدي إلى زيادة قدرها 1.16 وحدة على الناتج المحلي وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، إذ أن الواردات تساهم في إضعاف القدرة الاقتصادية للوطن. وعلى العموم ومن خلال الدراسة القياسية للنموذج المقترح تعتبر نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاعات الزراعة،

الصناعة والخدمات ضعيفة جدا، إذ تعتبر مساهمتها في الناتج المحلي ضعيفة جدا ويرجع سبب ذلك إلى غياب الخطط التنموية التي تساهم في دفع عجلة الاستثمارات.

3- نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ

يقوم تحليل التكامل المتزامن (المشترك) بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل، حيث أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة قد تكون غير مستقرة في المدى القصير، إلا أنها ستستقر في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما وذلك بإجراء إختبار جذور الوحدة والمتعلقة بإجراء أحد الاختبارات التالية: (Augmented Dickey – Fuller) ، أو إختبار (Phillips-Perron) أو اختبار Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin)، ثم نقوم باختبار وجود العلاقة التوازنية الطويلة الأمد باستخدام اختبار (Johansen).

أ. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة:

تعدد طرق الكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية، مابين طريقة الرسم كما هو موضح في الملحق 2، وكذا طريقة دالة الارتباط الذاتي، إضافة إلى طريقة الكشف عن جذور الوحدة التي سنتطرق لها في هذه الدراسة .

نقوم بإختبار الفرضيتين التاليتين بإستخدام إختبار Augmented Dickey – Fuller

- **فرضية العدم:** السلسلة بها جذر وحدة ، أي أنها غير مستقرة عندما تكون $t_{tab} < t_{cal}$
- **الفرضية البديلة:** السلسلة لا تحتوى على جذر وحدة، أي (السلسلة مستقرة) $t_{tab} > t_{cal}$

والجدول المبين أسفله يلخص حالة الإستقرارية لمختلف السلاسل المدروسة في النموذج القياسي

الجدول رقم (09): حالة الإستقرارية لمختلف السلاسل المدروسة في النموذج القياسي

درجة الإستقرار	عند الفرق الأول			عند المستوى			السلسلة الزمنية
	دون الثابت والإتجاه	الإتجاه والثابت	الثابت	دون الثابت والإتجاه	الإتجاه والثابت	الثابت	
I = (1)	6.22-	6.04-	6.12-	-1.27	4.61-	3.64-	PIB
I = (1)	5.10-	5.00-	5.08-	0.12	2.41-	2.47-	Vagriculture
I = (1)	6.06-	6.03-	6.08-	0.98-	1.83-	1.84-	Vindustrie
I = (1)	6.13-	6.12-	6.18-	0.72	1.83-	1.77-	Vservice
I = (1)	5.33-	4.34-	5.27-	0.77-	1.73-	1.53-	Export
I = (1)	5.2-	6.29-	5.13-	0.098	2.25-	1.79-	Import

المصدر : من إعداد الباحث إعتقادا على مخرجات برنامج Eviews8.1

من خلال الجدول يتبين بأن السلسلة المتعلقة ب PIB لا تستقر عند المستوى، أي أن السلسلة بها جذر وحدة لأن القيمة المحسوبة لستودنت أقل من القيمة الجدولية عند القيمة الحرجة 1%، لذا سنقوم بدراسة إستقراريته عند الفرق الأول، إذ تبين بأن القيمة المحسوبة لهذه الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 1%، 5% و 10%، لذا نقبل الفرض البديل و نقول بأن سلسلة الناتج المحلي تستقر عند الفرق الأول، وبنفس الطريقة نقوم باختبار إستقرارية السلاسل الأخرى.

ومن خلال الجدول تبين بأن كل السلاسل المدروسة لا تستقر عند المستوى وفي جميع الصيغ الثلاثة، لذا نرفض فرضية العدم أي أن السلاسل بها جذور وحدة لأن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، لكن بعد إجراء اختبار الإستقرارية عند الفرق الأول تبين بأن جميع السلاسل

مستقرة من الدرجة الأولى، لأن قيمة إحصائية ستودنت أكبر من القيمة الجدولية وعند كل القيم الحرجة 1%، 5% و 10%.

ب. اختبار **Johansen** للتكامل المشترك

بعد دراستنا لاستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة والتي وجدناها تستقر عند الدرجة الأولى، نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews8.1 وبالمعايير المعروفة Akaike و Schwarz، إذ وجدنا فترة الإبطاء المثلى هي $p = 1$ ، والجدول الموالي يبرز علاقة التكامل المشترك بإستعمال إختبار Johansen.

الجدول رقم (10): علاقة التكامل المشترك بإستعمال إختبار **Johansen**.

Date :08/10/2016 Time: 15:43 Sample (adjusted): 1982 2015 Included observations: 34 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: PIB VAGRICULTURE VINDUSTRIE VSERVICE EXPORT IMPORT Lags interval (in first differences): 1 to 1 Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesize d		Trace	0.05 Critical Value	Prob.* *
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic		
None *	0.775889	115.3464	95.75366	0.0012
At most 1	0.622336	64.49553	69.81889	0.1236
At most 2	0.327467	31.38798	47.85613	0.6456
At most 3	0.301408	17.90003	29.79707	0.5735
At most 4	0.153997	5.704615	15.49471	0.7301
At most 5	0.000550	0.018709	3.841466	0.8911
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized	Max-Eigen	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.775889	50.85087	40.07757	0.0021
At most 1	0.622336	33.10755	33.87687	0.0616
At most 2	0.327467	13.48795	27.58434	0.8563
At most 3	0.301408	12.19542	21.13162	0.5285
At most 4	0.153997	5.685906	14.26460	0.6538
At most 5	0.000550	0.018709	3.841466	0.8911

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -228.8063

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

	VAGRICULTUR	VINDUSTRI	VSERVIC		
PIB	E	E	E	EXPORT	IMPORT
1.000000	-221.7943	-225.9916	-227.6889	-0.110639	1.877368
	(50.1564)	(50.2253)	(50.1111)	(0.09916)	(0.23086)

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews8.1

بالقراءة السريعة لنتائج التقدير يتضح أن: نتائج اختبار الأثر Trace تبين أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 115.34 أكبر من القيمة الجدولية 95.75 والاحتمال المرافق لها أقل من 5% أي (0.0012 > 5%) وعليه نرفض فرضية العدم. ونقبل الفرض البديل القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك على الأقل.

أما فرضية العدم الثانية التي تثبت وجود علاقة تكامل مشترك واحدة طويلة الأمد فتبقى مقبولة لأن قيمة الأثر أقل من القيمة الحرجة ($69.81 > 64.49$) والاحتمال المرافق لها أكبر من 5%، لذا يمكن القول بأن هناك علاقة تكامل مشترك واحدة ما بين المتغيرات المدروسة. والاختيار البديل وهو اختيار القيم المميزة العظمى Max والذي يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المتساوي هي r ، مقابل الفرض البديل بأنها تساوي $r + 1$ ، وبما أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 50.85 أكبر من القيمة الجدولية 40.07 عند القيمة الحرجة 5%، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي وجود علاقة تكامل مشترك على الأقل (لأن $33.87 > 33.10$)، لذا يمكن الجزم على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة طويلة الأمد ما بين المتغيرات المدروسة. والتي تكتب على الشكل الرياضي التالي:

$$\text{PIB} = -221.79 \text{ Vagriculture} -255.99 \text{ Vindustrie} -227.68 \text{ Vservice} -0.11 \text{ Export} +1.87 \text{ Import}$$

يتبين من علاقة التكامل المشترك بأن هناك علاقة عكسية ما بين الإنتاج الداخلي الخام وقطاعات الزراعة، الصناعة، الخدمات والصادرات في الأجل الطويل، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، في حين ظهر معامل الواردات ذو إشارة موجبة مما يعكس العلاقة الطردية بين الإنتاج الداخلي والواردات وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ج. نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات المدروسة فلا بد أن يحض بنموذج تصحيح الخطأ، إذ يدرس إمكانية تواجد علاقة التكامل المشترك في الأمد القصير، والذي يأخذ بعين الاعتبار قيمة الأخطاء المبثقة بفترة واحدة، وللإشارة فإن سلسلة البواقي (E) إستقرت عند المستوى بعد إجراء إختبار جذور الوحدة الثلاثة، وهذا ما يؤكد عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

ولصياغة نموذج الخطأ الذي يدل عن وجود علاقة توازنية في الأمد القصير، نقوم بتأخير سلسلة البواقي فترة واحدة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$dPIB_t = C_0 + C_1 dV_{agriculture\ t} + C_2 dV_{industri\ t} + C_3 dV_{service\ t} + C_4 dExport_t + C_5 dImport_t + E_{t-1}$$

وبعد تقدير المعادلة عند الفروق الأولى للمتغيرات المدروسة وبفترة مبطنة واحدة لقيمة الأخطاء،

تحصلنا على المعادلة المقدرة التالية من خلال البرنامج القياسي المستعمل في الدراسة:

$$DPIB = 0.11 + 0.86 * DVAGRICULTURE + 0.37 * DVINDUSTRIE + 0.021 * DVSERVICE - 0.03 * DEXPORT + 0.20 * DIMPORT - 0.597 * E(-1)$$

كما يتبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي، بأن عملية تصحيح أخطاء النموذج تساهم في

الرفع من معنوية النموذج، حيث يرتفع معامل التحديد ليساوي بذلك نسبة 45.31%، أي أن المتغيرات

المدروسة تساهم في شرح النموذج المدروس بتلك النسبة المقدرة، والجدول التالي يبين قيمة المقدرات وكذا

القيم الإحصائية لكل متغير:

الجدول رقم (11): نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DPIB				
Method: Least Squares				
Date: 13/10/16 Time: 12:15				
Sample (adjusted): 1981 2015				
Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.105708	0.349826	0.302174	0.7648
DVAGRICULTUE	0.859105	11.81936	0.072686	0.9426
DVINDUSTRIE	0.367120	11.87199	0.030923	0.9756
DVSERVICE	0.020720	11.78540	0.001758	0.9986
DEXPORT	-0.027521	0.196849	-0.139806	0.8898
DIMPORT	0.202486	0.126585	1.599608	0.1209
E(-1)	-0.597234	0.171247	-3.487552	0.0016
R-squared	0.453130	Mean dependent var	0.086000	
Adjusted R-squared	0.335943	S.D. dependent var	2.452211	
S.E. of regression	1.998298	Akaike info criterion	4.399326	

Sum squared resid	111.8095	Schwarz criterion	4.710395
Log likelihood	-69.98820	Hannan-Quinn criter.	4.506707
F-statistic	3.866741	Durbin-Watson stat	1.840424
Prob(F-statistic)	0.006185		

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews8.1

ومن خلال الجدول يتبين بأن قيمة حد الخطأ سالبة ومساوية لـ (-0.59) وهي معنوية عند مستويات القيم الحرجة لأن الإحتمال الموافق لها (0.0016) أقل من 1%، 5% و 10% على الترتيب، وتفسر الإشارة السالبة بإثبات لوجود العلاقة التوازنية الطويلة الأجل ما بين المتغيرات المدروسة كما ذكرنا سالفا. وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن الطويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية والتي تعادل نسبة 59.72 % والتي تعني أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة القصيرة ($t-1$) عن قيمته التوازنية، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 59.72% في الفترة (t)، كما يلاحظ الإشارة الموجبة لمعاملات القطاع الزراعي، الصناعي وحتى الخدماتي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية من جهة، وهو ما لا يتوافق مع إشارة نفس المعلمات المقدرة في الأجل الطويل، غير أن إشارة معامل الصادرات جاءت متناقضة مع النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة حجم الصادرات سيؤدي حتما إلى زيادة الناتج المحلي، غير أن إشارة معامل الواردات جاءت هي الأخرى متناقضة مع النظرية الاقتصادية.

خاتمة:

إن تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب ضرورة تبني إستراتيجيات فعالة، تساهم في التحول من الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد المعتمد أساسا على تنوع مصادر الدخل المختلفة ولا يتحقق ذلك إلا بالاهتمام بالقطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني، من

خلال تنمية الإستثمارات في مجالات الزراعة، الصناعة وحتى القطاع الخدماتي، إذ أبرزت الدراسة القياسية النتائج التالية :

- ضعف مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، حيث ظهرت معالمها سلبية مما تترجم بعدم قدرة هذه القطاعات على تغطية حجم المخصصات المالية الموجهة لعملية تحفيز الإستثمارات؛
- الإرتباط القوي للإيرادات العامة بقطاعات غير القطاعات الثلاثة المدروسة في الفترة من (1980-2015)، وهذا مايبثب ميزة الاقتصاد الريعي للجزائر التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية؛
- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تترجم بمدى أهمية قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في تحسين الوضعية الاقتصادية للوطن، حيث بين نموذج تصحيح الخطأ بأن معلمات المتغيرات الثلاثة (الزراعة، الصناعة والخدمات) موجبة، إذ أن التغير في وحدة واحدة من القيمة المضافة يؤدي إلى إرتفاع مساهمتها في النمو الاقتصادي ب (85%، 36% و 2%) على الترتيب؛
- في الأخير، وأمام هذا الوضع الاقتصادي الحرج الناتج عن تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية ، يتطلب الأمر من الدولة تبني إستراتيجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي، من أجل المساهمة في زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني، بإعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق إقلاع إقتصادي فعال يساهم بدرجة كبيرة في خلق مصادر أخرى للثروة التي تعتبر أهم معايير قياس القوة الاقتصادية للدول من جهة، وكذا العمل على فتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في إطار سياسية تشجيع الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، لهدف تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، أكتوبر 2015.
2. محمد مدحت مصطفى، مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي، جمهورية مصر العربية، 2001.
3. مسيكة بوفامة ، نماذج تقييم المشاريع الإستثمارية بين النظرية والتطبيق وإنعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية ، مثال الجزائر " دكتوراه دولة غير منشورة، الجزائر، 2000-2001.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، 2014.
5. جورج قمر، الاقتصاد العربي في 2013 تباينات حادة وفرص مواتية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 22 يناير 2013.
6. المنتدى الإفريقي التاسع عشر لوزراء الصناعة، الجزائر، 2011.
7. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية، للفترة 2006-2012.
8. بلقاسم العباس، وشاح رزاق، رأس المال البشري والنمو في الدول العربية، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 43، جوان 2011.
9. عامر عيساني، الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2010.
10. موفق عدنان، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، ، الاردن، 2010.
11. توفيق ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار وهران، عمان، 1999.

مراجع باللغة الأجنبية:

12. CNES « la configuration du foncier en Algérie , une contrainte au développement économique », 24^{ème} session Plénière .
13. Klaus-Schwab, Xavier SALA-i- Martin « the Global Competitiveness Report , “World Economic Forum .

ملاحق:

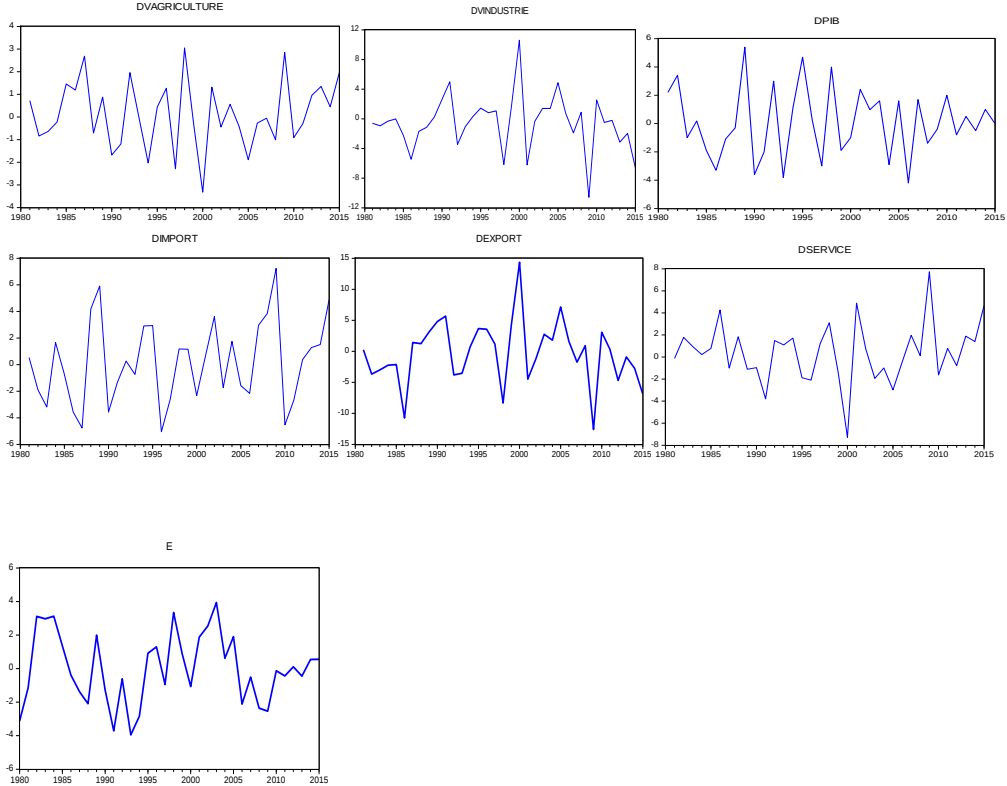
ملحق رقم (01): إحصائيات المتغيرات المدروسة.

الواردات (% من PIB)	الصادرات (% من PIB)	القيمة المضافة للخدمات (% من PIB)	القيمة المضافة للصناعة (% من PIB)	القيمة المضافة للزراعة (% من PIB)	الناتج المحلي الإجمالي (%)	
30.34	34.34	33.84	57.65	8.51	0.79	1980
30.88	34.59	33.71	57.05	9.23	2.99	1981
28.99	230.9	35.49	56.12	8.39	6.4	1982
25.8	27.94	36.44	55.81	7.75	5.4	1983
27.47	25.71	36.66	55.80	7.53	5.59	1984
26.74	23.58	37.44	53.56	8.99	3.7	1985
23.17	12.85	41.71	48.11	10.18	0.4	1986
18.41	14.27	40.70	46.42	12.87	-0.69	1987
22.6	15.51	42.54	45.29	12.16	-1	1988
28.51	18.64	41.43	45.53	13.04	4.40	1989
24.94	23.44	40.47	48.16	11.36	0.8	1990
23.6	29.12	36.67	53.16	10.17	-1.2	1991
23.87	25.32	38.16	49.71	12.13	1.8	1992
23.14	21.78	39.26	48.64	912.0	-2.01	1993
26.054	22.53	40.98	48.96	10.06	-0.89	1994
28.99	26.19	39.10	050.4	10.50	3.8	1995
23.94	29.76	37.00	51.23	11.77	4.09	1996

21.34	30.91	38.21	52.31	9.48	1.1	1997
22.52	22.58	41.32	46.15	12.53	5.09	1998
23.68	26.81	39.80	48.00	12.20	3.2	1999
21.35	41.17	32.51	58.61	8.88	2.2	2000
22.017	36.69	37.40	52.40	10.20	4.61	2001
25.63	35.5	38.16	52.06	9.76	5.59	2002
23.9	38.25	36.22	53.45	10.32	7.2	2003
25.65	40.05	35.23	54.86	9.90	4.3	2004
24.07	47.2	32.25	59.73	8.01	5.9	2005
21.91	48.81	31.77	60.46	7.74	1.7	2006
24.87	47.06	33.74	58.57	7.69	3.39	2007
28.71	47.97	33.86	59.46	6.68	2	2008
35.95	35.37	41.59	48.87	9.53	1.59	2009
31.42	38.44	39.96	51.42	8.62	3.6	2010
28.74	38.97	40.74	50.94	8.327	2.8	2011
29.11	37.74	39.96	50.74	9.29	3.3	2012
30.28	33.14	41.85	47.61	10.64	2.79	2013
31.65	29.8	43.25	45.65	11.09	3.8	2014
36.78	23.56	47.91	39.09	13.05	3.9	2015

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي المحدث إلى غاية 2016/04/10

ملحق رقم (02): طريقة الرسم لتوضيح إستقرارية الفروق الأولى للسلاسل قيد الدراسة



واقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،

دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غليزان

بن علي عائشة

طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشلف، الجزائر

بريد إلكتروني: aichabenali2011@yahoo.fr

أ.د. نوري منير

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشلف، الجزائر

بريد إلكتروني: nourimounir2@gmail.com

ملخص:

لقد أدركت الكثير من المؤسسات في مختلف دول العالم خصوصا في الدول المتقدمة منها، أهمية تبني نظام إدارة الجودة الشاملة كأسلوب إداري قادر على استيعاب التحديات والتعامل معها من أجل تعزيز قدرتها التنافسية وضمان بقائها واستمرارها. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غليزان، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لملائمة هذا المنهج لطبيعة الدراسة. اعتمادا على مراجعة الأدبيات حول نظام إدارة الجودة الشاملة والتي شملت إسهامات رواد ومفكرين إداريين في هذا المجال، تم تحديد ثمانية مبادئ أساسية لإدارة الجودة الشاملة تم اختبار مدى تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن مبادئ إدارة الجودة الشاملة تطبق بشكل متوسط عموما في المؤسسات المستقصاة. تمخض عن هذه الدراسة جملة من التوصيات الرامية إلى تفعيل ممارسة نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

كلمات مفتاحية: الجودة، إدارة الجودة الشاملة، مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

Abstract:

The different enterprises in the world had learnt that the adoption of the Total Quality Management is the way to challenge and to acquire a competitiveness with an ensuring of the survival and continuity in the business climate. This study aimed to examine the reality of the application of TQM principles in a sample of Economic enterprises at Relizane city. We relied on the descriptive and analytical approach to this study. Results of the study showed that the principles of total quality management are applied in the enterprises that constitute our sample; by the way, the use of TQM is not high.

This study resulted in a number of recommendations aimed at activating the practice of TQM in the Algerian enterprises.

Keywords: Quality, Total quality management, Total quality management principals.

مقدمة:

إن التحدي الكبير الذي أصبح يواجهه العالم اليوم في ظل قطار العولمة قد أدى إلى ازدياد المنافسة العالمية، فلم تهتم المؤسسات الجزائرية بالمنافسة المحلية فحسب وإنما كان لزاما عليها أن تنتبه لخطر المنافسة العالمية في ظل الانتشار الواسع للأسواق العالمية وحرية التجارة وظهور الشركات المتعددة الجنسيات. ويأتي نظام إدارة الجودة الشاملة كوسيلة إدارية حديثة لتحقيق كل هذه المتطلبات في عصر المنافسة الحادة ومحاولة العديد من المؤسسات البقاء في السوق أو تحسين وضعها التنافسي.¹

بدأ مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالظهور في الثمانينات من القرن العشرين.² وقد حققت على مدى العقدين الماضيين من الزمن نجاحات باهرة وملفتة للنظر في العديد من المؤسسات العالمية الأمريكية، اليابانية والأوربية. فنظام إدارة الجودة الشاملة من الأساليب التسييرية المعاصرة، والتي أثبتت تطبيقها القدرة

¹ - محمد الصيرفي، الجودة الشاملة طريقك للحصول على شهادة الإيزو، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 8.

² - محفوظ أحمد جودة، إدارة الموارد البشرية مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 5.

على تحسين الأداء العام للمؤسسة والمساهمة في ترقية تنافسيتها متى ما تم العمل والالتزام بمبادئها. وهنا تكمن الإشكالية المراد معالجتها في هذا المقال والسؤال المحوري الذي يطرح هو:

ما مدى تبني مبادئ إدارة الجودة الشاملة (التزام ودعم الإدارة العليا، التركيز على الزبون، فرق العمل، التدريب، التحسين المستمر، التركيز على العمليات، الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات والتغذية العكسية) في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

- يتسم موضوع إدارة الجودة الشاملة بالحدثة، حيث نعتقد أن هناك محدودية في تبني هذا النظام والتحكم في استخدامه من طرف المسيرين والعاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تعاني أغلب المؤسسات الجزائرية من مشاكل الجودة والإنتاجية، وهذا يتطلب الإسراع بدراسة مزايا تطبيق هذا الأسلوب الإداري، والتعرف على فعاليته وأثره على تحسين جودة المنتجات وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات؛
- تعد هذه الدراسة أداة معلوماتية حول مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة، ولفت انتباه هذه الأخيرة إلى أهمية تطبيق هذا المدخل الإداري.

أهداف الدراسة:

- محاولة استعراض أهم الأسس النظرية والتطبيقية التي يركز عليها مفهوم إدارة الجودة الشاملة كنموذج تسييري متكامل يحث على إتقان الأعمال بدقة ويسعى إلى تحسين الجودة باستمرار، وأهم العقبات التي تحول دون تطبيقه؛
- محاولة الاطلاع على واقع ومستوى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- عرض بعض التوصيات التي من شأنها تفعيل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملائمة هذا المنهج لطبيعة الدراسة، وتحقيق أهدافها، والوصول إلى إجابات تسهم في وصف وتحليل نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

1. الإطار النظري لإدارة الجودة الشاملة:

1.1- تعريف إدارة الجودة الشاملة:

المطلع على الأدب الإداري يجد العديد من التعاريف المختلفة لمفهوم الجودة ومن أبرز هذه التعاريف نذكر:

✓ تعريف DEMING الذي يعرف الجودة بأنها "التوافق مع احتياجات المستهلك ومتطلباته مهما كانت، وبأنها تعني أيضا التحسين المستمر في جميع النشاطات، والتخفيض المستمر للخسائر والتكاليف"³

✓ أما JAURAN فيعرفها بأنها "الملائمة للاستخدام".⁴

✓ وتعرفها الجمعية الفرنسية للمعايير وفق المعيار 50-120 x كما يلي: "الجودة هي مجموعة الخصائص والمميزات لمنتج أو خدمة والتي تعطيه القدرة على تلبية الاحتياجات المعترف عنها أو الضمنية".⁵

✓ أما الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة فتعرفها كما يلي: "الجودة هي مجموعة الخصائص المتعلقة بالمنتج أو الخدمة والتي يؤدي تفعيلها إلى إرضاء الحاجات المتوقعة أو المرغوبة".⁶

³ - لعلى بوكميش، إدارة الجودة الشاملة، إيزو 9000، دار الراجية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 14.

⁴ - عبد النبي الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة TQM والإيزو، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 29.

⁵ - Jean Marie CHATELAT ; **Méthodes Productique et qualité** ; édition Marketing ; S.A ; Paris ; 1996 ; p12.

⁶ - Ph . KOTLER et B . DEBOIS ; **Marketing Management ; Public ; union** ; 10^{eme} edition ; Paris ; 2000 ; p80.

✓ كما عرف كل من المعهد الوطني الأمريكي للتقييس (ANSI) والجمعية الأمريكية للجودة (ASQ) الجودة بأنها: "المميزات والخصائص الكلية لمنتج أو خدمة ما، والتي تدل على قدرته على إشباع حاجات معينة".⁷

✓ أما المهندس الياباني Taguchi فقد أعطى تعريفا أكثر شمولية مفاده أن الجودة: "تعبّر عن مقدار الخسارة التي يمكن تفاديها، والتي قد يسببها المنتج للمجتمع بعد تسليمه، وتتضمن هي مجموعة من الخصائص والمميزات النسبية التي تنطوي عليها سلعة أو خدمة ما، والتي تستجيب هذه الخسارة الفشل في تلبية توقعات الزبون، والفشل في تلبية خصائص الأداء، والتأثيرات الجانبية على المجتمع كالتلوث والضجيج وغيرها".⁸

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن: الجودة هي مجموعة من الخصائص والمميزات النسبية التي تنطوي عليها سلعة أو خدمة ما، والتي تستجيب لحاجات الزبون وتوقعاته وتراعي سلامة وراحة المجتمع.

كما تعددت التعاريف والتي بمجملها شكلت لإدارة الجودة الشاملة إطارها ومفهومها وفلسفتها المتميزة في الفكر الإداري الحديث.

- حيث يعرفها Jablonski بأنها "شكل تعاوني لإنجاز الأعمال بالاعتماد على الجهود المشتركة بين الإدارة والعاملين بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وبشكل مستمر"⁹

⁷- JAMES R. Eyans and JAMES W. Deam JR; **Total Quality: Management; Organization and Strategy**; 3rd ed; South-Western Publishing Company; Ohio; 2003; pp:9-10.

⁸- محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO9000 et ISO14000 ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص19.

⁹- قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 9001 : 2000، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص80.

- ويعرفها الصوفي بأنها "مجموعة الأعمال والأنشطة التي يلتزم بها جميع أفراد المنظمة على اختلاف مستوياتهم من أجل تلبية حاجات الزبائن ورغباتهم"¹⁰؛
 - كما تعرف أيضا بأنها "الجودة في كل شيء وكل إنجاز يتحقق بأحسن الطرق والسبل، وبحيث لا يوجد عنصر منتج لا يساهم بشكل جيد في تحقيق الأهداف والنتائج المنتظرة للمنشأة"¹¹؛
 - كما يقصد بإدارة الجودة الشاملة "تلك الجهود المبذولة من جانب كل فرد في المنظمة، وبشكل متواصل لتطوير الأداء على النحو الذي يقابل العملاء النهائيين المستفيدين من الخدمة"¹²؛
 - وتعرف بأنها " نموذج إدارة يتضمن تغيير شامل للمؤسسة، لا يمكن اختصارها إلى مجرد إقرار بعض الأدوات ومناهج العمل بالفرق"¹³؛
 - وتعرف أيضا بأنها " نظام للتسيير يعتمد على الموارد البشرية التي تسعى إلى تحقيق التحسين المستمر من أجل إرضاء وإشباع حاجات المستهلكين وتكلفة أقل"¹⁴؛
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة بأنها: أسلوب إداري متكامل يمكن من خلاله إدارة المنظمة بشكل أفضل، وهو يقوم على الالتزام الكلي بمبدأ الجودة من طرف الإدارة

¹⁰ - يوسف جحيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 195.

¹¹ - أحمد محمد المصري، الجودة الشاملة مخرج الكفاية الإنتاجية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 11.

¹² - بن سليمان نجيب، بن بوزيان محمد، أثر تطبيق الجودة الشاملة في مرفق إداري عمومي جزائري على تحقيق رضا الزبون وقياسه باستعمال نموذج (SERV QUAL)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 02، 2012، ص 132.

¹³ - CLAUDE Yves Bernard, **Le Management par la Qualité Totale**, AFNOR, France, 2000, P217.

¹⁴ - Jean BRILMAN, **Les Meilleures Pratiques du Management**, éditions d'Organisation, Paris, 3^{ème} éd, 2001, P217.

والعاملين والتركيز على الزبائن وإشباع حاجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم الحالية والمستقبلية، والتركيز على التحسين المستمر لكل العمليات وفي مختلف مراحل العمل.

2.1- مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

بالاعتماد على الأدبيات الإدارية الخاصة بمبادئ إدارة الجودة الشاملة والتي شملت إسهامات رواد إدارة الجودة الشاملة وجزء في هذا المجال ثم تحديد المبادئ الأساسية لإدارة الجودة الشاملة التالية:¹⁵

- التزام ودعم الإدارة العليا؛
- التركيز على الزبون؛
- فرق العمل؛
- التركيز على العمليات؛
- الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات؛
- التدريب؛
- التغذية العكسية؛
- التحسين المستمر.

3.1- الفرق بين إدارة الجودة الشاملة والإدارة التقليدية:

بعد التعرف على مفهوم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة أصبح من الممكن استخراج الفوارق بينها وبين الإدارة التقليدية، والتي نلخصها في الجدول التالي:

¹⁵- يحيى برويقات عبد الكريم، إشكالية تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9001، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009، ص61.

الجدول رقم (01): المقارنة بين إدارة الجودة الشاملة والإدارة التقليدية.

عناصر المقارنة	الإدارة التقليدية	إدارة الجودة الشاملة
الهدف	تعظيم أرباح وعوائد المنظمة	تحقيق رضا عملاء المنظمة من خلال تلبية احتياجاتهم ورغباتهم بمستوى عال من الجودة وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق الأرباح.
الهيكل التنظيمي وتوزيع السلطة.	هياكل تنظيمية عمودية والسلطة مركزية، تدفق المعلومات والقرارات من الأعلى إلى الأسفل.	هيكل أفقي والسلطة لا مركزية، مختلف التدفقات تأخذ مسرى أفقي.
التخطيط	على المدى القصير.	تكامل وتوازن ما بين المدى القصير والطويل.
أسلوب العمل وتحمل المسؤولية.	يقوم كل فرد أو إدارة بعمله منفردا ولهذا تكون المسؤولية شخصية.	العمل الجماعي والتعاوني في فرق، ولهذا تحمل المسؤولية يكون جماعي.
السياسات والإجراءات	تتميز بالجمود.	تتميز بالمرونة.
اتخاذ القرارات وحل المشاكل.	تختص جهة معينة بذلك.	تعتمد على الديمقراطية القائمة على المشاركة وبالتالي فإن عملية اتخاذ القرارات وحل المشاكل تكون جماعية.

نظام الحوافز.	يتسم بالثبات ومعظم الحوافز المستخدمة مادية باعتبار أن الفرد رجل اقتصادي.	تعتمد على تطوير نظام الحوافز كما أنه يشمل على حوافز مادية ومعنوية في نفس الوقت.
عملية التطوير والتحسين.	لا تقوم بالتطوير إلا لمرات محدودة وذلك عند الحاجة.	التطوير والتحسين المستمر.
الأفراد.	ترى أن الأفراد العاملين في المنظمة بمثابة قيد وتكلفة يجب تدنيتهما، كما أنها لا توليهم الثقة ولا يمكنهم التدخل في شؤون المنظمة بإبداء آرائهم ومقترحاتهم.	تنظر للفرد على أنه مورد وشريك لذا يجب الاهتمام به حتى يعطي ما لديه إذ بإمكانه مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها كما يمكنه قيادتها إلى عكس ما تصبو إليه، وبالتالي يجب منحه الثقة والاستماع إليه والبقاء على اتصال به.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: فداء محمود حامد، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن،

2012، صص 68-70.

2. منهجية تصميم الدراسة التطبيقية:

بعد أن تم التطرق للتأصيل النظري لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، حاولنا ربط هذه المعارف النظرية بالواقع، حيث سنقوم بدراسة واقع تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال اختيار عينة من بعض المؤسسات التي تقع في ولاية غليزان.

1.2- وصف مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الاقتصادية في ولاية غليزان. وقد تم اختيار عينة الدراسة من مديري المؤسسات المبحوثة أو نواب المدراء أو الإطارات من أجل الإجابة على استمارة الاستبيان.

● **عينة الدراسة:** بعد التأكد من صدق أداة القياس (الاستبيان)، تم توزيعها على 50 مؤسسة اقتصادية في ولاية غليزان. بعد القيام بجمع الاستبيانات الموزعة تم استرجاع 48 استبيان من أصل 50 استبيان موزع، أي بنسبة استرجاع بلغت 96 %. وبعد مراجعة الاستبيانات لأغراض التحليل تم استبعاد 10 منها بسبب عدم صلاحيتها للتحليل، وعليه فقد كان عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل 38 استبيان. وبالتالي فإن عينة الدراسة تتكون من 38 مؤسسة اقتصادية موزعة على ولاية غليزان، والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة:

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة للدراسة

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية %
حجم المؤسسة	كبيرة	10	26.32
	متوسطة	22	57.89
	صغيرة	06	15.79
ملكية المؤسسة	خاصة	21	55.26
	عمومية	17	44.74
	مختلطة	00	00.00
طبيعة نشاط المؤسسة	القطاع التجاري	10	26.32
	القطاع الصناعي	20	52.63
	القطاع الزراعي	03	07.89
	قطاع الخدمات	05	13.16
المجموع		38	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الدراسة

من خلال توزيع المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة حسب عدة متغيرات، يظهر ما يلي:

— حسب حجم المؤسسة، يظهر أن أكبر نسبة لعينة الدراسة هي مؤسسات متوسطة، ويرجع ذلك لكثرة انتشار هذا النوع في الاقتصاد المحلي، وتأتي بعدها في الترتيب المؤسسات الكبيرة ثم المؤسسات الصغيرة؛

— وحسب ملكية المؤسسة، فنلاحظ أن عينة الدراسة تكونت من عدد أكبر من المؤسسات الخاصة فاق النصف أي بنسبة 55.26 % ، وتليها المؤسسات العمومية بنسبة 44.74 %، في حين انعدمت المؤسسات المختلطة من عينة الدراسة؛

— وأما حسب طبيعة نشاط المؤسسة، فنلاحظ أن عينة الدراسة تكونت من نسبة كبيرة من المؤسسات ذات النشاط الصناعي أي حوالي 52.63 %، تليها المؤسسات ذات الطابع التجاري، في حين تقل نسبة باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والخدمات.

2.2- أساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة:

1.2.2- أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة في استبيان يهدف إلى الكشف عن درجة تطبيق مبادئ

إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة. تكون الاستبيان من جزأين:

— الجزء الأول: يشمل بيانات عامة خاصة بالمؤسسة مثل: اسم المؤسسة، حجم المؤسسة، طبيعة الملكية وكذا طبيعة نشاطها.

— الجزء الثاني: يشمل (ثمانية) محاور حسب متطلبات الدراسة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة

الشاملة في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة. وقد تم صياغتها بالاعتماد على مراجعة الأدبيات

حول مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي سبق الإشارة إليها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): وصف فقرات الاستبيان

رقم المحور	اسم المحور	عدد الأسئلة
01	التزام ودعم الإدارة العليا	04
02	التركيز على الزبون	04
03	فرق العمل	03
04	التركيز على العمليات	04
05	الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات	04
06	التدريب	03
07	التغذية العكسية	03
08	التحسين المستمر	03
المجموع		28

المصدر: من إعداد الباحثين

2.2.2- مقياس التحليل: تم استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي لقياس الأبعاد المتعلقة بتبني مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، حيث يختار المجيب إجابة واحدة من بين خمسة بدائل، ويتدرج المقياس ما بين 05 درجات إلى درجة واحدة، بحيث تكون الإجابات كما يلي: **الدرجة 05:** موافق بشدة، **الدرجة 04:** موافق، **الدرجة 03:** محايد، **الدرجة 02:** غير موافق، **الدرجة 01:** غير موافق بشدة.

أما المعيار الذي تم على أساسه التحليل بناء على قيم المتوسط الحسابي، أي معيار مقياس التحليل (معيار الحكم على درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة) فكان على النحو التالي :

[1.8 -] : ضعيفة جدا، [1.8 - 2.6] : ضعيفة، [2.6 - 3.4] : متوسطة، [3.4 - 4.2] : مرتفعة، [4.2 - 5] : مرتفعة جدا.

3.2.2- صدق أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة في التحقق من صدق الاستبيان على أسلوب الاختبار القبلي Pré-test، وذلك من خلال آراء المحكمين، حيث تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على 05 من الأساتذة الجامعيين، وذلك للتأكد من وضوح الفقرات وتنوعها ودقتها وصلاحياتها لقياس ما وضعت من أجله، ومدى ملائمة كل فقرة وانتمائها للمحور الذي تندرج تحته. وبناء على ملاحظات وآراء الأساتذة المحكمين تم إجراء بعض التعديلات على الاستبيان، حيث تم حذف بعض الفقرات وإضافة أخرى، وإعادة صياغة البعض منها لتصبح في صورتها النهائية (28) فقرة.

3.2- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية الضرورية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من عينة الدراسة والتي تتفق مع أهداف الدراسة وفرضياتها، حيث تمثلت هذه الأساليب في: التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

3. تحليل نتائج الدراسة:

لمعرفة مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مبدأ من مبادئ إدارة الجودة الشاملة. ونتعرض فيما يلي إلى نتائج الدراسة المتعلقة بالممارسات التي تخص كل مبدأ من مبادئ تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

1.3- التزام ودعم الإدارة العليا: يحوي الجدول رقم (04) البيانات الممثلة لنتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات العينة بشأن مدى الموافقة على الأفكار المعبرة عن مبدأ التزام ودعم الإدارة العليا، وقد جاءت المؤشرات الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (04): مدى التزام ودعم الإدارة العليا في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة التكرار					عبارات مبدأ التزام ودعم الإدارة العليا	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
3	1.20	2.58	10	6	15	4	3	التكرار	المهيكل الحالي للمؤسسة
			26.32	15.79	39.47	10.53	7.89	%	يتناسب مع تطبيق الجودة
4	1.16	2.50	11	5	16	4	2	التكرار	تبذل إدارة المؤسسة جهودا
			28.95	13.16	42.10	10.53	5.26	%	لإحداث التغيير اللازم في تفكير العاملين باتجاه الجودة
1	1.02	2.95	4	6	19	6	3	التكرار	تخصص الإدارة موارد مالية
			10.53	15.79	50	15.79	7.89	%	معتبرة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة
2	1.23	2.89	5	7	16	7	3	التكرار	تلتزم الإدارة بتطبيق سياسة
			13.16	18.42	42.11	18.42	7.89	%	الجودة ونشر ثقافة الجودة
/	1.17	2.72	مبدأ التزام ودعم الإدارة العليا						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة

قيم المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة للعبارة كلها متوسطة، وبلغ المتوسط العام لمبدأ التزام ودعم الإدارة 2.72 وانحراف معياري قدره 1.17، هذه النتائج تعكس الصورة الحقيقية لمحدودية الدور القيادي لإطارات الإدارة العليا في تهيئة الظروف المناسبة لبلوغ هدف الجودة الشاملة.

2.3- التركيز على الزبون: يحوي الجدول رقم (05) البيانات الممثلة لنتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات العينة بشأن مدى الموافقة على الأفكار المعبرة عن مبدأ التركيز على الزبون، وقد جاءت المؤشرات الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (05): مدى تطبيق مبدأ التركيز على الزبون في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة التكرار					عبارات مبدأ التركيز على الزبون	
			موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
4	1.05	2.71	5	11	14	6	2	التكرار	تقوم المؤسسة بدراسات استطلاعية للتعرف على آراء العملاء واحتياجاتهم
			13.16	28.95	36.84	15.79	5.26	%	
2	1.14	2.95	4	10	12	8	4	التكرار	تولي المؤسسة أهمية كبيرة لإرضاء الزبائن بصفة مستمرة داخل المؤسسة
			10.53	26.31	31.58	21.05	10.53	%	
3	0.97	2.87	3	10	16	7	2	التكرار	يتم تسجيل اقتراحات الزبائن وشكاويهم ويعمل على معالجتها
			7.89	26.31	42.11	18.42	5.27	%	
1	0.96	3.73	0	6	18	8	6	التكرار	تطبق المؤسسة مفهوم الزبون مورد داخلي في المؤسسة
			0	15.79	47.37	21.05	15.79	%	
/	1.07	2.97	مبدأ التركيز على الزبون						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة

قيم المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة للعبارات معظمها متوسطة، في حين سجلت العبارة الرابعة والتي تعكس تطبيق المؤسسة لمفهوم الزبون مورد داخلي متوسط حسابي قدره 3.73 بانحراف معياري قدره 0.96 ، وبلغ المتوسط العام لمبدأ التركيز على الزبون 2.97 وبانحراف معياري قدره 1.07. هذه النتائج تظهر ميلا عاما نحو قبول المبدأ وتدل على درجة إدراك لأهمية الزبون باعتباره الدعامة الأساسية لسياسة الجودة، ومحور نشاط المؤسسة التي تنتج لزيائنها، وهذا ما يتطلب التكفل الجيد والاهتمام الدائم بمتطلباتهم.

3.3- فرق العمل: يحوي الجدول رقم (06) البيانات الممثلة لنتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات العينة بشأن مدى الموافقة على الأفكار المعبرة عن مبدأ فرق العمل، وقد جاءت المؤشرات الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (06): مدى تطبيق مبدأ فرق العمل في المؤسسات عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة التكرار					عبارات مبدأ فرق العمل	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
1	1.38	2.53	8	12	10	6	2	التكرار	يسود مختلف أفراد المؤسسة روح التعاون والتحلي بروح الفريق
			21.05	31.58	26.31	15.79	5.27	%	
2	1.09	2.42	8	14	10	4	2	التكرار	يتم اتخاذ الكثير من القرارات بشكل جماعي
			21.05	36.84	26.31	10.53	5.27	%	
3	1.24	1.89	21	8	3	4	2	التكرار	يتم استعمال حلقات الجودة لمعالجة مسائل العمل المختلفة، تحليل المشاكل واقتراح الحلول.
			55.26	21.05	7.89	10.53	5.27	%	
/	1.19	2.28	مبدأ فرق العمل						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة

قيم المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة للعبارات كلها ضعيفة، وبلغ المتوسط العام لمبدأ فرق العمل 2.28 وانحراف معياري قدره 1.19. هذه النتائج تعكس ضعف مستوى ثقافة العمل الجماعي مما يعيق بناء فرق عمل تكون فعالة في عملها، ضعف إشراك أو إدماج العمال في مختلف أوجه النشاط وإطلاعهم بكل شفافية بما يجري وبأوضاع المؤسسة، انعدام عامل الثقة بين الإدارة والعمال وكذا بين العمال فيما بينهم.

4.3- التدريب: يحوي الجدول رقم (07) البيانات الممثلة لنتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات العينة بشأن مدى الموافقة على الأفكار المعبرة عن مبدأ التدريب، وقد جاءت المؤشرات الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (07): مدى تطبيق مبدأ التدريب في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة التكرار					عبارات مبدأ التدريب	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
4	1.09	2.42	8	14	10	4	2	التكرار	تؤمن المؤسسة بأن تراكم الخبرات لدى العاملين يشكل قوة تنافسية لها
			21.05	36.84	26.31	10.53	5.27	%	
1	1.21	3.03	5	7	14	6	6	التكرار	تحاول المؤسسة توفير حد أدنى من التدريب لكل عامل
			13.16	18.42	36.84	15.79	15.79	%	
3	0.93	2.45	7	12	14	5	0	التكرار	التدريب في مجال الجودة يشمل كافة العاملين في المؤسسة
			18.42	31.58	36.84	13.16	0	%	
2	1.05	2.84	3	12	14	6	3	التكرار	يركز التدريب المتعلق بالجودة على إكساب المتدرب مهارات حل المشكلات، العمل الجماعي والتحسين المستمر لجودة المنتجات المقدمة
			7.89	31.58	36.85	15.79	7.89	%	
/	1.12	2.68	مبدأ التدريب						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة

قيم المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة للعبارة كلها متوسطة، وبلغ المتوسط العام لمبدأ التدريب 2.68 وبانحراف معياري قدره 1.12. هذه النتائج تعكس ضعف المكانة التي ينبغي أن تعطى للموارد البشرية في ظل إدارة الجودة الشاملة و عدم التحضير الجيد لها قبل الشروع في تطبيق هذا النظام، حيث تعتبر الموارد البشرية على أنها أثمن الموارد التي يجب تطويرها باستمرار وإطلاق قدراتها، ولا يمكن انتظار الكثير من المزايا من الموارد البشرية في المؤسسات المستقصاة أمام واقع ضعف التدريب.

5.3- التحسين المستمر: يحوي الجدول رقم (08) البيانات الممثلة لنتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات العينة بشأن مدى الموافقة على الأفكار المعبرة عن مبدأ التحسين المستمر، وقد جاءت المؤشرات الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (08): مدى تطبيق مبدأ التحسين المستمر في المؤسسات الاقتصادية عينة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة التكرار					عبارات مبدأ التحسين المستمر	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
1	0.68	3.42	2	6	14	10	6	التكرار	تؤمن المؤسسة بأن التحسين المستمر أمر أساسي
			5.27	15.79	36.84	26.31	15.79	%	
4	1.13	2.53	8	12	10	6	2	التكرار	تؤمن المؤسسة بضرورة التخطيط لاستمرار تحسين العمليات بها
			21.05	31.58	26.31	15.79	5.27	%	
3	1.22	2.89	6	8	12	8	4	التكرار	يتم باستمرار العمل على منع حدوث الأخطاء أو الاختلافات في مستوى وأسلوب تقديم المنتجات
			15.79	21.05	31.58	21.05	10.53	%	

2	1.19	3.00	3	10	14	6	5	التكرار	لدى المؤسسة رغبة دائمة في تحقيق تحسن تدريجي وجوهري في كل العمليات، المنتجات والخدمات التي يتم تقديمها
			7.89	26.32	36.84	15.79	13.16	%	
/	1.11	2.96	مبدأ التحسين المستمر						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة

قيم المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة للعبارة كلها متوسطة، وبلغ المتوسط العام لمبدأ التحسين المستمر 2.96 وبانحراف معياري قدره 1.11. هذه النتائج تعكس محاولة المؤسسات المستقصاة العمل الجاد والفعال وفق مبدأ التحسين المستمر الذي يركز على فكرة استمرارية العمل المهادف للبحث عن الاختلال والقضاء عليه هو أساس كسب معركة الجودة لتحقيق الجودة الشاملة، فاهتمام هذه المؤسسات بعملية التحسين المستمر من شأنه منع حدوث الأخطاء والاختلافات، وبالتالي العمل على التحسين التدريجي في المنتجات والخدمات التي تقدمها.

6.3- التركيز على العمليات: يحوي الجدول رقم (09) البيانات الممثلة لنتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات العينة بشأن مدى الموافقة على الأفكار المعبرة عن مبدأ التركيز على العمليات، وقد جاءت المؤشرات الإحصائية كما بينها الجدول (09).

قيم المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة للعبارة كلها متوسطة، وبلغ المتوسط العام لمبدأ التركيز على العمليات 2.76 وبانحراف معياري قدره 1.05. هذه النتائج تظهر ميلا نحو قبول الأفكار الدالة عن هذا المبدأ. وهذا ما يعكس نوعا من إدراك المؤسسات المستقصاة لضرورة الاهتمام بالعمليات لما لها من أهمية في الارتقاء بجودة الأداء، ومدى التأثير المباشر للعمليات على جودة المنتج، فهي لا تهتم فقط بجودة المنتج، بل تركز أيضا على جودة العمليات، وعليه فهي تعمل على جعل العمليات تساهم في جودة المنتج النهائي وبشكل يمنع وقوع الأخطاء.

الجدول رقم (09): مدى تطبيق مبدأ التركيز على العمليات في المؤسسات الاقتصادية عينة

الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة التكرار					عبارات مبدأ التركيز على العمليات	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
2	1.11	2.89	5	7	16	7	3	التكرار	تدرك المؤسسة التأثير المباشر للعمليات على جودة المنتج
			13.16	18.42	42.11	18.42	7.89	%	
1	1.02	2.95	4	6	19	6	3	التكرار	لا تهتم المؤسسة بجودة المنتج فقط، بل تركز أيضا على جودة العمليات
			10.53	15.79	50	15.79	7.89	%	
3	0.93	2.45	7	12	14	5	0	التكرار	تحاول المؤسسة جعل العمليات تساهم في جودة المنتج النهائي وبشكل يمنع وقوع الأخطاء
			18.42	31.58	36.84	13.16	0	%	
/	1.05	2.76	مبدأ التركيز على العمليات						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة

7.3- الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات: يحوي الجدول رقم (10) البيانات الممثلة لنتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات العينة بشأن مدى الموافقة على الأفكار المعبرة عن مبدأ الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات، وقد جاءت المؤشرات الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (10): مدى تطبيق إدارة مبدأ الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات في

المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة التكرار					عبارات مبدأ الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
1	1.13	3.26	2	8	12	10	6	التكرار	يتم دائما العمل على جمع بيانات ومعلومات حول واقع نشاط المؤسسة
			5.79	21.05	31.58	26.31	15.79	%	
2	1.15	2.52	10	6	16	4	2	التكرار	عملية اتخاذ القرارات لا تتم بطريقة عشوائية
			26.31	15.79	42.11	10.53	5.26	%	
3	1.18	1.76	23	8	2	3	2	التكرار	عملية اتخاذ القرارات تكون مبنية على بيانات ومعلومات حقيقية وواقعية حول نشاط المؤسسة
			60.53	21.05	5.26	7.89	5.27	%	
/	1.31	2.51	مبدأ الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة

قيم المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة للعبارات ضعيفة ، وبلغ المتوسط العام لمبدأ التركيز على العمليات 2.51 وانحراف معياري قدره 1.31. هذه النتائج تعكس ضعف اعتماد المؤسسات على البيانات والمعلومات في عملية اتخاذ القرارات، فبالرغم من أن المؤسسات تعمل على جمع بيانات ومعلومات حول نشاطها من الواقع كما تبين العبارة الأولى إلا أنها لا تستغلها بطريقة صحيحة في اتخاذ قراراتها، وهذا يعكس غياب الإدراك الواسع لحقيقة أهمية دقة المعلومات في صنع القرار الموضوعي.

8.3- التغذية العكسية: يحوي الجدول رقم (11) البيانات الممثلة لنتائج التحليل الإحصائي لإجابات مفردات العينة بشأن مدى الموافقة على الأفكار المعبرة عن مبدأ الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات، وقد جاءت المؤشرات الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (11): مدى تطبيق مبدأ التغذية العكسية في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة التكرار					عبارات مبدأ التغذية العكسية	
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
1	1.13	3.26	2	8	12	10	6	التكرار	هناك إدراك بأهمية التغذية العكسية في التعرف على الأخطاء والانحرافات في أداء العمل
			5.27	21.05	31.58	26.31	15.79	%	
2	1.15	2.52	10	6	16	4	2	التكرار	توفر التغذية العكسية معلومات حول سير العمليات تساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات
			26.32	15.79	42.10	10.53	5.26	%	
3	0.41	1.21	30	8	0	0	0	التكرار	يتم باستمرار تصحيح الأخطاء والانحرافات التي تظهر في العمل، والتي تكشف عنها المعلومات التي توفرها التغذية العكسية
			78.95	21.05	0	0	0	%	
/	1.28	2.33	مبدأ التغذية العكسية						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة

قيم المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة للعبارات ضعيفة، وبلغ المتوسط العام لمبدأ التغذية العكسية 2.33 وانحراف معياري قدره 1.28. هذه النتائج تعكس عدم اهتمام المؤسسات بعملية التغذية العكسية وعدم استغلال معلوماتها في تصحيح الأخطاء والانحرافات التي تواجهها.

خاتمة:

- في ختام هذه الدراسة التي اهتمت بدراسة مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غليزان، نتطرق إلى النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:
- من خلال مراجعة الأدبيات من إسهامات رواد الجودة، خبراء وأبحاث مختصين، تم التوصل إلى ثمانية مبادئ لتطبيق إدارة الجودة الشاملة هي: التزام ودعم الإدارة العليا، التركيز على الزبون، فرق العمل، التدريب، التحسين المستمر، التركيز على العمليات، الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات والتغذية العكسية؛
 - أظهرت نتائج الدراسة أن مبادئ إدارة الجودة الشاملة ليست على نفس المستوى من التطبيق في المؤسسات المستقصاة، فبعض المبادئ لها مستوى تطبيق متوسط وهي التزام ودعم الإدارة العليا، التركيز على الزبون، التدريب، التحسين المستمر، التركيز على العمليات. وبعض المبادئ لها مستوى تطبيق ضعيف وهي فرق العمل، الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرارات والتغذية العكسية؛
 - يعتبر مبدأ دعم والتزام الإدارة العليا أهم مبدأ لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات، وقد جاء في الترتيب الرابع من حيث درجة التطبيق في المؤسسات المستقصاة، وبدرجة تطبيق متوسطة، وإن ضعف الإدارة سيؤدي إلى إجهاض جميع جهود تطبيق إدارة الجودة الشاملة؛
 - أظهرت نتائج الدراسة وجود عقبات تعوق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المستقصاة، نذكر منها عدم اهتمام الإدارة العليا، ضعف الاهتمام بالموارد البشرية وخاصة في مجال التدريب وتكوين فرق العمل، محدودية الموارد المالية.
- وبالنظر إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يتعين علينا تقديم بعض التوصيات التي نعتقد أنها ضرورية لتفعيل ونجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المستقصاة:
- ضرورة الاهتمام بدراسة حاجات ورغبات الزبائن؛
 - ضرورة الاهتمام بتطوير الموارد البشرية في المؤسسات، والاهتمام بالتدريب وتشجيع فرق العمل؛

- تخصيص موارد مالية معتبرة لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ. المؤلفات:

1. أحمد محمد المصري، الجودة الشاملة مخرج الكفاية الإنتاجية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010؛
2. عبد النبي الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة TQM والإيزو، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
3. فداء محمود حامد، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2012.
4. قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 9001 : 2000، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
5. لعلى بوكيمش، إدارة الجودة الشاملة، إيزو 9000، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
6. محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008.
7. محمد الصيرفي، الجودة الشاملة طريقك للحصول على شهادة الإيزو، مؤسسة الحورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.
8. محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO9000 et ISO14000 ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
9. يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ب. أطروحات:

10. يحيى برويقات عبد الكريم، إشكالية تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية
الحاصلة على شهادة الايزو 9001، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم
التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009.

ت. مقالات:

11. بن سليمان نجيب، بن بوزيان محمد، أثر تطبيق الجودة الشاملة في مرفق إداري عمومي
جزائري على تحقيق رضا الزبون وقياسه باستعمال نموذج (SERV QUAL)، مجلة
الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 02، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

12. BRILMAN Jean, **Les Meilleures Pratiques du Management**, éditions
d'Organisation, Paris, 3^{ème} éd, 2001.
13. CHATELAT Jean Marie, **Méthodes Productique et qualité** ; édition
Marketing, S.A ; paris, 1996 .
14. CLAUDE Yves Bernard, **Le Management par la Qualité Totale**,
AFNOR, France, 2000.
15. JAMES R. Eyans and JAMES W. Deam JR; **Total Quality:
Management; Organization and Strategy**; 3rd éd; South-Western
Publishing Company; Ohio; 2003.
16. KOTLER Ph. et DEBOIS B. ; **Marketing Management** , Public
union, 10^{ème} édition ; Paris ; 2000.

قياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر، نموذج لقياس الأداء

الاستراتيجي بالاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن من الجيل الثالث BSC III

حمزة رملي

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف1، الجزائر

بريد إلكتروني: hamzareml@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع نموذج لبطاقة الأداء المتوازن من الجيل الثالث BSC III وتطبيقه على الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر، وذلك باستخدام نوعين من المؤشرات: مؤشرات كمية وأخرى نوعية، هذه المؤشرات تقيس الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن. وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ نموذج BSC III هو النموذج الأصح لقياس الأداء الاستراتيجي، وأنّ هنالك مستوى متوسط للأداء الاستراتيجي للمجمع وفق المؤشرات المستخدمة. **كلمات مفتاحية:** الأداء الاستراتيجي، بطاقة الاداء المتوازن، مجمع صيدال.

Abstract

This study aims to develop a model of the third-generation of Balanced Scorecard (BSC III), and apply it on strategic performance of Saidal group of pharmaceutical industry in Algeria, using quantitative and qualitative indicators. These indicators measure the four dimensions of the Balanced Scorecard: financial, customer, internal processes, growth and learning.

The study concluded that the BSC III is the best model for measuring the strategic performance. In addition, there is an average level of strategic performance on Saidal group according to the quantitative and qualitative indicators.

Keywords: Strategic performance, balanced Scorecard, saidal group.

مقدمة:

تعيش منظّمات الأعمال في عالم متغيّر تسوده حالة من عدم التأكد، وأمام هذا الوضع أصبح لزاما على مجالس الإدارة تبني منهج استراتيجي يتم فيه وضع رؤى وأهداف بعيدة المدى والسعي وراء تحقيقها، لذلك اتجهت العلوم الإدارية إلى تطبيق الإدارة الإستراتيجية على مستوى منظّمات الأعمال. إنّ محاولة المؤسسات للوصول إلى الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى يقودها إلى قياس أدائها، وقد اعتمدت في ذلك على مجموعة من النماذج التي تمّ تطويرها لتتجلى في أجيال بطاقة الأداء المتوازن الثلاث، هذه الأخيرة حوّلت الاهتمام من البعد المالي إلى أبعاد أخرى تكتسي أهمية في قياس الأداء.

إشكالية الدراسة:

تتميّز مؤسسات صناعة الأدوية بخصوصيات عديدة تجعل عملية قياس أدائها تتسم بصعوبات كبيرة وجب أخذها بعين الاعتبار عند بناء أدوات القياس. بناءً على ما سبق سننطلق في بحثنا هذا من السؤال الرئيسي التالي: ما هو مستوى الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية وفق المؤشرات

الكمية والنوعية لبطاقة الأداء المتوازن BSC III ؟

الأسئلة الفرعية: للتفصيل في سؤال الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو النموذج الأنسب لقياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال ؟
- ما هو مستوى الأداء من المنظور المالي وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال ؟
- ما هو مستوى الأداء من منظور العملاء وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال ؟
- ما هو مستوى الأداء من منظور العمليات الداخلية وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع ؟
- ما هو مستوى الأداء من منظور التعلّم والنمو وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة السالفة الذكر سنفترض ما يلي:

الفرضية الرئيسية: هناك مستوى متوسط للأداء الاستراتيجي وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال.

الفرضيات الفرعية:

- نموذج بطاقة الأداء المتوازن هو الأنسب لقياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال؛
- هناك مستوى متوسط للأداء المالي وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال؛
- هناك مستوى متوسط لأداء منظور العملاء وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال؛
- هناك مستوى متوسط لأداء العمليات الداخلية وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال؛
- هناك مستوى متوسط لأداء التعلم والنمو وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال؛

هدف الدراسة:

تهدف إلى وضع نموذج متوازن لقياس الأداء الاستراتيجي، وتحديد مؤشرات لكل منظور من منظورات الأداء المتوازن، كما تهدف إلى محاولة تحديد مدى وصول المجمع لأهدافه.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة لتحديد مواقف العلوم الإدارية من الأداء الاستراتيجي ونماذج قياسه، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في قياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال ومقارنة الأهداف المحددة مع تلك المحققة فعلا.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا إلى قسمين أساسيين: **القسم الأول:** تم فيه التطرق إلى مختلف وجهات النظر المتعلقة بالأداء الاستراتيجي ونماذج قياسه؛ وفي **القسم الثاني:** قدمنا نموذجاً عن بطاقة الأداء المتوازن التي طبقناها على معطيات الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال.

1. الإطار النظري للدراسة:

للتحكم على أداء المؤسسات وجب وضع مؤشرات لقياسه قياساً دقيقاً، وبالحديث عن القياس تظهر لنا مختلف النماذج التي تبناها الإداريون لقياس الأداء، وتعد بطاقة الأداء المتوازن منهاجاً جديداً يبتنى مقارنة توازنية تعطي الأهمية للأبعاد غير المالية للأداء.

1.1. مفهوم الأداء الاستراتيجي:

أسفرت الأفكار الإدارية الحديثة عن الحاجة إلى قياس الأداء لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة حققت أهدافها أم لا. وقد تعددت المفاهيم التي عبّرت عن الأداء الاستراتيجي فقد عرّفه Ansoff & McDonnell على أنّه الأداء الذي يحقق الموازنة بين متطلبات البقاء في الأمد القريب والبعيد على وفق مؤشري دورة حياة المنظمة ومستوى ربحيتها،¹ ويمكن تلخيص أهم التعاريف المقدّمة في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): مفهوم الأداء الاستراتيجي

الباحث	التعريف
1 David,2001	نتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعية.
2 Cokins,2003	ترجمة الخطط الإستراتيجية إلى نتائج ومساعدة المديرين على الاستجابة السريعة وبفاعلية للتغيرات غير المتوقعة ويمكن النظر إليه على أنه كيف تعمل المنظمة أجمالا.
3 Jones & George,2008	هو مقياس لكيفية استخدام الموارد من قبل المديرين بكفاءة وفاعلية لإرضاء الزبائن ولتحقيق الأهداف التنظيمية.
4 Peng,2009	هو نتيجة لفعاليات المنظمة والذي يمثل استجابة لهيكل الصناعة الذي تعمل فيه المنظمة والذي يمكن تصنيفه إلى معدل الأداء الطبيعي، ومعدل الأداء تحت الطبيعي، ومعدل الأداء فوق الطبيعي.
5 Robbins&Coult er,2009	النتيجة النهائية المتراكمة لكل نشاطات عمل المنظمة.
6 Wheelen & Hunger,2010	النتيجة النهائية لنشاط المنظمة وهو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية لغرض تحقيق أهدافها.

المصدر: أكرم محسن الياسري، علي كريم الخفاجي، ظفر ناصر حسين، أثر عمليات إدارة المعرفة في الأداء الاستراتيجي، لآراء
عينة من القيادات الإدارية في جامعات الفرات الأوسط، مجلّة جامعة بابل، المجلّد 20، العدد الأول، 2012، ص5.

¹ - أحمد سليمان محمد الجرجري، تحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة الصناعية في إطار تطبيق استراتيجيات
التصنيع البيئي (استراتيجيات التصنيع الأخضر أنموذجا) دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين في الشركة
العامة للألبسة الجاهزة في محافظة نينوى، مجلّة دراسات إدارية، المجلّد 5، العدد 9، 2012، ص14

2.1. أهمية الأداء الاستراتيجي:

يُعتبر موضوع الأداء الاستراتيجي من المواضيع التي أخذت حيّزا هاما لدى المفكرين في مجال العلوم الإدارية، ويمكن تبرير ذلك بأهمية الأداء الاستراتيجي في حدّ ذاته بالنسبة للمؤسسات. ونوجز جوانب الأهمية فيما يلي:²

- يمثل الأداء الاستراتيجي محورا مركزيا لتخمين نجاح أو فشل المنظّمات في قراراتها وخططها الإستراتيجية؛
- إنّ عملية قياس الأداء تؤدي إلى تحقيق فوائد كثيرة للمنظمة، حيث أنّها توفر مدخلا واضحا للتركيز على الخطة الإستراتيجية إضافة إلى الغايات ومستوى الأداء. كما أن القياس يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل إلى الإدارة العليا؛
- يركّز القياس على ما يجب انجازه ويحث المنظّمات على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف. كما أنّ القياس يوفر التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الأهداف. وإذا ما كانت النتائج تختلف عن الأهداف، يكون بمقدور المنظّمات أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء وإجراء التعديلات؛
- إنّ قياس الأداء يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات والخدمات المقدمة وعملية إيصالها إلى الزبائن؛
- إنّ قياس الأداء يحسّن واقع الاتصالات الداخلية بين العاملين، إضافة إلى الاتصالات الخارجية بين المنظمة وزبائنهم ومتعاملينهم.
- إنّ قياس الأداء يساعد في إعطاء توضيحات حول تنفيذ البرامج وتكاليفها؛
- يمكن لقياس الأداء أن يبيّن أنّ المنظمة تعالج احتياجات المجتمع من خلال تحقيق غايات اجتماعية.

²- جواد محسن راضي، أحمد عبد الأمير ناصر حسين، تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية في الأداء الاستراتيجي دراسة تحليلية لأراء القيادات الجامعية في كليات جامعة القادسية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 16، 2014، ص13.

3.1. قياس الأداء الاستراتيجي:

باعتبار الأداء الاستراتيجي نتيجة لأنشطة المؤسسة والتي يجب أن توافق أهدافها، يظهر أمامنا تساؤل جوهري حول كيفية قياس هذه النتيجة، أي كيفية قياس الأداء الاستراتيجي، وهنا نجد الكثير من النماذج التي اعتمد عليها المفكرون للقياس. ومن هذه النماذج نذكر:³

1.3.1. النموذج المالي التقليدي: ويتضمن مقاييس القدرة على تحقيق الأرباح وهي: العائد على رأس المال المستثمر، ربحية السهم الواحد، العائد على حق الملكية، التدفق النقدي الحر. غير أنّ هذا النموذج لم يثبت الكفاءة المنتظرة باعتبار أنّ المقاييس السابقة لا يمكن الاعتماد عليها فيما يخص القيمة الاقتصادية للمنظمة، وعليه تستخدم معظم المنظمات نموذجاً آخر يُعنى بقيمة حاملي الأسهم.

2.3.1. نموذج المقارنة المرجعية: يعتمد هذا النموذج على تحديد العوامل التي تمكن المنظمات من تفعيل قدرتها التنافسية مقارنة بالمنافسين وفق عدد من المجالات المتمثلة في التركيز على: الزبون، الجودة، الموارد وتحقيق القيمة).

3.3.1. نموذج (Delancy & Huselid,1996): يتم بموجبه قياس الأداء وفق مقياسين:

أ. **المقياس الأول:** وقياس الأداء المنظمي بالاعتماد على مؤشرات منها: الجودة، القدرة على تطوير منتجات جديدة، رضا الزبائن وكذا القدرة على إقامة علاقات إيجابية بين العاملين الإدارة.

ب. **المقياس الثاني:** يركّز على أداء السوق ويضم مؤشرات تعبر عن الأنشطة التسويقية ومنها: الربحية، نمو المبيعات والحصة السوقية.

3- راجع في ذلك: أكرم محسن الياسري، علي كرم الخفاجي وظفر ناصر حسين، أثر عمليات إدارة المعرفة في الأداء الاستراتيجي، لأراء عينة من القيادات الإدارية في جامعات الفرات الأوسط، ص6

وأحمد سليمان محمد الجرجري، تحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة الصناعية في إطار تطبيق استراتيجيات التصنيع البيئي (استراتيجيات التصنيع الأخضر أمودجا) دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في الشركة العامة للألبسة الجاهزة في

محافظة نينوى، ص16

4.3.1. نموذج أصحاب المصلحة: لكل فئة من أصحاب المصالح مجموعة من المقاييس الخاصة لتحديد كيفية أداء المنظمة، هذه المقاييس من شأنها أن تحدّد الأثر المباشر وغير المباشر لنشاطات المنظمة في اهتمامات أصحاب المصالح، وعلى الإدارة العليا أن تضع واحدًا أو أكثر من المقاييس البسيطة لكل فئة من فئاتهم وبذلك يمكن أن تحافظ على جذب اهتمامهم.

5.3.1. نموذج بطاقة الأداء المتوازن Balanced Scorecard: ويُعتبر أهمّ نماذج قياس الأداء الاستراتيجي، وقد قدّمه كلٌّ من (Norton & Kaplan)، حيثّ يعرفان هذه البطاقة باعتبارها إطارا جديدا لقياس أداء المنظمة يستخدم للتغلب على القيود الناتجة عن استخدام المقاييس المالية فقط، وذلك من خلال استخدام عدّة مقاييس تساعد في توليد القيمة من خلال الاستثمار في الزبائن، الموردّين، التكنولوجيا والإبداع. وتضمّ بطاقة الدرجات (الأداء) المتوازنة BCS أربع منظورات سنوّضحها في المطلب الموالي. ويمكن توضيح هذه النماذج ومعايير القياس المستخدمة فيها وفق الشّكل التالي:

الجدول رقم (02): مقاييس الأداء الاستراتيجي

المقاييس المالية	مقاييس الانتاجية	مقاييس أصحاب المصلحة		مقاييس القيمة المضافة	
		أصحاب المصالح	القياسات	خصائص الأداء	القيمة المضافة
نسب السيولة	الانتاجية الكلية = المخرجات / عوامل الانتاج	الزبائن	نموّ المبيعات	النموّ	العائد على القيمة المضافة
نسب الرّفْع المالي	الانتاجية متعدّدة العوامل = المخرجات / عامل محدّد	الموردّون	معدّل النموّ في التكاليف	الكفاءة	
معدّلات التّشّاط		الممّولّون	القدرة في إقناع سوق الأوراق المالية باستراتيجية نموّ العائد على الملكية	استغلال الاصول	نسبة العائد على القيمة المضافة إلى العائد على الاستثمار

نسب الرّبحيّة	الموظّفون	عدد التّرقّيات من الدّاخل / معدّل دوران قوّة العمل		
---------------	-----------	--	--	--

المصدر: صبيحة قاسم هاشم، علي رزاق جواد العابدي، أثر الثقة التنظيمية في الأداء الاستراتيجي باستخدام نموذج بطاقة العلامات المتوازنة (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للاستمنت الجنوبية في الكوفة)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، 2010، ص 7.

4.1. أبعاد الأداء الاستراتيجي (بطاقة الأداء المتوازن)

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن أهمّ المداخل لقياس الأداء الاستراتيجي، وتتضمن أربع منظورات (أبعاد) رئيسية نوجزها فيما يلي⁴:

1.4.1. المنظور المالي Financial Perspective: تمثّل نتائج هذا المنظور مقياسا للوقوف عند مستوى الأرباح المحقّقة لاستراتيجية الشركة من خلال خفض مستويات التكاليف، وتعدّ الأهداف المالية محور تركيز أهداف مقاييس المنظورات الأخرى للبطاقة، وعليه يعدّ هذا المنظور المحصّلة النهائية لكلّ التغيّرات والتحليلات التي تتمّ فيها والتي قد تكون في شكل تعظيم للربحية.

2.4.1. منظور الزبائن Customer Perspective: يحتلّ الزبائن اليوم المرتبة الأولى في تحقيق المنافسة السوقية وعليه فمعظم الشركات تعتمد على وضع متطلّبات زبائنهم في قلب استراتيجيتها، ويحتوي هذا المنظور على عدّة مقاييس منها:

أ. **الحصة السوقية:** تعدّ الحصة السوقية إحدى المقاييس المستخدمة في تقييم المنافسة الحالية، وتقاس على أساس نسبة مبيعات الشركة إلى المبيعات الكلية للسوق.

ب. **الاحتفاظ بالزبائن الحاليين:** يعدّ من المبادرات التي تحافظ أو تزيد الحصة السوقية، باعتبار أنّ الاحتفاظ بالزبائن الحاليين أسهل من إقناع زبائن جدد، ويتمّ عن طريق إرضائهم.

⁴ صالح إبراهيم الشّعباني، المنظور الاستراتيجي لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن محاسبا وأوجه القصور،

ج. كسب الزبائن: يمثل هذا المقياس قدرة الشركة على زيادة زبائن جدد، يقاس بنسبة المبيعات للزبائن الجدد من المبيعات الكلية خلال مدة معينة، وكذلك من خلال معدل إيرادات الزبون الجديد إلى مصاريف البحث عن الزبون.

د. رضا الزبون: يتم هنا التركيز على قياس نظرة الزبائن إلى المنتجات والخدمات التي تقدمها لهم الشركة فضلا عن بيان المشاكل التي يواجهونها عند التعامل مع الشركة.

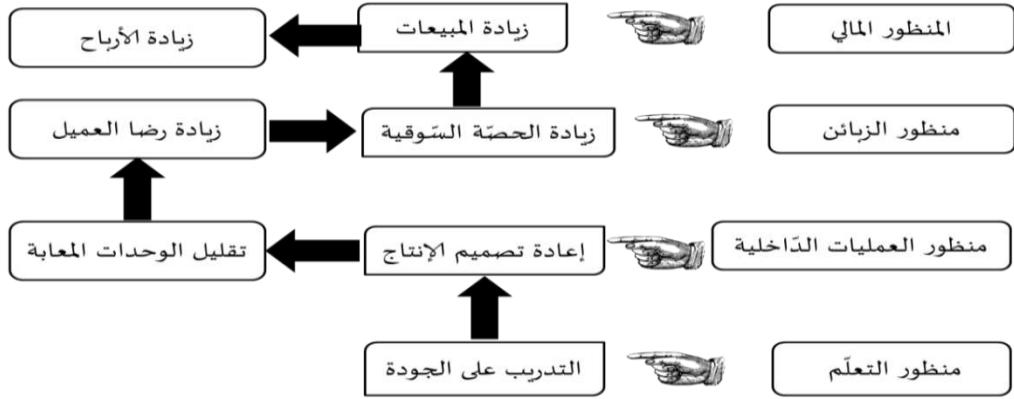
3.4.1. منظور العمليات الداخلية Internal business Process Perspective:

يركّز هذا البعد على عمليات التشغيل الداخلي التي تعمل على خلق قيمة الزبون فتضاف إلى بعد الزبون وإلى البعد المالي عن طريق زيادة قيمة السهم، ويعتمد هذا البعد على الأداء المرجعي (Benchmarking) في تحسين عمليات التشغيل الداخلي، وعلى إعادة الهندسة (Reengineering) لإجراء التغيير الجوهرى، وإعادة تصميم مقاييس الأداء الأساسية مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة في إرضاء الزبون، ويتضمن هذا البعد ثلاث عمليات: -عملية الابتكار The innovation Process - عملية التشغيل The Operation Process - خدمة ما بعد البيع Post Sales Service.

4.4.1. منظور التعلم والنمو Learning and Growth Perspective: يحدّد هذا المنظور

البنية التي يجب على الشركة بناءها من أجل النمو والتحسين على المدى الطويل، إذ أنّ ظروف المنافسة تحتم على الشركات اعتماد التحسين المستمرّ بهدف تحسين قيمة الزبون حملة الأسهم. ويشمل النمو والتعلم ثلاثة عناصر أساسية هي: الأفراد والنظم والإجراءات إذ من خلال الأبعاد الثلاثة الأخرى يتم اكتشاف الفجوات بين القدرات المتاحة وبين ما يجب توفيره لتحقيق هذه الأهداف من أداء متميّز. ولتقليص هذه الفجوة يجب تهيئة الكوادر البشرية ذات المهارة العالية وتعزيز نظم المعلومات وتقنياتها والترتيب الملائم لإجراءات العمل، وهذا يمثل الأهداف المنفصلة لمنظور التعلم.

الشكل رقم (01): آلية عمل محاور بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: جنان عبد العباس باقر الدليمي، عباس علوان شريف، خالد عباس الياسين، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الاستراتيجي دراسة ميدانية في الشركة الفرات العامة للصناعات، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 8، العدد 33، 2012، ص6، بتصرّف.

وتجدر الإشارة إلى أنّ استخدامات بطاقة الأداء المتوازن غير موحدة بين منظّمات الأعمال؛ ويعزى ذلك للنظرة المختلفة لهذه الأداة من طرفها، وهنا يمكن التفرقة بين ثلاث وجهات نظر فيما يخص بطاقة الأداء المتوازن:⁵

- BSC I: يُنظر إلى بطاقة الأداء المتوازن هنا على إنّها إطار محدد متعدد الأبعاد لقياس الأداء الاستراتيجي الذي يجمع بين المقاييس المالية وغير المالية بمنهج استراتيجي؛
- BSC II: هذا الصنف يصف الخطّة الإستراتيجية باستخدام العلاقة بين السبب والنتيجة؛
- BSC III: هنا ننظر للبطاقة باعتبارها أداة مساعدة على تنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال تحديد الأهداف وخطط العمل والنتائج وربطها بالمؤشّرات.

⁵ Petera Petr, Wagner Jaroslav, Menšík Michal, Strategic Performance Measurement Systems Implemented in the Biggest Czech Companies with Focus on Balanced Scorecard – An Empirical Study, Journal of Competitiveness, Vol. 4, Issue 4, December 2012, p4 .

5.1. مظاهر الأداء الاستراتيجي:

إنّ اعتبار الأداء الاستراتيجي كنتيجة مرغوب فيها لنشاط المؤسسة الاقتصادية يجعلنا نطرح تساؤلا منطقيا حول: متى وكيف يكون الأداء استراتيجيا؟ وقد أجاب عن هذا السؤال كلّ من Guest سنة 1989 و Torrington & Hall سنة 1998، حيث وضع كلّ منهم مجموعة من المظاهر التي تعبّر عن الأداء الاستراتيجي في المؤسسة، وقد حصرناها في هذا البحث في:

1.5.1. الالتزام: الالتزام هو تأكيد على شعور العاملين بالارتباط بالمهمة والتزامهم بتحقيق الأداء الاستراتيجي إذا ما قامت المنظمة بخلق ثقافة تنظيمية إلى الدرجة التي يكون فيها الأفراد مستعدين لبذل جهودهم وتقديم ولاءهم لها، وبالشكل الذي يعزز الميزة التنافسية حيث أن:⁶

* احترام شروط الجودة يعتبر أحد أبعاد الالتزام؛ * ثقافة الالتزام تضمن التقيد بالوقت وشروط التسليم للزبون؛ * رغبة الفرد بالالتزام تؤدي إلى تحقيق مرونة أكثر في الأداء؛ * تخفيض التكاليف عن طريق تقليل تكاليف الرقابة وتقليل دوران العمل؛ * طاقة أكبر للإبداع في الأداء.

2.5.1. التمكين: يقصد بالتمكين تعزيز الدوافع الحقيقية للعاملين والتي تظهر بوضوح في أربعة أنماط إدراكية تعكس توجه الفرد نحو دوره في العمل: معنى العمل، الكفاءة، التصميم الذاتي للعمل، الإحساس بالتأثير.⁷

"ويعني التمكين السماح لفرق الإدارة والأفراد أن يكونوا مسؤولين عن قرارات عملهم"⁸... كما يعتبر التمكين بمثابة إعطاء القدرة والسماح للموظفين بالحرية الكافية لإنجاز الأعمال ومحاسبتهم على

⁶ - سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات الحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص9.

⁷ - جواد محسن راضي، التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين دراسة ميدانية على عينة من موظفي كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، السنة 2010، ص2.

⁸ - سناء عبد الكريم الخناق، مرجع سابق، ص10.

النتائج. إنّ الهدف من عملية التحويل (التمكين) هو الاستفادة من آثاره الإيجابية على الأداء الوظيفي؛ وتمثل هذه الأهداف:⁹

- زيادة الدافع لتقليل الأخطاء وجعل الفرد يتحمل مسؤولية أكبر للأعمال التي ينجزونها؛
 - زيادة فرصة الإبداع والابتكار والقدرة على المنافسة؛
 - تحسين إرضاء الزبون، حيث أن قرب الموظف من الزبون يساعد على اتخاذ القرارات بسرعة؛
 - تقليل العبء على الإدارة العليا وتفرغهم للتخطيط الاستراتيجي وتطوير خطط الإدارة؛
 - الحصول على أفضل نتائج نهائية للأداء كتقليل الضياع وزيادة الإنتاجية وتلبية متطلبات الزبون.
- من خلال هذه الأهداف نستخلص أنّ التمكين يعمل على تحقيق أهداف المنظمة وهو ما يجعل التمكين أحد ركائز الأداء الاستراتيجي، وبالتالي ففوة الأداء الاستراتيجي للمنظمات تتجلى في مستوى تمكين العاملين لديها.

3.5.1. ثقافة المنظمة: تعرّف ثقافة المنظمة على أنّها "إطار معرفي مكون من الاتجاهات والقيم ومعايير السلوك توقعات التي يتقاسمها العاملون في المنظمة"¹⁰، ويظهر أثر ثقافة المنظمة على الأداء الاستراتيجي من خلال قدرة المنظمة على تأسيس ثقافة تمكنها من تحقيق أهدافها من خلال العمل المشترك لأعضائها وقدرتهم على البقاء والعمل سوية؛ إن هذه الصفة غير ملموسة للمنظمة ولكنها تؤثر فعلياً في كل مظهر من مظاهر سلوك الفرد ضمن منظّمته. لقد أجريت العديد من البحوث والدراسات لبيان العلاقة بين الثقافة والأداء وكذا للمقارنة بين الخصائص الثقافية وأداء مجموعة من الشركات اليابانية والأوربية، توصلت إلى أن الثقافة اليابانية أسهمت في تفوق شركاتها بسبب: تأكيدها على المشاركة العادلة.¹¹

⁹ سناء عبد الكريم الحنّاق، مرجع سابق.

¹⁰ Jerald Greenberg, Robert A. Baron, **Behavior in Organizations**, Prentice Hall, Tenth Edition, 2011, p627

¹¹ سناء عبد الكريم الحنّاق، مرجع نفسه، ص12، بتصرّف

4.5.1. القيادة: نعني بالقيادة الإدارية "عملية تأثير على نشاطات الجماعة لتحقيق الأهداف"¹²، هذا التأثير يتوقف على قدرة القائد الإداري على توجيه سلوكات وأفكار الأفراد الواقعين تحت قيادته إلى أهداف المنظمة واستراتيجياتها. وقد وجدت مجموعة من الأبحاث أن الأفراد الذين يعملون في ظل القيادة المهمة يتميزون بدرجة أعلى من الرضا والأداء العالي والإنتاجية. أي أن للقيادة تأثير واضح على الأداء وهذا التأثير يعتمد على نمط قيادة المرؤوسين، وكلما كان القائد يميل إلى نمط القيادة الكاريزمية كلما كان العاملين أكثر رضا وإنتاجية وتحقيق لمستويات عالية من الأداء.¹³

2. الجانب الميداني (قياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال)

بعد تحديد الإطار النظري للأداء الاستراتيجي بمختلف مفاهيمه وأبعاده، وبعد استعراض نماذج قياس الأداء الاستراتيجي؛ سنقوم هنا بمحاولة قياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر عملاً بالمقولة "ما لا يمكن قياسه لا يمكن إنجازه"، وسنبداً هنا بتوضيح المنهجية التي سنعتمد عليها في هذه الدراسة قبل أن نبدأ في تحليل البيانات المحصلة.

1.2. منهجية الدراسة:

سنستعرض هنا مبررات اختيار ميدان الدراسة، كما سنوضح المقياس الذي تبنيناه، بالإضافة إلى مؤشرات القياس التي سنعتمدها في محاولة للحصول على نتائج دقيقة.

1.1.2. مبررات اختيار ميدان الدراسة: هي مؤسسة صيدال (Saidal) لصناعة الأدوية في الجزائر، مؤسسة تمّ إنشاؤها بهذا الاسم سنة 1982م ومزّت بعدد التطورات الهامة بعد ذلك، وقد وقع اختيارنا على هذه المؤسسة لعدد الاعتبارات والتي نلخصها فيما يلي:

¹² سامر جلده، السلوك التنظيمي والنظريات الإدارية الحديثة، ط7، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص146.

¹³ سناء عبد الكريم الحنّاق، مرجع سابق، ص13.

- إزالة الغموض المتعلق بقياس الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن باعتبار أنّ جلّ الدّراسات يَغلب عليها طابع العمومية؛
- أهميّة قياس الأداء الاستراتيجي في مؤسّسات تنشط في مجال صناعة الأدوية؛
- حاجة المؤسّسة إلى قياس الأداء بعد الجهود والاستراتيجيات الكبرى التي انتهجتها في محاولة لتلبية الحاجيات الوطنية من الأدوية؛
- غياب مثل هذه التقنيات المتعلّقة بقياس الأداء بصفة خاصة، والمتعلّقة بمراقبة حسن تنفيذ الاستراتيجيات ومدى تحقيق الأهداف.

2.1.2. المقياس المستخدم في الدّراسة: سنبتّئ في هذه الدّراسة مقياس الجيل الثالث لبطاقة الأداء المتوازن والذي استعرضناه في الجانب النظري للدّراسة، وسنحاول هنا أن نسقط كلّ مؤشّراته وأبعاده على الأداء الاستراتيجي لمؤسسة صيدال لصناعة الأدوية. وسنعمد هنا على أبعاد لبطاقة الأداء المتوازن والتي سبق واستعرضناها في الجانب النظري، لكن سنقوم بتحديد مكّونات كل بعد من هذه الأبعاد بدقّة كما سنوضّحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): أبعاد ومكّونات المقياس المستخدم في الدّراسة

المبادرات (Initiatives)	المستهدف (Tarjet)	المؤشّرات (Measures)	الأهداف (Objectives)	
				المالي
				العملاء
				العمليات الدّاخلية
				النموّ والتعلّم

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمّد صبحي إدريس، أساسيات الأداء

وبطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص146

تعبّر لوحة الأبعاد والمكوّنات هاته على هيكلية الجيل الثالث من بطاقة الأداء المتوازن؛ حيث تشير الخانات العمودية إلى أبعاد الأداء الاستراتيجي والتي قمنا بشرحها في الجانب النظري، بينما تشير الخانات الأفقية إلى كلّ من المؤشرات المستخدمة في قياس كل من الأبعاد السابقة، بالإضافة إلى الأهداف الموضوعية مسبقا ومقارنتها بالمستهدفات وهي النتائج المحقّقة فعلا، كلّ هذا مع شرح المبادرات والخطوات المتّبعة للحصول على هذه النتائج.

3.1.2. المؤشرات المستخدمة:

تعتبر مؤشرات القياس أهمّ عنصر من عناصر قياس الأداء الاستراتيجي، واعتمادا على مجموعة من الدّراسات قمنا باختيار عدد من المؤشرات التي سنستخدمها في كلّ بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن للحكم على الأداء الاستراتيجي لمؤسسة صيدال، ونستعرض هذه المؤشرات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): المؤشرات الكميّة للأداء الاستراتيجي المستخدمة في الدّراسة

المالي	العملاء	العمليات الداخلية	النمو والتعلّم	المؤشرات (Measures)
الدخل الصافي القيمة المضافة نمو الأموال المملوكة	رقم الأعمال الحصة السوقية	حجم الانتاج حجم التموين	نفقات التدريب معدّل تدريب العمّال معدّل حوادث السلامة	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمّد صبحي إدريس،

مرجع سبق ذكره، ص 178، 200، 237، 250.

وقد وقع اختيارنا على هذه المؤشرات لاعتبارات موضوعية نظرا لأهميّة هذه الجاميع بالنسبة للمؤسسات، واعتبارات عملية نظرا لصعوبة الحصول على معلومات وأرقام متعلّقة بمؤشرات أخرى. وتجنّدر الإشارة إلى أنّ هذه المؤشرات تندرج ضمن المؤشرات الكميّة للأداء الاستراتيجي، وكي يكون القياس دقيقا وجب الاعتماد على مؤشرات أخرى تُعنى بالأبعاد الأربع ولكن بصفة نوعية.

الجدول رقم (05): المؤشرات النوعية للأداء الاستراتيجي المستخدمة في الدراسة

المالي	العملاء	العمليات الداخلية	النمو والتعلم
المؤشرات (Measures)	التوسع وتيرة مخططات النمو	نظام الجودة المسؤولية الاجتماعية	تطور نظام المعلومات تطوير العلاقات مع الزبائن
			رسالة المؤسسة الهيكل التنظيمي

المصدر: من إعداد الباحث

أما عن مبررات اختيارنا على هذه المؤشرات فهي لنفس الاعتبارات الموضوعية والعملية المتعلقة بالمؤشرات الكمية.

3.1.2. حدود الدراسة: ركّزنا في هذه الدراسة على قطاع صناعة الأدوية في الجزائر ممثلاً بمجمع صيدال، وتلخّصت الحدود الزمنية في فترة زمنية قدرها سنتين امتدت بين 2013 و 2015، وذلك تزامناً مع تطبيق المجمع لمخطط خماسي للنمو الذي امتد لسنة 2015.

2.2. عرض وتحليل بيانات الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال:

بعد اختيار المقياس الأنسب للدراسة، وبعد وضع مؤشرات القياس المتعلقة بكلّ بعد من أبعاد الأداء الاستراتيجي؛ قمنا بتصميم بطاقة الأداء المتوازن الخاصة بمجمع صيدال لصناعة الأدوية، وسنقوم هنا عرض وتحليل المعطيات المتعلقة بهذه البطاقة.

1.2.2. عرض وتحليل بيانات المؤشرات الكمية للأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال:

لإعداد نموذج بطاقة الأداء المتوازن الكمية لمجمع صيدال لصناعة الأدوية كان من الضروري الوصول إلى الأهداف الموضوعية من طرف المجمع عبر الفترة من 2013 إلى 2015، ومقارنتها مع ما تمّ تحقيقه. كلّ هذا ملخّص في الجدول الموالي:

الجدول رقم(06): بطاقة الأداء المتوازن لمجمع صيدال (المؤشرات الكمية)

المؤشرات	المستهدف 2013	المبادرات	الفعلي 2015	نسبة الإنجاز
المالي	النتيجة الصافية	الاستمرار في مخطط النمو المخطط له.	1477 مليون دج	60%
	القيمة المضافة	الاهتمام أكثر بترشيد وإدارة الموارد البشرية من خلال تخفيض تكاليف المستخدمين.	5687 مليون دج	70%
	نمو الأموال المملوكة	رفع نسبة الاحتياطيات والتوسع في نسب مساهمة المؤسسة في الشركات الأخرى.	5.0% 2	71%
العملاء	رقم الأعمال	تنوع المنتجات وتوسيع قاعدة الانتاج.	9789 مليون دج	76%
	الحصة السوقية	تحسين الاستراتيجية التسويقية لاسترجاع الحصة التي تم خسارتها بفعل ضغوط المنتجين المحليين.	15% حسب الحجم	50%
		استرجاع خطوط الانتاج في المصانع الجديدة والمعاد تأهيلها.	7% حسب القيمة	70%
العمليات الداخلية	حجم الانتاج	بدأ الانتاج في المصانع الجديدة والمصانع التي تم إعادة تأهيلها.	111 مليون وحدة	80%
	حجم التموين	تخفيض قيمة استهلاك المواد الأولية خاصة المستوردة.	2390 مليون دج	123%
النمو والتعلم	نفقات التدريب	توسيع عملية التدريب على عدد أكبر من العمال	26 مليون دج	325%
	عدد أيام التدريب/عدد العمال	زيادة الحجم الساعي ورفع نوعية التدريب	10 أيام/عامل	200%
	حوادث السلامة	وضع برنامج عمل للوقاية يطبق عبر مختلف مواقع الإنتاج.	67 حادث	118,3%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على:

- Saidal, Rapport du Conseil d'Administration, 2013, Saidal, Rapport du Conseil d'Administration, 2015
- Boumediene darkaoui, le groupe saidal et ses perspective de developpement , algeria-us health forum et expo, 8 juillet 2011.

يُظهر جدول بطاقة الأداء المتوازن الكمية مجموعة من البيانات المتعلقة بـ 4 أبعاد نشرها فيما يلي:

أ. المنظور المالي:

استهدف المجمع قيمة صافية لنتيجة الدورة قدرت بـ 2459 مليون دج وفق مبادرات بالاستمرار في المخطط الحماسي للنمو، كانت النتيجة المحققة فعلا 1477 مليون دج وهو ما تُرجم في نسبة 60%، كما هدف المجمع إلى الوصول إلى إجمالي قيمة مضافة مقدّرا بـ 8032 مليون دج واعتمد في ذلك على ترشيد النفقات وتخفيض التكاليف، وقد تمّ تحقيق ما قدره 5687 مليون دج بنسبة قدرت بـ 70%، وبأدوار مجمع صيدال إلى رفع نسبة الاحتياطات ونسب المساهمة في الشركات الأخرى وذلك للوصول إلى معدل نموّ مقدّرا بـ 7% وقد حقّق المجمع معدّلا بحوالي 5.02% وهو ما انعكس في نسبة تحقيق قدرها 71%.

كمُلخص لما سبق، فإنّ نسبة تحقيق مجمع صيدال لأهدافه المالية الكمية تراوحت بين 60 و70%، وهو ما يعني أنّ هنالك أداءً متوسطا للمجمع في الشقّ المالي.

ب. منظور العملاء:

استخدمنا يقياس منظور العملاء مؤشّرين؛ أولهما رقم الأعمال والذي كان المجمع يتوقّع الوصول به إلى القيمة 12843 مليون دج معتمدا في ذلك على توسيع قاعدة الانتاج وتنويع المنتجات، في حين كان رقم الأعمال المحقّق فعلا يساوي 9789 مليون دج وهو ما نسبته 76% من القيمة المتوقعة. كما استخدمنا مؤشّر الحصة السوقية والذي يُفهم من منطلقين: الأول يُركّز على حجم القيمة السوقية والتي كان هدف المجمع رفعها إلى نسبة 30% باسترجاع الحصة التي تمّ خسارتها بفعل ضغوط المنتجين المحليين، غير أنّ ما تمّ تحقيقه فعلا هو نسبة 15% أي بمعدّل 50%، وهو الحال مع الحصة السوقية بحسب القيمة؛ أين كانت الحصة المستهدفة بحلول 2015 هي 10%، وتمّ الوصول إلى نسبة 7%، أي بمعدّل انخاز 70%. انطلاقا ممّا سبق نستخلص أنّ نسبة إنخاز مجمع صيدال لما هو مستهدف في منظور العملاء تراوحت ما بين 50 و76% ما يعني أنّ هناك مستوى متوسط للأداء التسويقي في المجمع.

ج. منظور العمليات الداخلية:

استهدف مجمع صيدال الوصول إلى حجم انتاج يقدر بـ 138 مليون وحدة مع نهاية 2015، وذلك مع بدء الانتاج في المصانع الجديدة والمصانع المعاد تأهيلها، غير أنّ حجم الانتاج المحقق فعلا بلغ 111 مليون وحدة وهو ما معدله 80%، كما وضع المجمع هدفا لتخفيض حجم التموين (خاصة المستورد منه) إلى 3100 مليون دج، وهو ما تمّ تحقيقه بامتياز حيث تمّ تخفيض حجم التموين إلى 2390 مليون دج، أي أنّ المجمع حقق أكثر من النسبة المستهدفة.

مما سبق يمكن القول أنّ الأداء التشغيلي لمجمع صيدال وصل إلى مستويات مرتفعة، حيث اقترب من تحقيق أهدافه فيما يتعلّق بالانتاج، وتجاوز الهدف المخطّط له فيما يتعلّق بالتموين.

د. منظور النمو والتعلّم:

عمل مجمع صيدال على توسيع برامج التدريب لتشمل عددا أكبر من العمّال، وهو ما انعكس في الهدف المصرّح به سنة 2013 ببلوغ نفقات التدريب القيمة 8 مليون دج، لكن مع حلول نهاية 2015 تبين أنّ الهدف المراد البلوغ إليه قد تمّ تجاوزه بكثير؛ حيث كانت قيمة النفقات 26 مليون دج، هذا ما ترجم في نسبة انجاز قدرها 325%، هذه النفقات جعلت كذلك الهدف التعلّق بمعدّل الوقت المخصص للتدريب يتمّ تحقيقه بنسبة 200%، وذلك بتحقيق معدّل 10 أيام لكل عامل بدل المعدّل المستهدف وهو 5 أيام لكلّ عامل. بالإضافة إلى ذلك وضع المجمع برنامجا للسلامة المهنية عبر كلّ مواقع الانتاج، ولعدم توفّر أرقام مستهدفة في هذا المجال قمنا بمقارنة المعدّل الفعلي المقدّر بـ 67 حادثا مع معدّل سنة 2013، فكانت نسبة التغيّر هي الانخفاض بمعدّل 18,29%.

2.2.2. عرض وتحليل بيانات المؤشّرات النوعية للأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال:

باعتبار أنّ هنالك مؤشّرات غير كمّية يمكن الاعتماد عليها كذلك في تقييم الأداء، قمنا بإعداد بطاقة الأداء المتوازن النوعية.

الجدول رقم (07): بطاقة الأداء المتوازن لمجمع صيدال (المؤشرات النوعية)

المؤشرات	المستهدف مقارنة بـ 2013	المبادرات مقارنة بـ 2013	الفعلي سنة 2015	المحقق المقارنة بين 2013 و 2015
المالي	التوسع	زيادة حصص المساهمة في مؤسسات: Somedial, Iberal, WPS, PSM	Somedial 59% Iberal 60% WPS 30% PSM 30%	لا تغيير ارتفاع ملحوظ لا تغيير لا تغيير
	وتيرة مخططات النمو	استكمال المصانع المنطلقة والانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة الانجاز في المصانع غير المنطلقة.	مركز التكافؤ الحيوي 95% Taphco 100% Zmirli 65% Cherchel 20% Constantine sirop 25% باقي المصانع (10) 0%	تقدم جيد تقدم جيد تقدم حسن تقدم بطيء تقدم بطيء لا يوجد تقدم
	نظام الجودة	مراجعة نظام الجودة في المخابر، الحصول على 26000 Iso و 17025 في 3 مصانع.	تم وضع نظام لمراقبة الجودة يستجيب للممارسات التصنيعية الجيدة BPF، تم جعل نظام التقييس métrologie/ qualification نظاما مركزيا.	تقدم ملحوظ
	المسؤولية الاجتماعية	تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة.	تنظيم المؤتمر الاقتصادي والاجتماعي الرابع للمؤسسة، توقيع اتفاقيات مع النقابات.	ممارسات غير كافية
	نظام المعلومات	وضع الانظمة التالية في العمل: GPEC, Monitoring, reseau WAN	استكمال كل الأنظمة السابقة بالإضافة إلى وضع برامج جديدة للمحاسبة وتسيير المخزون، وكذا تحديد الموقع الالكتروني.	تقدم ممتاز
	العلاقة مع	تخفيض أيام العمل	وضع نظام الاجور الجديد حيز	ممارسات
	المسؤولية الاجتماعية	تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة.	تنظيم المؤتمر الاقتصادي والاجتماعي الرابع للمؤسسة، توقيع اتفاقيات مع النقابات.	ممارسات غير كافية
	نظام المعلومات	وضع الانظمة التالية في العمل: GPEC, Monitoring, reseau WAN	استكمال كل الأنظمة السابقة بالإضافة إلى وضع برامج جديدة للمحاسبة وتسيير المخزون، وكذا تحديد الموقع الالكتروني.	تقدم ممتاز
	العلاقة مع	تخفيض أيام العمل	وضع نظام الاجور الجديد حيز	ممارسات
	المسؤولية الاجتماعية	تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة.	تنظيم المؤتمر الاقتصادي والاجتماعي الرابع للمؤسسة، توقيع اتفاقيات مع النقابات.	ممارسات غير كافية

معلقة	التنفيذ، كما استفاد بعض العمال من تمويل 45% لأداء مناسك العمرة. انخفاض معدل الأيام الضائعة بـ 26%	والنقابات	الضائعة	العمال	
هدف محقق 100%	تمت إعادة التأهيل	إعادة تأهيل رسالة "Affaires" "règlementaires"	تحسين كفاءة رسالة المؤسسة	رسالة المؤسسة	النمو والتعلم
هدف محقق 100%	تم وضع الهيكل في 2014 بقيادة مديرية عامة ومواقع الانتاج والتوزيع التابعة.	العمل على اندماج الفروع تحت إدارة واحدة.	جعل الهيكل التنظيمي أكثر مرونة	الهيكل التنظيمي	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Saidal, Rapport du Conseil d'administration, 2013

Saidal, Rapport du Conseil d'administration, 2015

Boumediene darkaoui, "le groupe sidal et ses perspective de développement", algeria-us health forum et expo, 8 juillet 2011

على غرار بطاقة الأداء المتوازن الكمية، أظهرت البطاقة النوعية المؤشرات التالية:

أ. المنظور المالي:

يرتبط الأداء المالي ارتباطا وثيقا بنسبة الأموال المملوكة، وعليه اخترنا مؤشر التوسع في مساهمات المجمع في الفروع والشركات التابعة، وكان الهدف الحصول على حصص أكبر، وذلك بالتركيز على أربع شركات هي: Somedial وهي مؤسسة ناتجة عن شراكة بين المجمع والمؤسسة الجزائرية- الأوروبية للتمويل المشترك، مؤسسة Iberal وهي نتاج شراكة مع مؤسسة Flash Algérie، ومؤسسة PSM بالشراكة مع Pfiser الأمريكية، وأخيرا مؤسسة WPS بالشراكة مع مؤسسة sanofi، غير أنه وباستثناء رفع حصة صيدال في شركة Iberal؛ بقيت الحصص في الشركات الأخرى على حالها. من جهة أخرى، وبالنظر إلى المؤشر الثاني وهو وتيرة مخطط النمو فإن الهدف كان التقدم بشكل كبير في المشاريع قيد الإنجاز، لكن الواقع بين أنه وباستثناء مركز التكافؤ الحيوي الذي تقدمت به الأشغال إلى 95% والشركة

العربية الصيدلانية طاسيلي (Taphco) المكتمل فإن المشاريع المتبقية لم تتقدّم بها الأشغال، إضافة إلى عدم انطلاق أخرى بعد.

من خلال ما تقدّم نستخلص أنّ هناك أداءً مالياً ضعيفاً لمجمع صيدال فيما تعلّق بالمؤشّرات النوعية، وذلك باعتبار التأخّر الكبير الذي تعرفه مشاريع النموّ بالإضافة إلى تراجع وتيرة استثمار أموال المجمع في الشراكات الأخرى.

ب. منظور العملاء:

تمّ تركيزنا في منظور العملاء على مؤشّرين نوعيين هما: نظام الجودة والتحليّ بالمسؤولية الاجتماعية، وقد استهدف مجمع صيدال مراجعة نظام الجودة والحصول على شهادات ISO جديدة أين تمّ تحقيق هذا الهدف من خلال وضع نظام جودة يستجيب للممارسات التصنيعية الجيدة BPF، بالإضافة إلى محاولة تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة بممارسات نراها غير كافية لذلك.

كخلاصة، يمكن القول أنّ هناك أداءً تسويقياً متوسطاً فيما يتعلّق بالمؤشّرات النوعية، باعتبار أنّ المجمع لم يصل إلى كلّ أهدافه فيما يتعلّق بهذا المنظور.

ج. منظور العمليات الداخلية:

منذ 2010، ومع وضع المخطّط الخماسي للنمو لمجمع صيدال حيّز التنفيذ، عملت الإدارة العليا على إيلاء الاهتمام أكثر بنظام المعلومات، من خلال تأهيل الأنظمة الموجودة ووضع أخرى جديدة تتناسب مع التطوّر الحاصل في هذا المجال، هذا ما جعل الهدف إدخال أنظمة GPEC, Monitoring, reseau WAN، وهو ما تحقّق فعلاً، بل تمّ الوصول إلى هدف تأهيل وتجديد نظام المعلومات بالكامل. أمّا فيما يتعلّق بالعلاقة مع العمّال فقد كان الهدف زيادة رضى العمّال وتخفيض عدد أيام العمل الضائعة، وهو ما تمّ فعلاً بنسبة 26%، وعليه يمكن القول أنّ هناك مستوى قوياً للأداء التشغيلي فيما يتعلّق بالمؤشّرات النوعية.

د. منظور التعلّم والنمو:

يتضمّن هذا البعد في مؤشّراته النوعية مدخلين رئيسيين هما: الهيكل التنظيمي ورسالة المؤسسة، فبالنسبة للأول فقد عملت الإدارة منذ 2010 على إعادة هيكلة المجمع من خلال إدماج فروعته تحت وصاية إدارة عامة واحدة، في حين كان الهيكل فيما قبل عبارة عن مؤسسة أم تضمّ ثلاث مؤسسات فرعية، وهو ما تمّ تحقيقه اليوم من خلال الاندماج، أما فيما يتعلّق برسالة المؤسسة فقد مسّ الأمر رسالة "Affaires règlementaires" التي تمّ إعادة تأهيلها بالاعتماد على مدخلين:

- تقييم الخبرة بالنسبة للملفات المتعلّقة بالجانب الصيدلاني؛
- وضع نظام الرصد "pharmacovigilance" باتفاق مع المركز الوطني لليقظة بخصوص الأدوية والعناد الطبي.

عموما فالمؤشّرات النوعية لمنظور التعلّم والنموّ كانت جيّدة وتشير إلى أداء جيّد باعتبار التحقيق الكلي للأهداف المرسومة.

3.2. مناقشة الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: نموذج بطاقة الأداء المتوازن هو النموذج الأنسب لقياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية، بعد استعراض النماذج المستخدمة في قياس الأداء الاستراتيجي، تبين أنّ نموذج الأداء المتوازن هو الأصلح لقياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال وذلك للاعتبارات التالية:

- اشتمال المقياس على مجموعة مختلفة من المؤشّرات التي تقيس عدّة أبعادا ولا تقتصر على الأبعاد المالية؛
- صعوبة تطبيق بعض النماذج كنموذج المقارنة المرجعية وذلك لاتساع الهوة بين المرجع المعتمد؛
- إمكانية الوصول إلى المعطيات المتعلّقة بطاقة الأداء المتوازن على صعوبتها؛
- جدارة بطاقة الأداء المتوازن بقياس الأداء الاستراتيجي في كثير من التجارب السابقة؛
- الاعتماد على المؤشّرات النوعية وعدم الاكتفاء بالمؤشّرات الكميّة.

من خلال ما سبق، نقبل الفرضية التي مفادها: نموذج بطاقة الأداء المتوازن هو النموذج الأنسب لقياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك مستوى متوسط للأداء المالي وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال، وبالنظر إلى تحليل معطيات الجدول رقم 06، نجد أنّ المنظور المالي تراوحت نسبة تحقيق الأهداف فيه بين 60 و70%، وهي نسبة متوسطة. أمّا تحليل معطيات البعد المالي للمجمع وفق المؤشرات النوعية في الجدول رقم 07 فقد أظهر أنّ هناك مستوى ضعيفا لهذا البعد سببه تأخر المشاريع المبرمجة، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونستبدلها ب: هناك مستوى ضعيف للأداء المالي وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك مستوى متوسط لأداء منظور العملاء وفق المؤشرات الكمية لمجمع صيدال؛ بالعودة إلى تحليل الجدول رقم 06 فيما يتعلق بالبعد التسويقي، فإنّه يتضح أنّ معدلات إنجاز الأهداف المرسومة تراوحت بين 50 و76%. كما تظهر معطيات الأداء التسويقي وفق المؤشرات النوعية في الجدول رقم 07 إشارات جيّدة، خاصّة ما تعلق بنظام الجودة، وهو ما جعلنا نعتبر أنّ هناك مستوى متوسطا لهذا البعد ونقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك مستوى متوسط لأداء العمليات الداخلية وفق المؤشرات الكمية والتّعية لمجمع صيدال؛ أظهرت النتائج المتعلّقة بهذا البعد أنّ المجمع اقترب كثيرا من تحقيق أهدافه الكمية فيما تعلق بالانتاج، كما أنّه اجتاز الأهداف المرسومة فيما تعلق بالتموين. وعلى غرار المؤشرات الكمية، أشارت المؤشرات النوعية إلى مستويات قويّة من نسب تحقيق الأهداف، تجلّت في وضع نظام المعلومات الجديد حيز التشغيل، بالإضافة إلى تخفيض معدلات الأيام الضائعة. ممّا سبق، نرفض الفرضية الفرعية الرابعة ونستبدلها ب: هناك مستوى قويّ لأداء العمليات الداخلية وفق المؤشرات الكمية والنوعية لمجمع صيدال.

الفرضية الفرعية الخامسة: هناك مستوى متوسط لأداء التعلّم والنمو وفق المؤشرات الكمية لمجمع صيدال؛ تركّزت المؤشرات الكمية لهذا البعد حول التدريب وبرامج السلامة المهنية، وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم 06 أرقاما جيّدة فيما تعلق بنسب إنجاز الأهداف. وفيما يتعلّق بالمؤشرات النوعية تمّ تحقيق

الأهداف المتعلقة بهذا البعد بنسبة كاملة وهو ما يجعلنا نرفض الفرضية الفرعية الخامسة ونستبدلها ب:
هناك مستوى قويّ لأداء التعلّم والنموّ وفق المؤشرات النوعية لمجمع صيدال لصناعة الأدوية.

الفرضية الرئيسية:

- هناك مستوى متوسطّ للأداء الاستراتيجي وفق المؤشرات الكميّة والنوعية لمجمع صيدال؛

بالنظر إلى النتائج المتعلقة بالفرضيات السابقة نجد أنّ هناك مستوى متوسطّ في البعد المالي (مع مستوى ضعيف وفق المؤشرات النوعية) ومستوى متوسطّ كذلك في بعد العملاء، بينما سجّلنا مستوى قويّ في بعدي العمليات الداخلية والنموّ والتعلّم؛ وعليه، وتقدير أنّ البعد المالي هو أهمّ الأبعاد من حيث الأداء، فإنّنا نقبل الفرضية الرئيسية.

خاتمة:

انطلقنا في هذه الدّراسة من البحث عن نموذج لقياس الأداء الاستراتيجي لصناعة الأدوية في الجزائر وتطبيقه على مجمع صيدال باعتباره رائدا وطنيا في الصناعات الجنيسة، وقد بيّنت الدّراسة أنّ هنالك مجموعة من النماذج المستخدمة في الدّراسات الإدارية؛ غير أنّ النموذج الأصحّ كان نموذج بطاقة الاداء المتوازن المطوّرة (BSC III) وذلك لاعتبارات: التوازن بين الأبعاد المالية التقليدية والأبعاد غير المالية، وكذا دقّة المؤشرات المستخدمة فيها وتنوّعها بين الكمية والنوعية، وبيّنت الدّراسة أنّ هنالك مستويات متوسطة للأداء الاستراتيجي في مجمع صيدال لصناعة الأدوية، وذلك في مجمل أبعاده على الرّغم من إظهار مؤشرات قويّة في بعد العمليات الدّاخلية والنموّ.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. سامر جلده، السلوك التنظيمي والنظريات الادارية الحديثة، ط7، دار أسامة للنشر والتوزيع،

الأردن، 2009

2. طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009

مقالات:

3. أحمد سليمان محمد الجرجري، تحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة الصناعية في إطار تطبيق استراتيجيات التصنيع البيئي (استراتيجيات التصنيع الأخضر أنموذجا) دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين في الشركة العامة للألبسة الجاهزة في محافظة نينوى، مجلّة دراسات إدارية، المجلد 5، العدد 9، 2012

4. أكرم محسن الياسري، علي كريم الخفاجي، ظفر ناصر حسين، أثر عمليات إدارة المعرفة في الأداء الاستراتيجي، لآراء عينة من القيادات الإدارية في جامعات الفرات الأوسط، مجلّة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد 20، العدد الأول، 2012

5. جنان عبد العباس باقر الدليمي، عباس علوان شريف، خالد عباس الياسين، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء الاستراتيجي دراسة ميدانية في الشركة الفرات العامة للصناعات، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 8، العدد 33، 2012

6. جواد محسن راضي، أحمد عبد الأمير ناصر حسين، تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية في الأداء الاستراتيجي دراسة تحليلية لآراء القيادات الجامعية في كليات جامعة القادسية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 16، 2014

7. جواد محسن راضي، التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين دراسة ميدانية على عينة من موظفي كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، السنة 2010

8. صالح إبراهيم الشّعباني، المنظور الاستراتيجي لاستخدام أنموذج بطاقة الأداء المتوازن محاسبيا وأوجه القصور، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 33 و34، 2011

9. صبيحة قاسم هاشم، علي رزاق جواد العبادي، أثر الثقة التنظيمية في الأداء الاستراتيجي باستخدام نموذج بطاقة العلامات المتوازنة (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للاسمنت الجنوبية في الكوفة)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، 2010
مداخلات:

10. سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، مداخلات ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات الحكومات، جامعة ورقلة، 9.8 مارس 2005
المراجع باللغة الأجنبية:

11. Boumediene darkaoui, "le groupe saidal et ses perspective de developpement", algeria-us health forum et expo, 8 juillet 2011
12. Jerald Greenberg, Robert A. Baron, **Behavior in Organizations**, Prentice Hall, Tenth Edition, 2011
13. Petera Petr, **Wagner Jaroslav, Menšík Michal, Strategic Performance Measurement Systems Implemented in the Biggest Czech Companies with Focus on Balanced Scorecard – An Empirical Study**, Journal of Competitiveness, Vol. 4, Issue 4, December 2012
14. Saidal, Rapport du Conseil d'Administration, 2013
15. Saidal, Rapport du Conseil d'Administration, 2015.

مجلة

الاستراتيجية والتنمية



المقالات

المحررة باللغة الأجنبية



REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique



Editée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem, Algérie

ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793

Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

Président d'honneur: Pr. Mostefa BELHAKEM
Recteur de l'Université de Mostaganem

Directeur et Rédacteur en Chef: **Dr. Laadjal ADALA**

Directeur Adjoint: Dr. Laid KORICHI

Conseiller juridique: Dr. Djilali BOUCHERF

Rédacteur en Chef Adjoint: Dr. Mohsen B. Salem BRAHMI- France

Comité de rédaction:

Pr. Mirjana RADOVIC- Markovie –Serbie	Dr. Abd Ennour MEDJEDDED
Dr. Bashar ALMANSOUR- Arabie Saoudite	Mr. Ali BOUDJELAL
Dr. Mohamed BELBIA	Mr. Hadj Meliani BERRAHO
Dr. M'hamed BELGACEM	Mme. Nadra RECHIDI-SIDHOUM

Responsable de la logistique : Mr. Ahmed ABBASSA - S.G de la Faculté

Cellule d'information et des Relations : Mr. Nabil ALIOUAT

Cellule d'informatique : M^{elle}. Asmaa DRISSI
M^{elle}. Samia DRISSI
M^{elle}. Karima Djellam

Comité de lecture:

Pr. Belgacem ZAÏRI –Algérie
Dr. Oana Brindusa ALBU– Denmark
Dr. Anthony Raj ARUL EDISON– Inde du sud
Dr. Tawfik Sarii BASERDA (Doyen) –Yemen
Dr. Ahmed BOUSSAHMINE – Algérie
Dr. Khaled Abdelouaheb ELBANDARI – Egypte
Dr. Sandra sarabando FILIPE – Portugal
Dr. Bagdad KOURBALI –Algérie
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR – Mexique
Dr. Zoran D. SIMONOVIC – Belgrade, Serbie

Comité Scientifique:

Dr. Abdelkader BRAINIS – (Doyen /Univ. Mostaganem) -Algérie
Pr. Albert LOURDE – (Université d’Alexandrie) – Egypte
Pr. Ahmed Ameur AMEUR -Algérie
Pr. Abdelkader BABA –Algérie
Pr. Maamar BELKHEIR – Algérie
Pr. Mustapha BELMOKADEM –Algérie
Pr. Mohammed BENBOUZIANE -(Doyen /Univ. Tlemcen) –Algérie
Pr. Abdeslam BENDIABDELLAH – (Univ. Tlemcen) -Algérie
Pr. Abdelrazak BENHABIB -Algérie
Pr. Abdelkader DJAFLAT – France
Pr. Attia Ahmed Mansour ELGAYAR – Egypte
Pr. Sadia KASSAB –Algérie
Pr. Mohammed LAID –Algérie
Pr. Mirjana RADOVIC-/ Markovie –Serbie
Pr. Abdelaziz SALEM –Algérie
Pr. Vladimir SIMOVIE – Serbie
Pr. Youcef SOUAR -Algérie
Pr. Atef gaber TAHA ABDERAHIM - Egypte
Pr. Rachid YUCEFI -Algérie
Pr. Fatima Zohra ZEROUAT-Algérie
Dr. hassine ATHMANI –Algérie
Dr. Mohamed ben duliem ALQAHTANY–Arabie Saoudite
Dr. Bachir BEKKAR –Algérie
Dr. Hadj BENZIDANE –Algérie
Dr. Malika BOUDJANI -Algérie
Dr. Nour Eddine CHERIF TOUIL –Algérie

Dr. Kralj DAVORIN- Slovenia
Dr. Belkacem DOUAH -Algérie
Dr. Razg Saadallah Bekheit EL DJABIRI - Yemen
Dr. Mustapha Mohamed ELNASHARTY – Egypte
Dr. Mohammed EL TELILI HAMEDI - Tunisie
Dr. Aladdin ELTIDJANI HAMED – Soudan
Dr. Belhadj FARADJI –Algérie
Dr. Abdulrahman Mohamed SALEM – Yemen
Dr. Abdellah HAMOUD SERRADJ – Yemen
Dr. Djamal LAMARA- Arabie Saoudite
Dr. Natalia LOGVINOVA – France
Dr. Med Mahmoud MOHAMED ISSA
Dr. Abdelmadjid SAIDI - France
Dr. Malika SEDDIKI - Algérie
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR -Mexique
Dr. Elisabete F. VIEIRA – Portugal



REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique



Éditée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem

ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793

Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

CRITERES DE PUBLICATION

La revue « Stratégie et Développement » est éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion –Université Abdelhamid BEN BADIS -Mostaganem. Il s'agit d'une revue scientifique internationale approuvée qui s'intéresse au domaine économique. Elle ouvre un espace à toutes les potentialités en matière scientifique en Algérie et à l'extérieur de par la contribution dans l'un des thèmes relatifs à l'économie et à ses mutations, en Algérie notamment, dans les pays arabes et au niveau international.

Les articles à finalité recherche scientifique édités par la présente revue sont fondés sur des critères de publication auxquels doivent se conformer les chercheurs, en l'occurrence :

- Mention du nom, prénom et adresse accompagnés du numéro du téléphone ou du fax et de l'email, sur une feuille distincte de l'article ;
- Envoi de l'article au moyen du Word, par voie de l'email de la revue ;
- Ne sont recevables que les articles qui n'ont pas connu de publication auparavant ;
- L'article doit comporter deux résumés dont le volume ne doit pas dépasser une demi-page pour chaque résumé. L'un rédigé en langue arabe, l'autre en langue française ou en langue anglaise. De même que le résumé doit montrer la finalité de la recherche et ses résultats ;
- Le volume de l'article ne doit pas dépasser 20 pages, et ne pas être en deçà de 15 pages, et ce suivant les critères énumérés ci-dessous :

- L'article réalisé en langue arabe est rédigé selon les caractères (Traditional Arabic), police 15 pour ce qui est du texte, et police 13 pour les chiffres ;
- L'article rédigé en langues française ou anglaise est saisi en caractère (Times New Roman), police 13 ;
- La mise en page : H-B : 1,5 , G-D : 1,5 ; Interligne: 1,15 ;
- Taille papier : L: 17, H : 24.
- Il est impératif de respecter les normes académiques et les critères formels en ce qui est de l'élaboration de l'article, à savoir :
 - Présentation de l'article en délimitant ses objectifs et la méthodologie employée ;
 - Mentionner les notes de bas de page de façon automatique;
 - Numéroté les graphes, les tableaux et les dessins, au moyen d'une numérotation progressive et distincte ;
 - En fin de l'article, il y a lieu de rédiger une conclusion qui relate les résultats de la recherche ;
 - Toujours en fin de l'article, mentionner les sources et références selon le classement alphabétique ;
 - En cas de référence ayant trait à une œuvre sur papier, il y a lieu de mentionner le nom en entier de l'auteur(e), le titre de l'ouvrage en caractères différents (le lieu de publication: l'éditeur, l'année de publication)
- Les articles sont soumis à l'examen par un comité scientifique, et ce, pour l'acceptation ou le refus de leur publication, et à tout le moins procéder à des modifications nécessaires ;
- Ne peuvent être acceptés que les articles transmis par leurs auteurs au moyen du courrier électronique personnel, et ne seront pas retournés, qu'ils aient été publiés ou pas ;
- La revue conserve l'ensemble des droits inhérents à la publication. De ce fait, une deuxième publication du même article exigerait une autorisation écrite de la revue;
- Tout article publié sur la revue, est téléchargeable à partir du site de la revue ;

- Un deuxième article n'est publiable que trois années après la publication du premier ;
- Les concepts et les opinions exprimés dans les articles n'engagent que leurs auteurs.

Adresse: Revue Stratégie et Développement, Faculté des Sciences
Economiques-site Kharouba, Université de Mostaganem
– W- Mostaganem 27000 , Algérie
Fax: 00213 45421150 - **E-mail:** strg.devp@gmail.com
Site web: <http://rsd.univ-mosta.dz>

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée Spécialisée
dans le domaine économique



ISBN: 2011-4793

ISSN: 2170-0982



Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

Numéro : 12 - Janvier 2017

SOMMAIRE

Transparence et performance de la banque d'Algérie, Quelle relation ?	OULD HENNIA Hadjer Dr. EL-AFANI Amar	Faculté des SEGC, Université d'Oran 2, Algérie	Page 08
L'entreprise et sa stratégie: Une approche théorique et pratique	Dr. GODIH Djamel Torqui	Université de Mostaganem	Page 32
L'industrialisation en Algérie : Quelle stratégie contractuelle pour quel transfert technologique ? Cas de SONATRACH GL1-Z	HAMMIDECHE Younes	Université de Mostaganem	Page 63
Potentialités de l'eco-entrepreneuriat dans les PME algériennes	MOHAMMED BELKACEM Faïza Prof. CHOUAM Bouchama	Faculté des SEGC, Université d'Oran 2, Algérie	Page 90

Transparence et performance de la banque d'Algérie, Quelle relation ?

OULD HENNIA Hadjer

Doctorante, Faculté des SEGC, Univ. d'Oran 2
hadjer.ouldhennia@gmail.com

Dr. EL-AFANI Amar

Maitre de conférences (A), Faculté des SEGC,
Univ. d'Oran 2

Résumé:

Au demeurant, la politique monétaire en Algérie a pour principal objectif la réalisation de la stabilité des prix. De là, nous nous sommes incités à consacrer cet article pour analyser, économétriquement, l'efficacité de la politique monétaire et la performance de la banque centrale à partir des données annuelles de 1990- 2014, en se basant, essentiellement, sur le modèle à correction d'erreur afin de vérifier l'aptitude de cette politique monétaire à réaliser l'objectif susmentionné à travers le critère de transparence.

En sus, nous avons retenus ces quatre variables: L'indice des prix à la consommation (IPC) comme étant une variable endogène, et en outre, la cible d'inflation (CINF), la masse monétaire (M2) et le taux de réescompte (TRE) comme étant des variables exogènes.

Ce faisant, les résultats obtenus indiquent qu'il n'existe aucune relation significative entre l'indice de transparence et l'objet de stabilité des prix.

Au plus, l'inflation diminuait, certainement, durant la période de notre étude, mais les écarts de la cible sont encore restés actifs, d'où nous constatons que la politique monétaire suivie, en l'occurrence, était relativement efficace.

Mots clés: politique monétaire, performance, transparence, efficacité, inflation, Algérie, modèle à correction d'erreur.

ملخص:

لا ريب، قد بات تحقيق استقرار الأسعار هدفاً أساساً للسياسة النقدية في الجزائر؛ ما اقتضى منا تكريس هذا البحث لاستقراء فعاليتها، وأداء البنك المركزي بمنهج الاقتصاد القياسي، وذلك استناداً إلى بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2014، وباستعمال صريح لنموذج تصحيح الأخطاء بُغية التحقق من مدى قدرة هذه السياسة النقدية على بلوغ هدفها المرجو من خلال مُقوّم الشفافية.

إلى ذلك، فقد اعتمدنا هذه المتغيرات الأربعة: مؤشر أسعار الاستهلاك بوصفها متغيراً داخلياً، ومُستهدف التضخم، والكتلة النقدية، وسعر الخصم بوصفها متغيرات خارجية. فضلاً عن ذلك، فإن النتائج المحصّلة قد أثبتت أن لا وجود لأية علاقة فاعلة بين مؤشر الشفافية، وهدف استقرار الأسعار. وفي الواقع ما لبث التضخم ينخفض خلال فترة إنجاز هذا البحث، إلا أن فوارق المستهدف قد ظلّت قائمة؛ ممّا جعلنا نتبين أن فعالية السياسة النقدية المنتهجة، في هذه الحال، فعالية نسبية.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، الأداء، الشفافية، الفعالية، التضخم، الجزائر، نموذج تصحيح الأخطاء.

Introduction:

La politique monétaire représente un élément fondamental sur lequel se base les autorités monétaires pour pouvoir maitriser le taux de liquidité afin d'atténuer l'objectif ultime de la stabilité des prix, tout en utilisant une panoplie d'instruments directs et indirects.

L'objet du présent travail consiste à vérifier l'efficacité de la politique monétaire d'où nous allons analyser les résultats atteints en termes d'inflation, Les résultats de cette partie seront confirmés par le critère de la transparence qui sera déterminant quant à l'efficacité de la banque centrale, cette mesure d'efficacité sera appréhendée à travers le test de transparence objet de la première partie.

Ainsi notre travail s'articule autour de la question suivante : la politique monétaire suivie par la banque d'Algérie a-t-elle permis l'atteinte d'objectif de la stabilité des prix ? A-t-elle été efficace ?

La réponse à cette question sera appréhendée à travers les éléments suivants :

Première partie : Conduite de la politique monétaire, et transparence de la banque d'Algérie

Deuxième partie : Analyse économétrique de l'efficacité de la politique monétaire en Algérie.

1. Conduite de la politique monétaire et transparence de la banque d'Algérie 1990 – 2014 :

1.1. Evolution de la politique monétaire en Algérie : ¹

1.1.1. La période de 1990- 2000 : soutenu par l'avènement de la loi 90/10

1990 – 1993 : La période « transitoire », cette phase-là a eu comme principal évènement le démarrage de la mise en place des institutions dont l'essentiel du cadre règlementaire découle de la loi 90 – 10.

1994 – 1998 : La sous-période consacrée à la stabilisation (04 /1994 – 03/ 1995) et à l'ajustement structurel (04/1995 – 03/1998),

04/1998 – 2000 : La sous-période de consolidation notamment des acquis de la stabilisation.

1.1.2. La période de 2000-2014 : soutenue par l'avènement de la loi 03-11

Cette période a eu comme principaux changements :

- l'objectif final de la politique monétaire est le contrôle de l'inflation.
- la publication des rapports annuels de la banque centrale ;
- l'adoption de l'approche des règles depuis 2003, objectif d'inflation quantifié à 3% ; ²
- l'activation d'instrument de réserve obligatoire depuis 2004 ;
- introduction de nouveaux instruments : la reprise de liquidité et la facilité des dépôts.

¹ CNES, « **Rapport : Regards sur la politique monétaire en Algérie** », 26^{ème} session plénière 2005 & Mohamed-Chérif Ilmane, « Efficacité de la politique monétaire en Algérie :(1990-2006), une appréciation critique, Octobre 2007.

² Ce taux a été de (3% - 4%) en 2007 et 2008, mais à partir de 2009 il a été fixé à 4%.

2. Evaluation de la performance de la banque d'Algérie :

Nous stipulons évaluer la performance de la banque centrale par rapport à la transparence, tout en vérifiant si cette dernière puisse l'améliorer.

2.1. Mesure de la transparence de la banque d'Algérie depuis 1990 :

2.2.1. Démarche d'évaluation : La méthode suivie pour pouvoir mesurer l'indice de transparence est basée sur les travaux effectués par les deux chercheurs Eijffingert et Geraats³ (2006), ces auteurs ont élaboré cet indice sur la base de cinq (5) dimensions à savoir : politique, économique, procédurale, politique monétaire, et opérationnelle, chaque dimension comprend trois questions dont chacune est noté sur un point, d'où cet indice de transparence noté sur 15.

Les données qui nous ont permis de calculer l'indice de transparence de la BA sont tirées à partir des informations disponibles sur les statuts et les rapports annuels de la banque d'Algérie, ainsi que les différentes lois.

2.2.2. Mesure de la transparence:

A. La transparence politique :

Cette dimension met l'accent sur les objectifs de la politique monétaire, leur hiérarchisation, leurs aspects quantitatifs, ainsi que la relation existante entre le gouvernement et la banque centrale, elle est notée sur 3 points.

Pour la banque d'Algérie, nous avons attribué une note de 1.5 de 1990-2000, de 2 en 2001 et 2002, et de 3 points depuis 2003 jusqu'au 2014. -Jusqu'au 2000, les objectifs de la politique monétaire ne sont ni hiérarchisés, ni clairs, ni précis, se n'est qu'à partir de 2001 qu'elle donne de la priorité à la stabilité des prix.

- A partir de 2003, la banque d'Algérie annonce une cible d'inflation de 3%.
- La banque d'Algérie est considérée comme étant transparente en termes de dispositif institutionnel.

³ Dincer & Eichengreen (2014), « Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures », *International Journal of Central Banking*, vol.10, n°1, pp: 236-240.

B. La transparence économique :

Cette dimension concerne la publication de données économiques concernant un pays et qui sont utilisées par les autorités monétaires afin qu'elles puissent prendre des décisions, elle est notée sur 3 points.

Pour la banque d'Algérie, on a attribué une note nulle jusqu'au 2005, de 0.5 entre 2006-2012, et de 1 point depuis 2012.

- La banque d'Algérie publie ses rapports annuels depuis 2001.
- une absence absolue des données trimestrielles jusqu'au 2005, et la publication de celles du taux d'inflation, PIB, et M2) depuis 2006.
- la divulgation du modèle des déterminants de l'inflation en Algérie en 2013.
- la banque d'Algérie ne fournit pas ses prévisions trimestrielles concernant l'inflation et la production.

C. La transparence procédurale :

Elle concerne la stratégie et la prise de décision de la politique monétaire.

Pour la banque d'Algérie, on a attribué une note nulle jusqu'au 2002, et 1 point depuis 2003.

- La BA a commencé à annoncer une règle pour sa stratégie depuis 2003.
- Elle ne fournit pas régulièrement des explications concernant la formulation de sa politique, même dans le cas contraire, ce n'est qu'après un délai.
- Aucun enregistrement du vote des membres du CMC.

D. La transparence de la politique monétaire :

Elle concerne l'annonce rapide et l'explication des décisions de la politique monétaire.

Pour la banque d'Algérie, nous avons attribué une note d'1.5 point tout au long de la période d'étude.

- La BA publie un communiqué de presse concernant le changement des taux d'intérêts, et d'objectif intermédiaire, mais sans trop de détail.
- Elle ne donne pas d'indication précise sur ses actions futures.

E. La transparence opérationnelle :

Elle concerne le coté opérationnel de la mission de la banque centrale. Pour la banque d'Algérie, on a attribué un score nulle jusqu'au 2000, et un point depuis 2001.

- depuis 2001, la BA donne des explications concernant son objectif principal quantifié de prix, et elle fait l'analyse de la conjoncture macroéconomique.
- aussi, elle fournit une évaluation des résultats dans ses rapports annuels.
- Remarquons que cet indice a connu une augmentation nette allant de 3 points en 1990 à 9 points en 2014.

2.2.3. Performance de la banque d'Algérie :

Dans cette partie, on essayera de mettre en relation l'inflation et l'indice de transparence.

Tableau 01 : Inflation et transparence

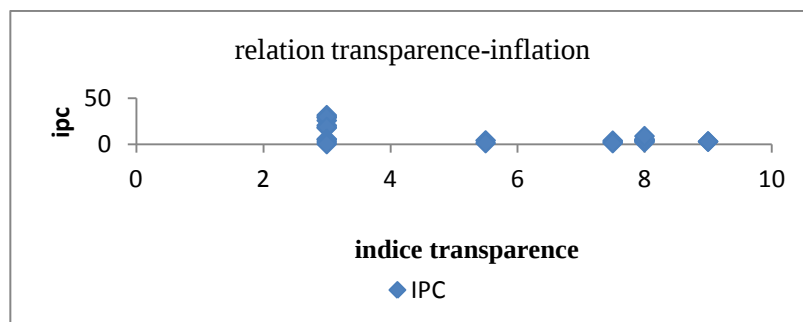
Année	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Transp.	3	3	3	3	3	3	3	3
ipc	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.78	18.69	5.73

Année	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Transp.	3	3	3	5.5	5.5	7.5	7.5	7.5
ipc	4.95	2.64	3.43	4.23	1.40	2.60	3.97	1.38

Année	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Transp.	8	8	8	8	8	8	8	9	9
ipc	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92

Source: Ipc : à partir des données de la banque mondiale

Graphe 01 : Indice de Transparence



Source : Elaboré par les chercheurs via Excel.

A partir du graphe, nous pouvons conclure qu'il n'existe aucune relation significative entre l'indice de transparence et l'objectif recherché. Ce qui démontre que le fonctionnement du système monétaire et financier en Algérie est loin d'avoir des relations de communication malgré qu'il existe d'une manière officielle l'obligation des autorités monétaires de porter à la connaissance du public des mécanismes de fonctionnement de la banque centrale.

Donc, nous ne décelons aucune relation entre le niveau de la transparence et de la performance de la banque d'Algérie, d'où nous concluons que la transparence ne permet pas nécessairement d'atteindre la cible d'inflation, dans une approche perspective, il s'agira de déterminer pour chaque partenaire qui ades relations indirectes une politique de communication où les erreurs constatées dans notre étude doivent être dans la mesure du possible atténuées et les points forts doivent être améliorés.

Ainsi, un travail important attend les structures de la banque d'Algérie en matière de transparence.

3. Analyse économétrique de l'efficacité de la politique monétaire en Algérie 1990 -2014 :

Cette partie consiste à tester l'efficacité de la politique monétaire, La méthodologie retenue pour effectuer ce test est celle des modèles à correction d'erreur (ECM), mais avant cela, d'autres tests sont

indispensables et préalables au ECM, tels que : La stationnarité des variables et des résidus, leurs ordres d'intégration et le test de cointégration.

3.1. Sources et spécifications des variables :

Les sources utilisées sont celles des statistiques de la banque mondiale WDI, les statistiques monétaires de la banque d'Algérie et de l'ONS.

Les spécifications retenues pour les variables sont :

- **Le taux d'inflation (IPC):** C'est une mesure du niveau général des prix calculé à partir d'un panier fixe de biens.
- **Cible d'inflation (CINF):** c'est le taux que fixe la banque centrale pour la réalisation de l'objectif qui est la stabilité des prix.
- **Masse monétaire (M2):** La monnaie M2 est obtenue en ajoutant (M1) aux disponibilités quasi-monétaires
- **Taux directeur (TRE):** c'est le taux directeur qui permet aux banques commerciales de s'approvisionner en liquidité monétaire auprès de la banque centrale.

3.2. Analyses des fluctuations des variables :

A. L'inflation :

A.1. Statistiques descriptives de l'inflation :

Moyenne : 09.56

Maximum : 31.68

Date : 1992

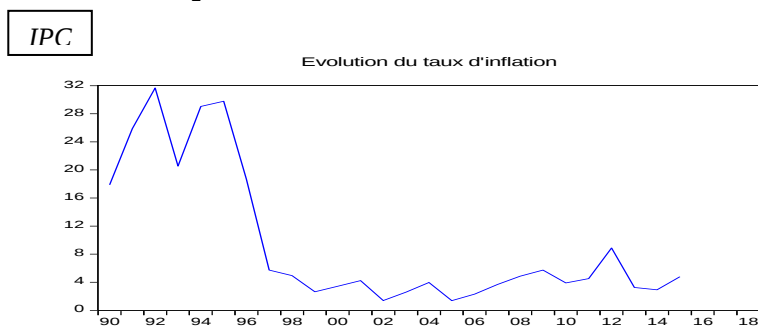
Minimum : 01.38

Date : 2005

Ecart : 22.96

A.2. Evolution de l'inflation :

Graph n 02 : Evolution de l'inflation



Source : Résultat importé via Eviews.

A partir de ce graphe, nous pouvons citer trois cycles à savoir:

- **1^{er} cycle (1990-1996)** : une grande volatilité du taux d'inflation;
- **2^{ème} cycle (1997-2011)** : une stabilité remarquable du taux d'inflation avec de faible changement en hausse et en baisse, d'où nous constatons une certaine maîtrise de ce taux depuis 1996 ;
- **3^{ème} cycle (2012-2014)** : le taux d'inflation enregistre de fortes fluctuations.

B. La cible d'inflation :

B.1. Statistiques descriptives de la cible d'inflation :

Moyenne : 03.31

Maximum : 4

Date : 2009

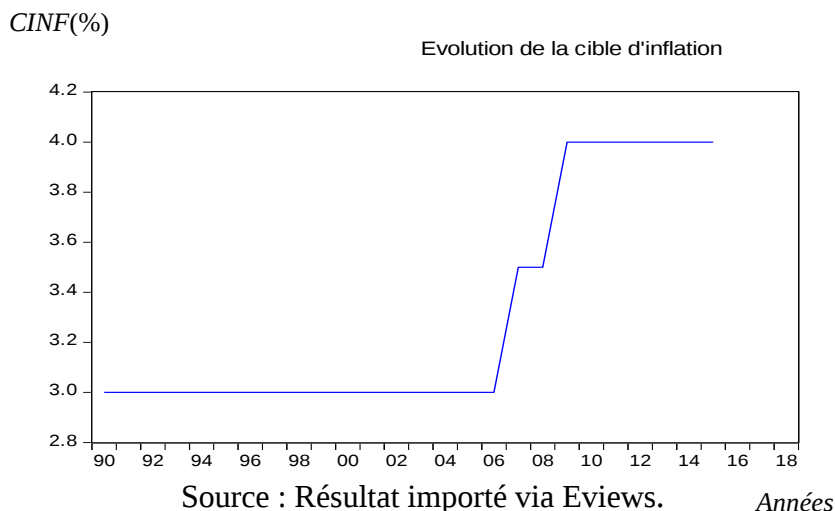
Minimum : 3

Date : 1990

Ecart : 1.33

B.2. Evolution de la cible d'inflation :

Graphe 03 : Evolution de la cible d'inflation



A partir de ce graphique, nous remarquons trois cycles à savoir:

- **1^{er} cycle (1990-2006)** : caractérisé par une stabilité nette du taux cible d'inflation à un pourcentage de 3% tout au long de la période.

- **2^{ème} cycle (2007-2008) :** caractérisé par une évolution du pourcentage de la cible d'inflation qui a atteint 3.5% en 2007 et 2008.
- **3^{ème} cycle (2009-2014) :** la cible d'inflation reste stable à son plus haut niveau atteint de 4%.

C. La masse monétaire M2 :

C.1. Statistiques descriptives de la masse monétaire :

Moyenne : 4284.744

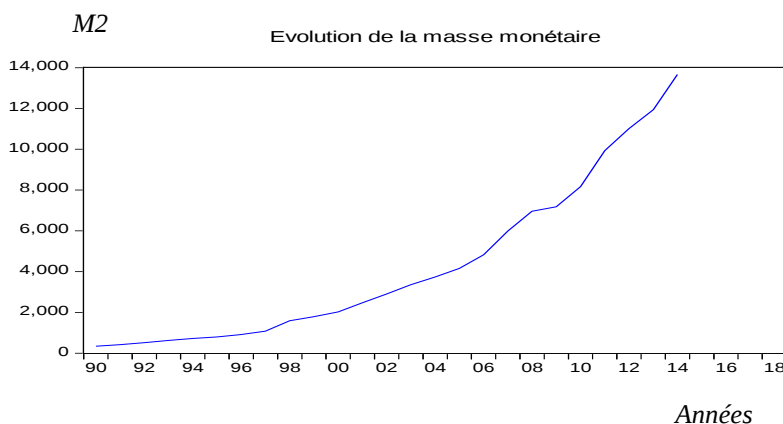
Maximum : 13663.90 Date : 2014

Minimum : 343.00 Date : 1990

Ecart : 39.84

C.2. Evolution de la masse monétaire :

Graphes n 04 : Evolution de la masse monétaire



Source : Résultat importé via Eviews.

A partir du graphe, nous n'enregistrons qu'une seule phase qui a tendance à la hausse tout au long de la période étudiée.

D. Le taux de réescompte :

D.1. Statistiques descriptives du taux directeur :

Moyenne : 7.27

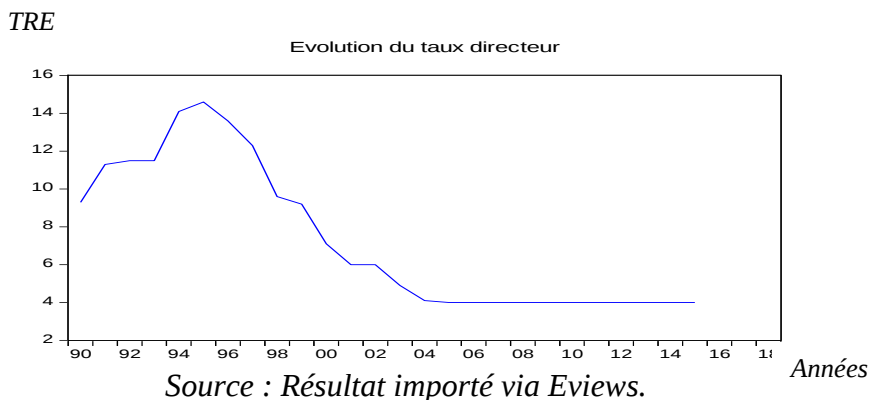
Maximum : 14.60 Date : 1995

Minimum : 4.00 Date : 2005

Ecart : 3.65

D.2. Evolution du taux directeur :

Graphe n 05 : Evolution du taux directeur



A partir du graphique tracé, nous assistons à trois cycles à savoir :

- **1^{er} cycle (1990-1995)** : caractérisé par une évolution continue
- **2^{ème} cycle (1996 à 2004)** : marqué par une diminution considérable.
- **3^{ème} cycle : de 2004 à 2014** : marqué par une stabilité nette du taux d'intérêt.

3.3. Le modèle économétrique:

Variable endogène : IPC

Matrice des variables exogènes : CINF, M2, TRE. $Ip_c = F(cinf, M2, Tre)$

A. Matrice de corrélation :

Tableau 02 : Matrice de corrélation

Variables	IPC	CINF	M2	TRE
IPC	1			
CINF	-0.33	1		
M2	-0.51	0.91	1	
TRE	0.80	-0.56	-0.75	1

Source : Résultat importé via Eviews.

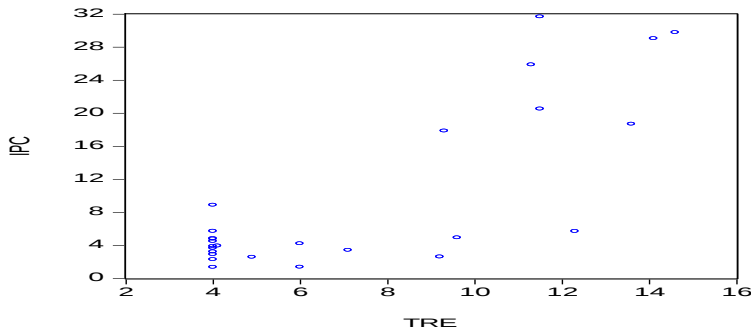
B. La relation non paramétrique (les variables exprimées en niveau) :

A partir de cette matrice de corrélation, nous retenons que la variable endogène est impactée beaucoup plus par le taux de réescompte (0.80), puis par la cible d'inflation (-0.33), et enfin par la masse monétaire (-0.51).

B.1. Relation inflation – taux de réescompte :

Diagramme de dispersion ($IPC = -6.23 + 2.32 TRE$)

Graph 06 : Relation inflation – taux de réescompte

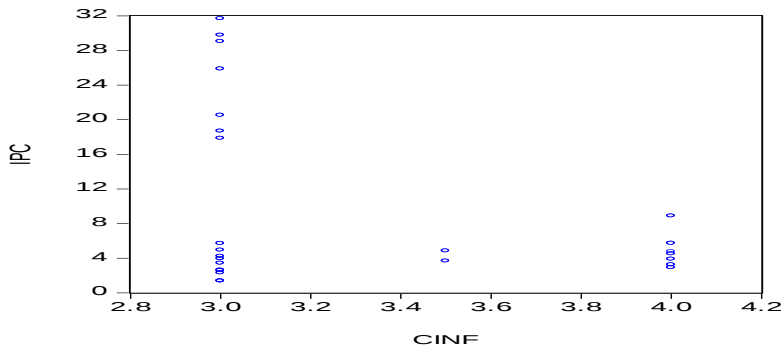


Source : Résultat importé via Eviews.

B.2. Relation inflation – cible inflation :

Diagramme de dispersion : $IPC = 28.41 - 6.002 CINF$

Graph 07 : Relation inflation – cible inflation

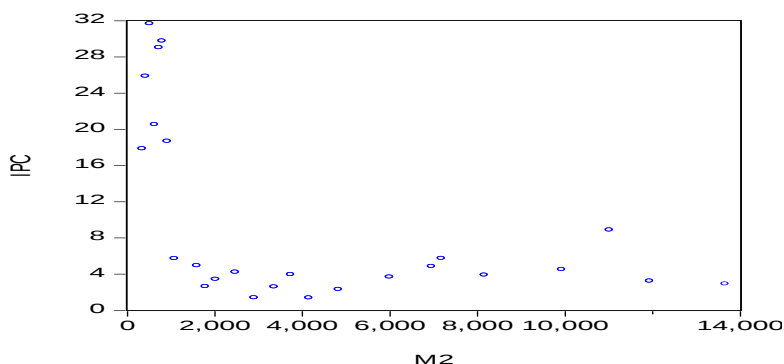


Source : Résultat importé via Eviews.

B.3. Relation inflation – masse monétaire :

Diagramme de dispersion : $IPC = 14.44 - 0.001 M2$

Graph 08 : Relation inflation – masse monétaire



Source : Résultat importé via Eviews.

Donc, il existe un lien d'interdépendance entre la variable endogène (IPC) et les autres variables, ce qui nous permet d'aborder la spécification du modèle.

C. La spécification du modèle :

Elle s'est faite selon le modèle à correction d'erreur qui permet de dégager les élasticités de court et de long terme des variables explicatifs.

Cette approche suppose :

1. L'existence de tendance cible de long terme
2. Les évolutions de court terme devant converger vers la cible.

L'équation estimée va comporter :

- La force de rappel : elle doit être inférieure à l'unité et son signe est négatif, c'est un coefficient de correction d'erreur indiquant la vitesse d'ajustement de la variable endogène pour retourner à l'équilibre suite à un choc.
- Les coefficients d'élasticité de court terme qui représente la dynamique du court terme. Et les coefficients qui caractérisent le coefficient du long terme.

C.1. Analyse de la Stationnarité des variables :

Avant d'estimer le modèle par la méthode de co-intégration, nous faisons les tests de stationnarité, condition nécessaire pour éviter les relations factices.

En effet, on s'est référer aux tests de Dickey-fuller augmenté (1981) pour déterminer l'ordre de différentiation d'une série macro-économique.

L'évolution des variables retenues dans ce travail présentent une tendance ascendante et unique, et ne posent aucun problème de rupture.

En faisant une analyse sur le comportement des variables, nous trouvons qu'elles sont non stationnaires, mais elles ont toutes une tendance à la hausse sur toute la période. Cela nous laisse présager une éventuelle cointégration entre les variables. Il est indispensable de s'intéresser à l'ordre d'intégration des séries, pour cela, nous allons appliquer le test de Dickey Fuller augmenté.

C.1.1. Détermination de l'ordre d'intégration des variables :

Le test de racine unitaire de Dickey Fuller augmenté, nous aide à déterminer le degré de stationnarité (ordre d'intégration) et à tester la significativité des coefficients des différents modèles (en niveau et en différence).

C.1.2. Règle de décision :

- Si la valeur de $ADF < CV$ (ou $PROB < 5\%$), nous acceptons l'hypothèse H_1 : la série X est stationnaire.
- Si la valeur d' $ADF \geq CV$ (ou $PROB \geq 5\%$), nous acceptons l'hypothèse H_0 : la série X est non stationnaire. Dont les tests sont effectués au seuil de 5%.

Les résultats du test de Dickey- Fuller Augmenté indiquent que IPC, CINF, M2, TRE prises en logarithme sont stationnaires après une première différence. Ceci nous ramène à dire que les séries prises séparément sont intégrées d'ordre un.

La détermination du nombre du retard :

Une étape intermédiaire pour déterminer l'ordre d'intégration des variables :

Tableau 3 : Nombre du retard de chaque variable

Variables	retard	Probabilité
IPC	5	0.392
CINF	2	0.046
M2	3	0.000
TRE	3	0.055

Source : Résultat importé via Eviews.

Les conclusions retenues indiquent que toutes les variables sont intégrées d'ordre un, il y a risque de Co-intégration.

L'estimation d'un modèle à correction d'erreur suppose l'existence de causalité entre les variables dont les résultats sont les suivants :

A partir du test de Granger on retient :

L'inflation (ipc) influe la cible d'inflation (cinf)

L'inflation (ipc) influe la masse monétaire (M2)

L'inflation (ipc) influe le taux de réescompte (tre)

Donc, nous venons de confirmer le modèle que nous avons retenu :

$$Ipc = f(cinf, M2, tre)$$

D. Estimation de la relation à long terme :

Après que les conditions premières sont satisfaites, il convient de procéder à l'estimation de la relation de long terme par la méthode des moindres carrés ordinaires dont les résultats sont les suivants :

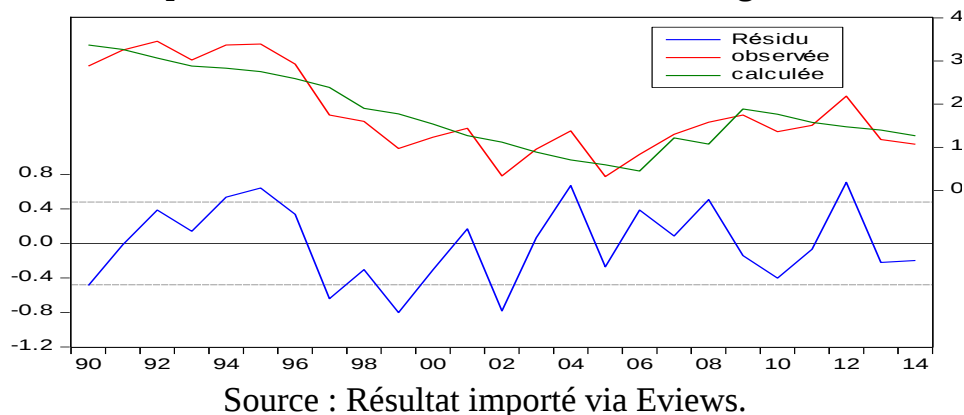
$$lipc = 1.06 + 6.33 lcinf - 0.96 lm2 + 0.43 ltre$$

$$\hat{\epsilon} \quad (2.44) \quad (1.27) \quad (0.25) \quad (0.47)$$

$$t \quad (0.43) \quad (4.96) \quad (-3.72) \quad (0.92)$$

$$R^2 = 0.78 \quad DW = 1.68$$

Graphe 09 : Estimation de la relation à long terme



Les différents tests usuels permettent de mesurer l'adéquation du modèle, en effet :

- le test de significativité globale (test de Fisher) donne la probabilité 0.000, est < 0.05 indique que les coefficients de l'équation de long terme sont globalement significatifs.
- Le coefficient de corrélation ($R^2 = 0.78$) indique que le modèle est globalement significatif.
- Le test de Student associé aux variables

Les coefficients des variables (cinf), (tre), (m2) sont déjà significatifs par rapport au test statistique puisque les deux tests sont supérieurs à 2.1. De plus ces coefficients sont significatifs car leurs probabilités est < 0.05 . La probabilité de cinf, tre et M2 est respectivement 0.00, 0.00, 0.36.

En matière de politique monétaire, les deux instruments de politique monétaire sont le taux directeur et la masse monétaire M2, la priorité est donnée selon la puissance du coefficient.

Alors, si M2 augmente de 1%, l'inflation va diminuer de 0.96. Et si TRE augmente de 1%, l'inflation augmente de 0.43.

A partir de là, nous concluons que la masse monétaire prend la priorité.

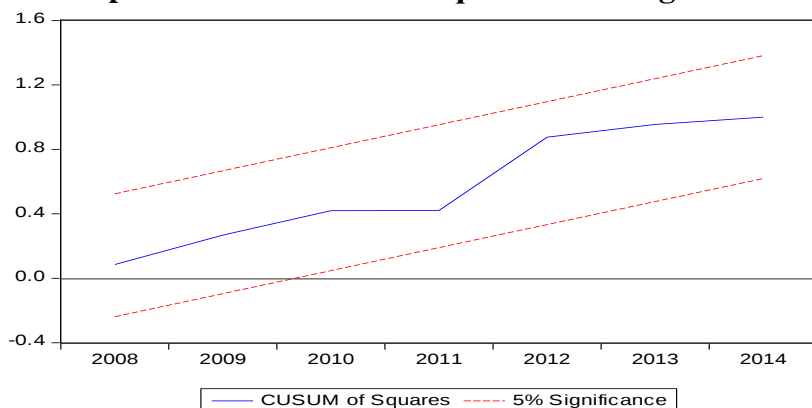
Le test CUSUM : Il permet d'étudier la stabilité structurelle du modèle estimé au cours du temps. Ce test est fondé sur la somme cumulée des résidus récurrents dont voici ses hypothèses :

H0 : modèle structurellement stable.

H1 : modèle structurellement instable.

E. Stabilité de l'équation de long terme.

Graphe 10 : Stabilité de l'équation de long terme



Source : Résultat importé via Eviews.

A partir du graphe, nous relevons que le modèle est stable sur toute la période allant de 1990 jusqu'au 2014 vu que la courbe ne sort pas du corridor.

F. La stationnarité du résidu :

La stationnarité du résidu est la principale condition pour que la relation de co-intégration soit acceptée. Elle sera testée à l'aide du test Dickey-Fuller Augmenté sous les hypothèses suivantes :

H0 : Racine Unitaire sur le résidu (absence de relation de co-intégration).

H1 : il n'existe pas de Racine Unitaire sur le résidu.

L'équation du résidu :

$$\text{RESIDU} = \text{lipc} - 1.06 - 6.33 \text{ lcinf} + 0.96 \text{ lm2} - 0.43 \text{ ltre}$$

D'après les tests effectués, les résidus sont stationnaires.

Il y'a donc co-intégration entre les variables, ce qui nous permet d'utiliser le modèle de correction d'erreur.

Les résultats du modèle sont :

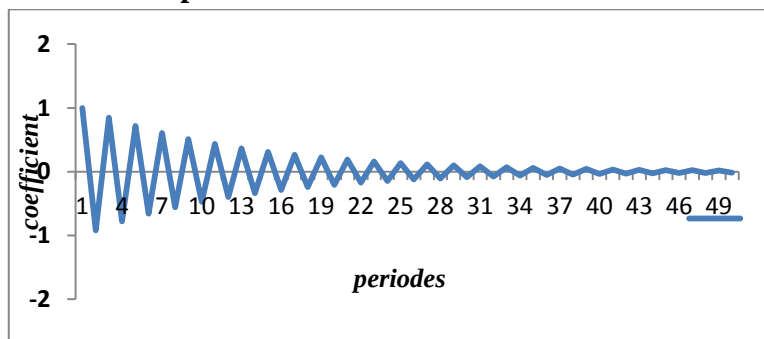
- Le coefficient de retour à l'équilibre est de - 0.92, il est donc conforme au test et au modèle.

- La durée du retour à l'équilibre s'obtient de la manière suivante:
 $1/0.92 = 1$.

Trajectoire du retour à l'équilibre

$$I_{pc} = (-0.92)^{trend}$$

Graph 11 : Les résultats du modèle



Source : Elaboré par les chercheurs via EXCEL.

Du graphe, le mouvement est oscillatoire convergent dont la durée est de 35.

Il nous semble que c'est un mouvement très long.

L'équation des élasticités à long terme :

$$Lipc(1) = 1.79 - 3.22 * l_{cinf}(-1) + 0.33 * lm2(-1) - 1.28 * ltre(-1)$$

6	(0.87)	(0.20)	(0.32)
T.S	(-3.69)	(1.62)	(-3.92)

G. L'équation de la dynamique à court terme :

A partir de la relation du long terme retenue, nous estimons l'équation dynamique sous forme du modèle à correction d'erreur estimée par la technique de cointégration qui décrit l'évolution à court terme de l'indice des prix par les taux de croissance présents et passés des variables « cible d'inflation, masse monétaire, et le taux de réescompte ».

Equation de la relation de co-intégration :

$$Dlipc = \text{constante } (0.39)$$

$\alpha_1.LIPC(-1)$ = force de rappel (-0.92)
 $\alpha_2.dlcinf$ = élasticité de court terme (0.01)
 $\alpha_3.dlm2$ = élasticité de court terme (-0.19)
 $\alpha_4.dltre$ = élasticité de court terme (2.93)
 $\alpha_5.lcinf(-1) = \alpha_5/\alpha_1$ élasticité de long terme (-3.22)
 $\alpha_6.lm2(-1) = \alpha_6/\alpha_1$ élasticité de long terme (0.33)
 $\alpha_7.ltre(-1) = \alpha_7/\alpha_1$ élasticité de long terme (-1.28)

$$dlipc(-1) = 0.07 + 0.01*dl(cinf(-1)) - 0.19*dl(m2(-1)) + 2.93*dl(tre(-1))$$

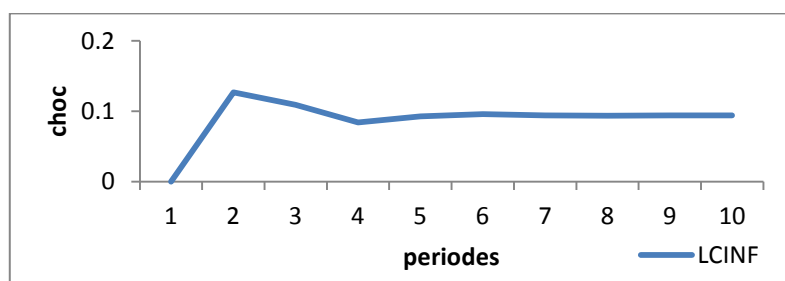
$\hat{\epsilon}$	0.29	2.75	1.69	1.11
T.S	0.24	0.004	-0.11	2.63
	$R^2 = 0.39$		$D.W = 0.10$	

H. Réponses de l'inflation suite aux différents chocs :

Une fonction de réponse aux chocs résume l'information concernant l'évolution d'une variable qui intervient suite à une impulsion sur une autre variable à un instant « t », en supposant que toutes les autres variables sont constantes.

H.1. Réponse de l'inflation suite au choc sur la cible d'inflation :

Graph 12 : Réponse de l'inflation suite au choc sur la cible d'inflation



LCINF	0	0,12	0,1	0,08	0,09	0,09	0,09	0,09	0,09	0,09
-------	---	------	-----	------	------	------	------	------	------	------

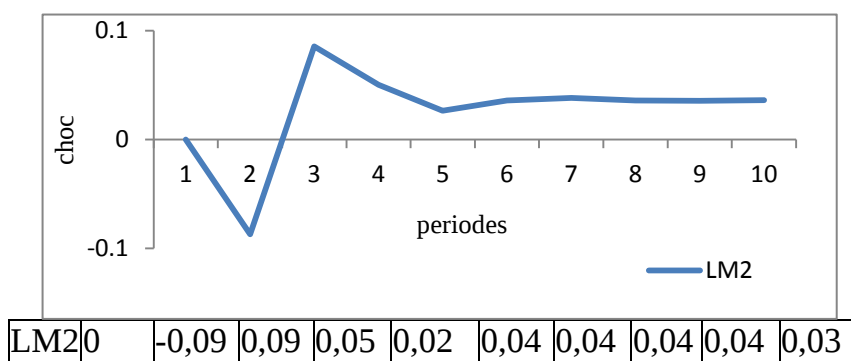
Source : Elaboré par les chercheurs via Excel.

A partir du graphe n : 12, lorsque nous faisons intervenir un choc d'1% sur le taux de la cible d'inflation (cinf), l'impact sur l'inflation atteint son maximum après deux périodes soit (0.12%), puis il diminue en

quatrième période à (0.08%), pour être stable après la cinquième période à (0.09%)

H.2. Réponse de l'inflation suite au choc sur la masse monétaire :

Graph 13 : Réponse de l'inflation suite au choc sur la masse monétaire

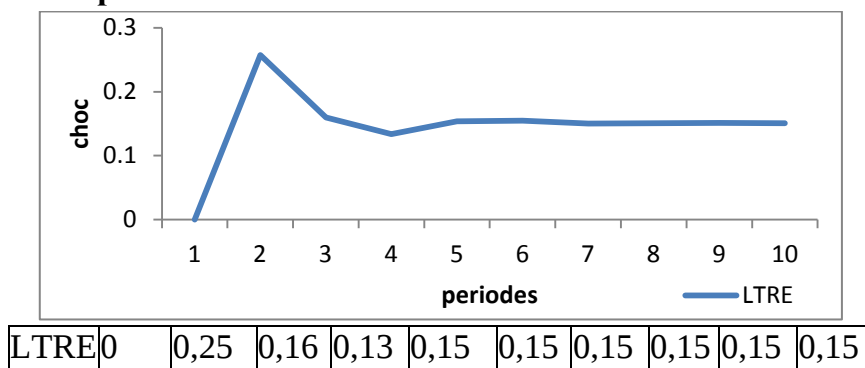


Source : Elaboré par les chercheurs via Excel.

De la même manière, lorsque nous enregistrerons un choc d'1% sur la masse monétaire (M2), l'impact sur l'inflation atteint son maximum après trois périodes soit (0.09%), puis il diminue à (0.02%) en quatrième période, et il reste stable à (0.04%) à partir de la cinquième période.

H.3. Réponse de l'inflation suite au choc sur le taux de réescompte :

Graph14 : Réponse de l'inflation suite au choc sur le taux de réescompte



Source : Elaboré par les chercheurs via Excel

Lorsque nous intervenons un choc d'1% sur le taux de réescompte (tre), l'impact sur l'inflation atteint son maximum après deux périodes soit

(0.25%), puis il diminue jusqu'au (0.13%) en quatrième période, après cela il évolue à (0.15%) en cinquième période où il reste stable.

Les impacts des chocs des deux variables (cinf, tre) de l'étude sur l'inflation ont atteint leurs maximums au cours de la deuxième période, et deviennent insignifiants après la cinquième période, cependant celui de la masse monétaire n'est atteint qu'au cours de la troisième période pour qu'il stagne à (0.04%) après la sixième période.

Conclusion :

L'interprétation des élasticités examinera le rôle des trois variables exogènes sur le processus d'inflation durant la période 1990-2014 ;
En tenant compte de la dynamique de court terme et de l'influence de long terme :

La cible d'inflation est une variable importante, une augmentation de un point de pourcentage, entraîne une baisse de l'inflation de (3.22) point à long terme, et une augmentation de (0.01) point de pourcentage à court terme.

Les dynamiques de court terme et de long terme de l'évolution de l'indice des prix par les fluctuations de la monnaie est de (0.19) point de pourcentage à court terme, et de (0.33) point de pourcentage à long terme.

Les dynamiques de court terme et de long terme de l'évolution de l'indice des prix par les fluctuations du taux de réescompte est de (2.93) point de pourcentage à court terme et de (1.28) point de pourcentage pour le long terme.

Ainsi le modèle explicatif de l'inflation nous a permis d'identifier les facteurs susceptibles de l'évolution d'IPC en Algérie et de déterminer la contribution de chacun de ces facteurs à l'inflation globale.

Quatre éléments peuvent être retenus au terme de ce travail de recherche :

1. Le 1^{er} se réfère à la méthode d'analyse retenue qui utilise la modélisation économétrique, modèle des moindres carrés ordinaires. Son rôle principal est la détection des facteurs déterminant de l'inflation tout en mesurant l'apport de chacun d'eux à la croissance de cette dernière et la vérification des signes des coefficients avec la théorie retenue.

Les signes des coefficients sont bien conformes : la monnaie a un signe négatif, la cible, a un signe positif, le taux de réescompte, a un signe positif.

2. Le 2^{ème} élément nous permet d'établir à partir de l'équation de cointégration un classement des influences des variables en distinguant la dynamique de court terme de celle du long terme. L'impact pour le court terme du taux de réescompte est de loin supérieur à celui de la masse monétaire et de celui de la cible d'inflation (2.93/0.19/0.01). Dans le long terme, l'influence est forte en ce qui concerne la cible d'inflation (3.22), moins importante en ce qui concerne le taux de réescompte (1.28), et d'une élasticité faible en ce qui concerne la masse monétaire (0.33).

3. le 3^{ème} élément nous permet de faire sortir à partir des réponses suite aux différents chocs, l'impact de chaque variable sur l'inflation. Selon les résultats de l'analyse des fonctions de réponse, les taux de cible d'inflation et du taux de réescompte n'ont d'effet sur l'inflation que pendant une période de courte durée (deux période), donc les mesures prise dans le cadre de la politique monétaire en Algérie ne font que ralentir le rythme d'inflation au cours de courte période.

A partir de cela, définissant la performance comme étant l'atteinte de la cible d'inflation, dans notre cas, certes que la politique monétaire a permis la diminution des taux d'inflation, cependant les écarts de la cibles restent importants, d'où notre politique monétaire est relativement efficace

-Le 4^{ème} élément nous ouvre les perspectives d'analyse :

-une introduction d'un modèle plus large en utilisant d'autres variables.

-une étude comparative entre les pays voisins (Algérie, Maroc, Tunisie).

Bibliographie:

1. Agnès Benassy & Jean Pisani-Ferry, « Indépendance de la banque centrale et politique budgétaire », Document de travail ; Centre d'études prospectives et d'informations internationale n : 94-02, juin 1994.
2. Bourguignon A, « Peut-on définir la performance ? », Revue française de comptabilité, N°269, Juillet- Aout 1995.
3. CNES, « Rapport : Regards sur la politique monétaire en Algérie », 26^{ème} session plénière 2005.

4. Christian Bordes, « la politique monétaire », Collection Repères, Edition la découverte, 2007, Paris.
5. Dincer & Eichengreen (2014), «Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures», International Journal of Central Banking, vol.10, n°1.
6. Fonds Monétaire International, « Code de bonnes pratiques pour la transparence des politiques monétaires et financières : Déclaration de principes », Adopté par le Comité intérimaire le 26 septembre 1999.
7. Françoise Drumetz et al, « Politique monétaire », 2^{ème} édition, Edition de Boeck, 2015, Paris.
8. Frédéric Mishkin, « Monnaie banque et marchés financiers », 9^{ème} Edition, Edition Person Education, 2010, Paris.
9. Geraats Petra. M, « Why adopt transparency? » The publication of central Bank Forecasts, Document du travail, n°41, BCE, Janvier 2001.
10. Hamza Fekir, « La crédibilité et l'indépendance des banques centrales : Algérie, Maroc, Tunisie », Mémoire de Magister sous la direction de Bachir Boulenouar, Université d'Oran.
11. Maamar Belkheir & Kennich Mohamed, « Essai d'évaluation des tentions inflationnistes à court et à moyen termes de l'économie Algérienne », Revue Economie & Gestion, Université Oran 2, N : 11 – 2014/2015.
12. Marc-André Gosselin, « La performance des banques centrales en régime de cibles d'inflation », Revue de la Banque du Canada, Hiver 2007-2008.
13. Mohamed-Chérif Ilmane, « Efficacité de la politique monétaire en Algérie :(1990-2006) », une appréciation critique, Octobre 2007.
14. Mohamed-Chérif Ilmane, « Indépendance de la banque centrale et performance économique : Le cas de la Banque d'Algérie », Mars 2006.
15. Tahar Latreche, « Ciblage d'inflation et conduite de la politique monétaire en Algérie », Les Cahiers du CREAD, n : 101/2012.

Sites internet :

16. Banque d'Algérie, « Bulletins statistiques Trimestriels N : 1/2007, N : 17/2012, N : 32/2015 », www.bank-of-algeria.dz.
17. Banque d'Algérie, « Rapports annuels 2001, 2003, 2007, 2010, 2013, et 2014 », www.bank-of-algeria.dz.
18. Banque Mondiale, www.banquemondiale.org.
19. Office National des statistiques, www.ons.dz.

L'entreprise et sa Stratégie : une Approche Théorique et Pratique

Dr. GODIH Djamel Torqui

Maitre de conférences (B), Faculté des Sciences
Economiques, Université de Mostaganem
E-mail : godihdjamel@hotmail.fr

Résumé :

La stratégie constitue une arme redoutable et efficace que les nations modernes utilisent pour maintenir et creuser leur suprématie économique et technologique sur le reste. En clair, il est illusoire de parler de développement de l'entreprise algérienne, de sa productivité, de sa rentabilité, sans application de stratégies.

L'objectif essentiel de notre article est de mettre en lumière l'importance des stratégies technologiques et concurrentielles.

Les résultats de notre article sont les suivants :

- La stratégie engendre de la performance car elle permet d'agir en tenant compte de l'environnement et des aspects internes pour créer un avantage concurrentiel ;
- La stratégie doit respecter certaines conditions pour rester une source de performance, elle ne doit pas rester figée et doit tenir compte des considérations liées à l'être humain.

Mots clés: L'entreprise, la Stratégie, Stratégies technologiques et concurrentielles. Entreprise portuaire de Mostaganem

ملخص:

تمثل الإستراتيجية سلاحا قويا وفعالا تستخدمه الدول الحديثة من أجل الحفاظ وتوسيع الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية، لا يمكن التحدث عن تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وإنتاجها دون التطبيق الاستراتيجي . يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الاستراتيجيات التكنولوجية و التنافسية.

حيث بينت النتائج المتوصل اليها في هذا المقال بأن:

- الاعتماد على الأداء الاستراتيجي يخلق ميزة تنافسية وذلك يأخذ بعين الاعتبار البيئة والجوانب الداخلية؛
- على الإستراتيجية تلبية شروط معينة لضمان الأداء الاستراتيجي، وفي هذا السياق لا ينبغي على الإستراتيجية أن تبقى ثابتة بل يجب أن تأخذ في الحسبان اعتبارات أفراد المجتمع .

Introduction

On peut définir la stratégie comme étant l'ensemble des décisions de long terme prises par l'entreprise pour atteindre ses objectifs compte tenu de ses ressources et de ses environnements¹. La stratégie constitue donc l'ensemble des décisions et actions relatives au choix des moyens et à l'articulation des ressources en vue d'atteindre un objectif. En fait, l'environnement de l'entreprise présente des opportunités de marchés, de nouvelles clientèles mais aussi les menaces de la conjoncture, de la concurrence. Dans une économie de marché, le client joue un rôle majeur. La stratégie consiste donc à répondre en trouvant et développant les sources de la valeur dans un environnement de compétition. La technologie influe sur l'avantage concurrentiel. Les relations entre la technologie et l'avantage concurrentiel sont réciproques. La maîtrise d'une technologie peut assurer un avantage concurrentiel certain et l'avantage concurrentiel peut favoriser l'émergence de nouvelles technologies. Une sorte de cercle vertueux est mis en évidence.

Confrontées à la nécessité d'une évolution rapide et permanente, les entreprises algériennes doivent apprendre à tenir compte tant des mutations industrielles et technologiques que des transformations sociales, culturelles et politiques. Aussi, l'instrument le plus puissant pour prendre en compte ces changements est la stratégie. Celle-ci prend en compte le changement tant au niveau de la réflexion qu'à celui des actes. Autrement dit, la réflexion stratégique dont le sujet d'analyse est l'entreprise évoluant dans

¹ Bouglet J.(2011) : **Stratégie d'entreprise**. Edition Berti, Alger, p 126.

son environnement, devient une nécessité et peut être une condition de survie pour les entreprises algériennes qui s'insèrent dans un environnement de plus en plus concurrentiel et turbulent. Dans ce cadre, notre article vise à mettre en évidence l'importance de la stratégie dans une entreprise d'une part et d'autre part ; il vise à mettre en exergue la stratégie comme source de performance car elle permet d'agir en tenant compte de l'environnement et des aspects internes pour créer un avantage concurrentiel.

Problématique

Une question centrale est au cœur de notre problématique dans notre modeste contribution à travers notre article : **En quoi la stratégie est-elle l'une des clés de réussite de l'entreprise ?**

Se poser la question à notre sens est primordial. La réussite de l'entreprise, au-delà de sa survie, peut s'appréhender comme sa capacité à atteindre ses objectifs, autrement dit à être performante. Répondre à la question revient donc à saisir le fonctionnement même de la démarche stratégique ; et à identifier les éléments pour lesquels la prise en compte de l'environnement et des compétences internes apporte de la performance. Mais si le modèle de Harvard reste une référence, quelles sont les spécificités du monde aujourd'hui ? La notion de stratégie a-t-elle encore évolué ? Dès lors dans quelle mesure cette évolution participe-t-elle à la performance ? En effet, l'environnement semble être aujourd'hui plus instable, plus imprévisible, caractérisé par une prise en compte croissante des aspects humains, avec une concurrence plus intense et de plus en plus fondée sur des aspects technologiques. Aussi, la stratégie n'apporte alors de performance que si elle parvient à intégrer cette nouvelle donne. En réaction à ce constat, notre problématique est subdivisée en plusieurs questions directrices :

1. Comment et à quelles conditions la stratégie peut-elle être source de performance pour l'entreprise ?

2. Quelles sont les conditions que la stratégie doit respecter pour rester source de performance afin que l'entreprise puisse conserver son avantage concurrentiel ?

Pour résoudre cette problématique, nous avons émis les hypothèses ci-dessous :

Hypothèses

Notre hypothèse principale est la suivante : La stratégie engendre de la performance car elle permet d'agir en tenant compte de l'environnement et des aspects internes pour créer un avantage concurrentiel. Cependant, la stratégie doit respecter certaines conditions pour rester une source de performance, notamment, elle ne doit pas être figée et doit tenir compte des considérations liées à l'être humain.

Notre hypothèse principale est subdivisée en sous hypothèses directrices :

1. Face à la multiplication des méthodes d'analyses stratégique, l'entreprise en fonction de son activité, de sa situation par rapport à la concurrence, de son marché, de ses circonstances propres, doit choisir une méthode d'analyse qui lui convient, la finalité de la stratégie est de parvenir à une avance concurrentielle durable et qui procurera une bonne rentabilité à l'entreprise,
2. Il existe des méthodes et modèles qui aident l'entreprise à élaborer et formuler sa stratégie. L'objectif de ces méthodes et modèles est de déterminer les centres d'activité stratégique qui doivent être développés, réorientés, mis en sommeil, et ce, pour une meilleure politique d'ensemble de l'entreprise.

Méthodologie et présentation du champ d'investigation

En vue de vérifier nos hypothèses, nous avons eu recours à la technique documentaire qui nous a permis d'exploiter différents ouvrages et documents pour faciliter notre recherche ayant trait au thème de notre article. La recherche bibliographique va nous permettre dans le cadre de

notre article d'alimenter notre problématique et nos hypothèses de travail. Nous tenterons en fait, dans notre partie méthodologique de développer certains apports personnels quant à la concrétisation effective de la stratégie d'entreprise tout en contribuant modestement à l'amélioration et à l'approfondissement des connaissances à travers de nouveaux éclairages dans le domaine de la stratégie.

Présentation du champ d'investigation

Quant à la technique d'investigation sur le terrain, elle s'est réalisée au niveau de l'entreprise portuaire de Mostaganem (EPM). Cette approche du terrain avait comme objectif méthodologique : la vérification de nos hypothèses, afin que nous puissions répondre à nos interrogations et apporter des éléments de solutions, qui mèneront vers des recommandations. Aussi, et dans le cadre de notre recherche pour résoudre la problématique et vérifier les hypothèses citées ci-dessus, notre article est structurée en deux axes fondamentaux intitulés respectivement :

- Stratégie d'entreprise : le cadre conceptuel
- Etude empirique en matière de stratégie d'entreprise : Cas de l'entreprise portuaire de Mostaganem (EPM Algérie).

Les objectifs et l'intérêt du thème de l'article

L'objectif principal est de mettre en évidence que la construction de l'économie de marché et la mutation de l'économie capitaliste dans laquelle s'insère l'économie algérienne dictent aux entreprises de faire prévaloir la culture afférente à la gestion stratégique. Le message central de notre article est le suivant : Il est illusoire de parler de développement de l'entreprise, de sa Productivité, de sa rentabilité sans application de stratégies.

I) Stratégie d'entreprise : le cadre conceptuel

Considérant désormais un marché donné, que l'entreprise a décidé d'exploiter pour assurer son développement, nous devons déterminer avec quelle stratégie elle va le faire, nous devons également mener cette analyse

pour chaque marché séparément si l'entreprise a une activité commerciale multinationale.² Toutefois ; Nous ne pouvons faire une recension exhaustive de ces théories, tâche impossible à réaliser dans notre article, au vu de l'importance de la littérature à ce sujet. Notre inclination personnelle nous conduit à mettre en relief les grandes lignes ayant trait aux méthodes stratégiques en question.

1- Les modèles d'analyse stratégiques

L'approche classique consiste à analyser successivement l'attractivité du marché considéré et la compétitivité de l'entreprise sur ce marché, et à combiner ces deux dimensions pour faire apparaître les potentialités de développement. Les versions les plus connues de cette approche sont celles du BCG (Boston Consulting Group), de Mac Kinsey et de ADL (Arthur D ; Little), que nous allons rappeler brièvement. La littérature attribue généralement le point de départ conceptuel de la démarche stratégique moderne au business School de Harvard.

1.1 - Le modèle de portefeuille du Boston Consulting Group (BCG).

La méthode BCG consiste à mesurer l'attractivité du marché par son taux de croissance et la compétitivité de l'entreprise par le ratio de ses ventes à celles de son principal concurrent (part de marché relative) du marché. Cette approche a été conçue par le bureau de conseil Boston Consulting Group. Les entreprises peuvent appréhender leur portefeuille de produits ou d'activités à travers une matrice élaborée dans les années 70 par le BCG : contraintes et opportunités.³

1.2 - La méthode Mac Kinsey

La méthode BCG a été améliorée par la matrice élaborée par le bureau de conseil Mac Kinsey qui retient deux éléments fondamentaux : L'attrait du marché ; La position concurrentielle. L'attrait du marché s'évalue par des

² Hugues M (2010) : **Chef de produit. Stratégie, méthodes, outils, perspectives.** Editions D'organisation ; Paris, p 11.

³ Hamadouche A (1997). **Méthodes et outils d'analyse stratégique.** Edition Chihab, Alger, p 30.

facteurs externes à l'entreprise, notamment : la taille du marché, son évolution, sa rentabilité, le climat des affaires, la stabilité politique et économique, l'intensité de la concurrence, la technologie... La position concurrentielle est liée à des facteurs internes (les forces et les faiblesses de l'entreprise, sa part de marché, son évolution, la qualité du produit, les prix, les coûts...).

1.3- La méthode d'Arthur D. Little.

La société de conseils Arthur D. Little propose un modèle de positionnement dont la grille d'analyse se structure à partir des variables suivantes : La position concurrentielle est estimée en appréciant la force relative de l'entreprise, vis-à-vis des principaux facteurs clés de succès du segment. Selon l'importance de cette force, la firme sera considérée comme ayant une position : dominante, forte, favorable, défendable ou marginale dans le segment concerné.

1.4 - La méthode PIMS

PIMS (Profit Impact of Marketing Strategy) est un syndicat mondial auquel adhèrent les entreprises qui désirent comparer leurs différentes performances et non seulement leurs ventes. Le PIMS est né d'un projet de collaboration entre la General Electric et la Harvard Business School en 1970. L'objectif initialement retenu était de découvrir les variables stratégiques qui influaient sur le succès ou les échecs des produits offerts par la General Electric. Actuellement, des centaines d'entreprises participent à ce projet. Elles fournissent de nombreux renseignements sur leurs activités, leurs coûts et sur la concurrence. La rentabilité des investissements et la marge brut d'autofinancement sont les critères choisis pour évaluer l'impact d'une modification d'une variable stratégique. Le PIMS est un sérieux instrument d'aide à la décision stratégique, mais il faudrait le compléter par des analyses qualitatives au niveau de la firme, donc de tempérer par les jugements des dirigeants.

1.5 - Méthode de la courbe d'expérience

La méthode précédente, à savoir le PIMS, montre que la variable principale influençant la rentabilité d'une activité donnée est la part de marché relative de cette activité. En effet, des volumes importants de production sont généralement associés à de fortes parts de marchés.

Du fait des économies d'échelle liées aux volumes de production importants, les coûts de production sont importants, ils sont généralement liés à ces volumes élevés de production et ils seront plus faibles chez les grandes entreprises que chez les petits producteurs. Le coût d'un produit baisse non seulement en fonction de l'accroissement des quantités produites, mais aussi, en fonction de sa production cumulée, depuis le début de sa mise en fabrication. Une telle théorie peut être qualifiée de classique car elle constitue l'essence même de l'approche des économies d'échelles qui a longtemps dominé le développement de la réflexion stratégique. Autrement dit, elle précise que le coût d'un produit ou d'un service donné tend à diminuer d'un pourcentage fixe lors de tout doublement du volume cumulé de production.

1.6- Méthode du cycle de vie du produit

Le cycle de vie exprime l'évolution des ventes du produit au cours du temps. Dans sa formulation la plus courante, le cycle de vie du produit comporte quatre phases : "le lancement, la croissance, la maturité et le déclin». Afin de pouvoir utiliser le cycle de vie du produit, comme instrument d'analyse stratégique, l'entreprise doit d'abord identifier la phase de chaque produit.

1.7- Les limites afférentes aux modèles d'analyse stratégique

Les modèles d'analyse stratégique ont donc pour objet de fournir un instrument d'appréciation de la situation stratégique de l'entreprise face à l'environnement et d'en déduire les orientations et les types de décisions qu'implique cette situation. Toutefois, ces modèles comportent des limites.

1.7.1 - Le modèle de portefeuille du Boston Consulting Group(BCG)

La principale limite de cette méthode est que les recommandations stratégiques qu'elle propose sont formulées en termes très généraux et difficile à traduire en actions concrètes. De plus, elle propose des recommandations très vagues (renforcement, maintien, segmentation..) et ne dit pas comment mettre en œuvre de telles orientations. La méthode BCG préconise des stratégies orientées surtout vers l'extérieur, oubliant toute dimension interne de l'entreprise. En d'autres termes, avec cette méthode l'attention est focalisée sur les concurrents. Nous pensons que la méthode BCG s'adresse uniquement aux grandes entreprises diversifiées et ne concerne nullement les petites et moyennes entreprises.⁴

1.7.2 - La méthode de Mac Kinsey et D. Little.

Comme dans la méthode BCG, les recommandations stratégiques sont formulées en termes très généraux. Sa philosophie pourrait s'exprimer par « ne faites pas ce que font vos concurrents, utilisez vos avantages concurrentiels pour vous différencier ». Le modèle M. Kinsey fait l'impasse sur la dynamique concurrentielle. Toutefois, les recommandations données par cette méthode ne doivent pas être considérées comme des vérités absolues et considérées comme les seules positions possibles, mais seulement comme des repères dans l'analyse et le diagnostic stratégiques.

1.7.3- La méthode PIMS (Profit Impact Strategy)

La méthode PIMS se base strictement sur la rentabilité des capitaux investis ; ainsi, une question se pose : est ce que la rentabilité financière est le seul objectif de l'entreprise ? L'entreprise peut avoir d'autres objectifs tels que pénétrer de nouveaux marchés, améliorer la qualité de ses produits, sans oublier la rentabilité financière. De plus, le PIMS tente de mettre la stratégie de l'entreprise en équation : que deviennent alors le flair et la ténacité des dirigeants, le facteur chance, l'incertitude fondamentale quant au succès ou à l'échec ?

⁴ Atamer A, Calori R (2003) : **Diagnostic et décisions stratégiques**. DUNOD, Paris, p82

1.7.4 - Méthode de la courbe d'expérience.

La méthode de la courbe d'expérience, précieuse en phase de développement est inutilisable en période de perturbations et de fluctuations car l'innovation technologique constitue un frein vigoureux à l'accumulation d'expérience et à contrario une telle accumulation est également un frein à l'innovation. Aussi, la méthode de la courbe d'expérience a ses limites, car l'entreprise qui cherche à maximiser sa part de marché tend à devenir plus rigide dans son fonctionnement et à perdre sa capacité d'adaptation, indispensable dans cet environnement changeant et turbulent. La souplesse et la flexibilité sont des facteurs stratégiques qui permettent à l'entreprise de s'adapter aux évolutions de l'environnement.⁵

1.7.5 - La méthode du cycle de vie du produit.

La méthode du cycle de vie du produit présente certaines limites. En effet, la principale difficulté du cycle de vie réside dans le choix du niveau d'analyse auquel, on doit se placer. La difficulté réside dans le fait que chacun de ces cycles se situe à des phases différentes. Avec l'évolution du progrès technique et les modifications des goûts des consommateurs, la durée de vie des produits est de plus en plus courte, par conséquent, il est difficile de l'utiliser comme méthode d'analyse stratégique à long terme. Une autre limite est à joindre à cette méthode lorsque l'on constate que les cycles de vie des produits ne respectent pas toujours l'évolution successive des quatre phases définies dans ce cycle. En effet, certains produits peuvent passer directement de la phase de lancement à celle de déclin.

2 - Les stratégies de référence de M. PORTER

Les vents économiques qui ont soufflé sur le monde du management stratégique au début des années 80 ont eu pour effet de chasser ou, tout au moins de repousser dans ses retranchements une bonne partie de la pensée normative en la matière. **Pour M. Porter (1986, 1999, 2003) : La stratégie**

⁵ Johson G, Scholes H, Frey F (2003) : **Stratégique. Pearson Education**, Paris, p 98.

consiste à définir les orientations générales permettant à l'entreprise de détenir un avantage concurrentiel. Michael Porter distingue deux grands types d'avantages concurrentiels pour une entreprise :

Des couts peu élevés par rapport à ses concurrents ; Une différenciation de son offre par rapport à celle de ses concurrents. Il considère également que le champ concurrentiel de l'entreprise varie avec la taille de la cible. En combinant ces deux caractéristiques.

Porter définit trois stratégies de base :

La domination par les couts ; La différenciation par un atout compétitif ; La concentration. Pour M. Porter il s'agit :

- De trouver la chaîne de valeur appropriée et affecter des coûts et des actifs aux différentes activités qui la composent ;
- Si l'objectif est d'obtenir un avantage de coût, il faudra alors analyser le comportement des coûts de chaque activité ; A veiller, également, à ce que la valeur créée soit perçue par le client ;
- Déterminer le coût relatif des concurrents et les sources des différences de coût.

Cette étude demande de repérer la chaîne de valeur des concurrents puis d'attribuer des coûts et des actifs aux activités recensées. Il explique également que si l'objectif est d'obtenir un avantage par différenciation, il s'agira donc, pour l'entreprise de cerner la chaîne de valeur du client et la hiérarchie de ses clients d'achat. L'approche par la chaîne de valeur instaure au sein d'une organisation la distinction entre les activités de soutien et les activités principales et tente de cerner les forces et les faiblesses par fonction. Elle cherche à évaluer l'impact de chaque fonction sur les coûts et son apport en valeur ajoutée et de les comparer par rapport à ceux de la concurrence et des entreprises les plus performantes.⁶ L'analyse est importante et nécessaire pour formuler toute stratégie. Cependant, nous

⁶ Lakhlef B. (2010) : **Les outils pour bâtir un business plan (Créer, gérer et développer une PME)**. Editions GAL ; Alger, p 80.

considérons que l'approche de M. Porter est une démarche organisée d'analyse qu'un modèle. Les concepts de groupe stratégique et de chaîne de valeur constituent encore à notre avis des techniques qui demeurent d'actualité pour segmenter l'offre et détecter les principales sources d'avantages concurrentielles.

3 - Les stratégies bâties sur les compétences.

La compétence est un savoir faire ou une technologie spécifique à l'entreprise et susceptible d'offrir une réelle valeur ajoutée au client. Elle découle directement et essentiellement des processus de fonctionnement et des savoirs- faire maîtrisés par les salariés. La notion de compétence devient plus adaptée aux exigences de flexibilité, d'un système socio-technique de production, que celle de tâche qui correspondrait mieux à la segmentation taylorienne des processus de fabrication .L'année 1989 marque l'arrivée tonitruante d'une nouvelle famille stratégique fondée autour de C. K. Prahalad et G. Hamel. Prahalad et Hamel publient, un article, intitulé " les pôles de compétence ". De cette série, naîtra un courant conceptuel. Le concept de compétence dans les sciences de gestion a émergé presque simultanément des domaines du management stratégique et de la gestion des ressources humaines. Les compétences sont fondamentalement liées à l'expérience accumulée dans le temps et dans l'espace, et confèrent un différentiel fonctionnel à l'entreprise qui en est dépositaire.⁷

4- Technologie et analyse stratégique.

La technologie est un facteur pris en compte dans les principaux modèles d'analyse stratégique, l'évolution technologique y est, en général, considérée comme un phénomène qui s'impose à l'entreprise comme une donnée de son environnement concurrentiel, et qu'elle ne peut maîtriser. Or, les évolutions technologiques, qu'elles soient subies ou provoquées par

⁷ Jolli N (1999) : **La compétence au cœur du succès de votre entreprise.** Editions d'organisation, Paris, p35.

l'entreprise, ont le plus souvent un effet décisif sur sa situation face à ses concurrents. Il est à noter dans ce cadre, que les entreprises en Occident qui ont connu des difficultés majeures ou qui ont disparu à la suite de mutations technologiques ayant affecté leurs domaines d'activité sont nombreuses. Toutefois, le rapport entre les conquêtes de la science et de la technologie et la croissance économique a été établi de longue date, mais le cheminement n'est pas toujours prévisible.⁸

L'évolution technologique peut profondément affecter le développement d'un secteur d'activité par son effet sur la croissance et la maturité, elle peut, également, modifier les frontières entre segments stratégiques et provoquer un repositionnement des entreprises dans leur univers concurrentiel. Le recours à des technologies plus performantes améliore la position de la firme sur certains éléments de sa structure de coûts et lui donne un avantage sur ses concurrents. Aussi, certaines firmes qui n'ont pas les moyens ou la volonté d'acquérir la technologie nouvelle risquent de disparaître, d'autres celles notamment qui maîtrisent la nouveauté pourront entrer plus facilement dans l'industrie ; Les facteurs clés de succès, les opportunités et les menaces ne seront plus les mêmes. L'innovation est une source de compétitivité pour l'entreprise⁹. Mais, pour que le savoir soit diffusé librement, l'Etat doit assumer la responsabilité de financer sa production. C'est pourquoi il joue un rôle fondamental dans la promotion de la connaissance et de l'innovation. Certains des plus grands succès des Etats-Unis d'internet à la biotechnologie moderne sont issus de recherches financées par l'Etat, en général dans les universités publiques ou à but non lucratif.¹⁰ Bien plus que le capitalisme mondialisé ou

⁸ Adler A (2009) : **Le nouveau rapport de la CIA. Comment sera le monde en 2025.** Editions Robert Laffont, Paris, p 46.

⁹ Khelassi R (2010) : **L'économie d'entreprise contemporaine : Typologie des entreprises**, Fonctions des entreprises, Stratégie d'entreprise. Editions Houma, Alger ; p 153.

¹⁰ Stiglitz E J (2010) : **Le triomphe de la cupidité.** Traduit de l'anglais (américain) par Paul Chemla. Editions LLL, France ; p 331.

l'internationalisme prolétarien, c'est la révolution des communications et des facilités de déplacement à travers le monde qui a facilité la diffusion plus rapide du savoir.¹¹

5 - La recherche et développement

C'est au travers de cette activité que se diffuse le progrès technique, source de développement et de progrès de sociétés contemporaines. La rupture technologique qui vient d'intervenir sous l'effet de la révolution du numérique et de celle de la biotechnologie est née de la recherche et développement (R-D) mais influence profondément son avenir. La recherche et développement est le processus rationnel qui assure le passage de la connaissance à la réalisation technique. L'aboutissement du processus de recherche et développement modifie profondément l'orientation de l'entreprise, sa position dans un environnement concurrentiel, c'est-à-dire sa stratégie. Selon les chiffres publiés par les institutions comme l'OCDE, le FMI, la banque mondiale, le total des investissements consacrés en matière de recherche et développement dans le monde se situe pour 2012 autour de 1402 milliards de dollars : les USA se prévalent de la première place avec 436 milliards de dollars, dont 280 milliards de dollars injectés par le secteur privé. La chine a réussi à se placer à la deuxième place, avec 199 milliards de dollars.¹²

6 - Les stratégies relationnelles.

La gestion stratégique des relations peut jouer sur trois registres : l'affrontement, l'évitement et la coopération. En effet, la stratégie des entreprises est affaire de relations. L'évitement et la coopération. En effet, la stratégie des entreprises est affaire de relations. Qu'elles se heurtent, qu'elles s'esquivent ou qu'elles joignent leurs forces les entreprises ne sont jamais indifférentes aux comportements de leurs adversaires-partenaires.

¹¹ Corm G (2013) : **Le nouveau gouvernement du monde**. Editions Apic , Alger, p 80.

¹² Bensalhi M (2012) : **Les dérives de la finance. Le monde en crise**. Casbah Editions, Alger ; p 332.

L'entreprise peut jouer simultanément sur plusieurs registres avec un même acteur et à l'inverse de changer de registre d'une période à l'autre. Ainsi, les chances qui s'offrent à l'entreprise sont nombreuses. Il convient cependant de les discerner à temps pour anticiper l'évolution des marchés et prendre l'initiative au meilleur moment.¹³

Après avoir mis en exergue d'une manière succincte les principaux comportements stratégiques, nous tenterons de mettre en relief ci-dessous un cas pratique en mettant en lumière les concepts théoriques en matière de stratégie d'entreprise.

II : Etude empirique en matière de stratégie d'entreprise : cas de l'entreprise portuaire de Mostaganem (EPM Algérie) .

L'entreprise portuaire de Mostaganem est confrontée depuis déjà plusieurs années à une concurrence de la part des autres entreprises portuaires de l'ouest Algérien notamment le port d'Oran et celui de Ghazaouet. Ayant exercé la fonction de membre du conseil d'administration de l'entreprise portuaire de Mostaganem (EPM) durant un mandat de 6 années. Nous avons dans le cadre de notre travail en tant qu'administrateur de cette entreprise formuler des recommandations sur différentes questions ayant trait à l'activité de l'entreprise. Il s'agit d'une initiative concrète en rapport direct avec le thème de notre article.

1 - Problématique et démarche retenue :

Nous avons posé dans notre problématique une question centrale : **En quoi la stratégie est-elle l'une des clés de réussite de l'entreprise ?** Aussi, nous avons tenté de rendre opératoire ces questions de notre problématique dans l'entreprise algérienne, en l'occurrence l'entreprise portuaire de Mostaganem.

¹³ Conso p. ; Hemici F. (2001) : **L'entreprise en 20 leçons**. Editions DUNOD, Paris ; p78.

1.1 - La démarche retenue :

A la base, l'entreprise doit définir les éléments de sa stratégie. Pour cela, elle doit opérer un diagnostic de ses forces et de ses faiblesses. Ce qui nous a conduits à s'interroger sur différents facteurs de l'entreprise portuaire de Mostaganem(EPM). Nous avons été amenés à faire un constat sur les activités de production et voir ainsi si la stratégie technologique par exemple est de mise dans l'entreprise. Nous avons également été amenés à faire un constat sur l'avantage concurrentiel par les coûts. En effet, l'une des stratégies de base de Porter M est qu'une entreprise obtienne un avantage par les couts, si elle réalise ses activités créatrices de valeur à un coût cumulé inférieur à celui de ses concurrents. Quelles ressources doit allouer L'EPM pour atteindre ses objectifs ? Quel profit doit faire l'entreprise à court et moyen terme ? Quelle politique humaine doit pratiquer L'EPM ? Dans quels sens doit innover L'EPM ?

2 -La stratégie est source de performance pour L'EPM :

La stratégie permet d'agir en tenant compte de l'environnement et des aspects internes pour créer un avantage concurrentiel. La stratégie permet d'agir en tenant compte de l'environnement et des aspects internes pour créer un avantage concurrentiel.

2.1 - La stratégie permet de saisir les opportunités et de se protéger contre les menaces.

2.1.1 - Intégration des éléments issus d'une analyse de l'environnement économique

En effet, nous avons formulé pour développer la compétitivité de l'entreprise les apports de M. Porter .Centré autour de l'analyse de l'avantage concurrentiel. M. Porter a identifié un principe de base : L'avantage concurrentiel provient essentiellement de la valeur qu'une firme est capable de créer pour ses clients. Il a crée pour cela un véritable outil d'analyse de l'avantage concurrentiel qui s'appelle la chaîne de valeur. La chaine de valeur résulte de la combinaison plus ou moins efficace des

activités créatrices de l'entreprise. Aussi, Porter a mis en relief deux grands types d'activité : l'activité principale et l'activité de soutien. Nos premières recommandations concernant l'EPM ont été axées sur ces deux activités.

2.1.2 - Quelles sont les activités de L'EPM ?

La production: Pour l'EPM, elle concerne les activités portuaires notamment : La fonction remorquage, la fonction manutention, la fonction acconage, la fonction relevage et la fonction prestation .Dans ce cadre ; la technologie peut amener des avantages concurrentiels. L'objectif principal étant de faire un audit interne concernant les fonctions en question. En fait, l'approche de l'audit sera basée sur une étude des systèmes qui sont la source des informations. Il s'ensuit que pour comprendre l'information qui circule autour de l'entreprise, et a fortiori pour en vérifier la validité, il est nécessaire d'analyser la structure opérationnelle de l'entreprise. En quoi consiste cet audit interne ? Il s'agit entre autres de savoir si toutes les fonctions sont efficaces et de détecter les imperfections notamment en matière technologique. Concernant l'EPM, il s'agit des investissements technologiques entrepris par l'entreprise pour satisfaire ses clients dans le domaine portuaire. Dans ce cadre, la stratégie technologique s'avère indispensable. Aussi, l'EPM grâce à cet audit, peut connaître les faiblesses de l'activité production et y apporter les solutions nécessaires.

2.2 - Les menaces et les opportunités de L'EPM :

On considère que les menaces envers la stratégie émanent de l'extérieur de l'entreprise et sont dues à des évolutions des technologies ou du comportement des concurrents. Tel est parfois le cas en effet, mais le plus grand danger pour la stratégie vient souvent de l'intérieur. Une bonne stratégie sera fragilisée par une mauvaise appréciation de la concurrence, par un mauvais fonctionnement de l'organisation. Les menaces peuvent provenir notamment de l'entreprise portuaire d'Oran ; Aussi, l'audit de la direction production s'avère nécessaire.

3 - La stratégie permet de s'appuyer sur les forces de l'entreprise et de pallier ses faiblesses :

Lorsque les membres d'une organisation ont pris conscience des points forts, des points faibles, des incertitudes et des problèmes à résoudre, un grand pas est fait dans l'élaboration de solutions car le terrain de la mise en œuvre est déjà préparé. En fait, la mise en évidence des activités créatrices de valeur pour les clients et l'amélioration des liaisons internes entre ces activités créatrices de valeur génèrent l'avantage concurrentiel de l'entreprise. Est-ce que en termes d'activité de soutien l'EPM a-t-elle des acquis pour sauvegarder un avantage concurrentiel ?

3.1 -L'analyse des ressources humaines de l'entreprise :

Les ressources humaines constituent également un avantage concurrentiel de l'entreprise. Aussi dans le cadre du diagnostic interne, il est nécessaire d'interpréter les ressources et les compétences en termes de faiblesses et de forces de l'entreprise. Cet exercice passe par l'identification des ressources et compétences stratégiques. Car, toutes ressources n'ont pas le même poids. Celles qui donnent une force particulière à l'entreprise sont qualifiées de ressources stratégiques. De même, certaines compétences ont une importance particulière, elles permettent d'obtenir un avantage concurrentiel durable .Le port d'Oran par exemple, dispose d'un centre de formation partiellement équipé, mais tout de même fonctionnel, rappelons dans ce cadre qu'il constitue le concurrent direct du port de Mostaganem. Pourquoi ne pas créer un centre de formation au niveau de l'EPM ?

3.2- Principales recommandations en matière de ressources humaines au niveau de l'EPM :

- Elaboration d'une politique générale en matière de ressources humaines et élaboration d'une charte de responsabilité dans le domaine des ressources humaines ;
- Relever les niveaux de recrutement et la réalisation d'une ingénierie des programmes de formation ; Réaliser des formations entre les entreprises

portuaires, révision du système de rémunération, en tenant compte des possibilités financières de l'entreprise, développer le système d'information afin de générer un tableau de bord spécifiques « 'ressources humaines »...En définitive, la stratégie permet de s'appuyer sur les forces de l'entreprise et de pallier ses faiblesses. L'étude des ressources tangibles et intangibles, des savoirs, savoir-faire et savoir être pour identifier les forces et faiblesses s'avère nécessaire pour l'entreprise portuaire de Mostaganem(EPM).

3.3 - Analyse de la logistique interne de L'EPM pour un avantage concurrentiel :

3.3.1 - La gestion de l'approvisionnement et la fonction achat de l'entreprise :

La compétitivité de l'entreprise passe par une bonne maîtrise de ses achats car ceux –ci représentent souvent un pourcentage élevé du coût de revient. Dans un contexte où l'avantage concurrentiel est une optique stratégique de l'EPM, la recherche de nouveaux fournisseurs exige une démarche méthodique et rigoureuse. Aussi, la recherche de fournisseurs doit être menée avec le plus grand soin afin de trouver le partenaire qui satisfasse au mieux les intérêts de l'entreprise. Elle suppose de décrire avec précision le profil de ces fournisseurs potentiels et d'en établir une liste aussi exhaustive que possible pour effectuer ensuite une sélection pertinente. Dans ce cadre, comment déterminer le profil des fournisseurs ?

4- Quelques recommandations proposées à la direction générale afférentes aux fonctions suivantes : approvisionnement et opérations techniques de L'EPM

- La procédure d'approvisionnement doit être révisée et enrichie en fonction des exigences ci-après :
- Eviter les surstocks ; Veiller à la conformité technique des articles achetés ; La constitution des provisions pour dépréciation des éléments d'actif ou des provisions pour pertes probables et charges doit être

réglementée par une procédure formelle et détaillée par rapport à chaque élément d'actif susceptible de dépréciation ... Le groupement des achats (ou la centrale des achats) crée par les entreprises portuaires est un acte positif. Il est donc attendu de cette structure centrale d'approvisionnements de répondre dans les meilleurs délais à une nécessité commune, résidants dans la mise en place d'une « nomenclature-guide » pour les pièces de rechange et les accessoires mécaniques utilisables dans le cadre de la gestion des équipements portuaires.

- Assurer le suivi permanent des mouvements des pièces de rechange ; Assainir les stocks de pièces de rechange et étudier l'option d'un stock-outil interportuaire ; Développer un système de maintenance efficient, en responsabilisant les opérations suivant leur spécialité ; Etablir dans le cadre de l'harmonisation de l'organisation interportuaire, une nomenclature unique des équipements pour toutes les structures ; Veiller à l'application effective du programme de maintenance préventive ; Plaider pour mettre en place un cadre d'assistance mutuelle interportuaire dans les activités opérationnelles : intervention de remorquage durant les arrêts techniques d'un port ; Introduire les principaux outils nécessaires à la gestion d'exploitation, de maintenance, des stocks et la planification ; Introduire la gestion assistée par ordinateur dans les domaines de l'exploitation et de la maintenance ... Comme nous l'avons souligné ci-dessus, la stratégie permet de saisir les opportunités et de se protéger contre les menaces, elle doit donc intégrer les éléments issus d'une analyse économique. L'une des stratégies de base de M. Porter est qu'une entreprise obtienne un avantage par les coûts, si elle réalise ses activités créatrices de valeur à un coût cumulé inférieur à celui de ses concurrents.

5- L'avantage concurrentiel par les coûts

M. Porter¹⁴ distingue deux grands types d'avantages concurrentiels pour une entreprise : des coûts peu élevés par rapport à ses concurrents et une différenciation de l'offre par rapport à ses concurrents. Aussi, dans le cadre de notre cas pratique afférent à l'entreprise portuaire de Mostaganem, nous avons en collaboration avec les membres du conseil d'administration proposé à l'EPM l'adoption de la stratégie de coût qui consiste à définir un prix inférieur à celui proposé par les concurrents en l'occurrence les ports de Ghazaouet et d'Oran et ce, dans le cadre des différents services effectués par l'entreprise. Il s'agit entre autres : des services d'usage, installations portuaires, manutention.

5.1 - La problématique :

Eu égard à la concurrence portuaire exercée notamment par le port d'Oran qui se situe à 80 kilomètres de la ville de Mostaganem. Le conseil d'administration en collaboration avec les structures concernées de l'entreprise décida d'appliquer la stratégie de domination par les coûts comme nous l'avons souligné ci-dessus. L'EPM a l'ambition de devenir le producteur de service portuaire à coût peu élevé de son secteur. S'adressant à une cible large, l'entreprise veut appliquer un prix inférieur à celui proposé par les concurrents notamment les entreprises portuaires d'Oran et de Ghazaouet. Aussi, l'important pour une stratégie de coût est de déterminer un prix situé au-dessous de ceux des autres entreprises qui agissent dans le même secteur. L'avantage concurrentiel va naître de cet écart de prix, car les opérateurs économiques qui travaillent dans le domaine de l'importation et de l'exportation vont se reporter sur les services portuaires les moins chers. Cependant, cela exige, que le prix soit la variable déterminante du choix des importateurs ou exportateurs.

¹⁴ Porter M (2003) : **L'avantage concurrentiel. Comment devancer ses concurrents et maintenir son avance.** Editions DUNOD, Paris, 2003.

- L'EPM peut-elle pratiquer juridiquement une concurrence par les coûts ? Les entreprises portuaires d'Oran et de Ghazaouet qui sont les concurrents directs de L'EPM sont elles plus compétitives en matière de prix concernant les prestations portuaires ? Existe-t-il une étude afférente à un état comparatif des tarifs portuaires pour évaluer si la stratégie par domination par les coûts est efficace
- Le décret exécutif n°94-419 du 30 novembre 1994 portant classification des biens et services soumis au régime des prix réglementés a consacré la libéralisation des prestations portuaires : remorquage, lamanage, pilotage, accostage, manutention et acconage. Dans ce cadre, l'entreprise portuaire de Mostaganem est libre de pratiquer les prix à la concurrence. Concernant la deuxième et la troisième problématique ayant trait à l'état comparatif des tarifs entre les entreprises portuaires en question, une étude a été opérée mettant en exergue les tarifs pratiqués par les ports de Mostaganem, Ghazaouet, Oran.

5.2- La stratégie de domination par les coûts et la stratégie technologique ont-elle eu les effets escomptés ?

Nous avons constaté à première vue que la stratégie de domination par les coûts a eu les effets escomptés. Toutefois, toute stratégie a des limites. Aussi, et comme nous l'avons souligné dans l'une de nos sous hypothèses : « Face à la multiplication des méthodes d'analyse stratégique, chaque entreprise en fonction de son activité, de sa situation par rapport à la concurrence, de son marché Bref de ses circonstances propres doit choisir une méthode d'analyse qui lui convient ». Aussi, pour développer l'activité de l'entreprise portuaire de Mostaganem et gagner des parts de marché. La stratégie de domination par les coûts, nous semble dans un premier temps tout à fait convenable. Cependant, toute stratégie n'est pas éternelle. La stratégie de domination par les coûts présente néanmoins des risques financiers et le risque à terme d'être copié par les autres concurrents portuaires.

5.3 - Principales recommandations :

Dans ce cadre, nous avons recommandé à l'entreprise portuaire de Mostaganem ce qui suit : La création d'une direction du marketing et de l'intelligence économique. En fait, l'entreprise portuaire, doit développer un système de veille stratégique qui permettra de repérer certaines évolutions et réagir en conséquence. Le système en question, consiste donc à surveiller les signaux annonciateurs de changements majeurs dans l'environnement et les indicateurs des progrès de l'entreprise, car surveiller signifie rechercher, collecter, interpréter et diffuser des informations pertinentes.

5.4 - La différenciation et la chaîne de valeur :

Selon Porter¹⁵ « Une entreprise se différencie de ses concurrents quand elle parvient à acquérir une caractéristique unique à laquelle les clients attachent de la valeur ». Nos recommandations ont été les suivantes pour que L'EPM puisse se différencier des autres entreprises portuaires :-

-Fidélisation de la clientèle et Identification de la chaîne de valeur du client. Aussi, et dans ce cadre, L'EPM est en train de créer de la valeur grâce à sa stratégie de domination par les coûts par rapport aux autres entreprises portuaires de l'Ouest d'une part et par une future amélioration des services rendus et ce, grâce à l'audit de la production portuaire. En effet, l'audit des différentes fonctions de l'entreprise notamment celle relative à la production (fonction remorquage, fonction manutention, fonction acconage, fonction relevage etc.) permettra à l'entreprise portuaire de Mostaganem de noter les points négatifs et d'y remédier par la suite en y apportant les correctifs nécessaires. Ces correctifs bien menés permettront une amélioration des services rendus de l'activité portuaire, notamment par l'acquisition de matériels à haute intensité technologique.

¹⁵ Porter M (1999) : **La concurrence selon porter**. Traduit de l'anglais par M.L E Search. Editions Village Mondial, Paris, 1999, p 54.

5.5 -Le management de la relation :

La gestion de la relation client (GRC) appelé également CRM (Customer Relationship Management) a connu un engouement certain dans toutes les grandes entreprises depuis la fin des années 1990. Le management de la relation constitue une voie de compétitivité que les entreprises algériennes doivent prendre en considération eu égard à l'ouverture de l'économie algérienne. Dans ce cadre, la gestion stratégique des relations doit être efficace dans le domaine portuaire. Les stratégies de fidélisation, la mise en œuvre d'un marketing relationnel, suppose la maîtrise des processus organisationnels orientés clients par les entreprises portuaires algériennes.

Figure 1 : La gestion de la relation client ou customer relationship management



Source : Billé, Jérôme, and Richard Soparnot. "La gestion de la relation client ou customer relationship management, une source d'innovation? *Revue des Sciences de Gestion: Direction et Gestion* France (2006)-

6- Questionnaire et conclusion sur le sondage effectué au sein de L'EPM

Est- ce que les différentes recommandations ont apporté les fruits escomptés ? Pour avoir une réponse, nous avons effectué après quelques mois un sondage auprès des clients de l'entreprise portuaire de Mostaganem. Que nous apprend le sondage en question ? L'entreprise portuaire de Mostaganem a mis en place cette stratégie en mettant en pratique entre autres certaines recommandations mises en relief ci-dessus. La question primordiale qui se pose est la suivante : est ce que la stratégie adoptée par L'EPM a été une source de performance pour l'entreprise ? Dans ce cadre, nous avons réalisé un sondage visant à étudier le positionnement de L'EPM et d'en évaluer à la fois la notoriété et l'image de marque.

6.1 - Méthodologie : En plus des interviews et des échanges, nous avons utilisé une méthodologie standard que nous avons adapté au cas de L'EPM : Elaboration d'un questionnaire pour un sondage ; Réalisation d'interviews afin de le personnaliser ; Finalisation du questionnaire.

6.2 - Le questionnaire en question.

SONDAGE- ENTREPRISE PORTUAIRE DE MOSTAGANEM

A retourner ou à remettre au service du personnel de l'entreprise portuaire de Mostaganem

ENTREPRISE :

LIEU :

INTERLOCUTEUR :

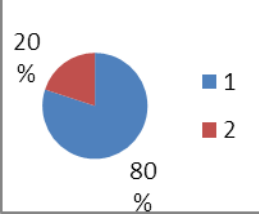
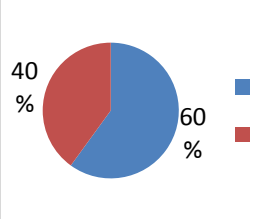
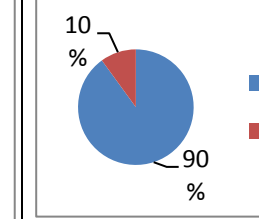
FONCTION :

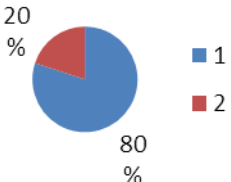
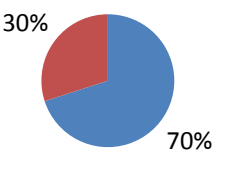
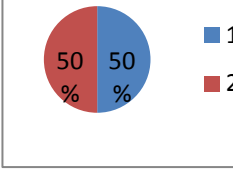
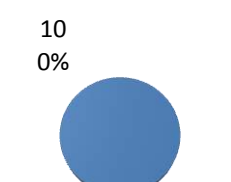
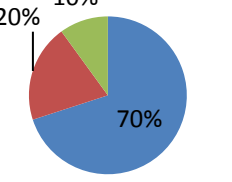
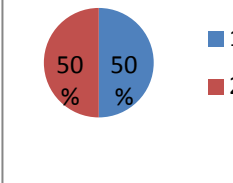
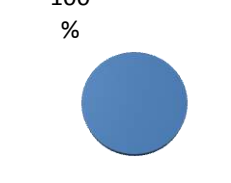
- 1) Comment estimez-vous l'accueil au sein de l'EPM ? Satisfaisant – laisse à désirer-mauvais.
- 2) Que pensez-vous de l'organisation de l'EPM ? Efficace- peu efficace- pas du tout efficace.
- 3) Que pensez-vous de la tarification de l'EPM ? Concurrentielle- Acceptable- Identique aux autres entreprises portuaires.

- 4) Quelles sont les motivations qui amènent votre entreprise à solliciter L'EPM dans le cadre du commerce international ?
- 5) Que pensez vous des prestations de L'EPM par rapport aux autres entreprises portuaires en terme de disponibilité : satisfaisante – moyenne-faible.
- 6) Que pensez-vous de la qualité et la rapidité des prestations de l'EPM ? Excellente-satisfaisante-moyenne-médiocre.
- 7) Est-ce que L'EPM accompagne votre entreprise dans vos différents projets
- 8) (Exportations ou importations) ? Oui-Très peu-Non.
- 9) Quelle est l'attitude de votre entreprise quant à la concurrence portuaire ?
- 10)Favorable- Défavorable- Pas d'opinion.
- 11)Le traitement des dossiers dans le cadre de vos courants d'affaires avec l'EPM est il appréciable ? Satisfaisant-Laisse à désirer-Mauvais.
- 12)Les délais de paiement des prestations sont ils favorables ? oui- non
- 13)Est-ce que la communication au sein de l'EPM répond à vos attentes ?
- 14)Oui- Laisse à désirer -Mauvaise

6.3 - Résultats des analyses du questionnaire

Figure 2 :

Q1 = Clientèles satisfaites de l'accueil 80%	Q2 = Organisation satisfaisantes avec 60%	Q3 = la tarification est concurrentielle et acceptable avec 90%
		
Q4 : aucune réponse	Q5 = qualité de service satisfaisante avec 80%	Q6 = qualité et rapidité satisfaisante 70%

/		
Q7 = la réponse est mitigée entre oui et très peu	Q8 = concurrence portuaire : favorable à 100%	Q9 = le traitement des dossiers est satisfaisant pour 70%
		
Q10 = L'avis est partagé 50%	Q11 = la communication au sein de l'EPM enregistre un oui massif	
		

Source : Réalisé par l'auteur

Nous avons donc utilisé le schéma ci-dessus pour analyser les réponses du sondage.

6.4 - La réalisation du sondage : Nous avons ciblé les entreprises qui entretiennent un courant d'affaires avec L'EPM ; Les entreprises en

question possèdent des régimes juridiques différents (SARL, SPA, SNC, EURL....). Ce travail a pu être effectué grâce à la collaboration de quelques éléments de l'entreprise, à qui nous avons remis les questionnaires et qui par la suite ont distribué les questionnaires aux représentants des différentes entreprises.

6.5- Conclusion sur le sondage : Le taux de retour a été très appréciable et nous a permis de retenir les conclusions suivantes : L'EPM jouit d'une confiance auprès des opérateurs économiques ; L'EPM est considéré comme un partenaire professionnel et fiable. Les prestations en matière portuaire sont jugées satisfaisantes ; Les tarifs pratiqués par L'EPM sont jugés concurrentiels. La qualité des prestations est jugée appréciable par rapport à d'autres entreprises portuaires. Toutefois, cette qualité peut être perfectible, car les clients jugent que L'EPM possède les qualités requises pour les accompagner dans leur projet de développement en matière de commerce international.

7 - Analyse des résultats : La question centrale de notre problématique était la suivante « en quoi la stratégie est-elle l'une des clés de réussite de l'entreprise ?

La réponse a été donnée par les résultats du sondage effectué au sein de l'entreprise de Mostaganem. En effet, l'analyse des questionnaires nous a permis de constater plusieurs points positifs. La stratégie est source de performance car elle permet d'agir en tenant compte de l'environnement et des aspects internes pour créer un avantage concurrentiel. La finalité de la stratégie est de parvenir à une avance concurrentielle durable et qui procurera une bonne rentabilité à l'entreprise.

Conclusion

Arrivé à la fin de notre article ; nous tenterons de mettre en exergue, la synthèse de nos principaux résultats :

- Est-ce que, les stratégies discutées lors des conseils d'administration de l'entreprise portuaire de Mostaganem et mise en œuvre par la suite

(Stratégie de domination par les coûts et stratégies technologique) correspondent en termes de résultats avec la littérature qui a été exposé dans le cadre conceptuel : la réponse est oui ;

- Nous avons mis en lumière plusieurs questionnements dans le cadre de notre problématique et nous avons émis dans ce cadre plusieurs hypothèses. Est-ce-que les hypothèses en question ont été vérifiées ? La réponse est oui : la stratégie engendre de la performance car elle permet d'agir en tenant compte de l'environnement... cependant, la stratégie doit respecter conditions notamment, elle ne doit pas être figée et doit tenir compte des considérations liées à l'être humain. Dans ce cadre, les recommandations émises par le conseil d'administration de l'entreprise portuaire de Mostaganem (EPM) en l'occurrence les différents audits mises en œuvre ont porté avec le temps les fruits escomptés ;
- Comment, L'EPM peut-elle conserver son avantage concurrentiel ?

Une fois l'avantage concurrentiel construit, comment l'EPM peut-elle assurer sa pérennité ? C'est à cette problématique que nous nous sommes intéressés lors d'une réunion du conseil d'administration, en émettant un certain nombre de recommandations :

- les innovations en matière de stratégie et de concurrence ont des cycles de vie.
- Comme tout secret, la source naturelle de cet avantage concurrentiel finira par être connue.
- Une nouvelle innovation s'impose.

Aussi ; d'une manière générale, le conseil d'administration a émis les recommandations suivantes : persévérer dans une politique de ressources humaines qualifiantes, une amélioration constante et continue des ressources organisationnelles, opter pour une flexibilité financière et organisationnelle. La réaction rapide à un évènement stratégique important est un atout dont il convient de se doter. Il ne s'acquiert pas sans un effort volontariste. Le dirigeant sensibilisé doit savoir qu'il y a au moins quatre facteurs qui déterminent le délai de réaction : la flexibilité stratégique, la flexibilité organisationnelle, l'innovation et la réaction rapide aux menaces, l'évaluation et des correctifs périodiques. Ces quatre éléments nous

semblent parmi les plus importants qu'il convient d'examiner afin de mieux connecter le système d'information stratégique au processus de prise de décision.¹⁶

Bibliographie :

1. Adler Alexandre (2009) : Le nouveau rapport de la CIA. Comment sera le monde en 2025. Editions Robert Laffont, Paris.
2. Atamer A. , Calori R(2003) :Diagnostic et décisions stratégiques. Editions DUNOD ; Paris.
3. Bensalhi Mustapha (2012) : Les dérives de la finance. Le monde en crise. Casbah Editions, Alger.
4. Bouglet Johan (2011) : Stratégie d'entreprise. Editions Berti, Alger.
5. Conso Pierre, Hémici Farouk (2001) : L'entreprise en 20 leçons. Editions DUNOD ; Paris.
6. Corm G. (2013) : Le nouveau gouvernement du monde. Editions Apic ; Alger.
7. Hamadouche A. (1997) : Méthodes et outils d'analyse stratégique. Editions Chihab, Alger.
8. Hugues Michel (2000) : Chef de produit. Stratégie, méthodes, outils, perspectives. Editions D'organisation : Paris.
9. Johnson G. ; Schools H ; Frey F (2003) : Stratégique. Pearson Education.
10. Joli N. (1999) : La compétence au cœur du succès de votre entreprise. Edition d'organisation, Paris.
11. Khelassi Réda (2010) : L'économie d'entreprise contemporaine : Typologie des entreprises ; Fonctions des entreprises ; Stratégie d'entreprise. Editions Houma ; Alger.
12. Lakhlef Brahim (2010) : Les outils pour bâtir un business plan (Créer, gérer et développer une PME). Editions GAL ; Alger.

¹⁶ Lamiri A (2003) : Management de l'information ; redressement et mise à niveau des entreprises ; OPU ; Alger ; p 35 .

- 13.** Lamiri Abdelhak (2003) : Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises. OPU ; Alger.
- 14.** Lamiri Abdelhak (2013) : La décennie de la dernière chance. Emergence ou déchéance de l'économie algérienne ? Editions Chihab ; Alger.
- 15.** Porter Michael (2003) : L'avantage concurrentiel. Comment devancer ses concurrents et maintenir son avance. Editions DUNOD ; Paris.
- 16.** Porter Michael(1999) : La concurrence selon Porter. Traduit de l'anglais par M. De Search. Editions Village Mondial ; Paris.
- 17.** Stiglz E. Joseph (2010) : Le triomphe de la cupidité. Traduit de l'anglais (américain) par Paul Chemla. Editions LLL, France.

L'industrialisation en Algérie : Quelle stratégie contractuelle pour quel transfert technologique ? Cas de SONATRACH GL1-Z

Younes HAMMIDECHE

Doctorant en Droit des relations économiques
internationales, Université de Mostaganem
younes.hammideche@univ-mosta.dz

Résumé:

Dans ce papier, nous essayons dans un premier temps de donner un aperçu sur l'industrialisation en Algérie comme étant à l'origine du processus technologique: prérequis, acteurs, méthodes, typologies juridiques et modes d'organisation et de management. Comme beaucoup de chercheurs algériens, on s'interrogera dans un deuxième temps sur la place de la technologie dans le développement et la croissance économique, et ce, en s'intéressant à l'entreprise SONATRACH.

A travers la collecte d'informations pour ce papier, nous avons constaté que cette entreprise a acquis une expérience industrielle et managériale relativement intéressante, avec des capacités d'adaptation aux changements et aux innovations technologiques, et ce à travers notre intérêt à son complexe industriel GL1Z de l'aval gazier, qui a été un terrain propice de transfert et de capitalisation du know-how managérial, technologique, organisationnel et opérationnel.

Mots clés : Contrats, cahier des charges, technologie, transfert, know-how, management rationnel.

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية، سنحاول بإعطاء نظرة عامة على سياسة التصنيع في الجزائر كمصدر لعناصر العملية التكنولوجية: الشروط المسبقة، الجهات الفاعلة، أساليب، أنماط، وسائل التنظيم والعقود

القانونية. مثل العديد من الباحثين الجزائريين، سوف نقوم في مرحلة ثانية بالتساؤل عن دور التكنولوجيا في التنمية والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على شركة سوناطراك كمحرك للتنمية في الجزائر. من خلال البحث وجدنا أن سوناطراك قد حصلت على خبرة صناعية وقدرات تسييرية مثيرة للاهتمام، وقمنا بالتركيز على تجربة مركب تجميع الغاز الطبيعي رقم 1 بأرزويو، والذي كان ولا يزال وسط لنقل التكنولوجيا وتراكم الدراية التكنولوجية والتنظيمية والتشغيلية. كلمات مفتاحية: العقود، دفتر الشروط، المواصفات التقنية، نقل التكنولوجيا، الدراية، المناجنت.

Introduction:

La baisse amorcée, depuis le mois de juin 2014, du prix du pétrole sur le marché international a montré les limites d'un système économique basé sur la rente pétrolière. En plus des ressources naturelles, il convient de signaler que la mondialisation économique a clairement montré l'urgence, voire la nécessité de donner à la science, à la technologie une place importante dans le fonctionnement économique d'un pays.

Sur ce registre, l'Algérie ne peut faire l'exception. Les données statistiques des deux dernières années ont montré la forte vulnérabilité de la croissance économique aux fluctuations du prix du pétrole sur le marché international.

A cet effet, le transfert de technologie devient un sujet de préoccupation de tous les pouvoirs publics et des acteurs économiques de l'Algérie, soucieux de leur développement et du niveau de croissance économique.

Cependant, le transfert de technologie s'avère l'effet d'une démarche stratégique d'un plan de développement permettant l'acquisition de biens d'équipements et de technologies de pointe. C'est ainsi qu'il est possible d'améliorer sa capacité productive, d'optimiser la rentabilité de ses entreprises et de les positionner dans le contexte international en conformité avec les normes évolutives.

L'expérience récente de certains pays émergents a montré les avantages au plan de développement économique tirés par l'adoption de la technologie dans le système et plan de leurs entreprises. Les installations technologiques, le savoir et le savoir-faire (know-how) dont est porteur ce système a rendu ces entreprises plus compétitives au plan international.

Grâce à des technologies sans cesse perfectionnées, le monde industriel est en pleine mutation et intègre désormais dans tous ses processus, les nouvelles technologies. Cette intégration fait naître des défis particuliers, propres aux spécificités des métiers du monde industriel¹. Globalement, depuis son indépendance, l'Algérie s'est toujours préoccupée de l'acquisition et de transfert de nouvelles technologies comme en témoigne sa politique économique dans son ensemble.

Dans cet article, nous nous intéresserons dans un premier temps à la politique d'industrialisation prônée par l'Algérie comme moteur du développement économique. Dans un deuxième temps, notre analyse sera centrée sur le transfert de technologie, en étudiant le cas de l'entreprise SONATRACH comme terrain de ce transfert, et en particulier celui du complexe industriel GL1Z. L'attention sera focalisée sur ce qui se passe dans ce dernier où des exploits ont été réalisés en matière de maîtrise de l'exploitation et de maintenance de l'outil de production.

Problématique : Comment s'effectue le transfert de technologie ?

Questions subsidiaires :

- Quels sont les différents acteurs du transfert de technologie ?
- Comment réussir un transfert de technologie fiable ?
- Quelles sont les éléments à mettre en place pour une culture de transfert de technologie ?

¹ Editorial de M. Bachir Mazouni, Directeur Technique SONATRACH, Aval, division liquéfaction et séparation, in « **Les Nouvelles Technologies** », Bulletin d'information de la direction Technique, n° 1, Mars 2008.

- Quelle expérience de transfert de technologie réussi vers une entreprise d'un PED ?

Hypothèses :

- Le transfert de technologie nécessite des ressources humaines et des moyens financiers et technologiques ;
- Le transfert de technologie nécessite des managers de haut niveau pour accompagner ce transfert technologique en entreprise ;
- Le transfert de technologie vers un PED nécessite une structure d'un système fondé sur la recherche, l'innovation et le développement par la formation ;
- Le transfert de technologie nécessite des pré-requis chez le receveur de la technologie.

1. Politique d'industrialisation de l'Algérie

En basant son développement sur l'industrie, l'Algérie a voulu se doter des moyens susceptibles de provoquer une véritable rupture avec l'industrie traditionnelle. Ainsi, la stratégie des « industries industrialisantes » a été mise en œuvre au début des années 1970.

En vue de développer son économie, des mesures importantes ont été prises par l'Etat Algérien pour aborder le « challenge » de sa politique d'industrialisation. Ce challenge de taille a été matérialisé par le lancement d'un ensemble de projets industriels inscrits aux plans de développement triennaux (1967-1970, 1970-1973 et 1974-1977) avec des taux d'investissement industriel respectivement de 56%, 57% et 64,1% destinés principalement aux industries des hydrocarbures, de sidérurgie, des industries chimiques, industries du bois, du verre, du textile, des cuirs, de la cellulose et de l'alimentation².

La stratégie d'industrialisation a misé sur le choix des équipements industriels et la constitution de grands pôles industriels regroupant diverses

activités de base ainsi que le recours à des technologies de pointe². Rappelons que la Charte d'Alger de 1964 accordait une importance capitale aux ressources minières et énergétiques de l'Algérie, permettant ainsi le développement des activités Exploration et Exploitation de son sous-sol. Ce développement a été défini par le président de l'Etat dans son discours lors de l'inauguration du complexe GNL1 de Sonatrach dans son discours :

« Dans ses principaux objectifs et orientations en matière de politique de développement, la Charte nationale assigne une place particulière aux richesses minérales, et parmi elles les hydrocarbures, dont le rôle revêt un caractère crucial durant la phase de démarrage de l'économie nationale. »

« Du fait de leur grande capacité d'accumulation, ces richesses représentent, en effet, une chance exceptionnelle qui permet au pays, par le développement des réserves et l'augmentation de la production, de renforcer sa solvabilité et sa crédibilité et de se procurer les moyens de financer le développement et de garantir l'indépendance financière de l'Etat ». »³

Globalement, la stratégie des « industries industrialisantes » avait pour objet, d'une part, la modernisation du secteur pétrochimique par une industrie de haut marché, et d'autre part la généralisation de cette modernisation à l'ensemble des secteurs industriels⁴. Cela apparaît concrètement dans la politique de l'Algérie qui focalise ses ressources sur une industrie énergétique, une industrie lourde primaire en utilisant la

² O. TOUATI, « **Rapport au travail et dynamique de transformation du métier d'ingénieur dans le contexte algérien : le cas de l'entreprise, Sonatrach** » Thèse de doctorat, 2007. p 22.

³ Le complexe GNL1 d'Arzew a été inauguré par le président Houari Boumediene en date du 21 février 1978, 52 personnalités étrangères du monde industriel ont été reçus par Houari Boumediene à l'occasion de l'inauguration du GNL1, appelé maintenant le GL1/Z, le Maghreb-Sélection, n° 49, 28 février 1978, p774-780.

⁴ Souâd MARREF, « **Etude de l'impact du transfert de technologie en vue d'une amélioration de la gestion des risques industriels : cas de l'industrie Textile Cotitex-Batna** », thèse de doctorat, 2013. p.1

société Sonatrach⁵ comme le moteur du développement industriel. L'amorce de cette base industrielle s'est effectuée à travers le projet de nationalisation des hydrocarbures couronné de récupération du patrimoine industriel en 1971.⁶

L'industrialisation a été caractérisée par la généralisation de la stratégie à l'ensemble des autres secteurs industriels et a donné naissance à plusieurs sociétés nationales durant cette période. Citons distinctement les sociétés industrielles dans trois domaines industriels à savoir :

1.1 Industrie de l'énergie : l'énergie comptait deux entreprises :

- la SONATRACH.
- la SONEGAS ou la Société Nationale de l'Electricité et du Gaz.⁷

1.2 L'industrie lourde était constituée de cinq entreprises :

- la S.N.S ou Société Nationale de Sidérurgie
- la SONACOME ou Société Nationale des Constructions Mécaniques
- la SONAREM ou Société Nationale de Recherche et d'Exploitation Minière
- la SN.METAL ou Société Nationale des industries Métalliques
- la SONELEC ou Société Nationale des industries Electriques et Electroniques.

⁵ Compagnie nationale algérienne de recherche, de l'exploration, la production, le transport par canalisations, la transformation et la commercialisation des hydrocarbures et de leurs dérivés. Elle a pour missions de valoriser de façon optimale les ressources nationales d'hydrocarbures et de créer des richesses au service du développement économique et social du pays, corporate brochure « SONATRACH », Salon ERA 2014.

⁶ Le 24 Février 1971, date historique pour l'Etat algérien : des mesures prises par le gouvernement pour la nationalisation des intérêts détenus dans le pétrole brut, le gaz naturel et le transport par canalisations

⁷ Sonelgaz est aujourd'hui un Groupe industriel composé de 39 filiales et 5 sociétés en participation, ses filiales métiers de base assurent la production, le transport et la distribution de l'électricité ainsi que le transport et la distribution du gaz par canalisations.

1.3 L'industrie légère était constituée de onze (11) sociétés:

- la SONIC ou Société Nationale des industries de la cellulose et du papier ;
- la SONIPEC ou Société Nationale des industries des peaux et cuir ;
- la SONITEX ou Société Nationale des Industries textiles ;
- la SNIC ou Société Nationale des Industries Chimiques ;
- la SNERI ou Société Nationale d'Etudes de gestion et de Réalisation et d'applications Industrielles ;
- la SNMC ou Société Nationale des Matériaux de Construction ;
- la SNLB ou Société Nationale des Lièges et Bois ;
- la SN SEMPAC ou Société Nationale de Semoulerie Meunerie et fabrique de Pâtes alimentaires et Couscous ;
- la SNTA ou Société Nationale de Tabac et Allumettes ;
- la SNEMA ou Société Nationale des Eaux Minérales ;
- la SOGEDIA ou Société Nationale de Gestion et de Développement des Industries Alimentaires.

Conscient de l'enjeu de l'industrialisation par le biais du transfert des nouvelles technologies, le gouvernement algérien a entrepris un programme important, en affectant un budget colossal à sa politique.

2. Le transfert de technologie : une démarche stratégique pour le développement

Dans son ouvrage, Azzouz Kerdoun⁸ nous fait savoir que le transfert de technologie est perçu comme le moyen pour les pays du Tiers-Monde d'assurer leur développement, du fait qu'ils accusent un retard considérable sur le plan technique par rapport aux pays développés.

⁸ A. KERDOUN, « Les transferts de technologie vers les PVD, aspects juridiques et institutionnels », OPU, 1991, p25.

Pour comprendre le transfert de technologie, il nous paraît incontournable d'apporter un éclaircissement sur la notion de la technologie, pour cela nous nous référons à la littérature liée à cette dernière.

2.1 Conceptualisation de la technologie : Quelques définitions

L. KARPIK, Dans son étude sur le « capitalisme technologique », il définit la technologie comme « l'ensemble des phénomènes qui font partie de l'entreprise industrielle et qui sont directement le produit de la science et plus précisément de la science de la transformation organisée »⁹

Pour Edward P. Hawthorne, « la technologie s'entend comme l'application des connaissances dans l'ensemble du processus de production, depuis le stade de la recherche jusqu'à la vente du produit. Les éléments-clés peuvent être de nature différente, allant de la théorie scientifique jusqu'à la technique de vente au niveau des entreprises ».¹⁰

Alors que Claude DURAND¹¹ définit la technologie comme étant la science de la technique, la réflexion sur les techniques qui les décrit, qui en fait l'histoire, et de façon plus opératoire, conceptualise et formalise les activités techniques. La technologie inclut les connaissances utiles pour construire les machines et les faire fonctionner. Elle peut être codifiée dans des manuels, dans le design. On la reconnaît dans la technique et la machinerie. Mais les machines ne sont pas la totalité, mais seulement une manifestation de la technologie.¹²

Selon Sarah GAGNON-TURCOTTE, la notion de technologie inclut l'ensemble des techniques et connaissances utilisées, de l'organisation des

⁹ L. KARPIK, « **Le capitalisme technologique. Revue de sociologie du travail** ». Science rationalité et industrie. Janvier-Mars 1972. p2.

¹⁰ E. P. Hawthorne, « **Le transfert de transfert de technologie** », colloque sur le transfert de technologie, OCDE, 1970, p8

¹¹ C.DURAND, « **La coopération technologique internationale** », De Boeck Wesmaels.a, 1994, p.11

¹² Idem.

processus de production jusqu'à la commercialisation des biens et des services. Ce savoir est souvent tacite et cumulatif.¹³

Ceci nous permet de proposer la définition suivante :

La technologie est un processus par lequel un groupe d'individus travaille dans le sens de transposer des savoirs théoriques issus de la recherche scientifique. Ce qui permet la conception d'outils de travail (équipement et/ou process) qui représentent un savoir-faire technique (know-how) nécessaire à l'application industrielle. Le rapport entre ces outils et les objectifs techniques et opérationnels entraîne un produit, constituant aussi une finalité des motivations pour atteindre un but de l'entreprise.

2.2 Le transfert de technologie : notions et perceptions

Depuis les années 1970, le transfert de technologies a suscité une littérature abondante. Et c'est après avoir procédé à la définition de la technologie qu'il devient plus clair de comprendre la notion de son « transfert ». En effet, le transfert de technologie constitue l'ensemble des modalités selon lesquelles les détenteurs d'une propriété pouvant être une innovation technologique, un savoir-faire technique, un brevet, etc... en concèdent l'exploitation à un tiers ». ¹⁴

Philippe KAHN¹⁵ considérait la technologie comme une propriété et son transfert comme un transfert de propriété.

¹³ « **La régulation internationale du transfert de technologies : les limites du droit international et la nécessaire reconquête d'un espace politique pour le développement durable des PED** », Mémoire de Maitrise, Université de Québec à Montréal, 2011,

¹⁴ Le LAROUSSE du XXIème siècle

¹⁵ P. KAHN, Communication intitulée « **Transfert de technologie et division internationale du travail pour un politique juridique** », colloque sur le « Droit international et Développement » organisé par la Faculté de droit de Dijon du 11 au 14 Mai 1976.

Alors que pour Mestfa TRARI TANI¹⁶, le transfert de technologie est le processus par lequel des innovations (produits ou savoir-faire) réalisées dans un pays sont transmises dans un autre pays pour y être utilisées).

Pour Mohamed MAZOUNI¹⁷, qui fût chef de projet de la raffinerie d'Arzew,¹⁸ et acteur du processus transfert technologique sur le plan technique, organisationnel et managérial, le transfert de technologie s'apparentait au « transfert de chaleur », il fallait, disait-il pour un transfert de « chaleur technologique » réussi, une source chaude (porteuse de la technologie) et une source froide (qui doit recevoir la technologie). Les deux sources doivent être « constituées », c'est-à-dire prêtes à transférer.

Pour Silvère SEURAT¹⁹, il y a transfert de technologie lorsqu'un groupe d'hommes, en général partie d'un organisme, devient effectivement capable d'assumer dans des conditions jugées satisfaisantes une ou plusieurs fonctions liées à une technique déterminée.

Depuis ces définitions, deux notions sont inhérentes à savoir : la notion du transfert du « know-how » savoir-faire, et la notion du « show-how » ou du savoir montrer :

a- Le transfert du savoir-faire

Le savoir-faire est défini au dictionnaire (Larousse, éd. Mise à jour pour 2015) « compétence acquise par l'expérience dans les problèmes pratiques, dans l'exercice d'un métier et est synonyme de know-how ».

¹⁶ M. TRARI TANI et al. « **Le droit commercial international** » Edition Berti, Alger 2007, p.277.

¹⁷ Mohamed Mazouni est un des entrepreneurs publics qui ont contribué à dynamiser le secteur public, lui apportant des démarches et des méthodes nouvelles, in T. Hafsi, « **Issad Rebrab Voir grand, commencer doucement et aller vite** », 2013, p.19.

¹⁸ La « raffinerie d'Arzew », appelé actuellement RA1Z, projet lancé à travers la signature d'un contrat de réalisation avec la JGC « Japanese Gasoline Company » en 1967, in T. Hafsi, « **SONATRACH, le temps des pionniers** », 2014, p.73

¹⁹ S. SEURAT, « **Réalités du transfert de technologie** », Collection « Le nouvel ordre économique », 1978

Le know-how en anglais, abrégé de « the know how to do it », terme qui serait apparu en 1916 en matière de propriété intellectuelle et industrielle. Ce transfert comprend en général : des formules, des procédés, des méthodes de calcul, des connaissances scientifiques, des normes, des spécifications, des instructions, des procédures, des aptitudes spécifiques²⁰

b- Le savoir montrer ou le « show-how » : c'est l'ensemble des éléments de l'aide à l'information, l'aide technique, l'enseignement, la consultation et les services de soutien annexes qui sont fournis au bénéficiaire pour l'aider à utiliser de façon efficace et profitable tous les savoir-faire.²¹

3. Typologie des contrats de transfert de la technologie

Les transferts de technologie peuvent s'opérer sous diverses formes, tel :

- contrat de licence de droit de propriété industrielle (brevet, droit d'auteur, dessin industriel, marque de commerce) ;
- accord de communication de savoir-faire (secrets commerciaux) ;
- contrats de recherche et licence ;
- contrat d'assistance technique et de formation professionnelle ;
- contrat de réalisation d'ensemble industriel, c'est-à-dire des contrats « clé en main », partiels, complets ou lourds ;
- contrôle d'investissement direct ou par co-entreprise ;
- un contrat mixte qui peut reprendre une ou plusieurs formes mentionnées ci-haut.

4. Transfert de technologie : objectif par la compétence

En vue d'assurer le transfert de technologie, l'Algérie a toujours su consacrer les ressources nécessaires à l'éducation, à l'enseignement et à la formation. L'école, gratuite et obligatoire, est assurée jusqu'à l'âge de 16

²⁰ M.TRARI TANI et al, op. cit..

²¹ D. Rouach et J.Klatzmann, « les transferts de technologies », coll. « Que sais-je ? », PUF, 1993, p14.

ans ; politique quia eu pour objectif de réaliser l'ambitieux projet de développement dans lequel l'ingénieur occupe une place de choix au plan d'approches technique et de management.

4.1 La formation : Prérequis et atouts pour le transfert de technologie.

Dans la même logique de sa politique d'industrialisation, l'Algérie a misé sur la formation de ses cadres, et ce par la création d'un nombre d'institutions. Ces dernières accueillant des effectifs, toujours grandissants, ont reçu des formations dans les Universités, les instituts technologiques et les écoles d'ingénieurs.

Cette politique constitué un atout pour réussir le transfert de technologie. Cela est remarquée dans les propos de Mohamed GHRIB, Ancien ministre de l'industrie lourde et ancien PDG de la SONELEC à Sidi Belabbes lors de la conférence tenue le 08 décembre 2010 à l'IDRH de Canastel-Oran²² où il avance : « Il n'y a pas d'indépendance sans élite et sans engineering » en mettant en valeur l'importance capitale du savoir, de la connaissance et de l'approche proactive²³ chez l'élite en disant : « les élites techniques sont indispensables à la sphère politique car elles lui permettent d'éviter des gaspillages énormes »

Depuis l'indépendance de l'Algérie en 1962, les universités algériennes, sont en nombre relativement important. On peut recenser aujourd'hui 48 universités, 10 centres universitaires, 04 annexes universitaires, 20 écoles nationales supérieures, 07 écoles normales supérieures, 12 écoles préparatoires et 04 classes préparatoires intégrées²⁴ offrent des gammes de formation assez complètes (près d'un

²² Le Quotidien « **Réflexion** » dans son édition du 10 décembre 2010 titrait : « MED GHRIB à l'IDRH de Canastel : il n'y a pas d'indépendance sans élites et sans engineering »

²³ L'approche proactive signifie le fait d'anticiper et/ou agir avant qu'une situation ne devienne une cause de confrontation ou de crise.

²⁴ Site web du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique algérien, www.mesrs.dz, 09 Février 2016.

million et demi d'étudiants tous cycles confondus fréquentent les universités et les établissements de formation supérieure)²⁵. L'Etat investit en masse pour traduire sa politique d'enseignement et de formation sur le terrain.

La formation des cadres assurée au niveau national et aussi à l'étranger dans le cadre des bourses de mobilité, a permis dans les années 1970 de faire déplacer les étudiants algériens dans les espaces Européens, et Anglo-américain (toutes langues d'études confondues). La réalité de l'époque a permis à ces étudiants d'acquérir ce qui devrait être nécessaire au développement de la société algérienne.

Néanmoins, malgré tous ces efforts, un fossé persiste entre l'élite universitaire et la rareté de techniciens, d'ingénieurs et de managers qualifiés sur le marché de l'emploi. Ceci influe négativement sur le niveau de développement de l'économie industrielle considérée comme clé du développement. Ce fossé constaté chez cette élite est dû également à une désertion notable des sciences de l'ingénieur par les meilleurs bacheliers. La filière des sciences de l'ingénieur, qui était après l'indépendance une des disciplines d'excellence, est devenue avec le temps le parent pauvre des spécialités à l'université algérienne.

Ce déficit de qualification est dû essentiellement à la dégradation du contexte socio-économique qu'a connu l'Algérie à la fin des années 1980, d'où l'amère constat de la qualité de la formation et de l'environnement scientifique, caractérisés essentiellement par :

- Le manque de valorisation des sciences de l'ingénieur et d'incitation à cette formation ;
- L'inexistence de centres d'innovation et de transfert de technologie

²⁵ Déclaration de M. Tahar HADJAR, Ministre de l'ESRS/DZ, « **Algérie Presse Service** » dans son édition du 28 juillet 2015 titrait : « Enseignement supérieur : près d'un million et demi à la prochaine rentrée universitaire »

- L'insuffisance linguistique en français et en anglais chez les étudiants ;
- Inadéquation des objectifs scientifiques et de développement socio-économique ;
- Le manque d'implication de la communauté scientifique et régression de l'ingénierie de la formation à cause de la faiblesse des moyens de stimulation intellectuelle et de l'inertie bureaucratique ;
- L'inefficience du système d'évaluation et des mécanismes de valorisation de la recherche.
- L'écart et la manque de confiance entre l'université et l'entreprise²⁶
- La défaillance de l'entrepreneuriat intellectuel.
- Le phénomène de « brain-drain » (fuite des cerveaux) affectant la politique scientifique notamment pendant la décennie 90-2000.

4.2 L'ingénieur : la clef du développement

Selon la Commission des Titres d'ingénieur (CTI),²⁷ le métier de base de l'ingénieur revient à poser et résoudre de manière toujours plus efficace des problèmes souvent complexes, liés à la conception, à la réalisation et à la mise en œuvre, dans une organisation compétitive, de produits, de systèmes ou de services, et dans certains cas à leur financement et à leur commercialisation. C'est pourquoi un ingénieur doit acquérir un

²⁶ « L'accès aux terrains de la recherche n'est pas toujours possible auprès des entreprises et des centres de recherche même avec des correspondances adressés par les responsables chargés de la recherche », Cette difficulté rencontrée par le chercheur, constitue une préoccupation vécue par les doctorants algériens, a été avancée par le chercheur, le 18 décembre 2014 à l'université de Mostaganem, lors du débat, à l'issue de la présentation du projet de loi sur la recherche, par le Directeur général de la recherche scientifique et du développement technologique.

²⁷ La CTI est un organisme indépendant, chargé par la loi française depuis 1934 d'habilitier toutes les formations, de promouvoir le titre et le métier d'ingénieur en France et à l'étranger.

ensemble de savoirs techniques, économiques, sociaux et humains, basé sur une solide culture scientifique. Son activité s'exerce dans l'industrie, le bâtiment, les travaux publics, l'agriculture et dans les services. Elle mobilise des hommes et des moyens techniques et financiers, souvent dans un contexte international. Elle reçoit une sanction économique de protection de l'homme, de la vie et de l'environnement, et plus généralement du bien-être collectif ».²⁸

« L'ingénieur est une personne qui, familiarisée avec les vérités scientifiques connues et pleine de respect pour les lois de la nature, est capable de projeter, de faire exécuter et d'exploiter d'une façon économique des ouvrages qui tendent à augmenter le confort et le bien-être du genre humain (1917) ».²⁹

La réalité du métier d'ingénieur comme cœur de métier de l'industrialisation est devenue problématique. Pour certains, la question est critique, symptôme d'une crise qui appelle des mesures liées aux savoirs, à la formation, aux compétences et à la place dans hiérarchie sociale

5. Etude de cas pratique : Le secteur de l'énergie en Algérie : terrain de transfert de technologie.

5.1- L'entreprise SONATRACH : Retour d'expérience et perspectives de développement national

Parmi les groupes industriels importants en Algérie, la revue de la littérature économique nous montre que la SONATRACH, créée par le décret présidentiel n° 63-291 du 31 décembre 1963 a été le moteur du développement industriel, cette entreprise a été utilisée comme un instrument de développement du pays. En particulier dès sa création en

²⁸ Site web de la CTI, op.cit.

²⁹ Arthur Surveyer ouvre son premier bureau à Montréal, Canada : Arthur Surveyer & Co, qui, après changement de raison sociale et fusion avec LAVALIN, devient SNC-LAVALIN depuis 1991, la plus importante société d'ingénierie-construction au Canada et parmi les plus importantes au monde, in « SNC-LAVALIN : Une entreprise - un univers d'expérience : 1911-2011 »

1963 jusqu'à la fin des années 1970, l'entreprise a encouragé les études à l'étranger d'un grand nombre de jeunes algériens dans les universités américaines et européennes.

Actuellement classée à la première position en tant que groupe énergétique en Afrique et la douzième au monde, la littérature relatant l'histoire de l'entreprise dénote l'importance accordée au transfert et à la maîtrise technologiques et cela est bien affiché dans de discours du top management des deux dernières conjonctures de cette compagnie dans les discours de Saïd Sahnoun³⁰ et de Amine Mazouzi.³¹

Gérée à sa création par une équipe de douze personnes conscientes de la mission capitale assignée à cette entreprise, Sonatrach a su démontrer sa volonté en prônant le transfert de technologie comme une démarche stratégique pour l'acquisition de biens d'équipements et de technologies de pointe et de se positionner dans le marché international de l'énergie grâce à une vision stratégique.

Sonatrach a depuis sa création fait face à des défis très importants, de nature multidimensionnelle. Ces défis ayant appelé à des adaptations de plusieurs ordres : adaptations stratégiques, technologiques, réglementaires, et même culturelles.

³⁰ « ...et j'invite tous les acteurs intéressés et disposant de la maîtrise technologique à investir en Algérie, dans la relation « Win Win » durable, où le transfert technologique, le développement des capacités locales et la formation d'une main d'œuvre qualifiée seront les principaux fondements », Extrait du discours de Saïd SAHNOUN, PDG de Sonatrach par intérim, « North Africa Oil & Gas Summit », 07 décembre 2014, Hôtel Sheraton, Alger.

³¹ (...) il n'est plus permis aujourd'hui de minimiser ce rôle (de la maîtrise technologique) et toutes les entreprises cherchent à se mettre au diapason de cet impératif. Posséder les outils adéquat et les savoir-faire est certainement le meilleur gage pour garantir à l'entreprise un niveau de performance satisfaisant voir excellent », Allocution de Amine Mazouzi, PDG de SONATRACH, in 10^{ème} édition des journées scientifiques et techniques de Sonatrach sous le thème « La technologie : une réponse aux défis énergétiques d'aujourd'hui et du futur », Centre de conventions d'Oran, 05 octobre 2015.

Afin d'assurer sa pérennité et stimuler sa croissance à long terme, Sonatrach a voulu investir dans un programme lui offrant la rentabilité la plus forte possible. Donc cela nécessit  la mise en place d'un plan directeur,  tabli en 1976, sous le nom du plan VALHYD signifiant « Valorisation des hydrocarbures », ce dernier  tabli par la soci t  am ricaine Bechtel Inc,   la demande de Sonatrach, pr voyait la r alisation sur la p riode 1976-2005, d'un programme d'investissements comprenant notamment le forage de 2000 puits, la construction de sept usines de gaz naturel et de sept raffineries g antes et la pose de 7700 kilom tres de pipelines.³²

Apr s une revue de litt rature sur l'industrialisation en Alg rie   travers les ouvrages de Taieb Hafsi 2014, Belaid Abdesslem 1990, Sid Ahmed Ghazali 2009, Abdelatif Rebah 2006 et la revue Sonatrach, on s'est int ress  au complexe de liqu faction de gaz naturel GL1Z, appel  « un fleuron de l'industrie g zi re en Alg rie » comme terrain propice d'acquisition et de transfert de technologie depuis 1978.

5.2 Le GL1Z : une usine de production et un lieu de capitalisation de know-how

Le 16 juin 1973, le d funt pr sident Houari Boumedi ne pose la premi re pierre pour la construction de l'usine confi    l'entreprise Sonatrach.

La construction du complexe GL1Z a  t  confi e   la soci t  am ricaine Chemical Construction Corporation (CHEMICO) du 22 avril 1971 au 6 novembre 1975, date d'abandon du chantier, puis les travaux de construction ont  t  repris apr s la n gociation avec la soci t  Bechtel International.

Accompagn  par un staff d'ing nieurs de projet de Sonatrach en tant que ma tre d'ouvrage et par la soci t  Bechtel International en qualit  de

³² Villiers 1987 et Rebah 2006, in O. TOUATI, op.cit. p85-86

maître d'œuvre, le complexe GL1Z a débuté sa première production le 20 février 1978, ce complexe réalisé en contrat « clé en main »³³ a été l'occasion pour un nombre important d'ingénieurs algériens et particulièrement ceux diplômés des instituts du pétrole et des hydrocarbures de rejoindre cette usine et de bénéficier d'un accompagnement en double poste et d'acquérir un savoir-faire complétant ainsi leur formation universitaire solide.

5.3 Le know-how au complexe GL1Z: Un défi technique mais aussi organisationnel et culturel.

Grâce aux installations technologiques acquises et à la structure organisationnelle mise en place, le management du complexe a consacré l'étape suivante à la promotion de la formation et à l'acquisition du savoir-faire en matière d'exploitations des unités opérationnelles, ce savoir-faire a été le fruit d'une volonté et d'efforts imperceptibles consentis par la composante du complexe et qui a eu pour résultats, la réalisation des objectifs en matière d'exploitation de l'outil de production et d'apport de valeur ajoutée à travers :

- L'expérience capitalisée en phase de démarrage par les exploitants « ingénieurs et techniciens notamment au niveau des services des départements technique, production et maintenance » en bénéficiant du mode de travail en double poste, ce mode consiste à « faire occuper un poste d'exploitant « au niveau des fonction cœur de métier » par un employé de Sonatrach accompagné par un autre du maître de l'œuvre en vue de transférer le savoir-faire nécessaire à la maîtrise du poste de travail au même titre du maître de l'œuvre, cette période en double-poste s'est étalée jusqu'à six mois » ;³⁴

³³ Le contrat clé en main regroupe toutes les tâches d'engineering et planification, de réalisation et de construction, de suivi et de contrôle dans un seul contrat.

³⁴ Entretien sur « **le double poste en phase de démarrage d'usine** » avec M. Ali OUADRINE, Technicien supérieur, Service Utilités, Département Production GL3Z/Sonatrach, 15 avril 2016.

- Le management opérationnel et l'optimisation de l'organigramme du complexe autour des fonctions cœur de métier « techniques », des fonctions supports « approvisionnements » et fonctions de soutien « Moyens généraux, Administration...etc. » ;
- La culture d'entreprise comme étant l'ensemble des règles d'organisation et de valeur partagées : une culture développée au sein de la division PGR « pétrochimie, gaz et raffinage » et généralisée à toute une partie de Sonatrach selon Sid Ahmed Ghozali ;³⁵
- Intégration de la notion de l' « entreprise apprenante » consistant à ce que tout le personnel, y compris, les cadres, soit en mesure de développer ses capacités et ses connaissances pour une plus grande efficacité du fonctionnement de l'usine, cela est démontré dans le quotidien, dans les arrêts programmés, dans les résultats des lauréats du concours Mesraf Boubaker³⁶ pour les cinq meilleures idées présentées par les travailleurs de Sonatrach, relatives à la réduction des coûts³⁷ ...etc ;
- Respect de normes techniques et opérationnelles consistant à fixer les règles des procédés techniques de fabrication et de production. Le GL1Z a été certifié aux trois systèmes de management³⁸ de la Qualité ISO 9001 version 2000, environnement ISO 14001 version 2004, santé

³⁵ T. Hafsi, « **SONATRACH, le temps des pionniers** », 2014,

³⁶ M. Boubaker. Directeur régional à l'activité Amont, décédé en exercice de ses fonctions suite à un accident de la circulation survenu en décembre 2005. Revue algérienne de l'Energie, n° 06, septembre 2015.p14.

³⁷ Concours annuel institué par décision n° 129/DG du 08 Novembre 2001 du Président-Directeur Général de Sonatrach, met en jeu les compétences, l'esprit de créativité et d'innovation chez les techniciens, les ingénieurs, les spécialistes et les cadres de la Sonatrach, ce concours dont les critères de sélection sont fondés sur la faisabilité, l'innovation, la pertinence, l'efficacité et l'originalité, a pris le nom de feu Mesraf Boubaker en hommage à dernier.

³⁸ « **La lettre AVAL** », Bulletin mensuel, Cellule Communication, Activité Aval-Sonatrach, n° 02, septembre - octobre 2005. p4.

et sécurité OHSAS 18001 version 1999, le 07 décembre 2005 par l'organisme certificateur AIB-Vinçotte³⁹ (Belgique) avec une reconduction réussie toutes les trois années ;

- Suivi réglementaire des équipements conformément aux dispositions de la politique Maintenance de la division liquéfaction. La politique Maintenance⁴⁰ comporte les principales définitions de budget de maintenance, la stratégie à adopter en matière de révisions générales et de sous-traitance, d'approvisionnement, la formation, l'inspection et les visites réglementaires ;
- Conformité aux manuels de procédures du système P lié à la production, système G lié à la fonction Maintenance...etc.

6. Le projet Chaudières IHI : une expérience récente

Encourager l'investissement productif constitue une priorité du groupe Sonatrach en général et de son complexe GL1Z en particulier.

Afin d'optimiser le fonctionnement des installations, de fiabiliser et d'augmenter la capacité de production de vapeur du complexe, un projet a été décidé par l'activité aval⁴¹ portant sur l'étude, la fourniture, le montage, et interconnexions aux système existant, les essais et la mise en service de deux (02) chaudières de 400 tonnes/heure de vapeur chacune pour le complexe industriel GL1Z.

³⁹ Vinçotte est une entreprise renommée sur le marché belge et est de prestations de services pour les inspections, les tests, la certification et la formation en matière de qualité, de sécurité et d'environnement. Vinçotte est un groupe de différentes entités axées de façon ciblée et spécialisée sur les différents marchés industriels et résidentiels. Vinçotte possède 14 filiales dans le monde entier.

⁴⁰ Entretien accordé par Mr Mourad RAIS, Directeur Central Maintenance, Division Liquéfaction, Activité Aval, Sonatrach, 08 Janvier 2014.

⁴¹ L'Activité AVAL de Sonatrach, devient Activité LRP « **Liquéfaction, Raffinage et Pétrochimie** », suite à la décision de la réorganisation de la macrostructure de l'entreprise signée par son PDG Mohamed Mazouzi le 18 novembre 2015. Consulté sur le site de Sonatrach, www.sonatrach.dz, le 25 novembre 2015.

Pour cela, un travail important a été confié à une équipe professionnelle et expérimentée constituée d'ingénieur étude et développement et d'ingénieurs du complexe pour l'élaboration d'un cahier des charges⁴² techniquement détaillé.

A l'issue de l'élaboration de ce dernier, un appel d'offres national et international ouvert référencé n° ADM/GNL/29/2003 portant sur « l'étude, la fourniture, le montage, les interconnexions au système existant, les essais et la mise en service de deux (02) chaudières de quatre cent (400) tonnes/heure de vapeur chacune pour le complexe GL1Z, a été publié sur le BAOSEM⁴³ en date du 22 octobre 2003.

Après présentation des offres commerciales, et conformément à la procédure de passation des marchés du groupe le 17 Aout 2005, le groupe Sonatrach et le consortium IHI-ITOCHU ont procédé à la signature du contrat relatif à cet ouvrage, qui est d'un montant d'environ 13 milliards de yens au total, soit plus de 100 millions de dollars.

Afin de mener à bien ce projet, le complexe GL1Z a mis en place une équipe de projet pluridisciplinaire sous le management d'un chef de projet, cette équipe expérimentée et constituée d'ingénieurs en mécanique, en instrumentation et en process, de financiers et d'administratifs, a été rattachée directement à la direction du complexe avec pour mission d'assurer le suivi et l'aboutissement du projet en qualité de maître d'ouvrage.

Conformément aux conditions établies dans le cahier des charges, et notamment celles liées à la formation et aux perfectionnement ayant pour objectif d'assurer que le personnel d'exploitation du maître de l'ouvrage

⁴² Le cahier des charges est un document contractuel qui comporte les conditions juridiques et financières ainsi que les prescriptions techniques, communes et spécifiques pour faire savoir au maître d'œuvre ce qu'il l'attend lors de la réalisation d'un projet.

⁴³ Bulletin des appels d'offres du secteur de l'énergie et des mines, édité par l'entreprise BAOSEM, filiale des groupe Sonatrach et Sonelgaz créée en 2001.

assigné en permanence à ces installations acquiert le savoir-faire nécessaire et l'expérience pratique pour l'exploitation, la maintenance et le contrôle technique des équipements, une équipe constituée de huit employés, appelés à prendre en charge l'exploitation après réception du projet, a bénéficié d'un programme de formation à Tokyo (japon) comme inclus au contrat.

Suivi avec rigueur et professionnalisme, le complexe a procédé au démarrage des deux chaudières respectivement les 06 septembre et 17 octobre 2007 avant de procéder à la réception provisoire de l'ouvrage en date du 31/12/2007.

En application des clauses du contrat, l'entrepreneur s'est engagé à mettre à la disposition du complexe GL1Z pendant une période de douze mois, appelé l'année de fiabilité, à partir de la réception provisoire un personnel.

Le projet chaudières GL1Z a été mené dans de très bonnes conditions de partenariat entre Sonatrach et le consortium japonais IHI-ITOCHU suivant 02 phases:

- a-** Phase d'étude de faisabilité et de planification caractérisé par :
 - La rigueur et la précision dans l'élaboration des supports techniques, commerciaux et juridiques ;
 - L'implication de cadres et d'ingénieurs outillés pour mener les études et les négociations en langues étrangères avec les soumissionnaires et le maître d'œuvre retenu ;
 - L'efficacité dans le traitement des offres techniques et commerciales par les comités d'étude des offres techniques.
- b-** Phase de construction et de suivi du projet caractérisé par :
 - Un management de projet ;
 - Un suivi rigoureux durant toutes opérations d'engineering et de construction en conformité avec les dispositions du contrat.

Conclusion :

Encourager le transfert de technologie constitue une priorité pour l'Algérie. Les capitaux sont disponibles, les textes législatifs évoluent et la volonté des pouvoirs publics est manifeste, comme en témoigne le discours du gouvernement actuel. Mais en absence de vraies volontés à tous les niveaux « de la base à au sommet » à conjuguer des efforts pour réussir ce transfert, est ce qu'il n'est pas souhaitable d'apporter de profonds changements au management chez les décideurs politiques, chez managers et hommes d'affaires dans la perspective d'intégrer cet objectif de transfert comme culture de management ? Le management constitue le processus de « comment aboutir » où le manager est au cœur de ce processus.

Aux plans technico-économique et juridique, l'Algérie ne dispose pas encore d'un nombre suffisant d'ingénieurs contrat et de juristes spécialisés lui permettant de mieux élaborer des cahiers de charges, et de mieux orienter les projets afin d'assurer respectivement le suivi-réalisation et le suivi de l'exécution des éléments essentiels des contrats incluant des clauses de transfert de technologie.

Le knowledge doit être le leitmotiv essentiel pour la promotion et le développement de tous les secteurs. L'Algérie mise sur le transfert du savoir-faire. Les entreprises publiques et privées doivent en effet prouver leur capacité de mieux s'engager dans la vie économique et sociale en accordant une place particulière à la notion de l'entreprise apprenante et en arrachant le savoir-faire. L'entreprise doit faire de la formation continue un élément de sa culture d'entreprise pour arracher le savoir-faire.

En attendant un aboutissement réel de la 2^{ème} loi d'orientation sur la recherche scientifique et le développement technologique parue dans le journal officiel algérien du 30/12/2015, et en constatant un partenariat université-entreprise encore faible ces deux dernières décennies, ce mécanisme nous semble capital pour redynamiser le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Cela à travers

l'intégration du concept de manager au lieu de gestionnaire, en œuvrant pour une vision globale et une culture de management pédagogique, de recherche, innovation et développement (RID). Cette culture d'entreprise doit être partagée à tous les niveaux par les managers du secteur de la recherche scientifique. La tâche de ces derniers ne doit pas se limiter uniquement à celle relative à de simples fonctionnaires du secteur public.

En plus des suggestions avancées, n'est-il pas recommandable pour les entreprises algériennes publiques et privées de coopérer et de développer des partenariats. Ces partenariats pourraient prendre la forme de contrats « gagnant-gagnant » avec des entreprises locales et étrangères capables de mettre en commun une multitude de savoir-faire, et de fournir des solutions intégrées.

Un transfert de technologie entre deux parties contractantes « donneur et receveur » ne peut avoir lieu que par l'existence des incontournables éléments suivants:

a- chez le client « receveur »:

- prérequis multidisciplinaire : linguistique, technique, économique, juridique, financiers...etc.
- élaboration et traitement avec rigueur, de supports techniques et administratifs « cahier des charges, appel d'offres, tableaux comparatifs des offres, projets de contrats et contrats finaux » incluant l'objectif du transfert de technologie après l'entrée en vigueur du contrat ;
- volonté explicite du personnel « management et employés » pour l'acquisition du savoir, savoir-faire et savoir être, liés à la technologie objet du contrat ;
- primauté de l'intérêt de l'entreprise, en mettant en avant des valeurs professionnelles universelles à savoir : le sens de la rigueur, de l'intégrité, de l'engagement, du devoir et de l'esprit d'équipe, conjugués à des efforts soutenus ;

- évaluation périodique du développement des compétences des personnels.

b- chez le partenaire « constructeur »:

- prise de connaissance réelle du contenu du cahier des charges, des dispositions du contrat ;
- Mise en œuvre des clauses liées au transfert de technologie incluses tel : le transfert effectif de compétence, l'accompagnement en période de formation, possibilité de rupture de contrats en cas de manque d'engagement ;
- prise de conscience de la volonté réelle du client à apprendre.

Enfin, les contrats pour un transfert de technologie constituent un choix conforme à la réalité économique et internationale pour l'Algérie

Bibliographie:

1. Abdellatif Rebah, « Sonatrach, une entreprise pas comme les autres », Casbah Editions, 2006.
2. Arnand Colin, « Le commerce international », cursus, 4^{ème} édition, mise à jour, janvier 1995.
3. Atchi Narimane & Taëb Hafsi, « Sonatrach, le temps des pionniers », Edition Casbah, 2014.
4. Azzouz Kerdoun, « Les transferts de technologie vers les PVD, aspects juridiques et institutionnels », Office des publications universitaires, 1991.
5. Belaid Abdeslam, « Le Gaz Algérien : Stratégies et perspectives », Bouchene, 1990
6. Claude Durand, « La coopération technologique internationale », De Boeck-Wesmaels. a. 1994
7. Daniel Rouach & Joseph Klatzmann, « les transferts de technologies », coll. « Que sais-je ? », PUF, 1993.
8. Journal officiel de la république algérienne du 30/12/2015

9. « Les nouvelles technologies », bulletin d'information de la direction Technique Division Liquéfaction/Aval /Sonatrach, n° 1-2, 2008.
10. Le Maghreb Sélection, 1978.
11. LNG 16 News, « GL1Z Plant : 30 years of performance », n° 02, October 2008
12. Mestfa TrariTani, William Piffort& Patrick Saoren. « Le droit commercial international » Edition Berti, Alger 2007.
13. Noredine Cherif Touil, « l'endettement américain et les placements de l'Etat algérien », Revue Economie et Management, n°11, Novembre 2012.
14. Philippe Kahn, Communication intitulée « Transfert de technologie et division internationale du travail pour un politique juridique », colloque sur le « Droit international et Développement » organisé par la Faculté de droit de Dijon, du 11 au 14 Mai 1976
15. Le Quotidien « Réflexion »
16. Sid Ahmed Ghazali, « Questions d'Etat ».Editions Casbah, 2009
17. Taieb Hafsi, « Issad Rebrab Voir grand, commencer doucement et aller vite », Editions Casbah, 2013

Documents et corporate brochures:

18. Annexe XVI du cahier des charges sur « l'étude, la fourniture, le montage, les interconnexions au système existant, les essais et la mise en service de deux (02) chaudières de quatre cent (400) tonnes/heure de vapeur chacune pour le complexe GL1Z ».
19. Allouction d'ouverture de Amine Mazouzi, PDG de Sonatrach aux JST/Sonatrach, Octobre 2015.
20. La division Technologie et développement : un outil scientifique et technique pour la prise de décision, Edité par Activité-Amont, Sonatrach, 2015

Références internet :

21. www.sonatrach.dz

- 22. www.sonelgaz.dz
- 23. www.mem-gov.org
- 24. www.cti-commission.fr
- 25. www.mesrs.dz
- 26. www.dgrsdt.org

**Potentialités de l'éco-entrepreneuriat dans
les PME Algériennes**

MOHAMMED BELKACEM Faïza

Doctorante, Faculté des SEGC, Univ. d'Oran 2
mfaiza13@yahoo.fr

Prof. CHOUAM Bouchama

Professeur, Faculté des SEGC, Univ. d'Oran 2

Résumé:

Le contexte de la gestion de l'environnement représente aujourd'hui une préoccupation collective. Il est un enjeu stratégique pour les entreprises qui cherchent d'autres sources d'opportunités économiques. Pour l'Etat, il apparaît comme un des leviers de la croissance et de l'employabilité de demain et de l'intégration du tissu industriel local dans une nouvelle dynamique entrepreneuriale mondiale liée à la labellisation environnementale.

S'intéressant à l'éco-entrepreneuriat en Algérie (c'est-à-dire, aux entreprises conduites par des acteurs contribuant directement ou indirectement au développement durable), et prenant appui sur une enquête réalisée par nos soins, l'objectif de notre travail est à la fois de questionner sur l'éventuelle existence de ce type d'entrepreneuriat parmi nos dirigeants de PME, leur degré d'engagement écologique et l'intérêt porté par les politiques algériennes. Les résultats de la recherche nous ont permis, d'abord, d'identifier l'influence de l'engagement environnemental. Ensuite, de dégager la catégorie dite écologique au sein des PME au regard des critères comme la taille de la PME, le secteur d'activité...etc. Enfin, d'éclairer la réflexion sur les moyens d'encourager le développement de l'éco-entrepreneuriat.

Mots clés: Entrepreneuriat ; Eco-entrepreneuriat ; PME (petite et moyenne entreprise) ; Responsabilité environnementale; Algérie.

ملخص:

يمثل التسيير البيئي اليوم أحد الانشغالات المشتركة حيث أنها تعتبر قضية إستراتيجية للمؤسسات الباحثة عن فرص اقتصادية جديدة. أما بالنسبة للدولة، فإنها تشكل دعم للنمو والحفاظ على التشغيل وإدماج النسيج الصناعي المحلي في ديناميكية المقاولاتية العالمية الجديدة القائمة على وضع العلامات البيئية. نظرا لأهمية المقاولاتية الإيكولوجية في الجزائر (يعني المؤسسات المسيرة من طرف أفراد مساهمين مباشرة أو غير مباشرة في التنمية المستدامة) واعتمادا على تحقيق اجري من طرفنا، الغرض من هذه الدراسة هو التمكن من معرفة مدى انتشار هذا النوع من المقاولاتية ضمن مسيري المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مدى التزامهم البيئي و الاهتمام الذي أبدته السياسة الجزائرية. النتائج المتحصل عليها سمحت لنا، أولا من معرفة ما يؤثر على الالتزام البيئي ثم من تحديد الفئة "الايكولوجية" ضمن المؤسسات المتوسطة و الصغيرة تبعا لمعايير مثل حجم المؤسسة، القطاع، ... الخ. و أخيرا، من اقتراح وسائل لتشجيع وتعزيز روح المبادرة في تنمية المقاولاتية الإيكولوجية.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، المقاولاتية الإيكولوجية، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، المسؤولية البيئية، الجزائر.

Introduction :

Aujourd'hui, la préoccupation écologique représente un véritable enjeu stratégique, et la question de la responsabilité environnementale est devenue un thème récurrent dans la réflexion sur plusieurs sujets d'actualité comme le développement durable.¹

¹ La Commission Mondiale sur l'Environnement et le Développement définit le développement durable dans le Rapport Brundtland 1987: « Un développement qui répond aux besoins des générations du présent sans compromettre les générations futures à répondre aux leurs ».

ou le management vert. Elle exprime l'étroite interdépendance entre le monde des affaires et l'environnement. De sorte qu'un nouveau terme (« ecopreneur ») a émergé pour caractériser des entrepreneurs qui ne seraient pas motivés que par le seul profit mais qui mettraient l'environnement au cœur de leur projet.²

Certains gestionnaires d'entreprises peuvent avoir une vision environnementale sans pour autant être éco-entrepreneurs. Cette vision peut très bien leur permettre de tirer profit. Elle est de ce fait, considérée comme « une des plus grandes occasions d'affaires de l'histoire du commerce »³. Ainsi les problématiques environnementales n'apparaissent plus seulement comme des contraintes externes auxquels doivent répondre les entreprises, autant que charges supplémentaires (Pillet, 1993⁴ ; Suchman, 1995)⁵, mais comme des opportunités d'affaires (Férone et al, 2001⁶ ; Stéphanie, 2003⁷ ; La ville, 2004 ;⁸ Reynaud, 2006)⁹. C'est pourquoi, les entreprises sont de plus en plus nombreuses à s'engager dans des actions volontaires permettant d'intégrer les préoccupations écologiques dans leurs gestions

² BENNETT S.J. (1991), « **Ecopreneuring: the complete guide to Small Business Opportunities from the Environmental revolution** », John Wiley, New-York.

³ DIXON S & CLIFFORD A. (2007), « **Ecopreneurship; A New Approach to Managing The Triple Bottom Line** », Journal of Organizational Change Management, 20(3), p 326-345.

⁴ PILLET G. (1993), « **Economie Ecologique** », Edition Georg, Genève.

⁵ SUCHMAN M.C. (1995), « **Managing Legitimacy : Strategic and Institutional Approaches** », Academy of Management Review, vol 20 n°3, 1995.

⁶ FERONE G et al. (2001), « **Le développement durable : les enjeux stratégiques pour l'entreprise** », Edition d'Organisation, Paris.

⁷ STEPHANY D. (2003), « **Développement durable et performance de l'entreprise** », Edition Liaison, Paris.

⁸ LAVILLE E. (2004), « **L'entreprise verte : Le développement durable change l'entreprise pour changer le monde** », Edition Village Mondial, Deuxième édition, France..

⁹ REYNAUD E. (2006), « **Le développement durable au cœur de l'entreprise** », Edition Dunod, Paris.

quotidiennes et d'autres qui intègrent tout un plan managérial environnemental.

En Algérie, et selon Benachenhou, « la crise écologique a bien touché notre pays »¹⁰ dès lors, le gouvernement a pris conscience de l'urgence de mettre en œuvre des actions de préservation de l'environnement naturel.

Les préoccupations environnementales en Algérie sont entrées en vigueur de façon formelle avec la promulgation de la loi-cadre sur la protection de l'environnement en 1983.¹¹ Dans cette perspective, « une transition environnementale » simultanée à la « transition économique » est alors mise en place depuis les années 1990.

Pour le Directeur de la conservation, de la diversité biologique, du littoral et des changements climatiques, Grimes, la gestion de l'environnement est un secteur qui peut créer de la richesse et booster le développement économique. Il ajoute : « nous considérons les déchets comme un gisement économique où les entreprises peuvent faire des affaires ». ¹²

D'autres s'intéressent de plus en plus à ce type singulier d'entrepreneuriat notamment, les français et les anglo-saxon¹³ et nous constatons autant d'études et de recherches qui traitent cette problématique. Cependant rares sont, à notre connaissance, qui l'abordent dans le contexte de notre pays.

Suite à cette réflexion, nous avons essayé d'aborder la position des chefs d'entreprises privés en Algérie envers la santé des affaires et de l'environnement à travers la question suivante : quel est le degré

¹⁰ BENACHENHOU A. (2005), « **Le prix de l'avenir : Le développement durable en Algérie** », Edition Chihab, Algérie, 2005, p 67

¹¹ Loi n°83-03 du 05 février 1983, relative à la protection de l'environnement

¹² MOSTAGHANEMEIM, « **Segment des déchets ; Un gisement économique** », Journal Le soir d'Algérie, n°7707 du 03/02/2016, p 04.

¹³ BERGER-DOUCE S. (2007), « **Les stratégies d'engagement sociétal des entrepreneurs** », Revue de l'Entrepreneuriat, n° 6, p 53-72.

d'engagement des PME en Algérie dans la responsabilité environnementale? Ainsi cet article tente de rechercher d'éventuelles démarches environnementales volontaires que les PME s'engagent à respecter au-delà de la rentabilité économique.

L'objectif étant de trouver les moyens permettant une meilleure participation des PME dans l'économie verte en Algérie.

Traiter cette problématique, c'est tenter de vérifier les hypothèses suivantes :

- Certaines variables influencent l'engagement écologique des entrepreneurs ;
- Il existe un fort potentiel d'éco-entrepreneuriat parmi nos entrepreneurs.

Ainsi, pour une meilleure appréhension de notre article, nous avons choisi de structurer notre travail comme suit :

La première partie est consacrée à une brève présentation de l'éco-entrepreneuriat. Elle vise à mettre en revue l'émergence et la définition du concept. Ensuite, la seconde partie discute les résultats de notre enquête auprès d'un échantillon de PME. Nous concluons ce travail en essayant de proposer quelques recommandations visant à encourager l'éco-entrepreneuriat.

1. PRESENTATION DE L'ECO-ENTREPRENEUR

Le mot éco-preneuriat combine deux termes « écologique » et « entrepreneuriat ». Si la retranscription littérale en français autoriserait les néologismes d'« écopreneur » et « écopreneuriat », nous favoriserons dans ce travail, l'emploi des mots « éco-entrepreneur » et « éco-entrepreneuriat », ¹⁴ considérant avec Berger-Douce (2006) ¹⁵ que cette terminologie est plus élégante.

¹⁴ IVANKO J., KIVIRIST L. (2008), **ECOpreneurship: putting Purpose and the Planet before Profits**, New society Publishers, soulignent que l'éco-entrepreneuriat recouvre les activités contribuant à produire des modes de vie sains ou écologiques

Dans la littérature économique le mot entrepreneur apparaît dès la fin du XVI^e siècle et incarne quatre rôles fondamentaux :la prise de risques (Cantillon), l'introduction d'innovations (Schumpeter), la recherche d'opportunités de profit et de création de valeur (L'Ecole autrichienne) et enfin la coordination des ressources limitées(Say).¹⁶

Concernant l'éco-entrepreneur, la plupart des travaux qui lui sont dédiés (Bennet, 1991;¹⁷ Berle, 1991;¹⁸ Elkington et Burke, 1989)¹⁹ affirment que ce sont d'abords des entrepreneurs puisqu'ils jouissent des mêmes caractéristiques de l'aventure entrepreneuriale mais dont l'objet serait selon Anderson et Leal²⁰ « l'environnement » et les ambitions outre la recherche du profit « écologiques ».

2. Analyse de l'engagement de PME industrielles Algériennes dans la responsabilité environnementale

2.1. Présentation de l'enquête

2.1.1. Terrain d'étude

Pour les besoins de notre enquête, nous avons sollicité les organismes ANSEJ et CNAC. Ainsi, nous avons pu constituer un

(alimentation bio ; soins naturels ; produits maison ; recyclage ; etc.), les médecines alternatives (naturopathie ; homéopathie ; etc.), les activités de développement personnel (yoga ; etc.)

¹⁵ BERGER-DOUCE S. (2006), « **L'accompagnement des éco-entrepreneurs** », Communication au 8^{ème} Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME. CD-Rom.

¹⁶ BRUYAT C. (2006), « **Création d'entreprise ; Contribution épistémologique et modélisation** », Thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Grenoble II, France, p 03.

¹⁷ BENNETT S.J. (1991), op.cit..

¹⁸ BERLE G. (1991), « **The green Entrepreneur: Business Opportunities that can save the Earth and make you Money** », Liberty Hall Press, Blue Ridge Summit.

¹⁹ ELKINGTON J., BURKE T. (1989), « **The green Capitalists** », Victor Gollancz, London.

²⁰ ANDERSON T.L., LEAL D.R. (1997), « **Enviro-capitalists: Doing good while doing well** », Rowman & Littlefield Publishers, Lanham, p 03.

échantillon de dix-huit (18) entrepreneurs algériens œuvrant dans le secteur industriel (jugé polluant) à qui nous avons attribué un questionnaire regroupant une série de questions relatives à notre étude. Selon Pennac « La vérité naît de l'enchaînement logique des questions que tu poses ».²¹

Les données récoltées de l'étude quantitative ont fait l'objet d'un traitement statistique sur la base du logiciel SPHINX Plus 2.

Notons que faute de temps et de moyens, nous avons contacté nos interlocuteurs par mail et que seulement 18 sur 56 nous ont répondu, soit un tiers(1/3).

Le tableau suivant synthétise les activités des entrepreneurs de notre enquête et leur wilaya d'installation.

Tableau 1 : La liste des entrepreneurs de notre enquête

N°	Entreprise	Activité
01	Bladi	Biscuiterie
02	Le petit berger	Laiterie
03	Saralyes	Fabrication de fromage frais
04	Biomousse	Savonnerie
05	Argilev	Fabrication de produits cosmétiques
06	Perle d'Afrique	Fabrication de produits cosmétiques
07	Ets Fouzi	Fabrication de produits détergents
08	Ets Belhadi	Préparation de peintures Auto
09	Antismer	Fabrication de produits antiseptiques
10	Bia plac	Fabrication de PVC
11	Sotraplast	Fabrication de sachets
12	Ets Amazal	Transformation de plastique thermoformage
13	Nattenour	Fabrication de nattes en Polypropylène
14	Ets Baitache	Transformation de papier
15	EURL Eproflex	Confection et fabrication flexibles et pompes

²¹ DANIEL PENNAC dans OMRANE.A, « **Quels leviers sociaux pour le succès entrepreneurial ?** », Edition l'Harmattan, Paris, 2014, p 247

16	Ets Farah	Confection Drapeaux et tenues de travail
17	SARL Bedjih	Conception de composants électroniques
18	EEB	Canalisation téléphonique « la fibre optique »

Source : Réalisé par nos soins à partir des données de l'enquête

2.1.2- Identification des variables de l'étude

Pour traiter ce point, nous distinguerons deux types de variables : des variables explicatives et des variables expliquées. L'intérêt est de déterminer l'existence ou non d'une relation entre elles.

A. Les variables explicatives

Ces variables font référence au profil de l'entrepreneur dont : l'âge de l'entrepreneur, ses origines (citadine ou rurale), son niveau d'instruction, sa situation antérieure (à la création de son entreprise), ses motivations (pull ou push), son sous-secteur d'activité, la taille et l'âge de sa PME. Les symboles de ces variables seront respectivement : va, vo, vni, vsa, vm, vssa, vtpme, vapme.

B. Les variables expliquées

Pour les besoins de notre étude, nous avons élaboré la variable environnementale. Cette variable permet de mesurer l'engagement écologique de l'entrepreneur. Elle est subdivisée en huit (08) sous variables suivant les questions destinées aux entrepreneurs de notre échantillon. Les symboles de ces variables seront respectivement: V1, V2, V3, V4, V5, V6, V7, V8 comme suit :

V1 : Faites-vous le traitement ou le recyclage des rejets de votre entreprise? Le but est de déterminer le degré de performance environnementale de l'entreprise. (La performance environnementale est définie comme les conséquences de l'adoption du système de management environnemental de l'entreprise sur la base de la politique environnementale adoptée par celle-ci) Gendron, 2004²².

²² GENDRON C. (2004), « La gestion environnementale et la norme ISO 14001 », les presses universitaires de Montréal, Québec, p 91-107.

V2 : Essayez-vous de réduire la pollution (sonore, émission dans l'air, l'eau, de déchets) ? La réponse à cette question détermine également l'engagement environnemental de l'entreprise.

V3 : Recherchez-vous de nouvelles technologies ? Si c'est oui, essayez-vous de réduire l'impact environnemental en ne choisissant que celles qui ne nuisent pas à l'environnement ? Ainsi Ivanko et Kivirist (2008)²³ considèrent que les éco-entrepreneurs ne choisissent que celles qui ne soient pas nocives à l'environnement.

V4 : Essayez-vous de réduire l'impact environnemental en ayant comme objectif conjoint (sans nier la recherche du profit), de sensibiliser les consommateurs aux aspects environnementaux et de transmettre la passion de la nature ? Cet aspect essentiel est unanimement avancé dans la singularisation de l'éco-entrepreneuriat chez Anderson (1998)²⁴.

V5 : Avez-vous obtenu la certification ISO 14001 ou un contrat de performance ? Ces outils font figure de modèle de référence en matière de gestion environnementale. Leur obtention certifie que le gestionnaire maîtrise les impacts environnementaux générés par son activité industrielle. NB : La norme ISO 14001, publiée en 1996, révisée en 2004 et universellement reconnue, repose sur une démarche volontaire d'amélioration de la performance environnementale. Le contrat de performance quand à lui se fait par la signature d'un contrat avec le Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement.

V6 : Engagez-vous des efforts en faveur de la RSE (Responsabilité sociale et environnementale) ? L'objectif serait de mesurer le degré de préoccupation du gestionnaire de l'environnement.

²³ IVANKO J., KIVIRIST L. (2008), op cit., p 124.

²⁴ ANDERSON A.R. (1998), «**Cultivating the Garden of Eden: Environmental Entrepreneurship**», Journal of Organizational Change Management, 11, 2, p 135-144

V7 : Intégrez-vous des critères environnementaux dans la sélection de vos fournisseurs ? Cette question nous renseigne sur le degré d'engagement du gestionnaire dans sa politique écologique.

V8 : Avez-vous bénéficié d'aides fiscales en matière de protection de l'environnement (fiscalité écologique) ou bien payez-vous des taxes de pollution (taxe pollueur-payeur)? L'objectif serait de mesurer les efforts consentis par l'Etat pour encourager la protection de l'environnement.

3. Dépouillement du questionnaire

3.1. Le tri à plat

Ce point comprend : l'identification des gérants, de leurs PME et de l'initiative de l'Etat sur l'engagement écologique.

3.1.1. Identification des gérants

- Age des gérants

Tableau 2: Répartition des PME enquêtées selon l'âge des gérants

Va	Nbre	Fréquence
[18-35ans]	10	55,6%
> 35ans	8	44,4%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête
Selon ce tableau, plus de la moitié de nos entrepreneurs sont jeunes.

- Genre des gérants

Tableau 3: Répartition des PME selon le sexe des gérants

Vg	Nbre	Fréquence
Masculin	12	66,7%
Féminin	6	33,3%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

D'après ce tableau, il existe une prédominance des hommes dans l'activité entrepreneuriale. Pour Mr KHELIL, président de la CACI²⁵, ceci n'est pas propre à notre pays puisque **13%** des femmes du monde arabe participent à la gestion d'entreprises.

- Origine des gérants

Tableau 4 : Répartition des PME selon les origines des gérants

Vo	Nbre	Fréquence
Citadine	11	61,1%
Rurale	7	38,9%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

L'analyse statistique de notre échantillon montre que **61%** des chefs d'entreprises sont d'origine citadine.

- Niveau d'instruction

Tableau 5 : Répartition des PME selon le niveau d'instruction

Vni	Nbre	Fréquence
Universitaire	11	61,1%
Non univ.	7	38,9%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

Selon les données **61%** des gérants sont fait des études supérieures ce qui confirme les travaux de Badrani (1997).²⁶

²⁵ BENLARBI F. (2012), « **Peu de femmes entrepreneurs algériennes** », 4^{ème} Forum méditerranéen des femmes entrepreneurs, Revue Enquêtes Economiques, n°24/juillet 2012, p58.

²⁶ BADRANI S. (1997), « **Nouveaux entrepreneurs dans la transition à l'économie de marché ; les entrepreneurs ruraux** », Cahiers du CREAD n°40, deuxième trimestre 1997, p 05-19.

- **Sous-secteur d'activité**

Tableau 6: Répartition des PME selon le sous-secteur d'activité

Vni	Nbre	Fréquence
Industrie Agro-Alimentaire	3	16,7%
Industrie chimique	3	16,7%
Industrie cosmétique	3	16,7%
Industrie de transformation plastique et papier	5	27,8%
Industrie autre (métallique, textile, télécom...)	4	22,2%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

Notre échantillon abrite plus de **05** sous-secteurs industriels différents.

- **Motivations**

Tableau 7: Répartition des PME enquêtées selon les motivations

Vssa	Nbre	Fréquence
Pull	9	50%
Push	9	50%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

En distinguant les éléments déclencheurs à la base de l'entrepreneuriat, selon la classification de Giacomini et ses collègues (2006),²⁷ il apparaît que la moitié des entrepreneurs disent avoir décidé de gérer une affaire par nécessité.

²⁷ GIACOMINI O., GUYOT J-L., JANSSEN F., LOHEST O. (2006), « **Logique d'action des primo-créateurs d'entreprise en Région Wallonne ; Identité et dynamiques push-pull** », Working paper, 12/2006, CRESIS, School of Management, Université catholique de Louvain, p 263-272.

- **Situation antérieure**

Tableau 8: Répartition des PME selon la situation antérieure

Vsa	Nbre	Fréquence
Employé	11	61,1%
Chômeur	6	33,3%
Etudiant	1	5,6
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

Les résultats concernant la situation professionnel antérieure à nos chefs de PME montrent qu'environ **61%** étaient en activité (salarié, indépendant, directeur d'entreprise, ...etc.)

3.1.2. Identification des PME de l'enquête

- **Taille des PME**

Tableau 9: Répartition des PME selon la taille

Vtpme	Nbre	Fréquence
< 9	11	61,1%
[10-49]	7	38,9%
[50-250]	0	0,0%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

L'analyse par taille de nos PME révèle qu'elles se distinguent, dans l'ensemble, par leur dimension réduite. En effet, au vue du tableau, il ressort que les très petites entreprises (TPE), sont surreprésentées soit **61%**. Bensaci (2014)²⁸ a précisé à ce propos, que 95% du tissu économique algérien est constitué de TPE.²⁹

²⁸ BENSACI Zaïma président du Conseil national consultatif pour la promotion des PME (CNC PME).

²⁹ www.aps.dz/économie

- **Age des PME**

Tableau 10: Répartition des PME enquêtées selon l'âge

Vapme	Nbre	Fréquence
< 5ans	3	16,7%
[5-10ans]	9	50,0%
> 10ans	6	33,3%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

D'après ce tableau, la moitié des PME de notre échantillon ont une durée d'existence moyenne de 5 et 10 ans et **33%** plus de 10 ans.

- **Question 1 :** Faites-vous le recyclage des déchets de votre entreprise?

Tableau 11: Faites-vous le recyclage des déchets de votre entreprise?

V1	Nbre	Fréquence
Oui	7	38,9%
Non	11	61,1%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

Près de **40%** de l'échantillon d'étude se préoccupent de la réduction ou du recyclage des déchets dégagés de leurs activités. Les **60%** considèrent que la prise en charge de l'externalité négative de leur activité entraîne invariablement des charges supplémentaires à supporter.

- **Question 2 :** Essayez-vous de réduire la pollution (sonore, émission dans l'air, l'eau, de déchets) ?

Tableau 12: Essayez-vous de réduire la pollution de votre activité ?

V2	Nbre	Fréquence
Oui	8	44,4%
Non	10	55,6%
TOTAL OBS.	18	100%

Source: fait par nos soins à partir des données de l'enquête

Près de la moitié de l'échantillon de notre enquête se soucie des émissions polluantes de son entreprise et tente de la réduire.

- **Question 3 :** Si vous êtes à la recherche de nouvelles technologies, essayez-vous de choisir les moins nuisibles à l'environnemental ?

Tableau 13: Si vous êtes à la recherche de nouvelles technologies, essayez-vous de choisir les moins nuisibles à l'environnemental ?

V3	Nbre	Fréquence
Oui	5	27,8%
Non	13	72,2%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

L'ensemble de nos enquêtés ont déclaré chercher à introduire de nouvelles technologies mais seulement **30%** préfèrent les moins nocifs à l'environnement.

- **Question 4 :** Essayez-vous de réduire l'impact environnemental en ayant comme objectif conjoint de transmettre la passion de la nature ?

Tableau14: Essayez-vous de réduire l'impact environnemental en ayant comme objectif conjoint de transmettre la passion de la nature ?

V4	Nbre	Fréquence
Oui	5	27,8%
Non	13	72,2%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête
A cette question, seulement **30%** ont répondu positivement.

- **Question 5 :** Avez-vous obtenu la certification ISO 14001 ou un contrat de performances ?

Tableau15: Avez-vous obtenu la certification ISO 14001 ou un contrat de performances ?

V5	Nbre	Fréquence
Oui	1	5,6%
Non	17	94,4%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

Un seul chef d'entreprise a bénéficié de la certification. Ceux qui déploient des efforts pour réduire l'impact de leur activité ne se sentent pas encore prêts à s'engager dans une politique environnementale. Ce faible intérêt est dû selon eux au manque d'intérêt des consommateurs et de moyens nécessaires pour une PME (humains, financiers, budgets verts, compétences spécifiques). De plus, ils ne se sentent pas prêts à subir un audit périodique pour vérifier que le SME (système de management environnemental) soit conforme.

- **Question 6 :** Engagez-vous des efforts en faveur de la RSE ?

Tableau 16: Engagez-vous des efforts en faveur de la RSE ?

V6	Nbre	Fréquence
Oui	7	38,9%
Non	11	61,1%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

60% de nos PME enquêtées ne déploient aucun effort en matière de responsabilité sociale et environnementale.

- **Question 7 :** Intégrez-vous des critères environnementaux dans la sélection de vos fournisseurs ?

Tableau 17: Intégrez-vous des critères environnementaux dans la sélection de vos fournisseurs ?

V7	Nbre	Fréquence
Oui	5	27,8%
Non	13	72,2%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

Plus de **70%** des PME de notre enquête se préoccupent du profit au détriment de l'environnement dans le choix des fournisseurs.

3.1.3. Identification de l'initiative de l'Etat

- **Question 8 :** Avez-vous bénéficié d'aides fiscales en matière de protection de l'environnement ou bien payez-vous des taxes en cas de pollution (taxe pollueur-payeur) ?

Tableau 18: Etes-vous sujet à des taxes écologiques ?

V8	Nbre	Fréquence
Oui	0	0,0%
Non	18	100%
TOTAL OBS.	18	100%

Source : fait par nos soins à partir des données de l'enquête

Concernant cette question, aucune réponse positive n'a été enregistrée. Pourtant, la fiscalité écologique devrait désormais relier deux domaines jusqu'alors séparés, l'environnement et l'économie.

3.2- Analyse d'indépendance entre les variables

L'analyse de la relation entre ces variables nous incite à utiliser des méthodes statistiques. Nous aborderons cette indépendance en utilisant une des méthodes d'analyse des variables multiples **khi-2³⁰** à l'aide du logiciel **Sphinx Plus² V5**. Les résultats sont résumés dans le tableau suivant :

Tableau 19: Significativité des relations entre les variables

TS: très significatif

PS: peu significatif

S: significatif NS: non significatif

	Va	vg	Vni	Vssa	Vtpme	Vapme	Vo	Vsa	Vm
V1	S	NS	NS	S	PS	NS	PS	NS	S
V2	NS	S	NS	S	PS	NS	PS	NS	TS
V3	PS	PS	NS	S	S	PS	S	NS	TS
V4	PS	PS	NS	S	S	PS	S	NS	TS
V5	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS
V6	PS	PS	NS	S	S	PS	S	NS	TS
V7	PS	PS	NS	S	S	PS	S	NS	TS
V8	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS

Source : fait par nos soins à partir des résultats du logiciel

³⁰ Le test khi-2 mesure l'indépendance de deux variables et dont l'observation est synthétisée sous la forme d'un tableau de contingence découlant d'un questionnaire.

Constatations :

Suite aux résultats de l'analyse d'interdépendance entre les variables explicatives et les variables expliquées, nous n'avons constaté aucune, concernant le « niveau d'instruction » du gérant, sa « situation antérieure » et la « taille de son entreprise ».

Ainsi, l'âge de l'entrepreneur, le genre, ses motivations, son origine, le sous-secteur d'activité, et l'âge de la PME influencent l'engagement de l'entreprise dans son rôle écologique. En effet :

- L'âge du gérant influe sur la question du recyclage ; un gestionnaire moins jeune est plus mûr et plus soucieux de son environnement.
- Le genre de l'entrepreneur quand à lui influe sur l'effort de réduire les externalités négatives que pourrait dégager sa PME. Ceci pourrait être dû à la nature féminine.
- Les motivations influent sur pratiquement toutes les variables sauf celles relatives à la certification et la taxation écologique. Ainsi, un entrepreneur engagé dans la gestion d'une entreprise par nécessité serait moins enclin à se préoccuper des déchets de son entreprise.
- Les origines ou rurales influencent également les variables environnementales. Ceci doit être le fait que l'entrepreneur issu d'un milieu rural soit plus proche de la nature et donc plus sensible à son égard.
- L'âge de la PME influe sur presque toutes les variables. En réalité, la majorité des chefs de jeunes entreprises, au réflexe de survie ne prêtent pas attention aux conséquences de leur activité sur l'environnement.
- Le sous secteur d'activité influence également sur une grande partie des variables. Ceci nous a permis de constater que les gestionnaires de notre échantillon qui se préoccupent de l'environnement sont ceux qui choisissent une activité liée au recyclage et transformation des matières mais aussi qui fabriquent des produits « naturels ». Ces derniers, à travers leur engagement écologique et voulant véhiculer une image verte, cherchent à contrecarrer les aléas du marché en introduisant de nouvelles données du fait du nouvel

engouement de la société pour des produits dits « bio ». ils y trouvent une source d'opportunités économiques.

Conclusion :

Au terme de ce travail exploratoire qui consiste à valider ou non les hypothèses, notre investigation sur le terrain nous a permis de constater l'existence d'une très faible catégorie appelée selon GENDRON³¹ « écologique » parmi nos PME industrielles enquêtées. Elle se limite à un seul éco-entrepreneur. Cette situation est la conséquence, d'une part, d'un certain nombre de freins à l'intégration environnementale (freins financiers, humains, culture d'entreprise et culture du consommateur) et d'autre part, du manque d'incitations gouvernementales.

En effet, l'Etat a un rôle important à jouer. Il devra créer de meilleures conditions pour favoriser, encadrer et encourager les initiatives des entrepreneurs en accordant des incitations écologiques tels que : un rabatement fiscal pour toute initiative écologique (traitement ou réduction des rejets de l'entreprise) et une taxation pour toute pollution (taxe pollueur-payeur).

Ce travail exploratoire contribue donc à valider partiellement les hypothèses. Les résultats valident la première hypothèse H1 puisqu'on constate que l'âge du gérant, son sexe, ses motivations, son milieu natal, son sous-secteur d'activité et l'âge de sa PME influencent son engagement dans le rôle écologique. La deuxième hypothèse H2 ne semble pas corroborée, notre travail l'invalide puisqu'il n'existe pas un fort potentiel d'éco-entrepreneuriat parmi nos entrepreneurs. Une grande catégorie ne cherche qu'à dégager du profit et pense que les pressions écologiques apparaissent comme des contraintes économiques et sociétales. Ceci dit, une petite catégorie se soucie des conséquences sur l'environnement ce qui

³¹ GENDRON C. (2004), op cit., p 34-52.

suppose l'existence d'individus potentiellement prêts à s'engager pour la protection de l'environnement.

Pour conclure, nous précisons que le terrain d'investigation dans l'éco-entrepreneuriat est immense. Il concerne autant les politiques et les acteurs de terrain que les chercheurs. La question de son accompagnement mériterait la conduite de travaux ultérieurs.

Bibliographie :

1. ANDERSON A.R. (1998), « Cultivating the Garden of Eden ; Environmental Entrepreneurship », *Journal of Organizational Change Management*, 11.
2. ANDERSON T.L., LEAL D.R. (1997), « Enviro-Capitalists ; Doing good while doing well », Rowman & Littlefield Publishers, Lanham.
3. BADRANI S. (1997), « Nouveaux entrepreneurs dans la transition à l'économie de marché ; les entrepreneurs ruraux », *cahiers du CREAD* n°40, p 5-19 deuxième trimestre 1997.
4. BENACHENHOU A. (2005), « Le prix de l'avenir : Le développement durable en Algérie », Edition Chihab, Algérie.
5. BENLARBI F. (2012), « Peu de femmes entrepreneurs algériennes », 4^{ème} Forum méditerranéen des femmes entrepreneurs, *Revue Enquêtes Economiques*, n°24/juillet 2012.
6. BENNETT S.J. (1991), « Ecopreneuring: the complete guide to Small Business Opportunities from the Environmental revolution », John Wiley, New-York.
7. BERGER-DOUCE S. (2006), « L'accompagnement des éco-entrepreneurs ; Une étude exploratoire », Communication au 8^{ème} Congrès International Francophone en Entrepreneuriat.
8. BERGER-DOUCE S. (2007), « Les stratégies d'engagement sociétal des entrepreneurs », *Revue de l'Entrepreneuriat* n° 06.

9. BERLE G. (1991), « The Green Entrepreneur; Business Opportunities that can save the Earth and make you Money», Liberty Hall Press, Blue Ridge Summit.
10. BRUYAT C. (2006), « Création d'entreprise ; Contribution épistémologique et modélisation », Thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Grenoble II, France.
11. DANIEL P. dans OMRANE A. (2014), « Quels leviers sociaux pour le succès entrepreneurial ? », Edition l'Harmattan, Paris.
12. DIXON S. & CLIFFORD A. (2007), « Ecopreneurship; A New Approach to Managing The Triple Bottom Line», Journal of Organizational Change Management, 20(3).
13. ELKINGTON J. & BURKE T. (1989), « The green Capitalists», Victor Gollancz, London.
14. FERONE G. et al. (2001), « Le développement durable : les enjeux stratégiques pour l'entreprise », Edition l'Organisation, Paris.
15. GENDRON C. (2004), « La gestion environnementale et la norme ISO 14001 », les presses universitaires de Montréal, Québec.
16. GIACOMIN O, GUYOT J-L, JANSSEN F & LOHEST O. (2006), « Logique d'action des primo-créateurs d'entreprise en Région Wallonne ; Identité et dynamiques push-pull », Working paper, 12/2006, CRESIS, School of Management, Université de Louvain.
17. IVANKO J. & KIVIRIST L. (2008), « Ecopreneuring: Putting Purpose and the Planet before Profits», New society Publishers.
18. LAVILLE E. (2004), « L'entreprise verte : Le développement durable change l'entreprise pour changer le monde », Edition Village Mondial, Deuxième édition, France.
19. MOSTAGHANEMEIM, « Segment des déchets ; Un gisement économique », Journal Le soir d'Algérie, n°7707 du 03/02/2016.
20. PILLET G. (1993), « Economie Ecologique », Edition Georg, Genève.

21. REYNAUD E. (2006), « Le développement durable au cœur de l'entreprise », Edition Dunod, Paris.
22. STEPHANY D. (2003), « Développement durable et performance de l'entreprise », Edition Liaison, Paris.
23. SUCHMAN M.C. (1995), « Managing Legitimacy: Strategic And Institutional Approaches », Academy Of Management Review, Vol 20 N°03, 1995.
24. Loi n°83-03 du 05 février 1983, relative à la protection de l'environnement.
25. www.aps.dz/économie

ANNEXE : Les tableaux de corrélation entre les variables explicatives et les variables environnementales expliquées

Chi2 : TS <= 1% < S <= 5% < PS <= 15% < NS
Corr : TS >= 0.8 > S >= 0.6 > PS >= 0.4 > NS
Ddl : degrés de liberté
P : probabilité (valeur probabiliste)
S : significatif
PS : peu significatif
NS : non significatif
TS : très significatif

1. Va : variable âge et les variables expliquées

va, v1			
	[18-3 5ans]	[35 et plus]	Total
oui	1	5	6
non	9	3	12
Total	10	8	18
p = 1,9% ; chi2 = 5,51 ; ddl = 1 (S)			

va, v2			
	[18-3 5ans]	[35 et plus]	Total
oui	2	4	6
non	8	4	12
Total	10	8	18
p = 18,0% ; chi2 = 1,80 ; ddl = 1 (NS)			

va, v3			
	[18-3 5ans]	[35 et plus]	Total
oui	1	4	5
non	9	4	13
Total	10	8	18
p = 6,0% ; chi2 = 3,54 ; ddl = 1 (PS)			

va, v4			
	[18-3 5ans]	[35 et plus]	Total
oui	1	4	5
non	9	4	13
Total	10	8	18
p = 6,0% ; chi2 = 3,54 ; ddl = 1 (PS)			

va, vtpme			
	[18-3 5ans]	[35 et plus]	Total
-9	5	6	11
[10-49]	5	2	7
[50-250]	0	0	0
Total	10	8	18
p = 28,0% ; chi2 = 1,17 ; ddl = 1 (NS)			

va, vapme			
	[18-3 5ans]	[35 et plus]	Total
-5ans	2	1	3
[5-10ans]	7	2	9
+10ans	1	5	6
Total	10	8	18
p = 6,0% ; chi2 = 5,63 ; ddl = 2 (PS)			

va, vo			
	[18-3 5ans]	[35 et plus]	Total
citadine	8	3	11
rurale	2	5	7
Total	10	8	18
p = 6,6% ; chi2 = 3,38 ; ddl = 1 (PS)			

va, vsa			
	[18-3 5ans]	[35 et plus]	Total
employé	4	7	11
chômeur	5	1	6
étudiant	1	0	1
Total	10	8	18
p = 11,6% ; chi2 = 4,32 ; ddl = 2 (PS)			

2. Vg : variable genre et les variables expliquées

vg, v1				vg, v2				vg, v3			
	masculin	féminin	Total		masculin	féminin	Total		masculin	féminin	Total
oui	3	3	6	oui	2	4	6	oui	2	3	5
non	9	3	12	non	10	2	12	non	10	3	13
Total	12	6	18	Total	12	6	18	Total	12	6	18
p = 28,9% ; chi2 = 1,13 ; ddl = 1 (NS)				p = 3,4% ; chi2 = 4,50 ; ddl = 1 (S)				p = 13,7% ; chi2 = 2,22 ; ddl = 1 (PS)			
vg, v4				vg, v5				vg, v6			
	masculin	féminin	Total		masculin	féminin	Total		masculin	féminin	Total
oui	2	3	5	oui	1	0	1	oui	2	3	5
non	10	3	13	non	11	6	17	non	10	3	13
Total	12	6	18	Total	12	6	18	Total	12	6	18
p = 13,7% ; chi2 = 2,22 ; ddl = 1 (PS)				p = 46,7% ; chi2 = 0,53 ; ddl = 1 (NS)				p = 13,7% ; chi2 = 2,22 ; ddl = 1 (PS)			
vg, v7				vg, v8							
	masculin	féminin	Total		masculin	féminin	Total				
oui	2	3	5	oui	0	0	0				
non	10	3	13	non	12	6	18				
Total	12	6	18	Total	12	6	18				
p = 13,7% ; chi2 = 2,22 ; ddl = 1 (PS)				p = 100,0% ; chi2 = 0,00 ; ddl = 0 (NS)							

3. Vni : variable niveau d'instruction et les variables expliquées

vni, v1				vni, v2				vni, v3			
	universitaire	non universitaire	Total		universitaire	non universitaire	Total		universitaire	non universitaire	Total
oui	3	3	6	oui	3	3	6	oui	2	3	5
non	8	4	12	non	8	4	12	non	9	4	13
Total	11	7	18	Total	11	7	18	Total	11	7	18
p = 49,4% ; chi2 = 0,47 ; ddl = 1 (NS)				p = 49,4% ; chi2 = 0,47 ; ddl = 1 (NS)				p = 25,5% ; chi2 = 1,30 ; ddl = 1 (NS)			
vni, v4				vni, v5				vni, v6			
	universitaire	non universitaire	Total		universitaire	non universitaire	Total		universitaire	non universitaire	Total
oui	2	3	5	oui	1	0	1	oui	2	3	5
non	9	4	13	non	10	7	17	non	9	4	13
Total	11	7	18	Total	11	7	18	Total	11	7	18
p = 25,5% ; chi2 = 1,30 ; ddl = 1 (NS)				p = 41,2% ; chi2 = 0,67 ; ddl = 1 (NS)				p = 25,5% ; chi2 = 1,30 ; ddl = 1 (NS)			

vni, v7				vni, v8			
	universitaire	non universitaire	Total		universitaire	non universitaire	Total
oui	2	3	5	oui	0	0	0
non	9	4	13	non	11	7	18
Total	11	7	18	Total	11	7	18

p = 25,5% ; chi2 = 1,30 ; ddl = 1 (NS) p = 100,0% ; chi2 = 0,00 ; ddl = 0 (NS)

4. Vssa : variable sous-secteur d'activité et les variables expliquées

vssa, v1							vssa, v1						
	IAA	Lchimique	Lcosmétique	Lde transformation plastique et papier	Lautre (métallique, électronique, textile et télécom)	Total		IAA	Lchimique	Lcosmétique	Lde transformation plastique et papier	Lautre (métallique, électronique, textile et télécom)	Total
oui	0	0	2	4	0	6	oui	0	0	2	4	0	6
non	3	3	1	1	4	12	non	3	3	1	1	4	12
Total	3	3	3	5	4	18	Total	3	3	3	5	4	18

p = 2,2% ; chi2 = 11,40 ; ddl = 4 (S) p = 2,2% ; chi2 = 11,40 ; ddl = 4 (S)

vssa, v3							vssa, v4						
	IAA	Lchimique	Lcosmétique	Lde transformation plastique et papier	Lautre (métallique, électronique, textile et télécom)	Total		IAA	Lchimique	Lcosmétique	Lde transformation plastique et papier	Lautre (métallique, électronique, textile et télécom)	Total
oui	0	0	3	2	0	5	oui	0	0	3	2	0	5
non	3	3	0	3	4	13	non	3	3	0	3	4	13
Total	3	3	3	5	4	18	Total	3	3	3	5	4	18

p = 1,7% ; chi2 = 12,02 ; ddl = 4 (S) p = 1,7% ; chi2 = 12,02 ; ddl = 4 (S)

vssa, v5							vssa, v6						
	IAA	Lchimique	Lcosmétique	Lde transformation plastique et papier	Lautre (métallique, électronique, textile et télécom)	Total		IAA	Lchimique	Lcosmétique	Lde transformation plastique et papier	Lautre (métallique, électronique, textile et télécom)	Total
oui	0	0	0	1	0	1	oui	0	0	3	2	0	5
non	3	3	3	4	4	17	non	3	3	0	3	4	13
Total	3	3	3	5	4	18	Total	3	3	3	5	4	18
p = 60,0% ; chi2 = 2,75 ; ddl = 4 (NS)							p = 1,7% ; chi2 = 12,02 ; ddl = 4 (S)						

vssa, v7							vssa, v8						
	IAA	Lchimique	Lcosmétique	Lde transformation plastique et papier	Lautre (métallique, électronique, textile et télécom)	Total		IAA	Lchimique	Lcosmétique	Lde transformation plastique et papier	Lautre (métallique, électronique, textile et télécom)	Total
oui	0	0	3	2	0	5	oui	0	0	0	0	0	0
non	3	3	0	3	4	13	non	3	3	3	5	4	18
Total	3	3	3	5	4	18	Total	3	3	3	5	4	18
p = 1,7% ; chi2 = 12,02 ; ddl = 4 (S)							p = 100,0% ; chi2 = 0,00 ; ddl = 0 (NS)						

5. Vtpme : variable taille de la pme et les variables expliquées

vtpme, v1					vtpme, v2				
	-9	[10-49]	[50-250]	Total		-9	[10-49]	[50-250]	Total
oui	5	1	0	6	oui	4	2	0	6
non	6	6	0	12	non	7	5	0	12
Total	11	7	0	18	Total	11	7	0	18
p = 17,1% ; chi2 = 1,87 ; ddl = 1 (NS)					p = 73,2% ; chi2 = 0,12 ; ddl = 1 (NS)				

vtpme, v3				
	-9	[10-49]	[50-250]	Total
oui	4	1	0	5
non	7	6	0	13
Total	11	7	0	18
p = 30,8% ; chi2 = 1,04 ; ddl = 1 (NS)				

vtpme, v4				
	-9	[10-49]	[50-250]	Total
oui	4	1	0	5
non	7	6	0	13
Total	11	7	0	18
p = 30,8% ; chi2 = 1,04 ; ddl = 1 (NS)				

vtpme, v5				
	-9	[10-49]	[50-250]	Total
oui	1	0	0	1
non	10	7	0	17
Total	11	7	0	18
p = 41,2% ; chi2 = 0,67 ; ddl = 1 (NS)				

vtpme, v6				
	-9	[10-49]	[50-250]	Total
oui	4	1	0	5
non	7	6	0	13
Total	11	7	0	18
p = 30,8% ; chi2 = 1,04 ; ddl = 1 (NS)				

vtpme, v7				
	-9	[10-49]	[50-250]	Total
oui	4	1	0	5
non	7	6	0	13
Total	11	7	0	18
p = 30,8% ; chi2 = 1,04 ; ddl = 1 (NS)				

vtpme, v8				
	-9	[10-49]	[50-250]	Total
oui	0	0	0	0
non	11	7	0	18
Total	11	7	0	18
p = 100,0% ; chi2 = 0,00 ; ddl = 0 (NS)				

6. Vapme : variable âge de la PME et les variables expliquées

vapme, v1				
	-5ans	[5-10 ans]	+10ans	Total
oui	0	2	4	6
non	3	7	2	12
Total	3	9	6	18
p = 8,2% ; chi2 = 5,00 ; ddl = 2 (PS)				

vapme, v2				
	-5ans	[5-10 ans]	+10ans	Total
oui	1	1	4	6
non	2	8	2	12
Total	3	9	6	18
p = 8,2% ; chi2 = 5,00 ; ddl = 2 (PS)				

vapme, v3				
	-5ans	[5-10 ans]	+10ans	Total
oui	1	0	4	5
non	2	9	2	13
Total	3	9	6	18
p = 1,8% ; chi2 = 8,03 ; ddl = 2 (S)				

vapme, v4				
	-5ans	[5-10 ans]	+10ans	Total
oui	1	0	4	5
non	2	9	2	13
Total	3	9	6	18
p = 1,8% ; chi2 = 8,03 ; ddl = 2 (S)				

vapme, v5				
	-5ans	[5-10 ans]	+10ans	Total
oui	0	0	1	1
non	3	9	5	17
Total	3	9	6	18
p = 34,7% ; chi2 = 2,12 ; ddl = 2 (NS)				

vapme, v6				
	-5ans	[5-10 ans]	+10ans	Total
oui	1	0	4	5
non	2	9	2	13
Total	3	9	6	18
p = 1,8% ; chi2 = 8,03 ; ddl = 2 (S)				

vapme, v7				
	-5ans	[5-10 ans]	+10ans	Total
oui	1	0	4	5
non	2	9	2	13
Total	3	9	6	18
p = 1,8% ; chi2 = 8,03 ; ddl = 2 (S)				

vapme, v8				
	-5ans	[5-10 ans]	+10ans	Total
oui	0	0	0	0
non	3	9	6	18
Total	3	9	6	18
p = 100,0% ; chi2 = 0,00 ; ddl = 0 (NS)				

7. Vo : variable origine et les variables expliquées

vo, v1			
	citadine	rurale	Total
oui	2	4	6
non	9	3	12
Total	11	7	18
p = 8,7% ; chi2 = 2,92 ; ddl = 1 (PS)			

vo, v2			
	citadine	rurale	Total
oui	2	4	6
non	9	3	12
Total	11	7	18
p = 8,7% ; chi2 = 2,92 ; ddl = 1 (PS)			

vo, v3			
	citadine	rurale	Total
oui	1	4	5
non	10	3	13
Total	11	7	18
p = 2,6% ; chi2 = 4,92 ; ddl = 1 (S)			

vo, v4			
	citadine	rurale	Total
oui	1	4	5
non	10	3	13
Total	11	7	18
p = 2,6% ; chi2 = 4,92 ; ddl = 1 (S)			

vo, v5			
	citadine	rurale	Total
oui	0	1	1
non	11	6	17
Total	11	7	18
p = 19,7% ; chi2 = 1,66 ; ddl = 1 (NS)			

vo, v6			
	citadine	rurale	Total
oui	1	4	5
non	10	3	13
Total	11	7	18
p = 2,6% ; chi2 = 4,92 ; ddl = 1 (S)			

vo, v7			
	citadine	rurale	Total
oui	1	4	5
non	10	3	13
Total	11	7	18
p = 2,6% ; chi2 = 4,92 ; ddl = 1 (S)			

vo, v8			
	citadine	rurale	Total
oui	0	0	0
non	11	7	18
Total	11	7	18
p = 100,0% ; chi2 = 0,00 ; ddl = 0 (NS)			

8. Vsa : variable situation antérieure et les variables expliquées

vsa, v1				
	employé	chômeur	étudiant	Total
oui	4	1	1	6
non	7	5	0	12
Total	11	6	1	18

p = 24,7% ; chi2 = 2,80 ; ddl = 2 (NS)

vsa, v2				
	employé	chômeur	étudiant	Total
oui	5	1	0	6
non	6	5	1	12
Total	11	6	1	18

p = 37,2% ; chi2 = 1,98 ; ddl = 2 (NS)

vsa, v3				
	employé	chômeur	étudiant	Total
oui	4	1	0	5
non	7	5	1	13
Total	11	6	1	18

p = 56,0% ; chi2 = 1,16 ; ddl = 2 (NS)

vsa, v4				
	employé	chômeur	étudiant	Total
oui	4	1	0	5
non	7	5	1	13
Total	11	6	1	18

p = 56,0% ; chi2 = 1,16 ; ddl = 2 (NS)

vsa, v5				
	employé	chômeur	étudiant	Total
oui	1	0	0	1
non	10	6	1	17
Total	11	6	1	18

p = 71,4% ; chi2 = 0,67 ; ddl = 2 (NS)

vsa, v6				
	employé	chômeur	étudiant	Total
oui	4	1	0	5
non	7	5	1	13
Total	11	6	1	18

p = 56,0% ; chi2 = 1,16 ; ddl = 2 (NS)

vsa, v7				
	employé	chômeur	étudiant	Total
oui	4	1	0	5
non	7	5	1	13
Total	11	6	1	18

p = 56,0% ; chi2 = 1,16 ; ddl = 2 (NS)

vsa, v8				
	employé	chômeur	étudiant	Total
oui	0	0	0	0
non	11	6	1	18
Total	11	6	1	18

p = 100,0% ; chi2 = 0,00 ; ddl = 0 (NS)

9. Vsa : variable situation antérieure et les variables expliquées

vm, v1			
	pull	push	Total
oui	5	1	6
non	4	8	12
Total	9	9	18

p = 4,6% ; chi2 = 4,00 ; ddl = 1 (S)

vm, v2			
	pull	push	Total
oui	6	0	6
non	3	9	12
Total	9	9	18

p = 0,3% ; chi2 = 9,00 ; ddl = 1 (TS)

vm, v3			
	pull	push	Total
oui	5	0	5
non	4	9	13
Total	9	9	18

p = 0,9% ; chi2 = 6,92 ; ddl = 1 (TS)

vm, v4			
	pull	push	Total
oui	5	0	5
non	4	9	13
Total	9	9	18

p = 0,9% ; chi2 = 6,92 ; ddl = 1 (TS)

vm, v5			
	pull	push	Total
oui	1	0	1
non	8	9	17
Total	9	9	18

p = 30,3% ; chi2 = 1,06 ; ddl = 1 (NS)

vm, v6			
	pull	push	Total
oui	5	0	5
non	4	9	13
Total	9	9	18

p = 0,9% ; chi2 = 6,92 ; ddl = 1 (TS)

vm, v7			
	pull	push	Total
oui	5	0	5
non	4	9	13
Total	9	9	18

p = 0,9% ; chi2 = 6,92 ; ddl = 1 (TS)

vm, v8			
	pull	push	Total
oui	0	0	0
non	9	9	18
Total	9	9	18

p = 100,0% ; chi2 = 0,00 ; ddl = 0 (NS)

REVUE
STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT



**Les articles rédigés
en langue arabe**